الجمهوريــّة الجزائريّــة الدّيمقراطيّــة الشّعبيّــة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جــامعة فرحــات عبّاس سطيف-1-

كلّيــّة العلــوم الاقتصاديــّة والتّجاريّة وعلوم التّسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

دور البرامج التنموية في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة ما بين 2001- 2014

من إعداد الطالب

عبد الحميد قطوش

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور صالح صالحي

لجنـــــــة المناقشـــــة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
ساعد بن فرحات	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف1	رئيسا
صالح صالحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف1	مشرفا ومقررا
السعدي رجال	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مناقشا
عمار عماري	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف1	مناقشا
فيصل شياد	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف1	مناقشا
رشيد مناصرية	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية:2016/ 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم اللهِ الرَّحمنِ الرُّحِيمِ

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ} - الآية 19 من سورة النمل -

* أحمد وأشكر المولى عز وجل أن وفقني لإتمام هذا العمل.

* أتفضل بشكري الخالص وجزيل الامتنان إلى الأستاذ الدكتور:

*** * * صالح صالحي* * ***

الذي لم يبخل عليّ بجهده المتواصل وأفكاره النيرة وتوجيهاته وإرشاداته السديدة وآرائه القيمة.

* أتقدم بشكري وتقديري إلى الدكتورين **زهير عماري وعمر ديلمي** الذين ساعداني في إنجاز هذا العمل.

* أتقدم بشكري إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتحملهم عناء قراءة ومناقشة هذه الأطروحة، وإبداء ملاحظاتهم التي ستزيد من دون شك قيمة لهذا العمل.

* كما لا أنسى أن أشكر كل من ساعدني في إنجاح هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

الإهـــداء

إلى أعز ما أملك في الوجود: **أمي وأبي حفظهما الله.**

إلى الزوجة **أم طه وإسلام**

إلى أستاذي الفاضل **رمضان بوقفة.**

إلى كل **إخوتي وأخواتي.**

إلى كل **الأهل والأصدقاء والأحبة.**

إلى **روح من فقدتهم وافتقدتهم: جدتي مسعودة، فاتح، زين الدين وخولة.**

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

المقدمـــــة

المقدمة:

الفقر... ظاهرة شغلت حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين والمتخصصين، سواء بها أو بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها، وتعد من أهم المشكلات التي تواجهها المجتمعات الإنسانية وحكوماتها، وهي محل تفسير العديد من النظريات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ارتبطت بفقدان الموارد أو بالحروب التي تؤدي إلى التشريد والنزوح والهجرة والقهر وفقدان الأوطان. كما أن الأديان السماوية أولت اهتماما كبيرا لها، وبالذات من حيث ارتباطها بتركز الثروة لدى الأغنياء وسعيهم الدائم للهيمنة على أموال الفقراء، وهو ما ركزت عليه النظريات الاجتماعية التي درست هذه الظاهرة.

والمتتبع لظاهرة الفقر في العصر الحديث يجد أنها ترتبط بمجموعة من القضايا المتعلقة بالتنمية والسياسات الاقتصادية الكلية، كما ترتبط أيضا تاريخيا بممارسات النظام العالمي الجديد، الذي جاء في ظاهره ليدعم مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكنه ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر من خلال العجز المتنامي في مجال تلبية الحاجات الأساسية لنسبة كبيرة من سكان العالم المعاصر.

إن النظام العالمي الجديد يشهد تصاعدا في موجة العولمة الاقتصادية التي بدأت مظاهرها في السبعينات من القرن العشرين، حيث عمق هذا الوضع من تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، بسبب عدم وجود تكافؤ للتنافس التجاري بينهما، مما أدى إلى تعطيل فرص التطور الصناعي بالدول النامية، ولأن النظام الاقتصادي الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة دعم سياسة الخصخصة واقتصاد السوق الحرة، فقد وجدت دول العالم النامي نفسها أمام حتمية التحول نحو النظام الرأسمالي، في إشارة واضحة إلى القضاء على القطاع العام الذي قاد عملية التنمية لفترة طويلة من الزمن، وتشريد الملايين من العمال بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي التي يفرضها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

إذا كان النظام العالمي الجديد قد زاد في تهميش وإفقار الدول النامية، فإن الخصائص الهيكلية لاقتصاديات هذه الدول أدت إلى تفاقم الأوضاع بشكل أكبر، فهذه الدول فشلت في حل أزمات التنمية التي تواجهها، بل تطورت الأزمات وتضاعفت وأصبحت أزمات مركبة بفعل التوجيهات غير الديمقراطية التي اتبعتها الغالبية من هذه الدول.

إن الانتقال النظامي لهذه الدول قد تم بطريقة عشوائية ومتسرعة، الأمر الذي أدى إلى تحول معظم هذه الدول من عصر احتكار الدولة إلى احتكار الأفراد والشركات الكبرى، وفي بعض الأحيان إلى الشركات الدولية العملاقة متعددة الجنسيات.

والجزائر لم تسلم من هذه الظاهرة، ومن انعكاسات التحول إلى النظام الرأسمالي، فقد ورثت الجزائر

بعد الاستقلال مجتمعا فقيرا ومتخلفا في كل الجوانب، سواء الجانب المادي أو الصحي أو التعليمي، نتيجة للسياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر، بالإضافة إلى برامج التصحيح الهيكلي التي ساهمت في تسريح الآلاف من العمال، وغلق العديد من المؤسسات، بسبب تحرير الأسعار ورفع الدعم على المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، ضف إلى ذلك الأزمات الاقتصادية الناتجة عن إنخفاض أسعار البترول وكذا الأزمة الأمنية وما خلفته من آثار على الاقتصاد بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة.

من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، قامت الجزائر باعتماد ثلاث برامج تنموية، أولها برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2004، والثاني برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009، والثالث المخطط الخماسي للفترة 2010-2014.

أولا: الإشكالية

قامت الجزائر منذ سنة 2001 بانتهاج سياسة مالية توسعية غير مسبوقة، وذلك بهدف تدارك التأخر في معدلات التنمية، واحتواء انعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، حيث عمدت الجزائر إلى تبني برامج استثمارية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة في ظل التحسن المستمر في أسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من 150 دولار للبرميل، وقد كانت تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها معالجة الفقر.

بناءا على ما سبق يمكن صياغة السؤال الأساسي للإشكالية فيما يلي:

ما هو دور البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة 2001-2014 في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر؟

من خلال السؤال الأساسي للإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل ساهمت البرامج التنموية في تحقيق الجزائر الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة *MDGs* بتخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول سنة 2015؟

2- ما هي المؤشرات الأساسية لقياس ظاهرة الفقر في الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج الإستثمارية؟

3- أي البرامج أكثر نجاعة في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر؟

4- ما هي المتغيرات الأساسية المحددة للفقر في الجزائر؟

ثانيا: الفرضيات

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية يتم وضع الفرضيات التالية:

1- ساهمت البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر بشكل محدود؛

2- للبرامج التنموية دور رئيسي وفعال في تحقيق الجزائر للهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة *MDGs* وهو تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول سنة 2015؛

3- يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009) أكثر نجاعة في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر؛

4- يعتبر النمو الاقتصادي والمستوى الصحي والمستوى التعليمي من أهم المتغيرات الأكثر تأثيرا على مستوى الفقر في الجزائر.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- تحليل واقع الفقر في الجزائر قبل وبعد تطبيق البرامج التنموية للفترة 2001-2014، وذلك من أجل الوقوف على مدى نجاعة هذه البرامج في معالجة هذه الظاهرة، وهذا باستخدام المقاييس الرئيسية للفقر؛

2- محاولة بناء نموذج قياسي يصف ويفسر أهم العوامل المؤثرة والمحددة للفقر في الجزائر.

رابعا: أسباب إختيار الدراسة

توجد عدة أسباب تعتبر مبررا لإختيار هذه الدراسة، تتمثل فيما يلي:

1- الوقوف على حقيقة الفقر بإعتباره من المواضيع التي شغلت حيزا كبيرا من انشغالات واهتمامات الباحثين والكتاب والحكومات والمنظمات الدولية في الوقت الراهن، لما له من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة ومتعددة على الفرد والمجتمع؛

2- تعتبر المبالغ الضخمة التي رصدتها الدولة الجزائرية من خلال البرامج التنموية للفترة 2001- 2014، من بين أكبر المبالغ التي رصدت على البرامج التنموية في البلدان النامية في تلك الفترة، حيث تهدف إلى تحقيق التنمية في شتى المجالات وخاصة البشرية منها، وبالتالي القضاء على الفقر، وهو ما يعني ضرورة معرفة ما تم إنجازه لتحقيق هذه الأهداف؛

3- المساهمة في الدراسات القياسية المتعلقة بالفقر.

خامسا: منهج البحث

بغرض الإجابة على السؤال المطروح، ومحاولة لاختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة تم استخدام:

1- المنهج الوصفي: من خلال تقديم وصف عام حول ظاهرة الفقر، وكذا عرض البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؛

2- المنهج التحليلي: من خلال تحليل قيم المؤشرات المستخدمة في قياس الفقر في الجزائر؛

3- المنهج الاستقرائي: من خلال الدراسة القياسية التي أجريت خلال الفترة – من 1990 إلى 2014- لدراسة أهم العوامل المؤثرة والمحددة للفقر في الجزائر.

سادسا: مجال الدراسة وحدودها

قصد معالجة الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، تم تحديد مجال الدراسة وحدودها كما يلي:

1- المحدد المكاني: تنحصر الدراسة على الإقتصاد الجزائري، وذلك بتبيان مدى نجاعة البرامج التنموية المطبقة في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر.

2- المحدد البشري: وهو عبارة عن الفئة المستهدفة التي ستتناولها الدراسة، وصلتهم الوثيقة بالموضوع وهم الأسر الجزائرية، لمعرفة تطور عدد الأسر التي تقع تحت خط الفقر (خط الفقر المدقع أو النسبي أو المطلق أو الأعلى أو الدولي... إلخ).

3- المدى الزمني: حددت الفترة الزمنية في هذه الدراسة بفترة تطبيق البرامج التنموية في الجزائر أي من 2001 إلى 2014، أما الدراسة القياسية فتتناول الفترة الزمنية من 1990 إلى 2013، وذلك راجع لأن الدراسات القياسية تحتاج إلى فترات زمنية طويلة للحصول على نتائج جيدة ودقيقة.

سابعا: الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع الفقر، سواء بالجزائر أو الوطن العربي، نذكر منها:

1- فطيمة حاجي، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

تناولت الباحثة بالتحليل والقياس واقع الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية التي تم تطبيقها، من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009، والبرنامج الخماسي للفترة 2010- 2014، ومدى فعالية السياسات المنتهجة لمكافحة هذه الظاهرة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نقاط أهمها:

أ- توجد علاقة بين التنمية البشرية والحد من الفقر، وبالتالي فإن الفقر هو المؤشر الرئيسي للتنمية البشرية؛

ب- السياسات الاقتصادية في الجزائر أدت إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن بعض سمات هذه الظاهرة (مشكلة السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية والدخل) والتي تساهم إسهاما كبيرا في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر لا تزال موجودة في المجتمع الجزائري؛

ج- سياسة التضامن الوطني في الجزائر تساهم في الإعانة المباشرة للفقراء ولو بشكل محدود، كما يساهم صندوق الزكاة في خفض معدلات الفقر لكن بشكل محدود؛

د- أهم المتغيرات المؤثرة في الفقر في الجزائر حسب النموذج القياسي المقدر هي:

نسبة إجمالـي الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي، ونسبة الاعتماد على استيراد الأغذية، بالإضافة إلى نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي.

2- أعمر بوزيد أحمد، **نمذجة الفقر في الجزائر حالة خميس مليانة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

قام الباحث بتحليل ومعالجة ظاهرة الفقر من خلال تشخيصها كميا وتحديد خصائصها ومميزاتها ومقاييسها، حيث استخدم مختلف المقاربات الأحادية والمتعددة، مع تركيزه على نظرية المجموعات الغامضة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نقاط أهمها:

أ- تساهم الأبعاد (نوع السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية، طبيعة ملكية السكن الحالية، والدخل) إسهاما كبيرا في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر، وهو ما يعني أن ظاهرة الفقر متعددة الأبعاد؛

ب- إتساع رقعة الفقر ما هو إلا ترجمة لعدم فعالية السياسة الإجتماعية للدولة ومحدوديتها والتي أبدت فشلها؛

ج- الأهمية النسبية للفقر ناتجة عن التباين في توزيع الدخل؛

د- الفقر هو المؤشر الرئيسي للتنمية البشرية.

3- عدنان داود العذاري وهدى زوير الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

حيث قام الباحثان بتحليل مؤشرات الفقر في المنطقة العربية، وذلك من خلال مناقشة كل مجموعة من المؤشرات على حدى (متغيرات مؤشرات السكان، متغيرات مؤشرات الدخل، متغيرات المؤشرات التعليمية، متغيرات المؤشرات الصحية) وذلك باستخدام متغير تابع في كل مرة من المتغيرات الثلاث (متغير عدد السكان الفقراء الذين يقل دخلهم عن 1 دولار، متغير عدد السكان الفقراء الذين يقل دخلهم عن 2 دولار ومتغير فجوة الفقر)، باستخدام أربعة نماذج وهي: الخطية، الخطية بالتحويل اللوغاريتمي المزدوج، النصف لوغاريتمي المعكوس والشبه لوغاريتمي، وفي كل مرة يتم تقدير واختبار النموذج المناسب لكل متغير تابع مع مجموعات المتغيرات المستقلة كلا على حدى.

4- عبد الرزاق فارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

تناول الباحث من خلال هذه الدراسة تحليل ظاهرة الفقر في الوطن العربي، وذلك بتحديد خطوط ومعدلات الفقر وتطورها عبر الزمن بالنسبة للأقطار العربية، حيث قام بتقسيم هذه الأقطار إلى ثلاث مجموعات بغرض تسهيل عملية المقارنة، وهي البلدان النفطية، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان المنخفضة الدخل. كما تناول أهم طرق القياس التي يمكن استخدامها لدراسة ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل في الأقطار العربية، وقد

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نقاط أهمها:

أ- الأقطار العربية شهدت تقدما واضحا في تقليل حدة الفقر، على الرغم من أن ذلك يخضع لبعض القيود، فعلى العكس مما حدث في معظم الأقاليم الأخرى في العالم التي شهدت نسقا واضحا في التطور الاقتصادي والسياسي، فإن الوطن العربي شهد جملة من العوامل والمؤشرات المتعارضة والمتضادة، التي وإن أدت في محصلتها النهائية إلى نتائج إيجابية، إلا أن ظاهرة الفقر ظلت ظاهرة مقلقة في العديد من الدول العربية؛

ب- وجود علاقة قوية وعكسية بين الفقر ومعدلات التعليم، فالدراسات تظهر أن البطالة، ومن ثم الفقر، يزدادان بين الأميين أو الذين حصلوا على مستويات تعليم متدنية، والعكس صحيح.

5- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

تم من خلال هذه الدراسة تفسير ظاهرة الفقر، ولاسيما في الوطن العربي، والآليات الاقتصادية التي تعيد إنتاجه، في ظل السياسات الاقتصادية الكلية غير الرشيدة، فضلا عن تقديم النقد في إطاره الاقتصادي لبعض برامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها في الاقتصاديات العربية خلال الربع الأخير من القرن الماضي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن القراءة المتأنية للفلسفة الاقتصادية في معظم البلدان العربية، ولا سيما ما يرتبط بالاقتصاديات الكلية، تعد أحد أهم أسباب ضياع فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما خلال عقود التزايد المتسارع في الموارد النفطية، مما ترتب عليه تزايد التباين والفقر في البلدان العربية. وقد ساعد التأصيل التاريخي الحديث لهذه العوامل على سيادة نمط نظام الحكم في معظم البلدان العربية، إذ بالرغم من اختلاف أسلوب إدارة الدولة بين الجمهورية والملكية، إلا أن هناك اتفاقا عاما على تقييد تداول السلطة، وحصر اتخاذ القرار لدى فئة يتركز عندها رأس المال بصورة أو بأخرى، مما قادها إلى حالات استبدادية أفقدت من المجتمع مفهوم الديمقراطية، وأستبعد المهمشون من المساهمة في اتخاذ القرار، مما ترتب عليه ابتعاد القرار الاقتصادي على الصعيد الوطني عن فرص الكفاءة الانتاجية والتنافسية المؤدية إلى تزايد النمو في الثروة العربية وعدالة توزيعها.

6- أحمد سماحي،

Microfinance et pauvreté: quantification de la relation sur la population de Telemcen، "التمويل المصغر والفقر: تكميم العلاقة على سكان تلمسان"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة قياس أثر العلاقة بين القرض المصغر والفقر كميا، وقد توصل

إلى أنه توجـد علاقـة مباشرة وعكسيـة بين القرض المصغر وتخفيض نسبة الفقر، وذلك من خلال مساهمة هذه القروض في تحسين مستوى معيشـة المستفيدين منها، حيث أخـذ كعينـة للدراسـة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وقد أجرى الباحث دراسته على عينة مكونة من 429 مستفيد من ولايـة تلمسـان، منهـم ما يقـارب 258 يعانون فقرا مدقعا، وقد خلص إلى أن 68% منهم تحسنت ظروفهم المعيشية بشكل كبير جدا، سواء في الجانب الغذائي أو الصحي أو التعليمي أو السكني.

7- أحمد مومي،

Identification, Mesure et Modélisation des déterminants de la pauvreté; Cas de l'Algérie

"تعريف، قياس ونمذجة محددات الفقر: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2009.

قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتحليل وقياس محددات ظاهرة الفقر في الجزائر، مركزا على المسح الذي أنجزته مديرية الدراسات لوزارة العمل والتضامن الوطني عام 2000 حول مستويات معيشة الأسر على عينة إحصائية مكونة من 600 أسرة موزعة على 14 ولاية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نقاط أهمها:

أ- عدم مساواة الدخل (الفروقات في الدخل) أكثر قوة على مستوى الريف مقارنة بالحضر، وهذا حسب جميع المعايير المستخدمة؛

ب- عدم مساواة الدخل على مستوى الريف حساس جدا للتغيرات على مستوى الدخل بين الطبقات المختلفة للسكان؛

ج- عدم المساواة بين مختلف فئات الدخل أكثر وضوحا عند ذوي الدخل المرتفع بين الرجال والنساء، أما بالنسبة لذوي الدخل المتوسط فهي أكثر وضوحا عند النساء؛

د- عدم مساواة الدخل أكثر وضوحا عند أرباب الأسر غير المتعلمين أو ذوو المستوى الابتدائي، مقارنة بأرباب الأسر ذوو المستوى العالي.

ما يميز الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها، والتي ركزت في دراستها على الجزائر، هو أنها جاءت إما دراستها التطبيقية محلية، كالتي أجريت على خميس مليانة أو تلمسان، أو جاءت خـلال فتـرة زمنيـة قصيـرة نوعـا ما، كالتي أجريت على البرامـج التنمويـة للفتـرة 2005- 2014، أمـا الدراسات التي عالجت ظاهرة الفقر في الدول العربية فجاءت جلها نظرية وخلال فترة زمنية بعيدة نوعا ما. وقد جاءت هذه الدراسة لتكمل الدراسات السابقة، من خلال إعتماد فترة أطول تتمثل في فترة تطبيق البرامج التنموية للفترة 2001- 2014، وكذا استخدام الجانب القياسي لمعرفة محددات ظاهرة الفقر في الجزائر، قصد استهداف هذه المحددات لتخفيض

نسبة الفقر في الجزائر.

ثامنا: خطة البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، حيث سيخصص **الفصل الأول** لإعطاء مفاهيم أساسية حول الفقر وأسبابه وآثاره وطرق علاجه ومؤشرات قياسه، فيما يخصص **الفصل الثاني** للوقوف على تطور الفقر مع بعض النماذج الدولية لمكافحته، أما **الفصل الثالث** فسيتم من خلاله إعطاء مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة والسياسة الاقتصادية ودور السياسة المالية في التخفيف من الفقر، وسيخصص **الفصل الرابع** لعرض البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 وأهدافها ونتائجها، **أما الفصل الخامس والأخير** فيتم من خلاله تحليل وقياس أثر البرامج التنموية للفترة 2001- 2014 في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر.

تاسعا: صعوبات الدراسة

تكمن صعوبات هذه الدراسة في قلة الإحصائيات وتضاربها، سواء المتعلقة بنسب الفقر المختلفة أو المتغيرات المفسرة له أو دليلي التنمية البشرية والفقر البشري، مما جعل هناك صعوبة في التحليل والنمذجة.

الفصل الأول

مفهوم الفقر وأسبابه وآثاره وطرق علاجه ومؤشرات قياسه

تمهيد:

يعتبر الفقر صورة من صور عدم المساواة في الفرص والعدالة الإجتماعية، ونظرا لكونه ظاهرة معقدة ومتشابكة فقد تعددت التعاريف الخاصة به، حسَباً للزاوية التي ينظر بها لهذه الظاهرة، وكذلك حسب التوجه الأيديولوجي لكل باحث في تعريفه للفقر، فمنهم من عرفه حسب الفكر الإسلامي، ومنهم من عرفه حسب الفكر الوضعي الذي تعددت تعاريفه تبعا لطبيعة النظرة إلى الفقر، ولقد ساهم عدد من الباحثين وكذا العديد من المنظمات الدولية والإقليمية في صياغة مؤشرات قياسية للفقر، علها تمكننا من اكتشافه ومحاولة إيجاد الحلول الكفيلة بعلاجه قبل تفاقمه.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفهوم الفقر وأسبابه وآثاره؛
- المبحث الثاني: نظريات تفسير الفقر وطرق علاجه؛
- المبحث الثالث: مؤشرات قياس الفقر.

المبحث الأول: مفهوم الفقر وأسبابه وآثاره

يعد الفقر من الظواهر الأساسية التي أخذت مكانة معتبرة ضمن اهتمامات الباحثين في مجال تحديد مفهومها ومعرفة المشاكل المترتبة عنها، وفي هذا الإطار سنحاول الإحاطة بمفهوم الفقر وأسبابه وآثاره ضمن المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: مفهوم الفقر؛
- المطلب الثاني: أسباب الفقر وآثاره.

المطلب الأول: مفهوم الفقر

سوف نتعرض في هذا المطلب للتعريف اللغوي للفقر، ونستعرض تعريفاته الاصطلاحية الهامة، بالإضافة إلى التعرض لأنواعه.

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للفقر

للفقر عدة تعاريف مختلفة، منها اللغوية ومنها الاصطلاحية، سنقوم باستعراضها من خلال هذا الفرع.

أولا: التعريف اللغوي للفقر

توجد العديد من التعريفات اللغوية للفقر، أهمها:

1- التعريف الأول: "الفَقْرُ والفُقْرُ ضد الغنى مثل الضَعْفِ والضُعْفِ، وقدر ذلك أن يكون له ما يكفي عياله، والجمع فقراء، والأنثى فقيرة من نسوة فقائر"[(1)].

2- التعريف الثاني: "الفقر: الحاجة، وفعله الافتقار، والنعت فقير. سُئِلَ أبو العباس عن تفسير الفقير والمسكين فقال: قال أبو عمرو بن العلاء فيما يروي عنه يونس: الفقير الذي له ما يأكل، والمسكين الذي لا شيء له، وروى إبن سلام عن يونس قال: الفقير يكون له بعض ما يقيمه، والمسكين الذي لا شيء له، ويروى عن خالد بن يزيد أنه قال: كأن الفقير إنما سُمِّيَ فقيرا لزمانةٍ تصيبه مع حاجة شديدة تمنعه الزمانة من التقلب في الكسب على نفسه فهذا هو الفقير"[(2)]، "والفقير هو الذي يجد الشيء اليسير الذي لا يكفيه، والمسكين أحوج منه لأنه لا يملك شيئا، ويوضح ذلك قوله عز وجل في الآية 16 من سورة البلد: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾، أي أن الحاجة بلغت به إلى أن لصق بالتراب من غير حائل بينه وبينه"[(3)]. كما أن هناك رأي آخر فيما يخص الفرق بين الفقير والمسكين وهو أن الفقير هو الأشد حاجة من المسكين، حيث إستدل أصحاب هذا الرأي بما جاء في الآية

---

(1)- إبن منظور، **لسان العرب**، (دار المعارف، القاهرة) ، ص3444.

(2)- المرجع نفسه، ص3444.

(3)- البغدادي، **المعونة**، (المكتبة التجارية، مكة المكرمة) ، ص441.

79 من سورة الكهف: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾، فالمسكين أحسن حالا من الفقير لأنه يعمل أو يحترف حرفة ما.

3- التعريف الثالث: "الفقير معناه المفقور الذي نزعت فقره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر، فلا حالَ هي أَوْكَدُ من هذه"[1]. لما خلق الله عز وجل الإنسان خلق معه اثنان وثلاثون فقرة تجعله واقفا ومستويا لا يمكنه الحركة إلا بهم، فكلما فقد فقرة كلما تضاءلت آماله في الحركة، إلى أن يفقد حدا معينا لا يمكنه عندها الحركة مطلقا، وهذا ما يمكننا إسقاطه على حال الفقير، فالفقراء ليسوا في درجة واحدة فهناك الفقر النسبي وهناك الفقر الشديد وهناك الفقر المطلق، وبين كل درجة من هذه الدرجات هناك درجات أخرى تختلف بحسب مستوى المعيشة، فكلمة فقير إذن هي المصطلح المناسب والأمثل للتعبير عن هذه الفئة.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للفقر

يمكن تعريف الفقر اصطلاحيا وفق ما جاء في الفكرين الإسلامي والوضعي، كما يلي:

1- تعريف الفقر في الفكر الإسلامي: توجد العديد من التعريفات للفقر وفق الفكر الإسلامي، أهمها:

أ- التعريف الأول: ذهب المالكية إلى أن: "الفقير هو من يملك شيئا لا يكفيه قوت عامه"[2].

ب- التعريف الثاني: ذهب الشافعية إلى أن: "الفقير من لا مال له، ولا حرفة تقع منه موقعا، زَمِناً كان أو غير زَمِن، سائلا كان أو متعففا"[3].

ج- التعريف الثالث: ذهب الحنفية إلى أن: "الفقير من يملك دون نصاب، من المال النامي، أو قدر نصاب غير نام مستغرق في حاجته"[4].

د- التعريف الرابع: جاء في فتاوى ابن تيمية: "تنازع العلماء هل الفقير أشد حاجة أو المسكين أو الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل على ثلاثة أقوال لهم واتفقوا على أن من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فإنه يعطى ما يكفيه سواء كان لبسه لبس الفقير.. أو لباس الجند والمقاتلة أو لبس الشهود أو لبس التجار أو الصناع أو الفلاحين، فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الأصناف بل كل من ليس له كفاية تامة من هؤلاء مثل الصانع الذي لا تقوم صنعته بكفايته والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايته .. فكل هؤلاء مستحقون"[5].

هـ- التعريف الخامس: "الفقير هو كل من ليس لديه ما يكفيه أو ليس لديه حد الكفاية، وهذا الحد يختلف

---

(1)- إبن منظور، مرجع سبق ذكره، ص3445.

(2)- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، **الموسوعة الفقهية**، (ط1، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1995)، ص199.

(3)- محمد بن ادريس الشافعي، **الأم**، (ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2001)، ص 182/3.

(4)- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، مرجع سبق ذكره، ص199.

(5)- ابن تيمية، **فتاوى ابن تيمية**، (مكتبة ابن تيمية، دون تاريخ)، ص 569/28.

باختلاف ظروف المجتمعات ومستويات المعيشة، فقد يكون في وقت من الأوقات يقدر بما دون نصاب الزكاة، وقد يقدر في وقت آخر بما يساوي قوت عام وهكذا"[1].

انطلاقا من الآراء السابقة يمكن صياغة تعريف للفقر في الفكر الإسلامي بأنه انعدام القدرة على تحقيق حد الكفاية.

2- تعريف الفقر في الفكر الوضعي: إن المتتبع لتعريف الفقر يجد أنه لم يضبط له تعريف محدد وشامل، وهذا راجع إلى تعدد وتباين وجهات نظر الكتاب والمهتمين بهذا الموضوع، وسوف نتطرق لتعريف الفقر من خلال:

أ- تعريف الفقر حسب الاتجاهات: هناك ثلاث اتجاهات عرفت الفقر كما يلي:

- **الاتجاه الذاتي:** يعرف الفقر وفقا لهذا الاتجاه على أنه رأي يقدمه الفرد على نفسه إن كان ينتمي لطبقة الفقراء أم لا، وما يعاب على هذا التعريف أنه لا يعتمد على معايير موضوعية في تقدير حالة الفرد هل هو فقير أم لا، مما أفقده أهميته الواقعية.

- **الاتجاه الاجتماعي:** يعرف الفقير وفقا لهذا الاتجاه على أنه كل فرد يستفيد من مساعدة من طرف الحكومة، لكن ما يعاب على هذا التعريف هو أنه يعتبر كل من هو غير مستفيد من إعانة حكومية ليس فقيرا، حتى ولو كان في الواقع فعلا فقير.

- **الاتجاه الموضوعي:** فالفقر من منظور هذا الاتجاه يعني عدم القدرة المادية على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. يركز هذا الاتجاه على دراسة الفقر اعتمادا على مؤشرات واضحة حددها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهي: [2]

* **مؤشر الدخل:** وفقا لهذا المؤشر يمكن تعريف الفقر بأنه حالة عدم الحصول على دخل يؤمن للإنسان الغذاء اللازم فقط لبقائه على قيد الحياة، ويتفق هذا المؤشر مع مؤشر حد الكفاف في الفكر الإسلامي.

* **مؤشر الحاجات الأساسية:** وفقا لهذا المؤشر يمكن تعريف الفقر بأنه الحرمان من وسائل الإشباع المادية اللازمة للوفاء بالقدر الأساسي المقبول من الحاجات الإنسانية، من غذاء، كساء، تعليم وعلاج... وغيرها من الحاجات الأساسية التي يتعين على الشخص أن يحصل عليها وإلا قيل عنه فقير، ويتصف هذا النوع من الفقر بأنه يشعر الإنسان بالحاجة الضرورية ولكنه لا يهدد حياته، عكس النوع الأول، الذي يهدد حياة الإنسان.

* **مؤشر القدرة:** وفقا لهذا المؤشر يمكن تعريف الفقر بأنه عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر مثل المستوى التعليمي ومستوى الصحة، ومستوى الدخل وغيرها من القدرات التي

---

(1)- كمال حطاب، **دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر**، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، المجلد 18، العدد 4، 2002، ص1304، 1305.

(2)- الطيب لحيلح ومحمد جصاص، **الفقر ...التعريف ومحاولات القياس**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 7، جوان 2010، ص168.

تمكن صاحبها من التغلب على الفقر، فواضعوا هذا التعريف لم ينظروا إلى الفقر من ناحية واقع الفقير أو آثار الفقر وإنما نظروا إليه من زاوية العوامل المسببة له.

ب- تعريف الفقر حسب التنمية البشرية: جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1997 أن الفقر هو "الحرمان من القدرات الأساسية، والتي تشمل الحرمان من عيش حياة طويلة، الصحة، السكن، المعرفة، المشاركة، الأمن الشخصي والبيئة، فعند تفاعل هذه الأنواع المختلفة من الحرمان فإنها تقيد بشدة خيار الإنسان" [(1)]. وهذا يعني أن الفقر متعدد الأبعاد وليس مرتبط بالدخل فقط، "ولهذا السبب فإن تقرير التنمية البشرية لعام 1997 قدم مؤشر الفقر البشري في محاولة لجمع المزايا المتباينة من الحرمان للأفراد لغرض الوصول إلى حكم متكامل حول إطار الفقر ومداه في أي مجتمع. فالفقر هو أكثر من مجرد قياس الدخل وحده، لذلك فإن مؤشر الفقر البشري يستخدم مؤشرات أساسية متعلقة بالحرمان، وقصر الحياة، ونقص التعليم الأساسي، ونقص المستوى المعاشي، وتدني المقدرة للوصول إلى الموارد الخاصة والعامة" [(2)].

ج- التعريف الضيق والواسع للفقر: من بين التعريفات المختلفة للفقر نجد هناك ما هو ضيق، وما هو واسع يشمل أبعادا متعددة، نستعرضها كما يلي:

- **التعريف الضيق للفقر:** يركز هذا النوع من التعاريف على الجانب الكمي فقط، والمتمثل أساسا في نقص الدخل الفردي وعدم كفايته في تلبية مختلف الاحتياجات الأساسية. ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

* **التعريف الأول:** "الفقر هو حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، وبمفهوم مبسط للفقر يعتبر الفرد أو الأسرة يعيش ضمن إطار الفقر إذا كان الدخل المتأتي له غير كاف للحصول على أدنى مستوى من الضروريات للمحافظة على نشاطات حياته وحيويتها"[(3)].

* **التعريف الثاني:** "الفقر هو الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة"[(4)].

* **التعريف الثالث:** "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى

---

(1)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1997**، نيويورك، ماي 1997، ص25.

(2)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، (ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008)، ص 43.

(3)- سعد بن محمد العبيد، **الفقر، أسبابه وعلاجه**، أوراق عمل، ص1.

(4)- حسن طبرة، **الفقر .. مفهومه وأنواعه**، الحوار المتمدن، العدد 2303، 2008/6/5، مواضيع وأبحاث سياسية.
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136836 ، تاريخ الإطلاع: 20 مارس 2014.

المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة"[1].

* **التعريف الرابع:** "الفقر هو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية سواء في ذلك الأفراد أو الشعوب"[2]، وهذا التعريف وضع معيارا فاصلا بين الفقر والغنى يتمثل أساسا في إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية.

– **التعريف الواسع للفقر:** يركز هذا النوع من التعاريف على أن الفقر لا يمكن اعتباره نقصا في الدخل الفردي وعدم كفايته في تلبية مختلف الاحتياجات الأساسية فقط، بل هو أوسع من ذلك، فهو يعبر على قصور القدرة الإنسانية التي تتسع لتشمل حقوق المواطنة أيضا، وحسب أمارتيا سن (*Amartya Sen*) فإنه فسر القدرة الإنسانية بأنها "حرية الأشخاص بالتمتع للوصول إلى نوع من الحياة اللائقة مثل الوظائف الاجتماعية، وتعليم وصحة أفضل، وطول عمر"[3]، وقد إعتبر *Sen* أن "حياة الشخص كتوليفة من الأفعال والحالات أو النشاطات التي تتفاوت مع جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية، فضلا عن أهمية المواطنة في الانتفاع من الفرص الاقتصادية"[4]. ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

* **التعريف الأول:** الفقر هو "فقدان القدرات الإنسانية عن تحقيق مستوى من الرفاهية الإنسانية المستحقة للإنسان، من بينها الاستمتاع باحترام الذات، وضمان حقوق المواطنة من خلال المشاركة الفاعلة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقدرة على التأثير فيها"[5].

* **التعريف الثاني:** الفقر هو ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والمقدرات والخيارات والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق من الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية"[6].

* **التعريف الثالث:** "الفقر يشمل تلك العوامل التي تعزز تحكم الفرد على الموارد كالحفاظ على الصحة الجيدة والقدرة على القراءة والكتابة"[7].

من خلال ما سبق من تعريفات للفقر يتبين أنه لا يوجد تعريف موحد وهذا راجع لاختلاف الزوايا التي ينظر بها لهذه الظاهرة، غير أننا يمكن أن نعطي تعريفا شاملا وعاما للفقر بأنه:

---

(1)– عبد الرزاق فارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، (ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط/ فبراير 2001)، ص21.

(2)– كمال حطاب، مرجع سبق ذكره، ص1305.

(3)– سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

(4)– المرجع نفسه، ص 44.

(5) – مصطفى محمود عبد السلام، **المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي**، (ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012)، ص53.

(6) – منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، **حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر**، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد 5، سبتمبر 2010، ص6.

(7) – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان**، تقرير 2010، ص33.

حالة من الحرمان بشقيه المادي والمعنوي، فالمادي يتمثل أساسا في مستوى الدخل إذا كان لا يكفي لتلبية أدنى الاحتياجات والمتطلبات الضرورية التي تبقي الفرد على قيد الحياة، بالإضافة إلى انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الوضع الصحي والتعليمي والسكني، أما الشق المعنوي فيتمثل أساسا في التهميش بكل صوره كالحرمان من الحقوق الإنسانية والتمثيل السياسي والحرمان الثقافي...إلخ.

الفرع الثاني: أنواع الفقر

لقد حاولت العديد من الدراسات والبحوث أن تضع أنواعا محددة لظاهرة الفقر، غير أنها اختلفت حسب أسس التصنيف، كما يلي:

أولا: أنواع الفقر حسب درجاته

يقسم الفقر حسب درجاته إلى الأنواع التالية:

1- الفقر المدقع: وهو الحالة التي يكون فيها الدخل المتاح للإنسان غير كاف لإشباع حاجاته الأساسية من الغذاء فقط، وهذا قصد تأمين عدد من السعرات الحرارية التي تجعله قادرا على مواصلة حياته.

2- الفقر المطلق: وهو الحالة التي يكون فيها الدخل المتاح للإنسان غير كاف لإشباع الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية (اللباس والتعليم والصحة والسكن).

3- فقر الرفاهية: وهو الحالة التي تفتقر فيها بعض الفئات الاجتماعية إلى المنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة مقارنة ببعض الفئات الاجتماعية الأخرى التي تتمتع بهذه المنجزات، حيث أننا نجد هذا النوع من الفقر بدرجة كبيرة في المجتمعات المتطورة.

ثانيا: أنواع الفقر حسب العوامل المسببة له

أوردت بعض الدراسات أنواع أخرى للفقر والتي صنفت حسب العوامل المسببة له، إذ قسم الفقر إلى نوعين رئيسيين هما:[1]

1- فقر التكوين: حيث يمثل هذا النوع مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية / الفسيولوجية، والتي في مقدمتها العوق البدني والعقلي والنفسي بأشكاله المختلفة، والتي تمثل قصوراً في القدرات الشخصية للأفراد، والعوق الاجتماعي – النفسي ممثلاً في الأنوثة مقارنة بالذكورة، الشباب مقارنين بالأطفال وبكبار السن والجماعات الفرعية مقارنة ببعضها.

2- فقر التمكين: وهو النوع الذي يعتبر فقر مؤسسي، يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية

(1) – حمزة كريم محمد، **الفقر... تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي**، بحث مقدم إلى الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية ببيت الحكمة للفترة 23/22 أكتوبر 2000، منشور ضمن كتاب: الفقر والغنى في الوطن العربي، بغداد، 2002، ص46.

إحتياجات الناس أو – وهو المهم – تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على إستثمارها.

ثالثا: أنواع الفقر حسب التصنيفات النسبية والمجالية

هناك تصنيفات أخرى للفقر نذكر منها:

1- الفقر المطلق والفقر النسبي: حيث يعتبر الفرد فقيرا وفقا للنوع الأول إذا كان دخله يقل عن حد معين يمثل خط الفقر المطلق يتم حسابه وفقا للحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع والخدمات المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية، في حين يعتبر الفرد فقيرا وفقا للفقر النسبي إذا كان دخله يقل عن حد معين يمثل نسبة معينة من متوسط الدخل في البلد.

2- الفقر الثابت والمؤقت: الفقر الثابت هو الفقر المستمر المرتبط بحالة الحرمان الدائمة في الحالات العادية، أما الفقر المؤقت فهو الناتج عن ظرف إستثنائي يزول بزوال ذلك الظرف، كحدوث أزمة اقتصادية أو سياسية أو أمنية عابرة أو الكوارث الطبيعية، وعادة ما يتم تجازه من خلال التكافل والتضامن.

3- الفقر الاقتصادي: هو الحالة التي يفتقد فيها الفرد القدرة على تحصيل الأموال والتملك والاستهلاك...إلخ.

4-الفقر الإنساني: هو الحالة التي يفتقد فيها الفرد القدرة على تحسين الجوانب المرتبطة بمعيشته والتي تشمل الغذاء والصحة والتعليم والسكن والحصول على مياه آمنة...إلخ.

5-الفقر السياسي: هو الحالة التي يفتقد فيها الفرد الحرية والحقوق الأساسية التي تجعله فردا فاعلا في مجتمعه، كحقوق الإنسان والمشاركة السياسية...إلخ.

6- الفقر السوسيوثقافي: هو الحالة التي يفتقد فيها الفرد القدرة على المشاركة في جميع التظاهرات الثقافية المرتبطة بالهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

7-الفقر الوقائي: هو الحالة التي يفتقد فيها الفرد القدرة على مواجهة جميع أشكال الصدمات التي قد يتعرض لها، سواء كانت اقتصادية أو خارجية.

المطلب الثاني: أسباب الفقر وآثاره

هناك العديد من الأسباب المؤدية إلى نمو وتطور ظاهرة الفقر الفردية والجماعية، سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو الاجتماعية، كما أن هذه الظاهرة تتولد عنها آثار كثيرة ومتنوعة وفي مختلف الجوانب، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: أسباب الفقر

للفقر عدة أسباب، منها ما هو مرتبط بالجانب السياسي ومنها ما هو مرتبط بالجانب الاقتصادي وكذا الاجتماعي، كما يلي:

أولا: الأسباب السياسية

هناك عدة أسباب سياسية تؤدي إلى حدوث ظاهرة الفقر نذكر من أهمها:

1- طبيعة النظام السياسي: إن النظام المستبد لا يشعر فيه الفرد بالأمن والعدالة في ظل التعسف والظلم، فالاستبداد يعتبر أحد العوامل التي تؤدي إلى انعدام الحرية السياسية والفكرية وكذا المشاركة الشعبية الفعالة في تقرير مصير أي بلد، حيث أن الحكم الاستبدادي أو الدكتاتوري يمنع مشاركة أي طرف معارض في صنع القرارات، بل يتفرد بها، مما ينجم عنه إذلال واحتقار لرأي الشعب وكبت رغباته، ما يعني صعوبة تغيير الوضع القائم، الذي يؤدي بدوره إلى ظهور الفقر والمشاكل الاجتماعية المصاحبة له.

2- سوء التوزيع الجغرافي: إن تواجد بعض الدول في مناطق تفتقر إلى موارد ومصادر متاحة للأفراد يؤثر في مستوى معيشتهم، فالبلدان التي تتمتع مثلا بموارد طبيعية كالبترول وشساعة مساحة الأراضي الزراعية تجد مستوى معيشة أفرادها أفضل حالا من التي تفتقر لذلك.

3- الحروب: تؤثر الحروب على مستوى معيشة الفرد، من خلال تأثيرها على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد، وذلك بفعل الحصار الذي تفرضه الحروب على الشعوب، فقد كانت وما زالت بعض الدول وخاصة العربية منها والإفريقية ودول أمريكا اللاتينية ساحات حرب مدمرة بسبب الأطماع الغربية في ثرواتها، وكمثال على ذلك ما عاشته المنطقة العربية من حروب ولعل أبرزها وأقدمها الحروب العربية الإسرائيلية.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

هناك عدة أسباب اقتصادية تؤدي إلى حدوث ظاهرة الفقر نذكر من أهمها:

1- الأزمات الاقتصادية: تؤثر الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات على الأفراد، وتؤدي إلى عدم الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع، كعدم الاستغلال الأمثل للبترول، وتأخر الزراعة والصناعة، مما يؤدي إلى إفقار البلد اقتصاديا، وقد شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة ثلاث أزمات متوالية أحدثت تصدعا كبيرا في البنية الاقتصادية العالمية وأفرزت عدة نتائج سلبية أدت إلى ارتفاع حدة الفقر في العالم، بدأت بالارتفاع القياسي لأسعار الطاقة، تلتها أزمة الغذاء العالمية خاصة الحبوب، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ مطلع العام 2008، وما زالت انعكاساتها السلبية مستمرة على معظم دول العالم وبصفة خاصة الدول النامية منخفضة الدخل.

2- سوء توزيع الدخل: "إن سوء توزيع الدخول والثروات سبب من أسباب الفقر، ينجر عنه نشوء الطبقية، كما يترتب عنه هدر وإهمال الموارد الاقتصادية الأساسية، وحيث ينفق الأغنياء على السلع الكمالية، يتجه الجهاز الإنتاجي لإشباع الطلب المتزايد لهاته الطبقة على هذا النوع من السلع، ويؤدي استحواذ فئة صغيرة من السكان

على جزء كبير من الثروة إلى فقر ومعاناة نسبة معينة من السكان، وإلى انخفاض مستوى الدخل، مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي وغيره"[1].

3- طبيعة النظام الاقتصادي: مع استبعاد النظام الاقتصادي الإسلامي أن يكون سببا في الفقر إلا إذا طبق بطريقة غير سليمة، لأن المبادئ التي يقوم عليها تساهم في علاج الفقر ولا تتركه ينشأ أو يتفاقم، فإن النظامين الرأسمالي والاشتراكي يقومان على مبادئ تكرس الفقر وتخلقه، فمن مبادئ النظام الرأسمالي نجد الملكية الفردية والحرية الاقتصادية ونظام السوق وقانون العرض والطلب، وقد تعرض هذا النظام لانتقاد على أساس أنه في ظل هذه المبادئ "تحققت معدلات نمو مرتفعة وحدث توسع ضخم في الثروة. ومع الانتصار الذي حققه السوق، توقف النظام الاقتصادي عن التدخل في العلاقات الاجتماعية ... بيد أن هذا الازدهار الذي لم يسبق له مثيل لم يسفر عن إزالة الفقر أو تلبية حاجات جميع الأفراد، بل إن حالات عدم المساواة في الدخل والثروة قد ازدادت في واقع الأمر. كما حدث قدر كبير من عدم الاستقرار الاقتصادي"[2]. أما النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي جاءت مبادؤه عكس النظام الاقتصادي الرأسمالي، من خلال إلغاء الملكية الفردية وتغليب الملكية الجماعية، بالإضافة إلى المساواة الاقتصادية بين جميع الأفراد، وعدم استغلال الأفراد من أي جهة كانت سواء فرد أو جماعة أو حتى الدولة، فقد تعرض هو الآخر لانتقادات عديدة أهمها هو أن الاحتكار الفردي الذي استقر في ظل الرأسمالية أرحم من احتكار الدولة التي ملكت كل وسائل الإنتاج.

4- العولمة: أدت العولمة إلى تركيز الثروة والتجارة العالمية في الدول المتقدمة، حيث نجد أن نسبة كبيرة من عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية تعود للدول المتقدمة.

5- ظاهرة الاحتباس الحراري: إن انبعاث الغازات السامة التي مصدرها الدول الصناعية الكبرى أدى إلى نشوء ظاهرة الاحتباس الحراري، التي كان لها الأثر السلبي على البيئة من خلال حدوث الجفاف والتصحر والأعاصير وارتفاع درجة حرارة الأرض... إلخ، وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع مستوى الفقر في العالم، وسبب ذلك هو امتناع الدول الصناعية الكبرى عن التوقيع على الاتفاقيات التي تحد من ذلك.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية

هناك عدة أسباب اجتماعية تؤدي إلى حدوث ظاهرة الفقر نذكر من أهمها:

1- البطالة: تعتبر البطالة من بين الأسباب المباشرة لتفشي ظاهرة الفقر، فالعمل الذي يقوم به الإنسان هو السلاح الوحيد للقضاء على هذه الظاهرة، كما أن بعض الباحثين يعتقدون أنه "لولا ظاهرة البطالة لما استطاعت

---

(1) – حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1992)، ص34.

(2) – محمد عمر شابرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة: محمد زهير السمهوري، مراجعة: محمد أنس الزرقاء (ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، 1996)، ص65.

الأنظمة الدكتاتورية التي ظهرت في تاريخ عديد من الدول الأوروبية أن تفرض سلطانها أو تصل إلى الحكم أساسا... وتعد البطالة واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه معظم دول العالم ولا سيما الدول النامية، وهي بمثابة أخطبوط يشكل تهديدا واضحا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني"[1].

2- عدم تقديم الخدمات الصحية والتعليمية: إن عدم تقديم الخدمات الصحية المناسبة تؤدي إلى ظهور الأمراض والمعوقات البدنية التي تجعل الفرد غير قادر على العمل، كما أن عدم تقديم الخدمات التعليمية الملائمة يؤدي إلى ظهور الأمية وانخفاض مستوى مهارة الفرد، مما يجعل فرصة الحصول على وظيفة معينة تتضاءل، وكل ذلك يؤدي إلى الفقر.

3- ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها: إذا كانت المبادئ التي يقوم عليها المجتمع تتسم باللامساواة بين أفراده، فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات، الذي يؤدي بدوره إلى عدم المشاركة العادلة والفعلية بين أفراد المجتمع، مما يساهم في تهميش وإفقار الطبقات الضعيفة.

الفرع الثاني: آثار الفقر

لقد اتضح من خلال التعرض لأسباب الفقر أنه ناتج بفعل عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وبالتالي يجب العمل على وضع حلول لتفاديه وإلا سيترتب عليه مشاكل وآثار خطيرة، نوجزها فيما يلي:

أولا: الآثار السياسية

هناك عدة آثار سياسية للفقر نذكر منها ما يلي:

1- الدكتاتورية والتبعية السياسية: يعتبر الفقر من بين الظواهر التي تلعب دورا كبيرا في صنع الدكتاتوريات، وذلك من خلال اعتماد الدكتاتور أو المستبد على الشعارات في دعم الطبقات الفقيرة والجاهلة، وتضييق الخناق على الطبقات المتعلمة والسياسية وإبعادهم على مركز القرار، كما أن الفقر يخلق نوعين من التبعية، أولها داخلية وتكون لأصحاب النفوذ والأموال، والثانية خارجية وتكون للدول المانحة للقروض والمساعدات.

2- الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار: يعد الفقر أحد أسباب الفوضى والاضطراب، والغنى أحد أهم أسباب الأمن والاستقرار، لأن الغني من مصلحته ومصلحة ماله أن يكون هناك أمن واستقرار، أما الفقير الذي يجد نفسه لا يملك شيئا فلا يستبعد منه إحداث الفوضى والاضطراب حتى يكون الجميع سواء.

ثانيا: الآثار الاقتصادية

هناك عدة آثار اقتصادية للفقر نذكر منها ما يلي:

1- التضخم: "في ظل عدم كفاية موارد الدول الفقيرة لاحتياجات المواطنين تتجه القوة الشرائية للنقود إلى

(1) - جمال السراحنة، **مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون**، (ط1، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2000)، ص19.

التدهور مع زيادة في الأسعار المحلية التي تتأثر كذلك بالتضخم العالمي فتستورده مع ما تحصل عليه من سلع وخدمات من الخارج، كما تؤدي الديون الخارجية وفوائدها إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي، الأمر الذي يترتب عنه زيادة الأسعار المحلية، وتتدهور القوة الشرائية للعملة"[1].

2- التبعية الاقتصادية: يقصد بالتبعية الاقتصادية "تكييف الهياكل الاقتصادية بالمجتمعات النامية وفقا لمصالح واحتياجات الدول المتقدمة، بحيث يصبح صنع القرار الاقتصادي وحتى السياسي بيد هذه الدول سواء في صورة سيطرة شركات احتكارية أو مساعدات، أو قروض، أو استثمارات، أو تبادل تجاري"[2]، كما أن هناك صور لتعميق التبعية الاقتصادية نذكر منها تحويل صادرات الدول الفقيرة من المنتجات الأولية لصالح أسواق الدول المتقدمة بسبب استمالة بعض الرؤساء وأصحاب النفوذ، "وتزيد التبعية الاقتصادية من حدة الفقر والجوع عندما يتعلق الأمر بتأمين احتياجات السوق الداخلية من السوق الخارجية في مجال الغذاء، الذي تعتمد عليها حاجة السكان واستهلاكهم، ومن مخاطر هذه التبعية أن الأسواق العالمية عرضة لتقلبات اقتصادية وسياسية مستمرة"[3]

3- الركود الاقتصادي: يمثل الركود الاقتصادي "تزايد في معدلات التغير في التدفقات السلعية عن معدلات التغير في التدفقات النقدية، وعندئذ يعاني الاقتصاد من التدهور المستمر في مستويات الأسعار وانخفاض في مستويات الإنتاج وتكدس المخزون السلعي وظهور البطالة"[4]، وهذا الوضع يؤدي إلى "عدم تصريف السلع والبضائع، وبالتالي إلى تخفيض التشغيل والعمالة، وإلى تسريح العمال، وفي كثير من الأحيان إلى إعلان الإفلاس، أو الاستمرار مع التهرب من الضرائب، فمبدأ الركود هو العجز عن اقتناء السلع والبضائع بسبب الفقر، ونتيجة ذهاب العديد من المؤسسات إلى الإفلاس، والكثير من العمال إلى البطالة"[5].

4- عجز الموازنة العامة: تمثل الموازنة العامة بيانا معتمدا يتضمن تقديرا لإيرادات الدولة ونفقاتها لفترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، بهدف تحقيق أهداف معينة، وبالتالي فإن عجز الموازنة يحدث عندما تكون النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات الحكومية، أي أن "العجز المالي يعكس الفجوة التي ينبغي تغطيتها بالاقتراض الحكومي"[6]، وعجز الموازنة يعتبر "انعكاسا حقيقا للفقر في الموارد الاقتصادية المادية والبشرية، ويترتب عنه

---

(1)- حمدي عبد العظيم، **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي**، (أكاديمية العلوم الادارية، القاهرة، 1995)، ص193.

(2)- المرجع نفسه، ص102.

(3) - صموئيل عبود، **خمسة مشكلات أساسية لعالم متخلف**، (دار الحداثة للطبعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984)، ص90.

(4)- ناظم الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، (دار زهران للنشر، عمان، 1999)، ص409.

(5)- الطيب وكي، **الآليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي والنتائج المتوقعة لتطبيقها في الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، 2011، ص63.

(6)- عبد الرزاق فارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، (ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 1997)، ص119.

انخفاض حجم الإيرادات العامة التي تحصل عليها الخزانة العامة للإنفـاق على المجـالات المختلفـة وعلى أوجه الرعاية الغذائية والصحية والخدمات الأخرى على الخصوص، إذ أن حصيلة الضرائب في بيئة فقيرة لا تشكل إلا موردا ضئيلا للغاية في تمويل الموازنة العامة، رغم أن الضرائب تكون مرتفعة إلى إجمالي الحصيلة"[1].

ثالثا: الآثار الاجتماعية

هناك عدة آثار اجتماعية للفقر نذكر منها ما يلي:

1- انتشار الأمراض والأوبئة: عند تفحص خدمات الرعاية الصحية المقدمة في أي دولة نجد أن الذين يعيشون في فقر لا يتمتعون بنفس المستويات من الرعاية الصحية والمعالجة والوقاية كغيرهم من الأشخاص، ويرجع ذلك إلى أن مقدرة الفقراء على الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية تنخفض بصورة مطردة، بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية، مما يؤدي إلى تفشي الأمراض والأوبئة في الأوساط الفقيرة.

2- انتشار الجريمة: إن المتتبع للعلاقة التي تربط الفقر بالجريمة يجد أنها طردية، أي كلما زادت نسبة الفقر كلما زادت نسبة الجريمة، "وقد أوضحت الدراسات أن 25% من أطفال الدول الفقيرة يجنحون للجريمة بسبب تدني المعيشة في حين لا تتجاوز النسبة في الدول المتقدمة 1% فقط، فعجز العائلات عن توفير مستلزمات أبنائها يدفعهم إلى الجريمة"[2]. فالفقر يؤدي إلى انحرافات فكرية وسلوكية ينجم عنها ارتكاب الجرائم، كما يؤدي إلى انحرافات اجتماعية ينجم عنها الانحلال الأخلاقي وانتشار الرذائل كالمخدرات والسرقة والاغتصاب...إلخ.

3- انتشار الأمية والجهل والتخلف: إن من بين الآثار السلبية للفقر هي تلك الآثار التي تمس الجانب التعليمي، فالفرد الفقير لا يهمه سوى سد احتياجاته الأساسية المتعلقة بالغذاء والكساء والدواء فقط، فهو ينظر إلى هذه الاحتياجات على أساس أنها هي الضرورية للحياة، ويعتبر أن الجانب التعليمي ما هو إلا شيئا ثانويا، وذلك نظرا لعدم القدرة على تحصيله، كما أن وضع الفقير يمتد إلى أبنائه ومن يعولهم، فيحرمهم من التعلم ويوجههم إلى ضرورة العمل ومساعدته في أمور المعيشة، وهو ما يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل والتخلف.

4- التسول والنزوح الريفي وهجرة البحث عن العمل: تعتبر ظاهرة التسول ظاهرة اجتماعية تنتج عن الحرمان والحاجة، كما أنها تؤثر على الاقتصاد، باعتبار أن المتسولين هم عبارة عن طاقات بشرية معطلة، كما أن للفقر آثار أخرى تتعلق بالنزوح الريفي نحو المدن، نظرا لحالة الحرمان والبطالة الدائمة في الأرياف، والتي سببها عدم الاهتمام بالزراعة والتنمية الريفية في البرامج التنموية، وقد يتعدى هذا النزوح من المدن إلى خارج الوطن بحثا عن العمل والاستقرار، خاصة لدى الفئة المتعلمة وأصحاب الكفاءات العالية.

---

(1)- حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص185.

(2)- المرجع نفسه، ص208، 209.

المبحث الثاني: الاتجاهات التفسيرية للفقر وعلاجه

إن الدراسات التي تناولت الفقر اختلفت في تحديدها لأسبابه، فمنهم من أرجعها إلى الأفراد أنفسهم وبذلك يكون المنظور الفردي هو المدخل لتفسير أسباب الفقر، ومنهم من أرجعها إلى منظور اجتماعي بنائي بحيث فسر الفقر بأنه نتيجة لعدم العدالة الاجتماعية، وهناك أيضا من تبنى الفكر الإسلامي.

سنحاول معالجة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: الاتجاهات التفسيرية للفقر؛
- المطلب الثاني: علاج الفقر في الاقتصادين الوضعي والإسلامي.

المطلب الأول: الاتجاهات التفسيرية للفقر

نظرا للتنوع الكبير في تفسير الفقر سنركز على مجموعة من الاتجاهات النظرية التي فسرته، حيث سيتم تناول المنظور الفردي لتفسير ظاهرة الفقر وما يرتبط به من مفاهيم، وأيضا المنظور الاجتماعي البنائي، والمنظور الإسلامي.

الفرع الأول: المنظور الفردي لتفسير الفقر

سنتناول من خلال هذا الفرع مضمون الاتجاه الأول المتعلق بالمنظور الفردي لتفسير الفقر وكذا مفهوم ثقافة الفقر باعتبارها أحد أهم المفاهيم التي فسرت الفقر انطلاقا من هذا المنظور.

أولا: مضمون المنظور الفردي لتفسير الفقر

تعتمد أفكار أصحاب هذا الاتجاه في تفسيرهم للفقر على الاعتقاد بأن الفقراء هم السبب في فقرهم، فهم أفراد غير صالحين وبالتالي وجبت معاقبتهم ولا حاجة لمساعدتهم أو الإفراط في الإحسان إليهم، وهو ما استلزم التعامل معهم كآثمين عديمي الأخلاق، وبالتالي لا دخل للأغنياء في فقرهم، "وأن مالك المال أحق بماله من سواه، وله حرية التصرف فيه بما يرى ويشاء. فإذا جاد على الفقير بماله فهو صاحب الفضل، وحسب المجتمع في نظر هؤلاء أن يتيح الحرية للجميع ليكسبوا ويغتنوا، فمن تخلف منهم عن الكسب والغنى فليس المجتمع مسؤولا عنه، وليس الأغنياء مكلفين حمله والإنفاق عليه، إلا من باب العطف والشفقة"[(1)]، وقد انتشرت هذه الأفكار في معظم البلدان الغربية نتيجة لدعم العديد من علماء الاقتصاد والسكان والوراثة والتحليل النفسي، أمثال: "آدم سميث" و"توماس مالتوس" و"تشارلس داروين" و"هربرت سبنسر" و"سيجموند فرويد"، فمثلا نجد أن عالم الاجتماع "هربرت سبنسر" قام في القرن 19م بربط الفقر بصفات شخصية سيئة لدى الأفراد، كالخمول وعدم الرغبة في العمل، أي أنه من الداعين إلى أن الفرد هو السبب في فقره.

---

(1)- يوسف القرضاوي، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، (مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1985)، ص10.

رغم أن هذا الاتجاه يدفع الفقراء للبحث عن عمل وكسب رغد عيشهم بجهدهم الخاص ويؤكد على قيمة العمل في حياة الأفراد، إلا أنه في الوقت نفسه يحمل الفقراء الكثير من المسؤولية حول فقرهم، وهذا ما ينافي ما جاء به الدين الإسلامي، الذي يرى أن للفقير حقا معلوما في أموال الأغنياء من خلال فريضة الزكاة، الصدقات، ومختلف الإعانات الأخرى.

وقد ظهرت العديد من المفاهيم التي فسرت الفقر بطرق أخرى انطلقت أساسا من المنظور الفردي، كمفهوم"ثقافة الفقر".

ثانيا: مفهوم ثقافة الفقر

تعتبر ثقافة الفرد من المفاهيم التي اكتسبت مكانة كبيرة في مجال تفسير الفقر، حيث أنها تدل على وجود سمات مشتركة بين الفقراء بغض النظر عن المجتمع الذي ينتمون إليه، وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في دراسة العالم الأنثروبولوجي الأمريكي الأصل "أوسكار لويس" عام 1960م، "حيث قام بملاحظة خمس أسر فقيرة في كل من "المكسيك وبورتوريكو"، وقد استنتجت هذه الدراسة مجموعة من السمات الخاصة بالفقراء، فرأت أنهم يشعرون بالتهميش، وبالنقص والدونية، ويتبنون نمطا خاصا في الحياة اليومية، كما أن تلك العائلات ترتفع فيها نسب الطلاق، وكذلك توجد بها أسر مهجورة العائل بحيث تصبح المرأة هي المعيلة في تلك الأسر، كما أن الأفراد داخل هذه الأسر لا يشاركون في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، ويستخدمون المستشفيات والبنوك وما شابهها بشكل قليل، وبناء على تفسيرات "لويس" فإنه يرى أن الفقر ينتقل من جيل إلى آخر بسبب تأثيره على الأطفال، ففي الوقت الذي يكون فيه أطفال المناطق الفقيرة بين السادسة والسابعة من العمر فإنهم يكتسبون القيم الأساسية والسلوكيات النابعة من الثقافة الفرعية، ويكونون غير مؤهلين أو متكيفين فسيولوجيا للاستفادة من فرص التغيير التي قد تسنح لهم خلال حياتهم"[(1)]. وبالتالي فإن مضمون "ثقافة الفقر" مفادها هو وجود سلوكيات وقيم ونظرة تجاه المجتمع مشتركة بين الفقراء، تختلف عنها عند الأغنياء.

وقد حدد "لويس" سبعين سمة لما يسميه ثقافة الفقر، ووضعها في أربع مجموعات:

1- المجموعة الأولى: مجموعة الصفات التي تصف العلاقة بين ثقافة الفقير وثقافة المجتمع ككل، وتشير إلى الأفراد المحرومين والمنعزلين عن ثقافة المجتمع الكبير، فالفقراء لا يشاركون مشاركة فعالة في المجتمع، لأن من سماتهم العزلة والخوف والشك واللامبالاة، وهذه هي الخصائص المهمة والحاسمة للفقير.

2- المجموعة الثانية: مجموعة الصفات التي تصف طبيعة الأحياء والمناطق التي يعيش فيها الفقراء،

---

(1)- علي العبسي وإبراهيم قعيد، **النظريات والتحديات التفسيرية لمنظور الفقر**، الملتقى العلمي الوطني حول: ظاهرة الفقر بين اشكالية التنظير وتحديات الواقع – رؤية اقتصادية إسلامية –، جامعة قالمة، يومي 17 و18 سبتمبر 2013، ص6.

باعتبارها خربة ومحطمة وغير نظيفة.

3- المجموعة الثالثة: مجموعة الصفات التي تصف طبيعة الأسرة الفقيرة، وقد أوضح "لويس" من خلال هذه المجموعة كيفية انتقال ثقافة الفقر من الآباء إلى الأبناء، ومن أهم الصفات لثقافة الفقر على مستوى الأسرة تجاهل أهمية الطفولة كمرحلة حرجة في دورة الحياة، وارتفاع مدى تجاهل الزوجة، والاتجاه نحو اعتماد الأسرة على المرأة، وانعدام الخصوصية، والتعلق بالأم.

4- المجموعة الرابعة: حدد لويس في هذه المجموعة الصفات التي تكون عليها شخصيات أفراد الأسر الفقيرة واتجاهاتهم، والتي من أهمها الشعور القوي بالتهميش والعجز والإتكالية، والإحساس بالدونية والاستسلام، بالإضافة إلى ارتفاع مدى تكون الأنا الضعيفة وانعدام ضبط النفس، والقدرة الضئيلة على تنويع مصادر الإشباع أو التخطيط للمستقبل.

"لكن رغم انتشار وتوسع هذا الاتجاه في تفسير الفقر إلا أنه تعرض للكثير من الانتقادات، نذكر منها ما جاءت به دراسة "كينتليتيل"عن المجتمعات الحضرية في غرب إفريقيا، والتي أظهرت أن الفقراء يشاركون في العديد من الأعمال التطوعية في الجمعيات والاتحادات المجتمعية، وكذلك ظهور دراسة أخرى مشابهة بعنوان (*Peruvian*) للعالم "وليام مانجين" عن مجتمع "البيرو"، حيث أن هذه الدراسة استنتجت أن مجتمع "الشانتي" لديهم مستوى عال من المشاركة السياسية والاجتماعية، كما أن لديهم قدرا عاليا من المساعدة الذاتية لأنفسهم، وكذلك كشفت دراسة العالم "ج. شوارتز" التي طبقها على المناطق الفقيرة في "فنزويلا" أن الفقراء هناك لديهم مستوى قليل من الاستسلام والخمول والبلادة"[1].

الفرع الثاني: المنظور البنائي الاجتماعي لتفسير الفقر

وفقا لهذا الاتجاه فإن ما يجعل فرد ما غنيا أو فقيرا متدني الدخل والإمكانات هو التركيبة الطبقية والاجتماعية للمجتمع، وتوزيع القوى والإمكانات الاجتماعية فيه، فهذا الاتجاه يصور الفقر على أنه نتيجة لتحيز سياسات الحكومات بشكل كلي أو جزئي لأصحاب رؤوس الأموال، وإهمالها الفقراء.

أولا: رأي علماء الاجتماع الوظيفيون

"يرجع علماء الاجتماع الوظيفيون الفقر إلى أنه خلل في التوازن، ناتج عن عدم أداء النظام الاقتصادي لوظيفته بطريقة سوية، حيث يرون أن النظام الرأسمالي الصناعي أفرز إمكانية الاستغناء على العمال، فالنظام التقني يتطلب مهارات عالية مما يساهم في تحول العمال غير المهرة إلى مستخدمين لا يحصلون على أجر كاف فيهبط مستوى معيشتهم، كما أن النظام الاقتصادي الرأسمالي ساهم في إيجاد نوع من النظم البيروقراطية

(1)- علي العبسي وإبراهيم قعيد، المرجع السابق، ص7.

التي نادت بتخفيض مخصصات الرعاية الاجتماعية، وهنا يرى هؤلاء العلماء ضرورة مساعدة الفقراء من خلال إكسابهم مهارات مهنية تساهم في بلورة الشعور الذاتي بأنهم مرتبطون بالمجتمع وأنهم يخدمون الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الآخرين سيقدرون عملهم لأهميته للمجتمع ككل، وهذا يعكس رأي علماء الاجتماع الوظيفيين الذين يرجعون الفقر إلى انعدام العدالة"[1].

ثانيا: رأي علماء النظريات الصراعية البنائية

"أما وجهة نظر العلماء الذين فسروا الفقر من خلال بعض النظريات الصراعية البنائية أمثال "كارل ماركس" فإنهم يرجعون أسباب الفقر إلى استغلال الرأسماليين لطاقات الطبقة العاملة وتسخيرها لزيادة أرباحهم، كما يرى أنصار هذه النظرية أن الفقر يحدث بسبب خلل في البناء الاجتماعي، فوجود الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع هي من العوامل الرئيسية التي تساهم في إحداث الفقر كما يراها "بيتر تونسند" في كتابه "الفقر في المملكة المتحدة"، بالإضافة إلى أنه يرجع إلى ارتباطه بأنماط الحياة"[2]. فالقضاء على الفقر وفقا لهذا الرأي "لا يتم إلا بالقضاء على طبقة الأغنياء، ومصادرة أموالهم، وحرمانهم من ثرواتهم من أي وجه جاءت، وفي سبيل ذلك يجب تأليب الطبقات الأخرى في المجتمع عليهم، وإثارة الحسد والبغضاء في صدورهم، وتأريث نيران الصراع بين هذه الطبقات بعضها وبعض، حتى ينتصر في النهاية أكثرها عددا، وهي الطبقة العاملة الكادحة التي يسمونها "البروليتاريا""[3].

يمكن أن نستنتج مما سبق أن العلماء الذين فسروا الفقر من المنظور البنائي الاجتماعي اتخذوا عدة أنماط للتفسير، كل حسب تخصصه، غير أنهم يشتركون في نقطتين أساسيتين هما:

1- أن أساس مشكلات الفقر هو سوء توزيع العدالة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية؛

2- معارضة لوم الفقراء أنفسهم على تسببهم بشكل مباشر في فقرهم، وبالتالي فهم يرون أهمية تدخل الدولة لرعاية أفرادها وتقديم المساعدات المناسبة لهم.

الفرع الثالث: تفسير الفقر في المنظور الإسلامي

إن نظرة الإسلام للفقر والفقراء كانت بخلاف ما جاء به المنظورين الفردي والبنائي الاجتماعي في تفسير الفقر، هذا الخلاف يمكن إيجازه فيما يلي:

أولا: رأي الإسلام في المنظور الفردي لتفسير الفقر

عكس المنظور الفردي الذي يلوم الفقراء ويعتبرهم السبب في فقرهم، وأن الغني هو المالك الحقيقي لماله

---

(1)- علي العبسي وإبراهيم قعيد، المرجع السابق، ص9.

(2)- المرجع نفسه، ص9.

(3)- يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص11.

وثروته، يتصدق منها كيف يشاء وعلى من يشاء، فإن الإسلام ينكر هذه النظرة من أساسها، ويرى أن المال ملك لله، هو خالقه وواهبه، وأن الغني مستخلف فيه وأمين عليه، وهذا مصداقا لقوله تعالى في الآية 7 من سورة الحديد: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾، وقوله تعالى في الآية 33 من سورة النور: ﴿وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾، "من هنا يوجب الله تعالى: خالق الإنسان، وخالق المال، وخالق الكون كله على الأغنياء حقا معلوما في أموالهم، بل في أموال الله التي آتاهم إياها، واستخلفهم عليها، ولا يكتفي الإسلام هنا بمجرد الوعظ والترغيب والترهيب، والدعوة إلى البذل والتصدق، فهذا وحده لا يكفي إذا قست القلوب، وسقمت الضمائر وضعف الإيمان.. ولكنه يضم إلى ذلك تدخل الدولة باسم الشرع، لتأخذ من الأغنياء، وترد على الفقراء، فمن أبى أن يطيع قانون الله، قوتل على ذلك حتى ينقاد للحق طوعا أو كرها"[1].

وقد كرم الإسلام الفقراء والضعفاء، ولم يصنفهم وفقا لصفات معينة، يعاملهم على أساسها، بل ينظر إليهم على أنهم أعضاء في المجتمع لا يختلفون على الآخرين بشيء، وأن المقياس الحقيقي للمفاضلة هو التقوى، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى عليه وسلم قال: "رُبَّ أشعث أغبر مدفوع بالأبواب، لو أقسم على الله لأبره" رواه مسلم.

ثانيا: رأي الإسلام في المنظور البنائي الاجتماعي لتفسير الفقر

كما أن الإسلام ينكر النظرة التي جاء المنظور البنائي الاجتماعي في تفسير الفقر، بالقضاء على طبقة الأغنياء، ومصادرة أموالهم، وحرمانهم من ثرواتهم، وذلك نظرا لعدة أسباب:[2]

1- إذا كان في الأغنياء أناس أطغاهم الغنى، وأفسدهم المال، فجاروا على غيرهم، وأكلوا حقوق الضعفاء والفقراء، فإن هناك أغنياء آخرين شكروا نعمة المال، وأدوا حق الله، وحق الناس فيه، ولا يجوز في نظر الإسلام أن تعاقب طبقة بأسرها بذنب أفراد منها، فكل إنسان مسؤول عن نفسه، وعن من يرعاه فحسب، لقوله تعالى في الآية 21 من سورة الطور: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾؛

2- الإسلام يقر مبدأ الملكية الخاصة للمال، لأن فيها إشباع لدافع إنساني فطري أصيل، وكذلك نظرا لما لها من آثار في تقدم المجتمع، وازدهار الاقتصاد، لكن هذه الحرية في التملك مرتبطة بضوابط وقيود معينة، وبالتالي فاستغلال أناس لملكيتهم بغير حق، وجورهم فيها لا يقتضي فساد مبدأ التملك فيها؛

3- الإسلام يقيم علاقاته بين الأفراد والجماعات على أساس الإخاء والتعاون، ولا يقر العداوة بين الأفراد، والصراع بين الطبقات؛

---

(1)- يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص28.

(2)- المرجع نفسه، ص29-31.

4- الإسلام لا يقبل علاج مشكلة بخلق مشكلة أخرى، قد تكون أشد خطرا من الأولى.

المطلب الثاني: علاج الفقر في الاقتصادين الوضعي والإسلامي

تتباين التحاليل المتعلقة بعلاج ظاهرة الفقر، وتختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية والمذاهب الاقتصادية التي تقوم عليها، وسوف نتعرض من خلال هذا المطلب لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

الفرع الأول: علاج الفقر في الاقتصاد الوضعي

سنتعرض لبعض المداخل الرئيسية التي يمكن أن تساهم في معالجة الفقر من منظور الاقتصاد الوضعي، والمتمثلة في:

أولا: تحقيق نمو اقتصادي مستديم موزع توزيعا عادلا

يمثل النمو الاقتصادي أحد أهم العوامل الأساسية في تخفيض مستويات الفقر، غير أن النمو الاقتصادي لوحده لا يكفي لتحقيق ذلك، بل يجب أن يكون مستديما وموزعا بشكل عادل بين أفراد المجتمع لتقليص الفوارق في الدخل، ومن ثم تخفيض معدلات الفقر، كما حدث من خلال التجارب التي قامت بها دول شرق آسيا في خفض الفقر من خلال النمو المتسارع للدخل، والآليات العادلة في توزيعه، وبالتالي يتوجب على البلدان النامية البحث عن آليات نمو مستقبلية لصالح الفقراء بقدر كبير، من أجل حصولهم على فرص عمل مولدة للدخل، وهذا من خلال التركيز على الاستثمارات الريفية والحضرية، وكذا الاستثمار في خدمات الرعاية الصحية والتعليمية.

ثانيا: تنمية رأس المال البشري

"يعد التعليم الأساسي والعناية الصحية وتطوير المهارات والخدمات الأساسية الأخرى، العناصر الجوهرية لرأس المال البشري، فأغلب الأدبيات تشير إلى أن هناك ترابطا واضحا ومباشرا بين الفقر والوضع الصحي والتحصيل العلمي، مما أثار اهتمام الحكومات في البلدان النامية على أهمية تنمية رأس المال البشري لدوره في تعزيز المشاركة في سوق العمل، وتحسين مستوى الإنتاجية والأجور المتحققة للعاملين، وكآلية ملائمة لتوزيع الدخل وخفض الفقر، إذ من دونها سيواجه الفقراء وأطفالهم فرصا ضئيلة لتحسين وضعهم الاقتصادي والاندماج الكلي في المجتمع"[1]. لكن قد تتحقق تنمية بشرية دون استهداف الفقراء، وهو ما يمثل أحد مشاكل الإنفاق العام على تنمية رأس المال البشري، كالإنفاق على التعليم العالي الذي يضم فئة محددة من غير الفقراء، وبالتالي يجب القيام بإستراتيجية للتعليم تستهدف الشرائح الفقيرة، كالاهتمام بالتعليم الابتدائي والمتوسط

(1)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص126

والثانوي، الذي يحوي نسبة كبيرة من الفقراء، وخاصة في الأرياف، أما في المجال الصحي فيجب توفير خدمات صحية مجانية أو بتكاليف منخفضة للفقراء، وإعطاء مزيد من الاهتمام للخدمات الصحية الوقائية التي تستهدف الفقراء.

ثالثا: تحقيق الحماية الاجتماعية

"تنحصر إستراتيجية الحماية الاجتماعية ببرامج الدعم والمساعدات المقدمة إلى الأفراد والعائلات نتيجة التعرض للصدمات والكوارث الطبيعية والأمراض والأزمات الاقتصادية، من خلال تطوير شبكات الأمان الاجتماعي (كبرامج التقاعد وإعانات اللاجئين والضمان الاجتماعي)، التي تمثل لدى معظم الدول الإستراتيجية المفضلة لمعالجة الآثار السلبية المتولدة عن التكيف الهيكلي"[(1)].

رابعا: تحقيق التنمية الريفية

تعترض المناطق الريفية العديد من المشاكل التي تجعل فقراءها يجدون صعوبة في الوصول إلى الأسواق بالمناطق الحضرية، كقصور البنى التحتية وما تولده من ضعف في توفير الرعاية الصحية والتعليمية، مما يساهم في ضعف تحسين دخول فقراء الريف. وقصد الحد من هذا الوضع يتوجب العمل على:[(2)]

1- تصحيح السياسات الزراعية والريفية بالشكل الذي تحقق فيه نتائج مواتية للفقراء في الريف من حيث الأصول المختلفة (الأراضي، والتقنية، والعمالة الزراعية)، لتدعيم المكاسب الزراعية والحد من الفقر؛

2- إرساء مجموعة من العلاقات السوقية المتسمة بقسط أكبر من المساواة، من خلال تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيين من الحصول على المعارف والمهارات التي يحتاج إليها المزارعون لدخول الأسواق وتحسين شروط مشاركتهم؛

3- زيادة القيمة السوقية لقوة العمل، من خلال الخيارات لبناء الأصول والتقنية المتسمة بالعمالة الكثيفة التي تعد عنصرا حيويا للحد من الفقر؛

4- توسيع الرعاية الاجتماعية والمخرجات الموزعة وتحسينها، والنهوض باستدامة الموارد، إذ يتحقق الهدف الأول من خلال البحوث الزراعية والبيولوجية، والهدف الثاني من خلال النهوض بتقنية إدارة الأراضي والمياه.

خامسا: القضاء على الرؤية التمييزية بين الجنسين

تعتبر الرؤية التمييزية بين الجنسين، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية لدى النساء أحد أهم العوامل المؤثرة على معاناة المرأة من تهديد الفقر في المجتمعات المتخلفة والنامية، مما انعكس سلبا على مساهمتها

(1)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، المرجع السابق، ص128

(2)- المرجع نفسه، ص130.

في قوة العمل، وهو ما استوجب ضرورة التخلي على هذه الرؤية التمييزية ومحاولة إشراك المرأة في عملية التنمية، وتحسين المركز الاجتماعي والاقتصادي لها، وذلك من خلال العمل على توجيه الاستثمارات الداعمة للمرأة، سواء فيما يتعلق بالتعليم أو الصحة أو التشغيل، بالإضافة إلى عدم الحد من حريتها في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، باعتبارها إحدى الأولويات الرئيسية في إطار الجهود المبذولة لخفض الفقر.

الفرع الثاني: علاج الفقر في الاقتصاد الإسلامي

يعتمد الاقتصاد الإسلامي في علاج الظواهر الاقتصادية، والتي من بينها الفقر، على قواعد وأصول ثابتة مرجعيتها ما نزل به الوحي وما جاءت به السنة النبوية الشريفة، وسوف نتعرض في البداية لمشكلة الفقر عبر التاريخ الاقتصادي العربي الإسلامي، ثم نتعرض لسياسات الاقتصاد الإسلامي في علاج الفقر.

أولا: مشكلة الفقر عبر التاريخ الاقتصادي العربي الإسلامي

سنقوم بعرض موجز لمشكلة الفقر عبر التاريخ الاقتصادي العربي الإسلامي، من مرحلة النبوة إلى العصر العثماني كما يلي:

1- مرحلة النبوة والعصر الراشدي والأموي: اتسمت الحقبة الأولى من التاريخ العربي الإسلامي، والتي تشمل مرحلة النبوة والعصر الراشدي بالتخفيف من الفقر، وهذا من خلال الاهتمام الذي أولاه الرسول صلى الله عليه وسلم بهذه الظاهرة، "كما لم تخل التنظيمات المالية في عهد الخلافة الراشدة من الاهتمام بظاهرة الفقر، فبعد أن فرغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه من تنظيم الخراج والجزية استشار أصحابه بشأن وضع رواتب سنوية للمقاتلين وعائلاتهم وذوي الحاجة من أفراد المجتمع، فشجعوه على هذه المعالجات، لتمكين هؤلاء الأفراد من توفير حاجاتهم الأساسية من خلال الارتفاع بقدراتهم الشرائية.. كما تم استخدام نمطين من السياسات الاقتصادية، الأول يمثل بنمط الإنتاج الزراعي الذي ساد آنذاك، حيث كانت الدولة أكثر قوة في تنظيم وتطبيق هذا النمط من الإنتاج، أما النمط الثاني فيقوم على "إهتمام الفكر العربي الإسلامي بإعادة توزيع الدخل لدعم القوة الشرائية للأفراد والمحتاجين القريبين من خط الفقر أو دونه، من خلال جمع فريضة الزكاة التي تعد نوعا من الضرائب على المدخرات في الاقتصاد الإسلامي، وإعادة توزيعها على هؤلاء الأفراد"[(1)]

أما في مرحلة العهد الأموي فقد "شهد الوطن العربي توسعا ملحوظا في ظاهرة الإقطاع، حيث تركزت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وهي إحدى أهم مصادر تكوين الدخل تحت إدارة عدد محدود من صفوة المجتمع الأموي وأشراف القبائل"[(2)]، "وتناقصت الموارد المتأتية منها للدولة، وهو الأمر الذي ترتب عليه

(1)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 60.

(2)- جاسم محمد شهاب البجاري، **دراسات في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي**، (شركة مطبعة الجمهورية، الموصل، بغداد، 1990)، ص 73.

ضعف الإمكانيات المادية للدولة في معالجة الفقر، الذي بدأت تتسع ظاهرته نتيجة إعادة توزيع المصادر المكونة للدخل لصالح الإقطاع الزراعي"[1].

2- مرحلة العصر العباسي والعثماني: "اهتمت الخلافة العباسية بتحسين أوضاع الفقر من خلال الإهتمام بأحوال الزراعة، خاصة في ذلك الجانب المرتبط بإعمار نظام الري، وانتشرت الزراعات المتخصصة والمعتمدة على الميزة النسبية في معظم بلدان الخلافة"[2]، مما يشير إلى اعتماد سياسات اقتصادية تنموية وصيغ التكامل الاقتصادي الإنتاجي في المحاصيل الزراعية. "لقد كان مبعث اهتمام بعض رجال الدولة العباسية وأمرائها بتحسين وسائل الإنتاج، الاهتمام بزيادة الفائض الاقتصادي الزراعي، الذي ترتب عليه تحسين في أوضاع بيت المال، مما يعني تزايد إمكانات الدولة في تحسين الأوضاع المعاشية لأفراد المجتمع، فضلا عن تشغيل قدر من العمال الذي اتسم بالبطالة في النشاط الاقتصادي المذكور، ولا شك في أن محصلة هذين الأسلوبين كانت خفض ظاهرة الفقر في ذلك العصر، إلا أن فترات الضعف التي مرت بها الخلافة العباسية أثرت في كفاءة النظام الاقتصادي، إذ ترتب عليه خفض الفائض الاقتصادي، ورافق ذلك سيادة نظام إقطاع الأراضي الزراعية في بعض مراحل ذلك العصر وخاصة في فترة تولي الأتراك حكم الدولة العباسية"[3].

"كما يعد عصر المماليك في مصر (1382م-1517م) من العصور التي شهدت مظالم بسبب الخلافات بين الشيع المختلفة وسيادة النظم الإقطاعية، وقد ترتب على هذه الظواهر اتساع الفقر المطلق والارتفاع بأهميته النسبية، وحصلت أوسع حالاته في نهاية العهد العباسي من خلال الغزو الذي قام به المغول لبغداد، ونتج عنه تدمير العديد من الموارد الزراعية ووسائلها الإروائية، وهو الأمر الذي نتج عنه البطالة والفقر والبؤس فترة طويلة من الزمن"[4].

وقد "حكم العثمانيون ما يفوق أربعة قرون (1515-1918)، حيث بسطوا سيطرتهم على معظم الوطن العربي، وقد ورثوا جزءا من الفقر في المجتمع العربي الإسلامي من جراء التدمير الذي أصاب وسائل الإنتاج الاقتصادي في العراق، وقد سعت الدولة العثمانية إلى معالجة الفقر من خلال إعادة تطبيق العقيدة الإسلامية في بادئ الأمر، فقد اعتبرت نفسها امتدادا واستمرارا للدولة الإسلامية فيما يخص الأراضي والضرائب، إلا أن دراسة الآثار التي عكستها السياسات الاقتصادية على أوضاع الفقر في ذلك العهد، وخاصة في سنوات ضعفه

---

(1)- سالم توفيق النجفي، **إشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993)، ص32، 33.

(2)- حسن إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام: السياسي، الديني، الثقافي، الاجتماعي**، (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964)، ص306، 307.

(3)- محمد حسين الزبيدي، **العراق في العصر البويهي: التنظيمات السياسية والادارية والاقتصادية334 هـ-656 هـ/ 749 م-1058 م**، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1969) ص 115، 116.

(4)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص61.

كانت غير فاعلة في خفض الظاهرة المذكورة أو القضاء عليها، فقد اعتمدت هذه السياسات ثوابت عبر المراحل المختلفة من ذلك العهد، وفي مقدمة تلك الثوابت تعظيم إيرادات الدولة، وتركز مصادر تكوين دخل الأراضي الزراعية لدى الفئة المتنفذة والموالية للسلطة العثمانية، ولا شك في أن اتساع الفقر بين الفلاحين قد جاء من عدم التوازن بين العوائد المتأتية من الأراضي الزراعية، التي تقوم الدولة على جبايتها، وتلك التي يستحقها المجتمع الفلاحي، والمزارعون الصغار لسد حاجاتهم الأساسية"[1].

ثانيا: سياسات الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة الفقر

جاء الاقتصاد الإسلامي بسياسات وقائية وأخرى علاجية لمكافحة مشكلة الفقر، حيث أن هاته السياسات لا يكون لها دور فعال إلا إذا ترافقت مع تطبيق الإسلام في كافة جوانب الحياة في المجتمع، ومع ذلك فإن تطبيق السياسات الوقائية والعلاجية يمكن أن يكون مرحلة أولى في طريق تطبيق الإسلام بالكامل، وفي طريق مكافحة الفقر وكافة المشاكل التي تواجهها المجتمعات الإسلامية.

1- السياسات الوقائية لعلاج مشكلة الفقر: جاء الإسلام بعدد من السياسات الوقائية التي تكفل – فيما لو طبقت – عدم ظهور الفقر، أهمها:

أ- الحث عن العمل: يعبر العمل على "المجهود الواعي الذي يقوم به الإنسان – وحده أو مع غيره – لإنتاج سلعة أو خدمة"[2]، ومن أبرز التوجيهات التي جاء بها الإسلام في هذا الخصوص نذكر مايلي:[3]

– بيان أنه منهج سلكه صفوة الناس وأكرم الخلق على الله وقدوة المسلمين والناس أجمعين، وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فهذا رسول الله موسى عليه السلام يعمل أجيرا كما في قوله تعالى في سورة القصص، الآية 27 :﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾، وكذلك فعل الأنبياء عليهم السلام حيث عملوا برعي الغنم كما جاء في صحيح البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم، فقال أصحابه: وأنت؟ فقال نعم، كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة»؛

– الثناء على العاملين ومدحهم بذلك وبيان فضلهم على غيرهم بسبب ممارسة العمل، وهذا لأنهم يرتفعون بأنفسهم على النزول إلى تكفف الناس والحاجة إليهم فتبقى لهم كرامتهم، وتحفظ لهم قيمتهم، وقد جاء في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لأن يأخذ أحدكم أحبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها

---

(1)- سالم توفيق النجفي ومحمد الصالح القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، (مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، بغداد، 1988)، ص115.

(2)- يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص39.

(3)- صالح بن عبد الله بن عبد المحسن الفريح، **معالجة مشكلة الفقر في الفكر الإسلامي مع بعض التطبيقات العملية المعاصرة لها**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، العدد 45، ذو القعدة 1429، ص 328- 330.

فيكف الله بها وجهه خيـر لـه من أن يسـأل النـاس أعطـوه أو منعوه»، فالاحتطاب على ما فيـه من مشقة بالغة ونظرات الازدراء ممن لا يعقلون، وكذا مع ربحها الضئيل، خير من البطالة أو سؤال الناس؛

– التحذير من ترك العمل والتوجه إلى الوسائل غير النافعة، وعلى رأسها التسول وسؤال الناس، وتكففهم ليعيش المرء عالة على غيره يقتات جهودهم وعملهم ويبيع كرامتهم؛

– العناية بحقوق العمال، وقد اهتم الإسلام بحفظها، وحذر من عدم إعطائهم إياها أو البخس من حقهم فيها، ولا شك أن هذا الأمر له أثره في التوجه للعمل إذا كان العامل سيشعر بأن حقوقه محفوظة، أما إذا شعر بخلاف ذلك فإنه لن يتشجع لممارسة العمل أو التوجه إليه، ومن أبرز التوجيهات التي جاء بها الإسلام في باب العناية بحقوق العمال أنه حث على الرفق بهم وعدم الإشقاق عليهم أو تكليفهم فوق ما يطيقون، والإحسان لهم، فقد حذر الإسلام من معاملتهم بالغلظة والفظاظة، أو احتقارهم أو عـدم الاعتنـاء بهم، وكذلك الوفاء لهم بعدم ظلمهم ومنحهم أجورهم كاملة غير منقوصة، بالإضافة إلى عدم المساواة في توزيع الأجر بينهم بل يكون هناك عدل في التوزيع وذلك حسب الجهد والمقدرة العلمية والمهارات الفنية، وهذا التقسيم يعتبر من أحدث التقسيمات التي توصـل إليهـا الفكر الإسلامي، يقول المولى عز وجل في سورة الزمر، الآية 9: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبابِ﴾.

ب– محاربة التسول: حارب الإسلام التسول وأغلق كل الأبواب المؤدية إليه، وشدد على ذلك لاعتباره مرضا نفسيا يفسد المجتمع ويدمره، ويحوله بمرور الوقت إلى مجتمع متسول وكسول، ومن أبرز التوجيهات التي جاء بها الإسلام في باب محاربة التسول نذكر ما يلي:

– أن التسول وسؤال الناس أحد الأسباب التي توجب سخط الله وغضبه، وتوقع على ممتهنها العقوبة؛

– أحد أسباب نزع البركة من المال، ودوام الفقر والحاجة؛

– أعطى الإسلام عقوبات تعزيزية يمكن أن ينزلها ولي الأمر على كل إنسان صحيح قادر على التكسب يريد أن يعيش عالة على المجتمع.

ج– التنظيم الدقيق للمعاملات: "نظم الإسلام علاقات الناس ومعاملاتهم مع بعضهم البعض، وبين الحقوق والواجبات لكل فرد في المجتمع بدقة متناهية، وذلك حفاظا على سلامة المجتمع وقوته ورفاهيته، ودرءا لأي شكل من أشكال النزاع التي تفتك بالمجتمع وتذهب قوته، ويظهر هذا التنظيم الدقيق للمعاملات والذي يحول دون ظلم الناس لبعضهم، من خلال تحريم الإسلام لكل أسباب الفساد العامة"[1]، وأسباب الفساد أربعة، تتمثل في المحرمات لذاتها كالخمر والميتة والدم وغيرها، والتي تؤدي كلها إلى الفقر والتشرد والتخلف والجريمة،

(1)– كمال حطاب، مرجع سبق ذكره ، ص1310.

بالإضافة إلى الربا، والتي تؤدي إلى حدوث تفاوت بين أفراد المجتمع من خلال شراء البعض بطريق غير مشروع، ومن أسباب الفساد كذلك الغرر والشروط الفاسدة، فالغرر هو بيع ما كان ظاهره يغري المشتري وباطنه باطل، مما يؤدي إلى وجود طرفين أحدهما ظالم – يزداد غنى – والآخر مظلوم – يزداد فقرا –، أما الشروط الفاسدة فإنها تؤدي إلى استغلال الأقوياء للضعفاء، وبالتالي تزيد في الفقراء فقرا.

2- السياسات العلاجية لمشكلة الفقر: إن الأصل الأصيل في شريعة الإسلام هو أن يحارب كل فرد الفقر بالعمل والسعي لكسب الرزق، فالعمل يعتبر من السياسات الوقائية التي تكفل تحقيق درجة متقدمة من العدل والغنى والتخفيف من حدة الفقر، لكن رغم ذلك نجد العاجزين الذين لا يستطيعون العمل، أو الأرامل اللاتي توفي عنهن أزواجهن ولا مال لهن، أو الأطفال الصغار أو الشيوخ الهرمين، كما قد تحدث ظروف طارئة كالمجاعات أو الكوارث أو الحروب، تؤدي إلى استفحال ظاهرة الفقر، وقد عالج الاقتصاد الإسلامي هذه النقطة وذلك بإيجاد سياسات علاجية تتمثل في:

أ- كفالة الموسرين من الأقارب: إن الإسلام قد عمل على إنقاذ الفئات الفقيرة – سواء كانت عاجزة عن العمل أو أرامل لا يملكون المال أو الصبيان الصغار أو الشيوخ الهرمين – "من مخالب الفقر والحاجة، وإغنائهم عن ذل السؤال، وهو التكفف، وأول ما شرعه لذلك، هو تضامن أعضاء الأسرة الواحدة .. لقد جعل الإسلام ذوي القربى متضامنين متكافلين، يشد بعضهم أزر بعض، ويحمل قويهم ضعيفهم، ويكفل غنيهم فقيرهم، وينهض قادرهم بعاجزهم فإن العلائق بينهم أشد قوة، وبواعث التعاطف والتراحم والتساند أوثق عروة، وذلك لما بينهم من الرحم الواصلة، والقرابة الجامعة، هذه هي الحقيقة الكونية، وقد أيدتها الحقيقة الشرعية"[1]، من خلال الآية 75 من سورة الأنفال: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، كما أنه لا معنى لصلة الرحم بغير النفقة على المحتاج، وأي قطيعة أعظم من أن يرى شخصا قريبه محتاجا يتكفف الناس ثم يعرض عنه، وأشترط الفقهاء لوجوب النفقة على القريب شرطين أساسين:[2]

– فقر من تجب له النفقة، فإن استغنى بمال أو كسب لم تجب نفقته، لأنها تجب على سبيل المعونة والمواساة فلا تستحق مع الغنى عنها؛

– أن يكون للمنفق فضل مال ينفق عليهم منه، زائد عن نفقة نفسه وزوجته، لما روي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إبدأ بنفسك ثم بمن تعول" – رواه الترمذي، وقال هذا حديث صحيح –، ولأن نفقة القريب مواساة، فيجب أن تكون في الفاضل عن الحاجة الأصلية، ونفقة نفسه من الحاجة الأصلية. ومثلها نفقة زوجته،

---

(1)– يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص55.

(2)– المرجع نفسه، ص61، 62.

لأنها تجب لحاجته هو، فأشبهت نفقة نفسه.

ب- الزكاة: "تعتبر الزكاة الأداة الأولى والسياسة الأولى من سياسات التكافل الاجتماعي، كما أنها أهم أداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية، تسهم في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي"[1]، فهي ليست موردا هينا أو ضئيلا، بل هي مورد مالي ضخم من شأنه أن يعالج لوحده الكثير من المشاكل الاقتصادية المعاصرة كالفقر والبطالة والتضخم والكساد...إلخ، إذ أنها تمثل العشر أو نصف العشر من الحاصلات الزراعية من الحبوب والثمار والفواكه والخضروات، وأيضا ربع عشر النقود والثروة التجارية للأمة، أي 2.5% من نقود أو تجارة كل مسلم مالك للنصاب الشرعي، إذا كان خاليا من الدين، وفاضلا عن حوائجه الأصلية، أما أهلها المستحقون لها فهم أصناف حددهم الله تعالى في الآية 60 من سورة التوبة: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، وهذه الزكاة تفرض على الأموال، كما أن هناك زكـاة أخرى تفرض على الرؤوس، وهي زكاة الفطر، حيث أنها تدفع بمناسبة إتمام صيام شهر رمضان، وإقبال عيد الفطر المبارك، ولزكاة الفطر خصائص مميزة نذكر منها:[2]

- أنها ضريبة على الرؤوس والأشخاص لا على الأموال؛

- أنها ليست فريضة على الأغنياء المالكين للنصاب فقط، بل فرضها الرسول على كل مسلم، ذكر أو أنثى، غني أو فقير، ما دام هذا الفقير يملك مقدارها فاضلا عن قوت يوم العيد وليلته له ولعياله، وهدف الإسلام من ذلك تدريب المسلم على البذل والإنفاق في السراء والضراء، وتعويده على العطاء؛

- أنها لا تجب على المسلم المكلف عن نفسه فحسب، بل عن نفسه ولولده وكل من يمونه ويلي عليه؛

- قلل الإسلام مقدارها بحيث تستطيع الأغلبيـة الساحقة في الأمة- إن لم نقل جميعها - أداءها، وهذا المقدار قد حدده الرسول بصاع من تمر أو زبيب أو قمح، ومثل ذلك غالب قوت البلد الذي يعيش فيه المكلف.

فالزكاة تعتبر أول تشريع منظم في سبيل ضمان اجتماعي، هدفها تحقيق الكفاية في مختلف الحاجيات الأساسية للفرد ولمن يعولهم من غير إسراف ولا تقتير، فهي لا تعتمد على الصدقات الفردية التطوعية، بل تقوم على مساعدات حكومية دورية منتظمة، وبذلك يتحقق للمجتمع دوره من خلال رعاية الأغنياء فيه للفقراء، الأمر الذي يجعل المودة تسود، فلا أحقاد بين الفقراء والأغنياء، كما أن الزكاة ليست خاصة بالمسلمين وحدهم، بل تشمل كل من يعيش في ظل دولتهم من اليهود والنصارى.

ج- كفالـة الخزانـة الإسلامية بمختلف مواردها: تطرقنا إلى وسيلة الزكاة وأوضحنا أنها هي المورد المالي الأول

---

(1)- كمال حطاب، مرجع سبق ذكره ، ص1313.

(2)- يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص67، 68.

لمعالجة الفقر، لكن هناك وسيلة أخرى هامة جدا، ألا وهي جميع الموارد الراتبة لبيت المال (الخزانة الإسلامية)، هذه الموارد تتمثل في "أملاك الدولة الإسلامية والأموال العامة التي تديرها وتشرف عليها، إما باستغلالها أو بإيجارها أو بالمشاركة عليها وذلك كالأوقاف العامة، المناجم والمعادن التي يوجب الإسلام في أرجح مذاهبه ألا يحتجزها الأفراد لأنفسهم، بل تكون في يد الدولة، ليكون الناس كافة شركاء في الانتفاع بها، ففي ريع هذه الأملاك وما تدره من دخل للخزانة الإسلامية، مورد للفقراء والمساكين حين تضيق حصيلة الزكاة عن الوفاء بحاجاتهم، وفي خمس الغنائم وفي مال الفيء، وفي الخراج، وكل أنواع الضرائب حق للمحتاجين والمعوزين"[1]، قال الله تعالى في الآية 41 من سورة الأنفال ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾.

د- الصدقات الاختيارية والإحسان الفردي والكفارات والهبات والهدايا وحقوق الجار والضيف...إلخ:

إن باب الصدقات – وغيرها كثير مما شرعه الإسلام – يوجد مجتمعا قويا متكافلا متراحما يختفي فيه الظلم والفقر ويسود فيه العدل والغنى، وهذا المجتمع يصعب أن يتخلف أو يعاني من المشكلات المستعصية.

(1)- يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص108.

المبحث الثالث: أساليب ومؤشرات قياس الفقر

يعتبر تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة القاسم المشترك بين جميع التعريفات الخاصة بالفقر التي تم التطرق إليها، مما أوجب تظافر الجهود من أجل محاولة قياس مستوى المعيشة للحكم على فرد أو أسرة ما إن كانت فقيرة أم لا، حيث كللت هذه الجهود بإيجاد العديد من المؤشرات المحايدة والموضوعية لتحديد وقياس مستوى الفقر.

سنتطرق في هذا المبحث للمطلبين التاليين:

- المطلب الأول: أسلوب خط الفقر
- المطلب الثاني: أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة وأسلوب الأدلة المركبة

المطلب الأول: أسلوب خط الفقر

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على أسلوب خط الفقر، من خلال تعريفه، تقديره، الانتقادات الموجهة إليه وأهم المؤشرات التي جاءت كحلول لتكميله.

الفرع الأول: تعريف أسلوب خط الفقر، تقديره وتقييمه

من بين الأساليب الأكثر انتشارا والمستخدمة لقياس الفقر، نجد أسلوب خط الفقر، ومن خلال هذا الفرع سنحاول الإحاطة به، من خلال تعريفه وتقديره وكذا تقييمه.

أولا: تعريف خط الفقر

"إذا كان من السهل نسبيا الحكم على فرد ما بأنه من الفقراء، وفقا لمعايير موضوعية أو ذاتية، فإنه من الصعوبة بمكان إيجاد معيار محدد يمكن من خلاله الوصول للحكم نفسه بالنسبة للمجتمع ككل، أي تحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما من المجتمعات. وعلى الرغم من تعدد الاجتهادات التي حاولت استنباط مثل هذا المعيار، إلا أنه ينبغي القول بأن مفهوم خط الفقر هو أكثرها شهرة وانتشارا"[(1)].

يعرف خط الفقر على أنه: "قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيرا"[(2)]، كما يعرف على أنه: "التكلفة النقدية الضرورية للحصول على مستوى معيشي معين حتى لا يعد الفرد أو العائلة ضمن الفقراء"[(3)].

---

(1)- عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص24.

(2)- أعمر بوزيد أحمد، **نمذجة الفقر في الجزائر، حالة خميس مليانة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011 – 2012، ص88.

(3)- *Ahmed Moumi, **Identification, Mesures et Modélisation des déterminants de la pauvreté; Cas de l'Algérie**, thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université de Tlemcen, 2009, p 28.*

"يعد الاعتماد على أسلوب خط الفقر لتحديد نسب الفقر، أحد الأساليب الأوسع استخداما لقياس وتحليل نسب الفقر التي يعتمد عليها البنك الدولي، كونه يرتبط بتحديد المستوى الأدنى للرفاهية، وبالتالي يسمح بإجراء المقارنات عبر الزمن وبين الأقاليم"[1]، كما أن هنالك أنواع عديدة من خطوط الفقر أهمها:

1- خط الفقر المطلق: الذي يعرف على أنه الحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع والخدمات المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية (السلع الغذائية وغير الغذائية).

2- خط الفقر المدقع: الذي يعرف بأنه الحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع والخدمات المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط.

3- خط الفقر النسبي: "يعرف بأنه نسبة محددة من الاستهلاك أو الدخل المتوسط أو الوسيط للمجموعة ، أو توزيع العائلات حسب مؤشر الرفاهية، فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار ما يوازي الثلثين أو النصف من متوسط الاستهلاك للفرد الواحد كخط للفقر"[2].

4- خط الفقر الدولي: "يستعمل خط الفقر الدولي على نطاق واسع من طرف الهيئات الدولية، لاسيما البنك الدولي، لأجل حساب نسبة السكان الفقراء في كل دول العالم، وقد حدده بإنفاق يساوي دولار واحد في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية"[3]، كما تم استخدام خطوط أخرى مثل دولارين في اليوم و1,25 دولار في اليوم و 1,90 دولار في اليوم.

ثانيا: تقدير خط الفقر

تتعدد أساليب تقدير خط الفقر تبعا لنوع الخط ذاته، حيث يمكن تقديره بالاعتماد على مجموعة من الطرق البسيطة، منها الغير موضوعية كالأساليب المبنية على أساس الاجتهادات الشخصية أو على أساس بعض التشريعات كالحد الأدنى للأجور وحدود الإعانات الاجتماعية، ومنها الموضوعية المبنية على أساس بيانات مسوح نفقات ودخل الأسر والأفراد.

عموما فإن هنالك طريقتان رئيسيتان لتطبيق هذا الأسلوب في تقدير خطي الفقر المدقع والمطلق، تختلفان في كيفية تحديدهما للمواد الغذائية، هما:

1- طريقة السلة الغذائية: يتم تقدير خط الفقر المدقع بناءا على هذه الطريقة، بواسطة "تحديد سلة من المواد الغذائية التي توفر تغذية متوازنة بأدنى تكلفة، ومكونات هذه السلة يحددها عادة مختصون بالتغذية وبما يتلاءم والعادات الغذائية في المجتمع المعني، ويحسب إجمالي تكلفة السلة المذكورة على أساس أدنى الأسعار،

(1)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص49.

(2)- أعمر بوزيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص89.

(3)- المرجع نفسه، ص90.

أما خط الفقر المطلق فيقدر باعتباره يساوي إجمالي تكلفة سلة المواد الغذائية مضافا إليه تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية لسد الاحتياجات الاستهلاكية"[1]، ولتحقيق ذلك "عادة ما يتم رفع مستوى خط الفقر المدقع بمعدل مضاعف، كأن يكون 1,5، وهذا يعني أن خط الفقر المطلق يكون 50% أعلى من خط الفقر المدقع"[2].

2- طريقة النمط الغذائي الفعلي: "تقوم هذه الطريقة على أساس حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات الحرارية في كل فئة من فئات الإنفاق أو الدخل من بيانات متوسط كمية استهلاك الفرد من كل مادة غذائية، ثم تحدد قيمة خط الفقر المدقع باعتبارها تساوي متوسط الإنفاق على المواد الغذائية المقابل لمتوسط احتياجات الفرد من السعرات الحرارية، أما قيمة خط الفقر المطلق فتحدد باعتبارها تساوي مقدار الإنفاق الإجمالي المقابل لمتوسط احتياجات الفرد من السعرات الحرارية"[3].

تتمثل الفروقات الموجودة بين الطريقتين السابقتين لتقدير خط الفقر المدقع والمطلق، في كون أن الطريقة الأولى تعتمد بياناتها على اعتبارات تغذوية في الغالب، عكس الطريقة الثانية التي تعتمد على ما تم استهلاكه فعلا من مواد غذائية، كما أن الطريقة الثانية أكثر واقعية باعتبارها تعتمد على الأسعار الفعلية التي تدفعها الأسر وليس وفق أدنى الأسعار لكل مادة غذائية كما في الطريقة الأولى، إذ أن اختلاف الأسعار من منطقة إلى أخرى لا يسمح لنفس الأسرة بشراء كافة المواد الغذائية الضرورية بأدنى أسعارها في المناطق كافة.

"إلا أن تطبيق طريقة النمط الغذائي الفعلي يتطلب توفر بيانات تفصيلية ودقيقة عن كميات الإنفاق أو الاستهلاك من كل مادة غذائية رئيسية وذلك بالنسبة لكل فئة من فئات الإنفاق أو الدخل، ونظرا لعدم توفر هذه البيانات أو أن ما يتوفر منها ليس بالدقة والتفصيل المطلوبين تلجأ الكثير من الدول العربية إلى طريقة السلة الغذائية لتقدير خط الفقر"[4].

ثالثا: تقييم أسلوب خط الفقر

على الرغم من معقولية ومنطقية أسلوب خط الفقر، إلا أنه ترد عليه جملة من الملاحظات والقيود التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

1- تبعا لهذا الأسلوب فإننا نلاحظ أنه يحدد لنا موقع الناس فيما إذا كانوا فقراء أم لا، أما في الواقع فقد نجد أسرة لديها دخلا نوعا ما أعلى من خط الفقر وبالتالي لا تصنف كأسرة فقيرة، لكن في الواقع هم فقراء فعلا،

---

(1)- محمد حسين باقر، **قياس الفقر في التطبيق**، أوراق عمل، www.arabgeographers.net/vb/attachments/attachments/arab745/، تاريخ الإطلاع: 20 مارس 2015، ص5.

(2)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص54.

(3)- محمد حسين باقر، مرجع سبق ذكره، ص5.

(4)- المرجع نفسه، ص6.

وكذلك فإن نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر تخفي الفوارق الكبيرة في الخصائص الفردية بين الفقراء، وبين هؤلاء، هناك الفقراء وهناك الذين يعانون الفقر المدقع؛

2- "خط الفقر ينبغي أن تكون له علاقة معقولة مع مستوى المعيشة في البلد محل الدراسة، فلو تم استخدام خط الفقر لدول غنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأصبح جميع السكان في معظم الأقطار النامية في عداد الفقراء، وبالمثل فإن استخدام خط الفقر لبلدان منخفضة الدخل مثل الهند سينفي صفة الفقر عن سكان أوروبا والولايات المتحدة، ولذا من الطبيعي أن يحدد خط الفقر بناءا على المستوى الاقتصادي للبلد"[(1)].

3- قد لا يصلح في دراسات المقارنة بين مناطق مختلفة أو فترات زمنية متباينة حتى للمنطقة الواحدة، فقد تكون مقارنة مستويات المعيشة من حيث نصيب الأسرة من الاستهلاك بين مناطق متباينة أو أزمنة مختلفة مضللة ما لم يكن لخط الفقر قوة شرائية ثابتة تعتمد على مؤشر تكاليف المعيشة المناسبة للفقراء؛

4- التباين والاختلاف في الحاجة إلى الطعام حسب كل فرد، بل وحتى الفرد الواحد قد تختلف حاجته للطعام من فترة إلى أخرى، لذا من الأفضل وضع بعض الافتراضات الخاصة بمستويات النشاط التي تحدد المقدار من الطاقة الإضافية التي سيتم الحاجة إليها؛

5- صعوبة قياس قيمة الاحتياجات غير الغذائية مثل المواصلات والسكن والملابس.

الفرع الثاني: أهم المؤشرات المكملة لخط الفقر والخصائص الاقتصادية لها:

نظرا لأن أسلوب خط الفقر يحدد لنا موقع الناس فيما إذا كانوا فقراء أم لا فقط، فقد برزت عدة جهود لتطويره وتكميله من أجل معرفة الفوارق الكبيرة والخفية في الخصائص الفردية بين الفقراء، وقد كللت هذه الجهود بالتوصل إلى عدة مؤشرات لسد هذه الثغرات.

أولا: أهم المؤشرات المكملة لخط الفقر

من بين أهم المؤشرات التي تم التوصل إليها نذكر ما يلي:

1- مؤشر نسبة الفقر: وهو أبسط المقاييس وأكثرها شيوعا، وهو يعبر عن نسبة الأفراد أو الأسر الذين يقعون تحت خط الفقر، أي: مؤشر نسبة الفقر = $\frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{حجم السكان}}$ ، أي: $H = \frac{n}{N}$

يعتبر "مؤشر نسبة الفقر غير حساس للفروقات في عمق الفقر، وكذلك لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الفقراء أو الذين هم أحسن حالا، فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن، مما يظهر عكس النتائج الحاصلة"[(2)].

---

(1)- عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص25.

(2)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص51.

2- مؤشر فجوة الفقر: يقيس هذا المؤشر الفروقات أو الفجوة بين مستوى الاستهلاك أو الدخل للفقراء وخط الفقر، أي أن مؤشر فجوة الفقر يمثل إجمالي المبلغ اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر.

$$I = \frac{\sum_{i=1}^{n}\left[\frac{Z-Y_i}{Z}\right]}{N} = \frac{n}{N}\left(1-\frac{\bar{Y}}{Z}\right) = H\left(1-\frac{\bar{Y}}{Z}\right)$$

حيث:

I: تمثل فجوة الفقر ، Z: خط الفقر.

$\bar{Y}$: متوسط الاستهلاك أو الدخل للفقير.

n: عدد الأفراد الفقراء ، N : حجم السكان.

على الرغم من فائدة هذا المؤشر إلا أنه ترد عليه عدة ملاحظات أهمها "أنه لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء، وعلى سبيل المثـال فإن فجوة الفقر ستكون متساوية عندما يكون لدى فردين مستـوى من الإنفاق يساوي 50% من خط الفقر، أو عندما يكون لدي أحدهما 75% من خط الفقر بينما لدى الثاني 25%، ففي كلتا الحالتين ستكون فجوة الفقر متساوية، وللتغلب على هذه المشكلة، فقد تم اقتراح المؤشر الثالث وهو مؤشر شدة الفقر"[(1)].

3- مؤشر شدة الفقر: يعكس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء، حيث أنه يمثل مؤشر تربيع فجوة الفقر

أي:

$$PS = \frac{\sum_{i=1}^{n}\left[\frac{Z-Y_i}{Z}\right]^2}{N}$$

حيث أنه كلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.

4- مقياس الفقر *P*: يرجع هذا المقياس إلى *Rahman., Huda* سنة 1992، حيث يعتمد هذا المقياس في حسابه على مؤشر نسبة الفقر H ومؤشر فجوة الفقر I إلى جانب قيمة المقدار R الذي يعبر عن مقياس لعدم مساواة الدخل ويشبه هذا المقياس في تركيبه المقياس S، غير أنهما يختلفان في كون مقياس S يعتمد في تركيبه على قيمة معامل جيني للتمركز بخلاف المقياس P الذي يعتمد على المقدار R في تركيبه، ويأخذ المقياس P الصيغة التالية: [(2)]

$$P = H[I + (1-I)R]$$

---

(1)- عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص29.

(2)- أيمن سعد الدين أنور محمد، **بعض النماذج والمقاييس المستخدمة في قياس الفقر (دراسة حالة بالتطبيق على مصر)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، دون تاريخ، ص41.

حيث:

H: تمثل مؤشر نسبة الفقر. I: مؤشر فجوة الدخل بين الفقراء

$$R = \frac{ET}{1+ET}$$

$$ET = ln\bar{Y} - \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} lny_i$$

بالنسبة لمقاييس عدم مساواة الدخل المستخدمة في هذه الحالة:

أ- مقاييس عدم مساواة الدخل بين الأسر الفقيرة: $$L_P = ln\bar{Y}_P - \frac{1}{N_P}\sum_{i=1}^{N_P} lny_i$$

ب- مقاييس عدم مساواة الدخل بين الأسر غير الفقيرة: $$L_r = ln\bar{Y}_r - \frac{1}{N}\sum_{i=N_P+1}^{N} lny_i$$

ج- مقاييس عدم مساواة الدخل بين المجموعات الفرعية: $$EB = ln\bar{Y} - \frac{N_P}{N} ln\bar{Y}_P - \frac{N_r}{N} ln\bar{Y}_r$$

حيث:

N_r: عدد الأسر غير الفقيرة. N: العدد الإجمالي للأسر. N_P: عدد الأسر الفقيرة.

$\bar{Y}_P$: متوسط الإنفاق الإجمالي للأسر غير الفقيرة.

$\bar{Y}_r$: متوسط الإنفاق الإجمالي للأسر الفقيرة.

$\bar{Y}$: متوسط الانفاق الإجمالي للفئة (الأسر الفقيرة وغير الفقيرة).

5- مقياس الفقر S: يرجع هذا المقياس إلى البروفيسور Sen (1976)، حيث يعتمد هذا المقياس في حسابه على مؤشر نسبة الفقر ومؤشر فجوة الفقر إلى جانب قيمة معامل جيني للتمركز. صيغته كما يلي:[1]

$$S = H[I + (1 - I)G]$$

حيث:

H: تمثل مؤشر نسبة الفقر.

I: مؤشر فجوة الدخل بين الفقراء.

G: تمثل معامل جيني لتوزيع الدخل الخاص بالأسر الفقيرة.

إن معامل جيني للتمركز هو عبارة عن حاصل قسمة المساحة (S) المحصورة بين منحنى لورونز وخط العدالة (AB) على مساحة المثلث (ABC)، كما يوضحه الشكل $(1-1)$، ومنه: $$G = \frac{S}{ABC} = \frac{S}{1/2} = 2S$$

هناك علاقة أخرى تقريبية لحساب هذا المعامل وهي: $$G = 1 - \sum_{i=1}^{k} f_i(S_i^{\uparrow} + S_{i-1}^{\uparrow})$$

(1)- أعمر بوزيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 101.

حيث أن: f_i: تمثل التكرار النسبي.

$S_i^{\uparrow}$: تمثل النسبة المتجمعة الصاعدة و $S_0^{\uparrow} = 0$.

أما الحالات التي يأخذها معامل جيني للتمركز هي:

* $G = 0$: هذا يعني أن منحنى لورونز ينطبق على خط العدالة وبالتالي فالتوزيع التكراري عادل تماما.

* $G = 1$: هذا يعني أن منحنى لورونز ينطبق على المثلث (ABC) وبالتالي فالتوزيع التكراري جائر تماما.

* $G \leq 0{,}3$: هذا يعني أن منحنى لورونز أكثر عدالة.

* $G > 0{,}3$: هذا يعني أن منحنى لورونز أقل عدالة.

كما يتم رسم منحنى لورونز عن طريق وصل النقاط التي إحداثياتها $(S_i^{\uparrow} \ ، \ F_i^{\uparrow})$ ببعضها البعض، كما يلي:

الشكل (1-1): منحنى لورونز

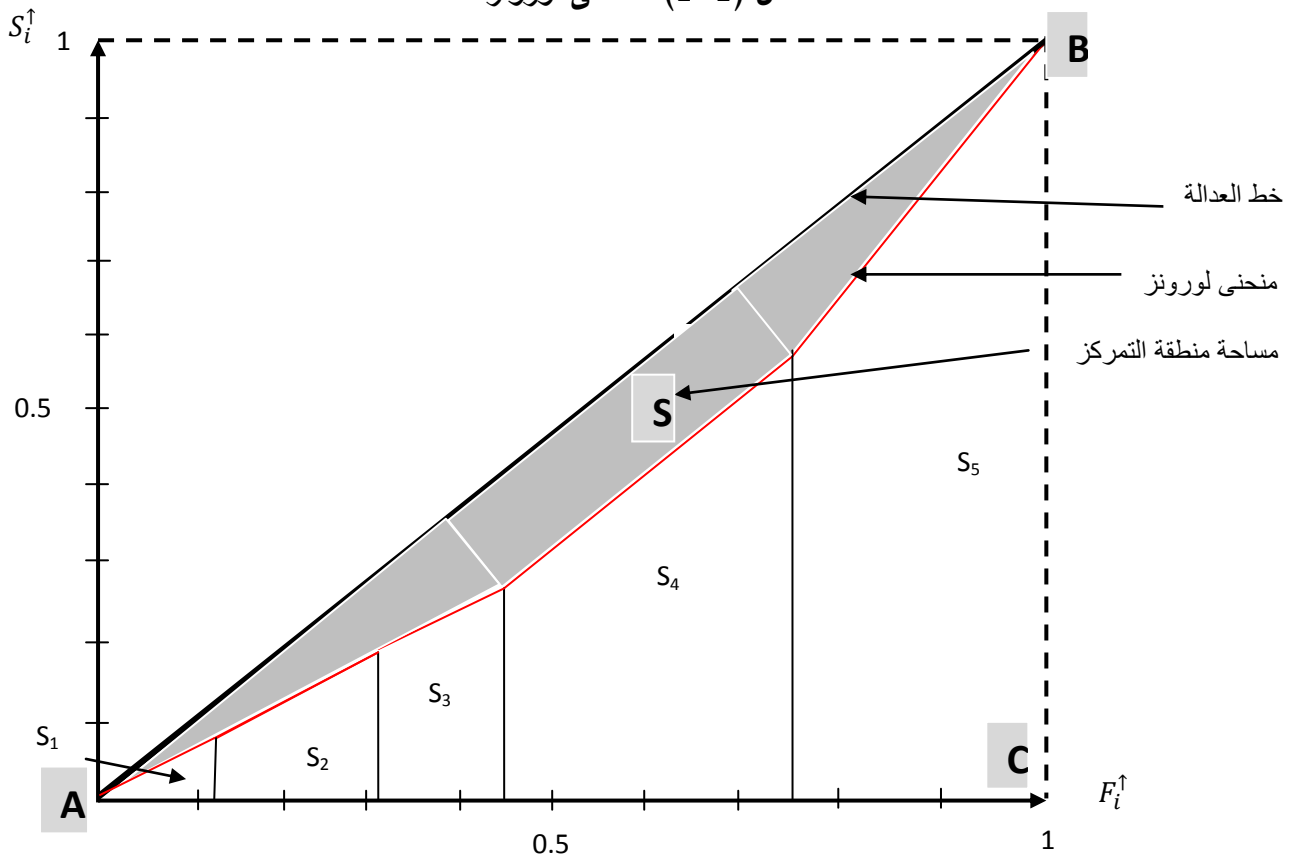

المصدر: عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص103.

كما أن للمقياس S الخصائص التالية:[1]

أ- $S \in [0-1]$؛

ب- يأخذ المقياس S القيمة 0 في حالة أن دخل كل أسرة من الأسر يتعدى خط الفقر؛

(1)- أيمن سعد الدين أنور محمد، مرجع سبق ذكره، ص38.

ج- يأخذ المقياس S القيمة 1 في حالة أن دخل كل أسرة من الأسر يساوي الصفر؛

د- إذا كانت جميع الأسر الفقيرة لها نفس الدخل فإن ذلك يؤدي إلى أن قيمة معامل جيني تساوي الصفر؛

هـ- في حالة انخفاض دخل الأسر الفقيرة فإن مقياس الفقر S يقترب من نسبة الفقر H؛

و- في حالة كبر نسبة الفقر فإن المقياس S يقترب من مقياس فجوة الفقر كحالة خاصة من مقياس الفقر S.

5- مقياس الفقر $P_\alpha(y;z)$: يرجع هذا المقياس إلى *Foster, et al* سنة 1984، ويأخذ الصيغة التالية:[1]

$$P_\alpha(y;z) = \sum_{j=1}^{s} \frac{N_j}{N} P_\alpha\left(y^{(j)};z\right)$$

$$P_\alpha\left(y^{(j)};z\right) = \frac{1}{N_j}\sum_{i=1}^{N_j}\left(\frac{g_i}{z}\right)^\alpha$$

حيث:

s: عدد المجموعات الفرعية التي تم تقسيمها من المجتمع.

g_i: فجوة الدخل للأسرة رقم i ويمكن حسابها من الصيغة التالية: $g_i = z - y_i$

y_i: دخل الأسرة رقم i.

z: خط الفقر المحسوب.

N_j: عدد الأسر في المجموعة الفرعية رقم j.

α: معامل يحدد درجة حساسية المقياس بحيث يكون $\alpha > 0$.

ومن المقاييس التي يمكن اشتقاقها من هذا المقياس، المقياس T_j الذي يعبر عن مقدار مساهمة المجموعة الفرعية (j) في تفسير الفقر الكلي للمجتمع، ويمكن حساب هذا المقياس من خلال الصيغة:

$$T_j = \frac{N_j}{N} P_\alpha\left(y^{(j)};z\right)$$

أما النسبة المئوية لمساهمة المجموعة الفرعية (j) في تفسير الفقر الكلي فيمكن حسابها من خلال المعادلة:

$$T_j\% = \frac{T_j}{P_\alpha(y;z)} \times 100$$

ثانيا: الخصائص الاقتصادية لمقاييس الفقر

تتمثل البديهيات والخصائص الاقتصادية لمقاييس الفقر فيما يلي:

1- البديهيات الاقتصادية المتعلقة بمقاييس الفقر: سنحاول من خلال هذه النقطة التطرق إلى دراسة الخصائص الاقتصادية لكل مقياس من المقاييس السابقة، وهذا من خلال استعراض البديهيات الاقتصادية المتعلقة بمقاييس الفقر، والغرض من كل ذلك هو التوصل إلى أفضل مقياس من الناحية الاقتصادية يحقق

(1)- أعمر بوزيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص102.

جميع البديهيات الاقتصادية، حيث تتمثل هذه البديهيات فيما يلي:[1]

أ- **بديهية الاطراد:** عرف البروفيسور *Sen* (1976) بديهية الاطراد كما يلي: "انخفاض دخل الأسرة الفقيرة لا بد وأن يؤدي إلى زيادة في مقياس الفقر، مع ثبات بقية العوامل".

ب- **بديهية التحويل:** عرف البروفيسور *Sen* (1976) بديهية التحويل كما يلي: "تحول جزء من الدخل من الأسرة الفقيرة إلى الأسرة الأغنى منها لا بد وأن يؤدي إلى زيادة في مقياس الفقر، مع ثبات بقية العوامل".

ج- **بديهية عدم مساواة الدخل1:** عرف *Takayama* (1976) بديهية عدم مساواة الدخل1 كما يلي: "في حالة أن جميع الأسر بالمجتمع لهم نفس الدخل فإن قيمة مقياس عدم مساواة الدخل R يساوي الصفر".

د- **بديهية عدم مساواة الدخل2:** عرف *Takayama* (1976) بديهية عدم مساواة الدخل2 كما يلي: "في حالة أن أسرة واحدة في المجتمع تحصل على دخل المجتمع كله وباقي الأسر بالمجتمع لهم دخل يساوي الصفر فإن قيمة مقياس عدم مساواة الدخل يساوي $\left(R = 1 - \frac{1}{N}\right)$".

هـ- **بديهية الاطراد، الحساسية:** عرف *Kakwani* (1980) بديهية "الاطراد، الحساسية" كما يلي: "إذا تم ترتيب الأسر الفقيرة تصاعديا بالنسبة للدخل وبفرض أن $(\Delta P)_i$ تمثل الزيادة في قيمة مقياس الفقر الناتجة عن الانخفاض البسيط في دخل الأسرة الفقيرة رقم (i) فإن ذلك يؤدي إلى: لكل $i < j$ فإن: $(\Delta P)_i < (\Delta P)_j$، مع ثبات بقية العوامل".

و- **بديهية التحويل، الحساسية:** عرف *Kakwani* (1980) بديهية "التحويل، الحساسية" كما يلي: "إذا تم ترتيب الأسر الفقيرة تصاعديا بالنسبة للدخل وبفرض أن $(\Delta P)_{i,i+p}$ تمثل مقدار الزيادة في قيمة مقياس الفقر الناتجة عن تحول جزء من دخل الأسرة الفقيرة رقم (i) إلى الأسرة الفقيرة $(i+p)$ حيث p تمثل أي عدد صحيح موجب فإن ذلك يؤدي إلى: لأي زوج من الأسر الفقيرة i, j فإن: $(\Delta P)_{i,i+p} > (\Delta P)_{j,j+p}$ حيث $i < j$، مع ثبات بقية العوامل".

ز- **بديهية الاطراد للمجموعة الفرعية:** عرف *Foster, et al* (1984)،"بديهية الاطراد للمجموعة الفرعية" كما يلي: "بفرض أنه تم تقسيم المجتمع محل الدراسة إلى مجموعات تختلف فيما بينها سواء كانت اختلافات عرقية أو جغرافية وبفرض أن $y^{(j)}$ يعبر عن متجه دخول الأسر في المجموعة الفرعية (j) بعد ترتيبها تصاعديا $y^{(j)} = \left(y_1, y_2, \dots, y_{N_j}\right)$، وبفرض أن $\hat{y}^{(j)}$ يعبر عن متجه دخول الأسر المحسوب من $y^{(j)}$ بعد التغير في دخول المجموعة الفرعية (j)، حيث تغيرت دخول تلك الأسر بالنقصان من $y^{(j)}$ إلى $\hat{y}^{(j)}$، وبفرض أنه لم يحدث تغير في عدد الأسر داخل المجموعة الفرعية (j) فإن ذلك يؤدي إلى أن قيمة مقياس

(1)- أيمن سعد الدين أنور محمد، مرجع سبق ذكره، ص 50، 51.

الفقر للمجموعة الفرعية $\hat{y}^{(j)}$ أكبر من مقياس الفقر للمجموعة الفرعية $y^{(j)}$، ويؤدي ذلك بالتبعية إلى زيادة قيمة مقياس الفقر الكلي على مستوى المجتمع".

ح- خاصية القابلية للتجميع: عرف *Foster, et al* (1984)،"خاصية القابلية للتجميع" كما يلي:" تقسيم المجتمع محل الدراسة إلى مجموعات تختلف فيما بينها سواء كانت اختلافات عرقية أو جغرافية، بحيث يمكن من خلال مقياس الفقر المحسوب الربط بين الفقر بكل مجموعة والفقر الكلي للمجتمع بحيث أنه إذا تأثرت أي مجموعة من المجموعات التي تم تقسيمها سواء زاد أو قل مقياس فقرها أدى ذلك إلى زيادة أو قلة قيمة مقياس الفقر الكلي للمجتمع بشرط ثبات بقية العوامل".

2- الخصائص الاقتصادية المتحققة لكل مقياس: سنقوم من خلال هذه الفقرة باستعراض الخصائص الاقتصادية لمقاييس الفقر السابق ذكرها: [1]

أ- الخصائص الاقتصادية لمقياس الفقر S:

- يحقق بديهيتي الاطراد والتحويل؛
- يحقق بديهيتي عدم مساواة الدخل1 و 2.

ب- الخصائص الاقتصادية لمقياس الفقر $P_\alpha(y;z)$:

- يحقق بديهيتي الاطراد والتحويل؛
- يحقق بديهيتي عدم مساواة الدخل1 و2؛
- يحقق بديهية الاطراد، الحساسية؛
- يحقق بديهية التحويل، الحساسية؛
- يحقق خاصية القابلية للتجميع؛
- يحقق بديهية الاطراد للمجموعة الفرعية.

ج- الخصائص الاقتصادية لمقياس الفقر *P*:

- يحقق بديهيتي الاطراد والتحويل؛
- يحقق بديهيتي عدم مساواة الدخل1 و2؛
- يحقق بديهية الاطراد، الحساسية؛
- يحقق بديهية التحويل، الحساسية؛
- يحقق خاصية القابلية للتجميع؛

(1)- أيمن سعد الدين أنور محمد، المرجع السابق، ص 54.

– يحقق بديهية الاطراد للمجموعة الفرعية.

د– الخصائص الاقتصادية لمقاييس الفقر: H، PS، I

– بالنسبة لمقياس الفقر PS فإنه يحقق بديهيتي الاطراد والتحويل فقط.

– بالنسبة لمقياس الفقر I فإنه يحقق بديهية التحويل فقط.

– بالنسبة لمقياس الفقر H فإنه لا يحقق ولا بديهية من البديهيات السابقة.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن مقياسي الفقر $P_\alpha(y;z)$ و P لهما خصائص جيدة اقتصاديا، حيث أنهما يحققان جميع البديهيات والخصائص السابق عرضها وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في قياس الفقر.

المطلب الثاني: أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة وأسلوب الأدلة المركبة

عرفنا من خلال الأسلوب السابق أنه لا يطبق إلا إذا توفرت بيانات عن إنفاق ودخل الأسرة، غير أنه في كثير من الأحيان فإن هاته البيانات لا تتوفر بالكيفية والدقة المطلوبة، وعليه تم التوصل إلى أسلوبين آخرين لقياس الفقر هما أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة وأسلوب الأدلة المركبة.

الفرع الأول: أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة

يمتـاز هـذا الأسلوب بأن البيانات المطلوبـة لتطبيقـه هي أكثر توفـرا ودقـة مقارنة بأسلـوب خط الفقر، وعموما "تستخدم لتطبيق أسلوب الحاجات الأساسية بيانات التعداد العام للسكان أو بيانات مسوحات الأسرة بأنواعها المختلفة، في حين يتطلب تطبيق أسلوب خط الفقر بيانات مسوحات نفقات ودخل الأسرة أو بيانات تفصيلية عن الإنفاق أو الدخل من مصادر أخرى"[(1)].

"ويطبق أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة عن طريق حساب دليل إحصائي للحاجات الأساسية غير المشبعة، ولحساب الدليل تحدد أولا ميادين الحاجات الأساسية ويتم اختيار عدد من المؤشرات لتمثيل كل ميدان، تعطى لكل مؤشر علامة تتراوح ما بين صفر و2، وتعطى العلامة صفر لحالة الحرمان القصوى من الحاجة الأساسية والعلامة 2 لحالة الإشباع القصوى للحاجة الأساسية، وتمثل العلامة 1 عتبة الحرمان من الحاجة الأساسية حيث يعتبر الأفراد أو الأسر الحاصلين على علامة اقل من 1 بأنهم يعانون من الحرمـان في إشباع الحاجة الأساسية"[(2)].

فعلى سبيل المثال، يمكن اختيار مؤشر وسيلة التدفئة الرئيسية في المسكن كأحد مؤشرات ميدان السكن مع إعطاء هذا المؤشر العلامات الآتية:

---

(1)– محمد عبد الله الرفاعي، **معوقات بيانات قياس الفقر**، (المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، 12 – 13 نوفمبر 2007)، ص471.

(2)– مروان الحوري، **المسح المتكامل لأوضاع الأسر المعيشية**، (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا *ESCWA*، بيروت، 28 أفريل 2009)، ص24.

لا يوجد تدفئة	0
تدفئة غير مركزية على الحطب أو على الفحم	0.5
تدفئة غير مركزية على الغاز	1.0
تدفئة غير مركزية على الكهرباء	1.5
تدفئة مركزية	2.0

وفي هذا المثال اعتبرت حالة عدم وجود تدفئة تمثل حالة الحرمان القصوى وحالة التدفئة غير المركزية على الغاز تمثل عتبة الحرمان وحالة وجود تدفئة مركزية تمثل حالة الإشباع القصوى.

ولحساب الدليل، تحصل كل أسرة على علامة بالنسبة لكل مؤشر، ويحسب دليل كل ميدان للأسرة باعتباره يساوي متوسط علامات المؤشرات الممثلة للميدان وتحسب قيمة دليل الحاجات الأساسية غير المشبعة للأسرة باعتبارها تساوي متوسط علامات الأسرة للأدلة.

من الواضح أن تطبيق الدليل ينطوي على الاجتهاد الشخصي من قبل معد الدليل من حيث تحديد ميادين الحاجات الأساسية واختيار المؤشرات الممثلة لهذه الميادين وتحديد علامات كل مؤشر، الأمر الذي يتطلب مشاركة أفراد معنيين ومتخصصين في وضع الدليل وتطويره بحيث يكون معبرا دقيقا لتقييم السكان لمستويات إشباع الحاجات الأساسية.

الفرع الثاني: أسلوب الأدلة المركبة

"يتم الاعتماد في قياس الفقر عادة على عدد الفقراء بالإشارة إلى مستوى معين من الدخل يحدد لكل دولة، غير أن الحديث على مظاهر الفقر يستند إلى مؤشرات تستمد من الاستهلاك الذي يحققه هذا الدخل، مثل التغذية، توقع الحياة، معدل وفيات الأطفال، الأمية، المرض، والتعليم، التي يمكن استخدامها في التعرف على الأشخاص الذين يعيشون دون مستوى مقبول في كل المجتمع"[(1)].

فالفقر إذن ظاهرة لا يمكن حصرها في تدني الدخل فقط، بل تتعداه لتشمل متغيرات اجتماعية واقتصادية أخرى تعكس أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الفقراء، ويعد المدخل غير النقدي في قياس الفقر – الذي يعتمد على مقاييس غير نقدية تعكس نوعية حياة الفقراء ومدى قصور القدرات البشرية في مجالات التغذية، التعليم، والصحة – مكملا لاتجاه الدخل لا بديلا عنه.

يعتمد أسلوب الأدلة المركبة على حساب دليل لقياس الفقر يتركب من عدد من المؤشرات يعبر كل واحد منها عن أحد أبعاد الفقر، وقد اهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطبيق هذا الأسلوب انطلاقا من نظرته للفقر

(1)– محمد محمود الامام، **السياسة الاقتصادية الكلية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر**، أوراق بحثية، معهد التخطيط القومي، مصر، 1996، ص36.

باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد.

أولا: دليل التنمية البشرية *HDI*

سنتعرض من خلال هذه الفقرة لمضمون دليل التنمية البشرية وأهم الانتقادات التي تعرض لها، والتعديلات التي طرأت عليه.

1- مضمون دليل التنمية البشرية *HDI*: هو دليل مركب أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990، بهدف تقييم مستوى التنمية البشرية في الدول المتخلفة، حيث يرتكز على ثلاث مؤشرات أساسية هي:

أ- مؤشر الصحة وطول العمر: يقاس بتوقع العمر عند الولادة، وقد تم اختيار هذا المؤشر ليمثل الحياة الطويلة والصحية، حيث أن مزايا مختلفة مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع العمر المتوقع عند الولادة. يمثل هذا المتغير متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها كل فرد عند نقطة زمنية محددة. "حيث يعتبر هذا المؤشر معيارا مهما للتعريف بالفقراء، فإذا كان العمر المتوقع عند الميلاد في مجتمعات أو دول يتراوح بين 30 و40 سنة فإنه يعني أن معظم الناس في هذا المجتمع فقراء"[(1)].

لقياس هذا المؤشر يتم تحديد أدنى وأقصى قيمة للعمر المتوقع على مستوى العالم، وبناءا على تقرير الأمم المتحدة 1995/1994 فإنه تم تبني القيمتين الدنيا والقصوى لهذا المؤشر بـ 25 سنة كقيمة دنيا و85 سنة كقيمة قصوى، ومن ثم يتم حساب مؤشر الصحة وطول العمر وفق الصيغة التالية:

$$A = \frac{X_i - X_{min}}{X_{max} - X_{min}}$$

حيث: A: تمثل مؤشر الصحة وطول العمر

X_i: تمثل العمر المتوقع عند الولادة الفعلي في البلد المعني.

X_{max} : الحد الأقصى للعمر المتوقع عند الولادة. X_{min} : الحد الأدنى للعمر المتوقع عند الولادة.

ب- مؤشر المعرفة أو مستوى التعليم: يقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، وإجمالي نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، حيث يتم حساب كلا من مؤشر إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ومؤشر إجمالي نسب الالتحاق، ثم يجمع هذين المؤشرين للتوصل إلى مؤشر التعليم مع إعطاء ثلثي الأهمية لإلمام البالغين بالقراءة والكتابة وثلث الأهمية لإجمالي نسب الالتحاق بالمدارس.

لقياس هذا المؤشر يتم أولا قياس المؤشرين المكونين له، حيث يتم تحديد أدنى وأقصى قيمة لمعدل القراءة والكتابة بين البالغين ومعدل إجمالي التمدرس على مستوى العالم، وبناءا على تقرير الأمم المتحدة 1995/1994 فإنه تم تبني القيمتين الدنيا والقصوى لهذين المؤشرين بـ 0% كقيمة دنيا و100% كقيمة

(1)- *Theodore W.Shultz, **The Economics of Being Poor**, (Blackwell, Oxford UK, Cambridge USA, 1993), p1.*

قصوى، ومن ثم يتم حساب كل مؤشر كما يلي:

- مؤشر القراءة والكتابة بين البالغين:

$$B = \frac{W_i - W_{min}}{W_{max} - W_{min}}$$

حيث: B: تمثل مؤشر القراءة والكتابة بين البالغين.

W_i: تمثل معدل القراءة والكتابة بين البالغين الفعلي في البلد المعني.

W_{max} : الحد الأقصى لمعدل القراءة والكتابة بين البالغين.

W_{min} : الحد الأدنى لمعدل القراءة والكتابة بين البالغين.

- مؤشر إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي:

$$C = \frac{Z_i - Z_{min}}{Z_{max} - Z_{min}}$$

حيث: C: تمثل مؤشر إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

Z_i: تمثل معدل إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي الفعلي في البلد المعني.

Z_{max} : الحد الأقصى لمعدل إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

Z_{min} : الحد الأدنى لمعدل إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

ومن ثم يتم حساب مؤشر المعرفة أو مستوى التعليم D وفق الصيغة التالية:

$$D = \frac{2B + C}{3}$$

ج- مؤشر مستوى المعيشة: يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر هذا المؤشر من أقدم المؤشرات، وهو يمثل الصورة النقدية لمجموع ما ينتجه أفراد المجتمع في الداخل والخارج مقسوما على عدد السكان، وبالمقارنة الدولية يتم تحويل القيمة النقدية إلى قيمته بالدولار بحسب أسعار الصرف المعتمدة في التجارة الدولية في ذلك الوقت، حيث يحسب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستعمال الناتج المحلي الإجمالي المعدل للفرد (معادل القوة الشرائية) بالدولار الأمريكي. يتم حساب هذا المؤشر كما يلي:

$$E = \frac{Log(Y_i) - Log(Y_{min})}{Log(Y_{max}) - Log(Y_{min})}$$

حيث: E: تمثل مؤشر مستوى المعيشة.

Y_i: تمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل الفعلي للبلد المعني.

Y_{max} : الحد الأقصى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التي حددت بـ: 40000 دولار أمريكي.

Y_{min} : الحد الأدنى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التي حددت بـ: 100 دولار أمريكي.

المؤشرات A، D، E تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح، حيث تستخدم هذه المؤشرات الثلاثة

لحساب دليل التنمية البشرية HDI وفق الصيغة التالية:

$$HDI = \frac{A+D+E}{3}$$

نلاحظ أن دليل التنمية البشرية هو أيضا يأخذ قيما محصورة بين الصفر والواحد الصحيح، وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها. حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقتربت قيمة الدليل من الواحد وتنخفض كلما اقتربت من الصفر، ولذلك تم تصنيف الدول تنازليا وفق الدليل المحسوب كما يلي:[1]

- الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة: من 0 إلى أقل من 0,5
- الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة: من 0,5 إلى أقل من 0,80
- الدول ذات التنمية البشرية العالية: من 0,80 إلى 1

2- أهم الانتقادات الموجهة لدليل التنمية البشرية *HDI*: وجهت لدليل التنمية البشرية *HDI* عدة انتقادات أبرزها:[2]

أ- بساطته الشديدة التي يتعقد معها الوصول إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهية الإنسانية وتغيراتها، وذلك نظرا لإغفالها عددا من المؤشرات المعبرة عن الجوانب المختلفة للرفاهية الإنسانية؛

ب- لا يعبر مؤشر توقع الحياة عند الميلاد بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية للأفراد؛

ج- لا يعكس معدل الأمية لدى البالغين المستوى التعليمي الحقيقي، ومدى مساهمته في اكتساب المعرفة وتنمية قدراتهم؛

د- أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهو مؤشر مشكوك في دقته، عند الأخذ في الحسبان عدم العدالة في توزيع الدخول من جهة، وكذا القيمة النقدية لمختلف مجالات النشاط الإنساني، أي أن كل المنتجات ذات قيمة متساوية في منافعها وآثارها على الفرد والمجتمع، ومثال ذلك: إذا كانت قيمة منتجات الحليب مائة مليون دولار فإنها تتساوى في تأثيرها في رفاه الفرد مع إنتاج السجائر أو المشروبات الغازية بنفس القيمة، فمن الواضح أن لمنتجات الحليب قيمة غذائية بالنسبة للفرد بينما السجائر فهي مضرة بصحته، أما المشروبات الغازية فإن نفعها لا يتعدى مجرد إطفاء الضمأ، إن لم يكن لها آثار جانبية ضارة في بعض الحالات، وهكذا فإن القيمة النقدية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تجعل من مختلف مكونات هذا الناتج عوامل متساوية في إشباع الحاجات الإنسانية، ومن ثم فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا

---

(1)- نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011، ص35.

(2)- مريبعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر – الواقع والآفاق**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري2، 2012-2013، ص80.

يدل بالضرورة على الإشباع الحقيقي لحاجات الإنسان؛

هـ- "أغفل هذا المؤشر جوانب أخرى تعتبر ذات أهمية، كالحرية، الشعور بالأمن، وانعدام التمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين، وكذلك مدى الاهتمام بالبيئة"[1].

3- التعديلات التي طرأت على دليل التنمية البشرية *HDI*: نظرا للانتقادات التي تم سردها، فقد عمدت التقارير الموالية إلى إدخال معايير أخرى لقياس التنمية البشرية، تمثلت في: دليل الفقر البشري1 و 2، دليل التنمية المعدل للجنس، ودليل المشاركة المعدل للجنس، بالإضافة إلى إدخال بعض التغييرات والتعديلات على دليل التنمية البشرية نفسه، فقد تم من خلال التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2010 تغيير المؤشرات المستخدمة لقياس التطور المسجل في ميادين الصحة والتعليم والدخل كما يلي:

أ- بالنسبة لمؤشر مستوى المعيشة تم حذف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليحل محله نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي؛

ب- بالنسبة لمؤشر المعرفة أو مستوى التعليم فقد تم الاستعاضة بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة عن معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس، وبمتوسط سنوات الدراسة للكبار عن معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين، والهدف من ذلك هو تقديم صورة أوضح عن وضع التعليم في كل بلد؛

ج- في مجال الصحة وطول العمر بقي العمر المتوقع عند الولادة المؤشر الرئيسي.

كما تصنف البلدان حسب موقعها في ترتيب دليل التنمية البشرية إلى أربع أصناف:[2]

- فئة التنمية البشرية المنخفضة: إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية تتراوح ما بين 0 وأقل تماما من 0,26
- فئة التنمية البشرية المتوسطة: إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية تتراوح ما بين 0,26 وأقل تماما من 0,51
- فئة التنمية البشرية المرتفعة: إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية تتراوح ما بين 0,51 وأقل تماما من 0,75
- فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا: إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية تتراوح ما بين 0,75 و 1

الجدول(1-2) يلخص أهم التعديلات التي طرأت على دليل التنمية البشرية، والتي تم عرضها سابقا.

---

(1)- عثماني أنيسة، **التنمية البشرية في الجزائر -محاولة القياس والتحليل باستعمال نموذج الانحدار المتعدد**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008-2009، ص53.

(2)- نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص35، 36.

الجدول(1- 1): أهم التعديلات التي طرأت على دليل التنمية البشرية

الأبعاد	السابق			عام 2010		
	المؤشرات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المؤشرات	الحد الأدنى	الحد الأقصى
الصحة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	25	85	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	20	83,2
المعرفة	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة %	0	100	متوسط سنوات الدراسة المتوقعة للكبار	0	20,6
	النسبة المئوية للمسجلين بالمدرسة من الجنسين %	0	100	متوسط سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال	0	13,2
مستوى المعيشة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	100	40000	نصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي	163	108611
	المتوسط الحسابي			المتوسط الهندسي		

المصدر: مريبعي سوسن، مرجع سبق ذكره، ص94.

ثانيا: دليل الفقر البشري الأول *HPI-1* والثاني *HPI-2*

يعد مؤشر فقر القدرة القائم على آراء "أمارتيا سن" لقياس نوعية الحياة على أساس القدرات أول مقياس غير نقدي، حيث تم تقديمه في تقرير التنمية البشرية في سنة 1996، ويعكس قياس الفقر من خلال قياس الحرمان من أوجه متعددة تشمل الخدمات الصحية والتعليمية، المسكن الملائم، بالإضافة إلى البطالة وعمل الأطفال والتمييز ضد الجنس. وقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1997 مقياس فقر القدرة إلى مقياس أطلق عليه دليل الفقر البشري *HPI*.

يهدف دليل الفقر البشري الأول إلى قياس نسب الحرمان في الدول النامية، بينما يهدف دليل الفقر البشري الثاني إلى قياس نسب الحرمان في الدول الصناعية، حيث قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء هذين الدليلين باعتماد مؤشرات مختلفة لكل منهما، وذلك بسبب اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية فيما بين الدول النامية والصناعية:[1]

1- دليل الفقر البشري الأول *HPI-1* : يتشكل من المؤشرات التالية:

أ- مؤشر طول العمر الخاص بالدول النامية (P_1): ويتم قياسه من خلال نسبة السكان الذين يقل عمرهم

(1)- مروان الحوري، مرجع سبق ذكره، ص 23، 24.

المتوقع عند الولادة عن 40 سنة (% من السكان).

ب- مؤشر الأمية لدى البالغين (P_2): ويتم قياسه من خلال النسبة المئوية للأميين من أصل مجموع السكان الذين هم بعمر 15 سنة فأكثر.

ج- مؤشر مستوى المعيشة (P_3).: ويتم قياسه من خلال ثلاث مؤشرات فرعية:

- النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لهم مياه آمنة (P_{31}).
- النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لهم خدمات صحية (P_{32}).
- النسبة المئوية للأطفال(دون خمس سنوات) ذوي الوزن الناقص(المتوسط أو الحاد) نسبة إلى أعمارهم (P_{33}).

من خلال الأبعاد الثلاثة الواردة أعلاه يمكن حساب قيمة دليل الفقر البشري 1 للدول النامية وفق الصيغة التالية:

$$HPI-1=\left(\frac{P_1^{\alpha}+P_2^{\alpha}+P_3^{\alpha}}{3}\right)^{\frac{1}{\alpha}}$$

حيث: $P_3=\frac{P_{31}+P_{32}+P_{33}}{3}$

وعليه فمؤشر الفقر البشري للدول النامية هو عبارة عن متوسط غير مرجح من الرتبة α للأبعاد الثلاثة P_1، P_2، P_3، حيث: $\alpha=3$

2- دليل الفقر البشري الثاني *HPI-2* : يتشكل من المؤشرات التالية:

أ- مؤشر طول العمر الخاص بالدول الصناعية (P_1): ويتم قياسه من خلال نسبة السكان الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة 60 سنة (% من السكان).

ب- مؤشر الأمية الوظيفية للبالغين(P_2): ويتم قياسه من خلال النسبة المئوية للأميين من أصل مجموع السكان الذين هم بعمر 16 إلى 65 سنة.

ج- مؤشر نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر(P_3): ويتم قياسه من خلال نسبة الأفراد الذين ينتمون إلى أسر يقل دخلها عن نصف الدخل الوسيط للأسر في البلد المعني.

د- مؤشر البطالة طويلة الأجل(P_4): ويتم قياسه من خلال نسبة العاطلين عن العمل لمدة لا تقل عن 12 شهرا (من أصل مجموع القوى العاملة).

من خلال الأبعاد الأربعة الواردة أعلاه يمكن حساب قيمة دليل الفقر البشري 2 للدول الصناعية وفق الصيغة التالية:

$$HPI-2=\left(\frac{P_1^{\alpha}+P_2^{\alpha}+P_3^{\alpha}+P_4^{\alpha}}{4}\right)^{\frac{1}{\alpha}}$$

وعليه فمؤشر الفقر البشري للدول الصناعية هو عبارة عن متوسط غير مرجح من الرتبة α للأبعاد

الثلاثة P_1، P_2، P_3، P_4 حيث: $\alpha = 3$

3- أهم الانتقادات وأوجه التطور لدليل الفقر البشري: وجهت لدليل الفقر البشري مجموعة من الانتقادات، أهمها أنه اعتمد على المتغيرات نفسها التي اعتمد عليها دليل التنمية البشرية، وهي متغيرات غير مباشرة وغير قادرة على الإدراك الصحيح للخصائص النوعية للرفاهية، بالإضافة إلى ذلك فإن مؤشر الفقر البشري تجاهل قضية الحريات وحقوق الإنسان التي تشكل بعدا مهما في قضايا الفقر، وعليه فقد انحصر دور مؤشر الفقر البشري في كونه لا يعدو أن يكون إلا وسيلة للإنذار، وليس أداة هامة في صياغة القرارات والتوصيات السياسية.

وهكذا مثّل دليل الفقر البشري إنتقالة مفاهيمية جديدة نحو إدراك الفقر بأبعاد متنوعة يمكن من خلالها رصد حالة الفقر دولياً، ووضع آليات الحلول والرؤى المستقبلية الملائمة، ويمكن تبيان أبرز أوجه التطور في مفهوم الفقر على النحو الآتي:[1]

أ- اتسعت مؤشرات الفقر لتشمل جوانب نوعية إلى جانب المؤشرات المادية، وتبع ذلك ظهور تسميات الفقر البشري والفقر الاجتماعي وفقر الرفاهية. وقد ساعد هذا التنوع في إشراك العلوم الإنسانية الأخرى لمعالجة مشكلة الفقر؛

ب- مثل دليل الفقر البشري نتاجاً لجهود دولية رعتها الأمم المتحدة، وهو ما مثل تدويلاً في تحديد مفهوم هذه الظاهرة، بعدما أقتصر سابقاً على الأدبيات الكلاسيكية ذات التفسيرات الأحادية، وهذا التحول شجع الأطراف كافة على الحوار والتقارب في وجهات النظر لحل هذه المشكلة؛

ج- أضاف المفهوم الجديد للفقر صعوبات جديدة لتعريف هذه الظاهرة، بسبب تعدد عناصره الكمية والنوعية، مما سيفتح المجال واسعاً للمزيد من الجهود النظرية والتطبيقية للإحاطة بهذه الظاهرة؛

د- بينما يقوم دليل التنمية البشرية بقياس متوسط الإنجازات يقوم دليل الفقر البشري بقياس نسب الحرمان في الثلاثة أبعاد الرئيسية للتنمية البشرية المشار إليها سابقاً، وهذا ما يجعل من دليل الفقر البشري مقياساً آخر لحالة التنمية البشرية.

إن توسيع الحاجات التي شملها مفهوم الفقر البشري سوف يحرر الإنسان من المفهوم الضيق للفقر المرتبط بالدخل ليتعدى ذلك إلى تعزيز القدرات الذاتية، وعليه سينسحب مفهوم الفقر البشري على الأغنياء (بالقياس المادي) إذا كانوا أميين أو في حالة عزلة اجتماعية.

(1)- مهدي صالح دواي، **دليل الفقر البشري 1- دراسة تحليلية لواقع الفقر العربي من منظور التنمية البشرية**، مجلة الفتح، العدد 31، 2007، ص 128، 129.

ثالثا: دليل التنمية حسب الجنس البشري *GDI*

"يمثل دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس مقياسا مركبا يعكس أوجه إنعدام المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتنمية البشرية، باعتباره يقيس الأبعاد والمتغيرات نفسها التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، ولكن مع مراعاة انعدام المساواة من حيث الانجاز بين الرجل والمرأة، فضلا عن مؤشر التمكين الجنساني، الذي يعد أكثر خصوصية في تحليل قابلية المشاركة واتخاذ القرار في الحياة السياسية والاقتصادية حسب الجنس البشري"[(1)].

يمكن تلخيص بعض مؤشرات التنمية البشرية المستخدمة في قياس الفقر من خلال الجدول (1-2) كما يلي:

الجدول (1-2): بعض مؤشرات التنمية البشرية

المؤشر	طول العمر	المعرفة	مستوى المعيشة اللائق	المشاركة أو الاستبعاد
- دليل التنمية البشرية. (*HDI*)	- العمر المتوقع عند الولادة.	1- معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين. 2- نسبة القيد الإجمالية.	- نصيب الفرد المعدل من الدخل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية (*PPP*).	--
- دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس. (*GDI*)	- العمر المتوقع للإناث والذكور عند الولادة.	1- معدل معرفة القراءة والكتابة بين الإناث والذكور. 2- نسب القيد الإجمالية للإناث والذكور.	- نصيب الفرد من الدخل بالدولار حسب (*PPP*) للإناث والذكور استنادا إلى حصص الإناث والذكور من الدخل المكتسب.	
- دليل الفقر البشري – 1 للدول النامية	- الاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الأربعين.	- معدل الأمية بين البالغين.	- الحرمان من حيث الإمداد الاقتصادي مقاسا بـ: 1- النسبة المئوية لمن لا يحصلون على مياه مأمونة. 2- النسبة المئوية لمن لا يحصلون على خدمات صحية. 3- النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن.	
- دليل الفقر البشري – 2 للدول المصنعة	- الاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الستين.	- معدل الأمية الوظيفية بين البالغين.	- النسبة المئوية لمن يعيشون تحت خط فقر الدخل (50% من دخل الأسرة المعيشية الذي يمكن التصرف فيه).	- معدل البطالة الطويلة الأجل (12 شهرا أو أكثر).

المصدر: سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(1)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 55، 56.

خلاصة الفصل:

يعتبر الفقر ظاهرة قديمة قدم البشرية، حيث ارتبط مفهومه بشكل مباشر باحتكار البعض لجانب أكبر من الموارد المتاحة على حساب الآخرين، ومن خلال استعراضنا لهذا الفصل تبين أنه رغم وجود محاولات كثيرة من طرف الباحثين والمتخصصين في مجال الفقر لإعطاء تعريف شامل وموحد لهذه الظاهرة إلا أنه لم يحدث توافق وإجماع حول ذلك، فبعضهم ينظر للفقر على أساس البعد المادي فقط، وهناك من اعتبره ظاهرة متعددة الأبعاد، أي أنهم ينظرون للفقر على أساس انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، والمتمثلة في الصحة، التعليم ومستوى المعيشة.

أما بالنسبة لتفسيراته فإن العديد من الدراسات التي تناولت الفقر اختلفت في تحديدها لأسبابه، فمنهم من أرجعه إلى الأفراد أنفسهم وبذلك يكون المنظور الفردي هو المدخل لتفسير أسباب الفقر، ومنهم من أرجعه إلى منظور اجتماعي بنائي بحيث فسر الفقر بأنه نتيجة لعدم العدالة الاجتماعية، وهناك أيضا من تبنى الفكر الإسلامي الذي جمع بين تعدد الأسباب. وقد أوجدت العديد من الآليات لعلاج هذه الظاهرة سواء وضعيا أو إسلاميا، حيث نجد أن الاقتصاد الإسلامي وضع حلولا وقائية وأخرى علاجية، وأهم طريقة للعلاج حسب المنظور الإسلامي هي الزكاة.

كما أن هناك عدة مقاييس أساسية لقياس الفقر، منها ما هو معتمد على أسلوب خط الفقر، ومنها ما هو معتمد على أسلوب الأدلة المركبة، والمتمثلة أساسا في دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري.

والمتتبع لظاهرة الفقر يجد أنه ليس لها حدود جغرافية معينة، فهي تسود في الاقتصاديات النامية والأقل نموا، كما أن مظاهرها واضحة في الاقتصاديات المتقدمة، أي أن هذه الظاهرة ليست فقط محلية أو إقليمية بل هي عالمية، وقد ظهرت تجارب رائدة وناجحة في مجال مكافحة الفقر في العديد من الدول، هذه التجارب كانت منطلقا لدول أخرى لمواجهة تصاعد هذه الظاهرة، ومن أبرز التجارب الناجحة نذكر التجربتين الماليزية والبرازيلية، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني

تطور ظاهرة الفقر وتجارب مكافحتها

تمهيد:

يعتبر الفقر من أكبر التحديات والمشكلات التي واجهتها ولازالت تواجهها البشرية في شتى أنحاء العالم، وذلك بسبب ما ينجر عنه من آثار سلبية على المجتمع، كالجريمة والتشرد والشقاء والانقسام، ما يهدد ليس فقط المجتمعات الفقيرة بل البشرية جمعاء، والمتتبع لانتشار الفقر في العالم يجد أن الكثير من الدول التي تعاني منه هي دول عربية وإسلامية، نتيجة لعدة عوامل كالحروب والكوارث الطبيعية وارتفاع معدلات الاستهلاك وقلة الاستثمارات التنموية، وقصد التخفيف من عواقب انتشاره، ظهرت العديد من التجارب التنموية الناجحة، التي كانت بمثابة نماذج يمكن أن تستفيد منها الدول النامية للخروج من هذا النفق المظلم، ولعل من أبرز تلك التجارب يمكن أن نذكر التجربتين البرازيلية والماليزية.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: تطور ظاهرة الفقر؛
- المبحث الثاني: التجربتين البرازيلية والماليزية لمكافحة الفقر.

المبحث الأول: تطور ظاهرة الفقر

إن النظام العالمي الجديد الذي جاء ليدعم مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان واستقر في ظله مبدأ التدخل الإنساني، جاء أيضاً ليشهد انتشار كبير للفقر في العالم، الأمر الذي يجعلنا نطرح العديد من التساؤلات حول مضمون أجندة هذا النظام، إذ أنه لا يمكن الوفاء في ظل تصاعد موجة الفقر بالحاجات الأساسية لنسبة كبيرة من سكان العالم.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: تطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي؛
- المطلب الثاني: تطور ظاهرة الفقر على مستوى الدول العربية.

المطلب الأول: تطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي

يرى الخبراء أن الغالبية الكاسحة من الدول النامية مازالت تحكم بنظم تسلطية أو بديمقراطية شكلية، وهو ما أفرز غياب الديمقراطية، الذي يعد السبب الجوهري لعدم تحقيق التنمية، وبالتالي تفشي ظاهرة الفقر. وسنتعرض من خلال هذا المطلب لتطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي لمعرفة مدى انتشارها.

الفرع الأول: تطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي خلال الفترة 1981 – 2008

سنقوم من خلال هذا الفرع بالتطرق إلى تطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي خلال الفترة الممتدة بين1981 و2008، وذلك بالتركيز على الجانب الكمي المتمثل في الإحصائيات الخاصة بهذه الظاهرة.

أولا: عرض وتحليل بيانات تطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي خلال الفترة 1981- 2008

سيتم التعرض إلى تطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي خلال الفترة 1981- 2008، من خلال إحصائيات البنك الدولي[1] حول التقدم المحرز للبلدان النامية في مكافحة الفقر المدقع، والتي أجريت على 130 دولة نامية، أي ما يقارب 90% من سكان العالم النامي، والموضحة بالجدول (2-1)، كما يلي:

---

(1)- مجموعة بحوث التنمية، ***An update to the world Bank's estimates of consumption poverty in the developing world***، البنك الدولي، 29 فيفري 2012، ص1- 3. (أنظر الملحقين1 و2).

الجدول(2-1): نسبة (%) وعدد (المليون نسمة) السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم في البلدان النامية للفترة 1981-2008

المنطقة	1981		1990		1999		2005		2008	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
شرق أسيا والمحيط الهادئ	77,2	1096,5	56,2	926,4	35,6	655,6	17,1	332,1	14,3	284,4
الصين	84,0	835,1	60,2	683,2	35,6	446,3	16,3	211,9	13,1	173,0
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	1,9	8,2	1,9	8,9	3,8	17,8	1,3	6,3	0,5	2,2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	11,9	43,3	12,2	53,4	11,9	60,1	8,7	47,6	6,5	36,8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	9,6	16,5	5,8	13,0	5,0	13,6	3,5	10,5	2,7	8,6
جنوب آسيا	61,1	568,4	53,8	617,3	45,1	619,5	39,4	598,3	36,0	570,9
إفريقيا جنوب الصحراء	51,5	204,9	56,5	289,7	58,0	376,8	52,3	394,9	47,5	386,0
المجموع	52,2	1937,8	43,1	1908,6	34,1	1743,4	25,1	1389,6	22,4	1289,0
المجموع باستثناء الصين	40,5	1102,8	37,2	1225,5	33,6	1297,0	27,8	1177,7	25,2	1116,0

المصدر: مجموعة بحوث التنمية، المرجع السابق، ص4. (أنظر الملحق رقم (2))

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن 1,94 مليار نسمة أي ما يعادل 52,2% من سكان العالم النامي كانوا يواجهون فقرا مدقعا ويعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم سنة 1981، ليصبح خلال سنة 1990 ما يقارب 1,91 مليار نسمة أي ما يعادل 43,1%، لينخفض إلى 1,3 مليار نسمة أي بما يعادل 22,4% خلال سنة 2008، ولتوضيح هذه النسب أكثر يمكن عرضها بالشكل البياني (2-1)، كما يلي:

الشكل (2-1): معدلات الفقر في العالم النامي للفترة 1981-2008

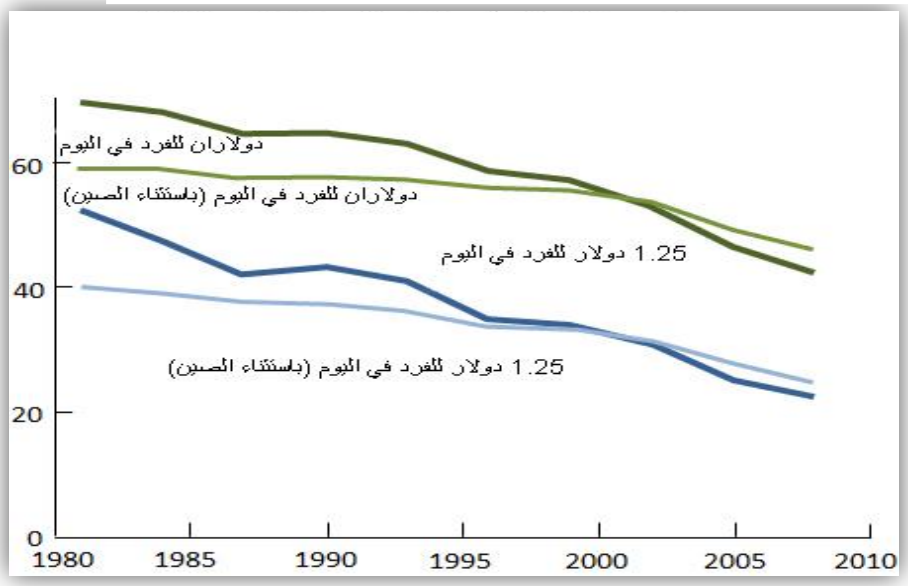

المصدر: البنك الدولي، http://web.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 30 سبتمبر 2013.

من خلال الشكل (2-1) نلاحظ أن الفضل في تراجع هذه النسبة يعود إلى تراجع نسبة الفقر في الصين خلال هذه الفترة، فلو استثنينا الصين سوف نجد أن عدد الفقراء تزايد بين 1981 و2008 من 1102,8 مليون

شخص إلى 1116,0 مليون شخص. رغم أن النسبة تبين أن هناك تراجعا من 40,5% إلى 25,2%، لكن في الحقيقة حدث هناك ارتفاع، فالعبرة هنا بالعدد لا النسبة، التي يعود سبب تراجعها إلى زيادة عدد السكان الإجمالي خلال الفترة المذكورة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر.

كما يظهر من خلال الجدول (2-1) أن بعض المناطق شهدت انخفاضا حادا في معدلات الفقر، وبالمقابل نجد مناطق أخرى شهدت ارتفاعا في عدد الفقراء، يمكن توضيحه كما يلي:

1- منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: انخفضت نسبة من يعيشون على أقل من 1,25 دولار للفرد في اليوم في شرق آسيا والمحيط الهادئ إلى 14,3% في عام 2008 مقابل 77,2% في عام 1981، ويرجع سبب هذا الانخفاض الكبير بوجه خاص إلى تراجع عدد الفقراء في الصين، حيث انخفض عددهم بـ 662,1 مليون شخص بحلول عام 2008 مقارنة بعددهم عام 1981، وهو تقريبا التوقيت الذي بدأت فيه الصين فترة الإصلاح في البلاد، أما عدد الفقراء في باقي دول شرق آسيا والمحيط الهادئ باستثناء الصين فقد تراجع بـ 150 مليون شخص فقط سنة 2008 مقارنة بعددهم سنة 1981.

2- منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: ارتفع عدد الفقراء في إفريقيا جنوب الصحراء، الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم من 204,9 مليون نسمة سنة 1981 إلى 386 مليون نسمة سنة 2008.

3- منطقة جنوب آسيا: انخفض معدل الفقر من 61,1% إلى 36% خلال الفترة مابين 1981 و2008، إلا أن العدد الكلي للفقراء لم ينخفض وبلغ تقريبا 571 مليون نسمة سنة 2008.

أما بقية المناطق، والمتمثلة في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد تراجعت فيها نسب وأعداد الفقراء، لكن بأقل حدة.

كما تظهر البيانات المرفقة بتقرير البنك الدولي أن 2,58 مليار نسمة أي ما يعادل 69,6% من سكان العالم النامي كانوا يواجهون فقرا مدقعا ويعيشون على أقل من 2 دولار في اليوم سنة 1981، ليصبح خلال سنة 1990 ما يقارب 2,86 مليار نسمة أي ما يعادل 64,6%، لينخفض إلى 2,47 مليار نسمة أي بما يعادل 43% خلال سنة 2008. وعلى مدى الفترة ككل، كان هناك انخفاض بسيط فقط في عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم، حيث انخفض عددهم إلى 2.47 مليار نسمة في عام 2008 مقابل 2,58 مليار في عام 1981، رغم أن العدد قد ارتفع ثم انخفض خلال هذه الفترة، وانخفض بشكل كبير منذ عام 1999، عندما كان يعيش 2.94 مليار نسمة على أقل من دولارين للفرد في اليوم.

ثانيا: تقييم تطور الفقر على المستوى العالمي خلال الفترة 1981- 2008

إن ما يلاحظ من خلال نتائج البنك الدولي هو أن كلا من نسبة الفقر وعدد الفقراء خلال الفترة

1981 و2008 تميزت عموما بالتراجع والانخفاض في الدول النامية، لكن هذا الانخفاض متفاوت من منطقة لأخرى، فنجده انخفض بشكل كبير في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وهذا منطقي بحكم تواجد دول انتهجت سياسات ناجحة لتخفيض الفقر مثل الصين، كما نجده انخفض بأقل حدة في باقي المناطق، وهذا الانخفاض راجع لإلتزام البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 189 دولة سنة 2000 بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة *MDGs* والتي تنص على ثمانية أهداف يأمل تحقيقها بحلول العام 2015 وهي:[1]

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع، لتصل إلى نصف ما كانت عليه في 1990؛

2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛

3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

4- تقليل وفيات الأطفال؛

5- تحسين الصحة النفاسية؛

6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛

7- كفالة الاستدامة البيئية؛

8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتعليقاً على ذلك، قال "مارتن رافاليون"، مدير مجموعة بحوث التنمية ورئيس الفريق الذي توصل لهذه الأرقام: "لقد حقق العالم النامي تقدما ملحوظا في مكافحة الفقر المدقع، وأثبت أنه مرن وقادر على مقاومة الأزمات الاقتصادية الأخيرة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط، ولكن حتى في ظل المعدل الحالي للتقدم، فإن عدد الفقراء المدقعين سيكون في حدود مليار شخص فقط بحلول عام 2015، وهذا الارتفاع فوق معدل الفقر البالغ 1,25 دولار للفرد في اليوم يشير إلى استمرار تعرض الفقراء للمعاناة في العالم"[2].

وتستخدم هذه التقديرات -التي تقوم مجموعة بحوث التنمية في البنك الدولي بتحديثها كل بضع سنوات- على نطاق واسع في مجال التنمية الدولية. يُشار هنا إلى أن خط الفقر الدولي الرسمي الذي حدده البنك الدولي يبلغ 1,25 دولار للفرد في اليوم، وهو متوسط خطوط الفقر في 10 إلى 20 من بلدان العالم الأشد فقراً، ولكل بلد خط فقر خاص به، وتميل البلدان الغنية إلى أن تكون لديها خطوط أعلى، كما ينظر البنك الدولي إلى خطوط أخرى، مثل دولارين للفرد في اليوم وهو خط الفقر المتوسط لجميع البلدان النامية.

---

(1)- الأمم المتحدة، **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015**، نيويورك، 2015، ص4-8.

(2)- البنك الدولي، **تقديرات جديدة تكشف عن تراجع معدلات الفقر المدقع**،
http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/0,,contentMDK:23132479~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:469372,00.html
تاريخ الإطلاع: 30 سبتمبر 2013.

الفرع الثاني: تطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي خلال الفترة 2010 – 2015

سنقوم من خلال هذا الفرع بالتعرض إلى تطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2015، بالإضافة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أولا: عرض وتحليل بيانات تطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي خلال الفترة 2010- 2015

سيتم التعرض إلى تطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي خلال الفترة 2010- 2015 من خلال إحصائيات البنك الدولي، والموضحة بالجدول (2-2)، كما يلي:

الجدول (2-2): نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم وفقا لتعادل القوى الشرائية لعام 2011

المنطقة	2010	أحدث البيانات بين عامي 2011 و2015
شرق آسيا والمحيط الهادئ	11,2	7,2
أوروبا وآسيا الوسطى	2,8	2,1
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6,5	5,6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3,3	2,7
جنوب آسيا	27,2	18,8
إفريقيا جنوب الصحراء	46,1	42,7

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي 2016**، واشنطن، 2016، ص26- 46.

من خلال الجدول(2-2) نلاحظ أن نسبة الفقر المحسوبة على أساس نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم، انخفضت في جميع مناطق الدول النامية، كما أن هذا الانخفاض النسبي كان كبيرا في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة جنوب آسيا، حيث بلغت نسبة الانخفاض في المنطقة الأولى حوالي 35,71%، أما المنطقة الثانية فبلغت فيها نسبة الانخفاض 30,88%، وقد سجلت أدنى نسبة انخفاض في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بحوالي 7,37%، أما باقي المناطق فكانت نسبة الانخفاض فيها تتراوح ما بين 13% و25%. ولمزيد من التوضيح سنقوم بعرض كل منطقة على حدى – حسب ما جاء في التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2016 – كما يلي:

1 – منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: رغم التقدم الذي أحرزته إفريقيا خلال العشر سنوات الماضية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر، إلا أن هذه المنطقة مازالت تواجه تحديات كبيرة، أهمها انخفاض أسعار السلع الأولية عالميا، وكذا المخاطر الأمنية المرتبطة بالمنطقة. وقد انخفض معدل النمو في إفريقيا إلى 3% سنة 2015، مقابل 4,5% سنة 2014، وهي أبطأ وتيرة له منذ عام 2009، وقد أدى هذا التباطؤ إلى تعميق تحدي الحد من الفقر، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في

اليوم 42,7% سنة 2012.

2- منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: حقق معدل النمو الاقتصادي بهذه المنطقة تراجعا طفيفا من 6,8% عام 2014 إلى 6,5% عام 2015، ويرجع هذا الانخفاض إلى تباطؤ النمو في كل من الصين واندونيسيا وماليزيا ومنغوليا، وقد سجلت معدلات الفقر المدقع بهذه المنطقة تراجعا بشكل أسرع من أي منطقة أخرى، حيث وصلت إلى 7,2% عام 2012 بعدما كانت 80% سنة 1981، لكن رغم إحرازها لهذا التقدم الكبير إلا أنه لا يزال حوالي 90 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، و250 مليون آخرين مهددون بالسقوط في براثن الفقر المدقع نتيجة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والأمراض والصدمات الاقتصادية.

3- منطقة أوروبا وآسيا الوسطى: بدأت النجاحات الكبيرة في الحد من الفقر التي تحققت خلال العقد الماضي في التآكل، وتوقف تقاسم الرخاء في الكثير من البلدان، بسبب ضعف النمو العالمي وحالة الغموض التي تحيط بالسياسات نتيجة لاستفتاء بريطانيا على الانسحاب من عضوية الاتحاد الأوروبي، واستمرار التوترات الجيوسياسية وأزمة اللاجئين معا في إعاقة تعافي المنطقة. حيث يعيش نحو 14% من سكان المنطقة (أكثر من 66 مليون نسمة) في أوضاع الفقر، من بينهم حوالي 19 مليونا يعيشون على أقل من 2,5 دولار للفرد في اليوم، وهو خط الفقر المدقع بالنسبة للمنطقة.

4- منطقة أمريكا والبحر الكاريبي: بعد عشر سنوات من النمو الاقتصادي القوي والشامل للجميع، وجدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نفسها تعاني من تباطؤ اقتصادي للعام الخامس- مع توقع استمراره لفترة -، وهو ما يهدد المكاسب الاجتماعية التي حققتها المنطقة بشق الأنفس، حيث انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 2,5 دولار للفرد في اليوم، وهو حد خط الفقر المدقع في المنطقة، من 24,5% عام 2003 إلى 11% عام 2013، وقد تم إنتشال حوالي 76 مليون شخص من براثن الفقر، لكن رغم هذه المكاسب إلا أنه لا يزال حوالي 39% من السكان معرضين للفقر خلال 2014، كما تباطأت وتيرة الزيادة في حجم الطبقة الوسطى.

5- منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمر بمرحلة انتقالية، ولا تزال أعمال العنف مستمرة في العراق وليبيا وسوريا واليمن، كما يستضيف العراق ولبنان والأردن ملايين النازحين والمشردين، كما تمضي مصر وتونس في تعزيز بيئاتهما السياسية، ويقوم الأردن والمغرب أيضا بإجراء إصلاحات لنظام الإدارة الرشيدة والحوكمة وإصلاحات اقتصادية، وتواجه دول مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من استقرارها، تحديات جراء انخفاض أسعار النفط، كما تشرع في تنفيذ إصلاحات لتنويع اقتصاداتها، ولا يزال الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة بلا تغيير إلى حد كبير، مع إندلاع أعمال العنف من حين لآخر.

ويتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في هذه المنطقة إلى 4,2% عام 2017، مقارنة بـ 2,9% عام 2015، مع افتراض، إلى حد كبير، زيادة إنتاج النفط في ليبيا وإيران، ويعيش أقل من 3% من السكان في فقر مدقع، لكن إمكانية الوقوع في براثن الفقر مرتفعة نظرا لأن 53% من السكان يعيشون على 4 دولارات أو أقل للفرد في اليوم.

6- منطقة جنوب آسيا: لا تزال منطقة جنوب آسيا هي الأسرع نموا في العالم رغم تراجع التدفقات الرأسمالية الوافدة، وارتفاع معدل التضخم، وبدء ضعف التحويلات القادمة من البلدان المصدرة للنفط، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 6,8% عام 2014 إلى 7% سنة 2015، ويتوقع ارتفاعه إلى 7,2% عام 2017، وقد كان معدل النمو قويا بوجه خاص في الهند التي مازالت تتصدر معدلات الأداء بين بلدان الأسواق الصاعدة الكبيرة، وقد ترجم النمو القوي بمنطقة جنوب آسيا إلى تراجع معدلات الفقر وتحقيق تحسينات كبيرة في مجال التنمية البشرية، حيث قدرت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم بنحو 18,8% عام 2012، لكن ما يزال مئات الملايين يعيشون فوق حد الفقر بقدر طفيف، وحوالي 200 مليون شخص يعيشون في أحياء عشوائية، ويفتقر نحو 500 مليون شخص للكهرباء، كما تعاني بلدان كثيرة في المنطقة من وجود أشكال مفرطة من الإقصاء الاجتماعي وفجوات ضخمة في البنية التحتية، وزيادة معدلات عدم المساواة، وهو ما يشكل تحدي كبير للمنطقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

"وتظهر أحدث التقديرات أنه في عام 2012، كان 12,7% من سكان العالم يعيشون على 1,90 دولار للفرد في اليوم أو أقل، نزولا من 37% عام 1990، و44% عام 1981، ويعني هذا أنه في عام 2012 كان 896 مليون شخص يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم، بالمقارنة مع 1,95 مليار شخص عام 1990، و1,93 مليار شخص عام 1981"[(1)].

ثانيا: تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

سلط تقرير البنك الدولي لسنة 2015 الضوء على التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كل منطقة، وهو ما يوضحه الجدول (2-3).

(1)- البنك الدولي، **عرض عام لأوضاع الفقر**، http://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview تاريخ الإطلاع: 15 جوان 2017.

الجدول (2-3): التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كل منطقة

المناطق	الأهداف الإنمائية للألفية	1990	البيانات الحالية*	المستهدف لعام 2015
إفريقيا جنوب الصحراء	القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا)	56,8	46,9	28
	معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	54	69	100
	نسبة البنات إلى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي.	81	91	100
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	179	92	60
	معدلات وفيات الأمهات(لكل 100000 مولود حي)	990	510	248
	مدى توفر مياه الشرب المأمونة	48	64	74
	مدى توفر مرافق الصرف الصحي الأساسية	24	30	62
شرق آسيا والمحيط الهادي	القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا)	**57**	**7,9**	**28,5**
	معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	**99**	**105**	**100**
	نسبة البنات إلى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي.	**88**	**100**	**100**
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	**59**	**20**	**20**
	معدلات وفيات الأمهات(لكل 100000 مولود حي)	170	75	43
	مدى توفر مياه الشرب المأمونة	**68**	**91**	**84**
	مدى توفر مرافق الصرف الصحي الأساسية	**30**	**67**	**65**
أوروبا وآسيا الوسطى	القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا)	**1,5**	**0,5**	**0,8**
	معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	**96**	**100**	**100**
	نسبة البنات إلى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي.	95	98	100
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	56	23	19
	معدلات وفيات الأمهات(لكل 100000 مولود حي)	62	28	16
	مدى توفر مياه الشرب المأمونة	**87**	**95**	**94**
	مدى توفر مرافق الصرف الصحي الأساسية	**87**	**94**	**94**
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا)	**12,6**	**4,6**	**6,3**
	معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	**89**	**101**	**100**
	نسبة البنات إلى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي.	**102**	**102**	**100**
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	**55**	**18**	**18**
	معدلات وفيات الأمهات(لكل 100000 مولود حي)	150	87	38
	مدى توفر مياه الشرب المأمونة	**84**	**93**	**92**
	مدى توفر مرافق الصرف الصحي الأساسية	64	80	82
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا)	**5,8**	**1,7**	**2,9**
	معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	76	93	100
	نسبة البنات إلى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي.	80	94	100
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	67	26	22
	معدلات وفيات الأمهات(لكل 100000 مولود حي)	160	78	40
	مدى توفر مياه الشرب المأمونة	87	90	93
	مدى توفر مرافق الصرف الصحي الأساسية	**70**	**88**	**85**
جنوب آسيا	القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا)	**54,1**	**24,5**	**27**
	معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	64	91	100
	نسبة البنات إلى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي.	68	97	100
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	129	57	43
	معدلات وفيات الأمهات(لكل 100000 مولود حي)	550	190	138
	مدى توفر مياه الشرب المأمونة	**71**	**91**	**86**
	مدى توفر مرافق الصرف الصحي الأساسية	21	40	60

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي 2015**، واشنطن، 2015، ص33- 53.

(*)-البيانات الحالية: أحدث البيانات الحالية المتاحة بين 2010 و2014.

من خلال الجدول (2-3) يتضح أنه لا توجد أي منطقة من المناطق المذكورة في الجدول حققت كل الأهـداف الإنمائيــة، بل بنسب متفاوتــة من منطقــة لأخرى، وقد سجلت أعلى النسب في تحقيق الأهداف الإنمائية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ وكذا منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث حققت المنطقة الأولى ستة أهداف من بينها تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى نصف ما كانت عليه سنة 1990، كما حققت المنطقة الثانية خمسة أهداف، أما أدنى النسب فقد سجلت بمنطقتي إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث لم تحقق الأولى ولا هدف إنمائي، بينما حققت الثانية هدفا واحدا، وهو توفر مياه الشرب المأمونة، كما لم تستطع هاتين المنطقتين تقليص نسبة الفقر المدقع إلى النصف، أما باقي المناطق فحققت ما بين هدفين وأربعة أهداف، من بينها تقليص نسبة الفقر المدقع للنصف.

الفرع الثالث: خريطة توزيع الجوع وشجرة التنمية البشرية على مستوى العالم

سنتعرض من خلال هذا الفرع إلى خريطة توزيع الجوع على المستوى العالمي، باعتباره يمثل الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى عرض تمثيل بياني في شكل شجرة تلخص وضعية التنمية البشرية على مستوى العالم.

أولا: خريطة توزيع الجوع على مستوى العالم

يعبر الجوع عن: "حالة من عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من الأغذية طوال فترة تمتد على مدى سنة على الأقل، ويعرّف بعدم كفاية مستوى المتناول من الأغذية لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية"[1].

يبين الشكل (2-2) خريطة توزيع الجوع على مستوى العالم، حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة *FAO*، خلال الفترة 2014 – 2016.

(1)- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير لحالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015**، http://www.fao.org/hunger/glossary/ar/ تاريخ الإطلاع: 15 جوان 2017.

الشكل(2-2): خريطة توزيع الجوع (نقص التغذية المزمن) على مستوى العالم

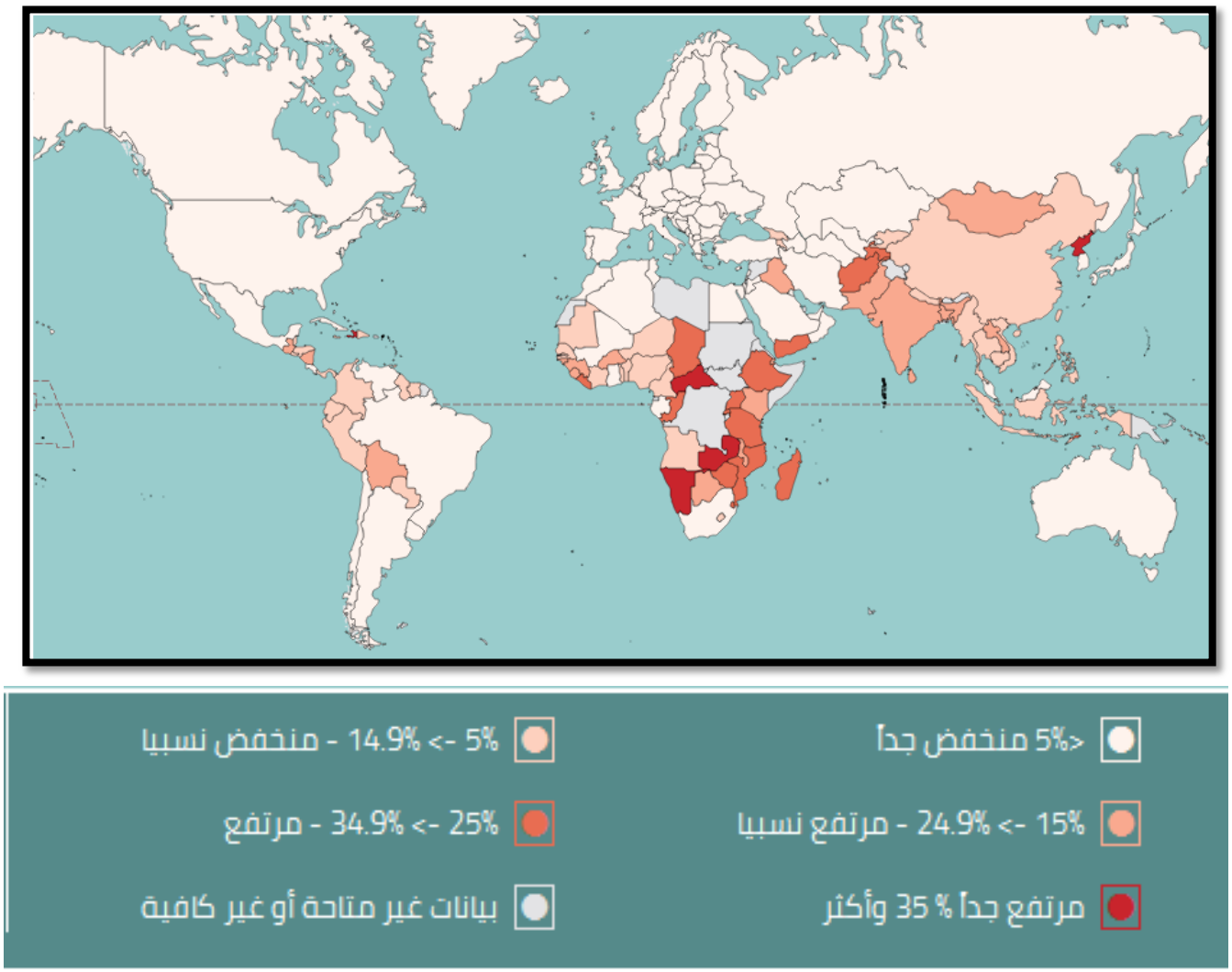

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير لحالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015**، المرجع السابق.

يتبين من خلال الخريطة أن نسبة الجوع مرتفعة جدا في ثلاث دول إفريقية هي: ناميبيا (42,3%) وزامبيا (47,8%) وجمهورية إفريقيا الوسطى (47,7%)، كما نجد أيضا دولة هايتي الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، حيث وصل بها نسبة من يعانون نقص التغذية حوالي 53,4% من إجمالي السكان. أما نسبة الجوع المرتفع والمرتفع نسبيا، الذي تتراوح نسبته بين 15% و 34,9%، فنجده يتمركز في مناطق الجنوب الشرقي من إفريقيا مثل زمبابوي (33,4%) والموزمبيق (25,3%)، كما نجد دول إفريقية أخرى موزعة ما بين وسط وغرب إفريقيا مثل: الكونغو وتشاد وبركينافاسو وغينيا وغينيا بيساو، بالإضافة إلى بعض الدول الآسيوية كالهند (15,2%) وباكستان (22%) ومنغوليا (20,5%)، كما نجده في قارة أمريكا بكل من بوليفيا (15,9%)، ونيكاراغوا (16,6%) وغواتيمالا (15,6%). أما نسبة الجوع المنخفض فنجده متمركز تقريبا في شرق وجنوب شرق آسيا مثل الصين (9,3%) وأندونيسيا (7,6%)، كما نجده متمركزا أيضا في غرب إفريقيا مثل موريتانيا

(5,6%) وكوت ديفوار (13,3%)، بالإضافة إلى منطقة غرب أمريكا الجنوبية مثل البيرو (7,5%) والاكوادور (10,9%). أما باقي الدول والمتمثلة في دول شمال إفريقيا ودول الخليج وأوروبا وأستراليا وأمريكا الشمالية وشرق وجنوب أمريكا الجنوبية ودولة جنوب إفريقيا وبعض دول قارة آسيا كاليابان وماليزيا، فإن نسبة الجوع بها منخفضة جدا، أي تقل عن 5%.

من خلال قراءة الخريطة يتبين أن الدول الأكثر جوعا هي التي تقع في وسط وجنوب إفريقيا، وكذا الدول الواقعة في غرب آسيا، بالإضافة إلى دول غرب أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي.

ثانيا: شجرة التنمية البشرية على مستوى العالم

يبين الجدول (2-4) توزيع قيم دليل التنمية البشرية حسب المناطق في العالم ما بين 1990 و2014، حيث أن قيمة دليل التنمية البشرية تمثل متوسط قيم مؤشرات التعليم والصحة ومستوى المعيشة.

الجدول (2-4) توزيع قيم دليل التنمية البشرية حسب المناطق في العالم ما بين 1990 و2014

المنطقة	1980	1990	2005	2010	2012	2013	2014
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0,457	0,517	0,641	0,698	0,699	0,703	0,710
أوروبا وآسيا الوسطى	-	0,651	0,700	0,726	0,735	0,738	0,748
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0,579	0,627	0,705	0,734	0,739	0,740	0,748
الدول العربية	0,492	0,551	0,644	0,675	0,681	0,682	0,686
أفريقيا جنوب الصحراء	0,382	0,399	0,452	0,498	0,499	0,502	0,518
جنوب آسيا	0,382	0,438	0,533	0,573	0,586	0,588	0,607

المصدر: - البيانات من 1980 إلى 2013: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء التقدم**، تقرير التنمية البشرية لعام 2014، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014، ص 165.

- بيانات 2014: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التنمية في كل عمل**، تقرير التنمية البشرية لعام 2015، الأمم المتحدة، نيويورك، 2015، ص 33.

من خلال الجدول (2-4) يتبين أن دليل التنمية البشرية ارتفع في جميع المناطق خلال الفترة الممتدة بين 1980 و2014، وهو ما يعكس الجهود المبذولة في إطار التنمية البشرية في هذه المناطق، خاصة فيما يتعلق بتحسين الوضع التعليمي والصحي ومستوى المعيشة، كما نلاحظ في كل منطقة على حدى ما يلي:

1- منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: ارتفع دليل التنمية البشرية بين 1980 و2014 بشكل كبير من 0,457 إلى 0,710 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 55,36%، وما يمكن تسجيله من خلال نتائج هذه المنطقة هو بقائها ضمن الفئة ذات التنمية البشرية المرتفعة ولم تصعد إلى فئة ذات التنمية المرتفعة جدا، وهو ما يفسر تباطؤ تحقيق التنمية البشرية خلال هذه الفترة خاصة في السنوات الأخيرة.

2- منطقة أوروبا وآسيا الوسطى: ارتفع دليل التنمية البشرية بين 1990 و2014 من 0,651 إلى 0,748 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 14,9%، وما يمكن تسجيله من خلال نتائج هذه المنطقة هو بقائها ضمن الفئة ذات التنمية البشرية المرتفعة، لكنها اقتربت بشكل كبير من فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا والمقدرة بـ 0,750.

3- منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: ارتفع دليل التنمية البشرية بين 1990 و2014 من 0,579 إلى 0,748 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 29,18%، وما يمكن تسجيله من خلال نتائج هذه المنطقة هو بقائها أيضا ضمن الفئة ذات التنمية البشرية المرتفعة، لكنها اقتربت هي الأخرى بشكل كبير للدخول في فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا.

4- منطقة الدول العربية: ارتفع دليل التنمية البشرية بين 1980 و2014 من 0,492 إلى 0,686 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 39,43%، وما يمكن تسجيله من خلال نتائج هذه المنطقة هو بقائها ضمن الفئة ذات التنمية البشرية المرتفعة ولم تصعد إلى فئة ذات التنمية المرتفعة جدا، وهو ما يفسر تباطؤ تحقيق التنمية البشرية خلال هذه الفترة خاصة في السنوات الأخيرة.

5- منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: ارتفع دليل التنمية البشرية بين 1980 و2014 من 0,382 إلى 0,518 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 35,60%، وما يمكن تسجيله من خلال نتائج هذه المنطقة هو بقائها ضمن الفئة ذات التنمية البشرية المتوسطة حتى عام 2014 أين صعدت إلى فئة ذات التنمية المرتفعة، ولكن رغم هذا الصعود إلا أنها تبقى دون المستوى.

6- منطقة جنوب آسيا: ارتفع دليل التنمية البشرية بين 1980 و2014 بشكل كبير جدا من 0,382 إلى 0,607 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 58,9%، وما يمكن تسجيله من خلال نتائج هذه المنطقة هو بقائها ضمن الفئة ذات التنمية البشرية المرتفعة ولم تصعد إلى فئة ذات التنمية المرتفعة جدا، وهو ما يفسر تباطؤ تحقيق التنمية البشرية خلال هذه الفترة خاصة في السنوات الأخيرة.

وقصد إيضاح أكثر نتائج الجدول السابق، سنقوم بعرض التمثيل البياني (2-3)، الذي يمثل شجرة التنمية البشرية على مستوى العالم.

الشكل (2-3): شجرة التنمية البشرية على مستوى العالم

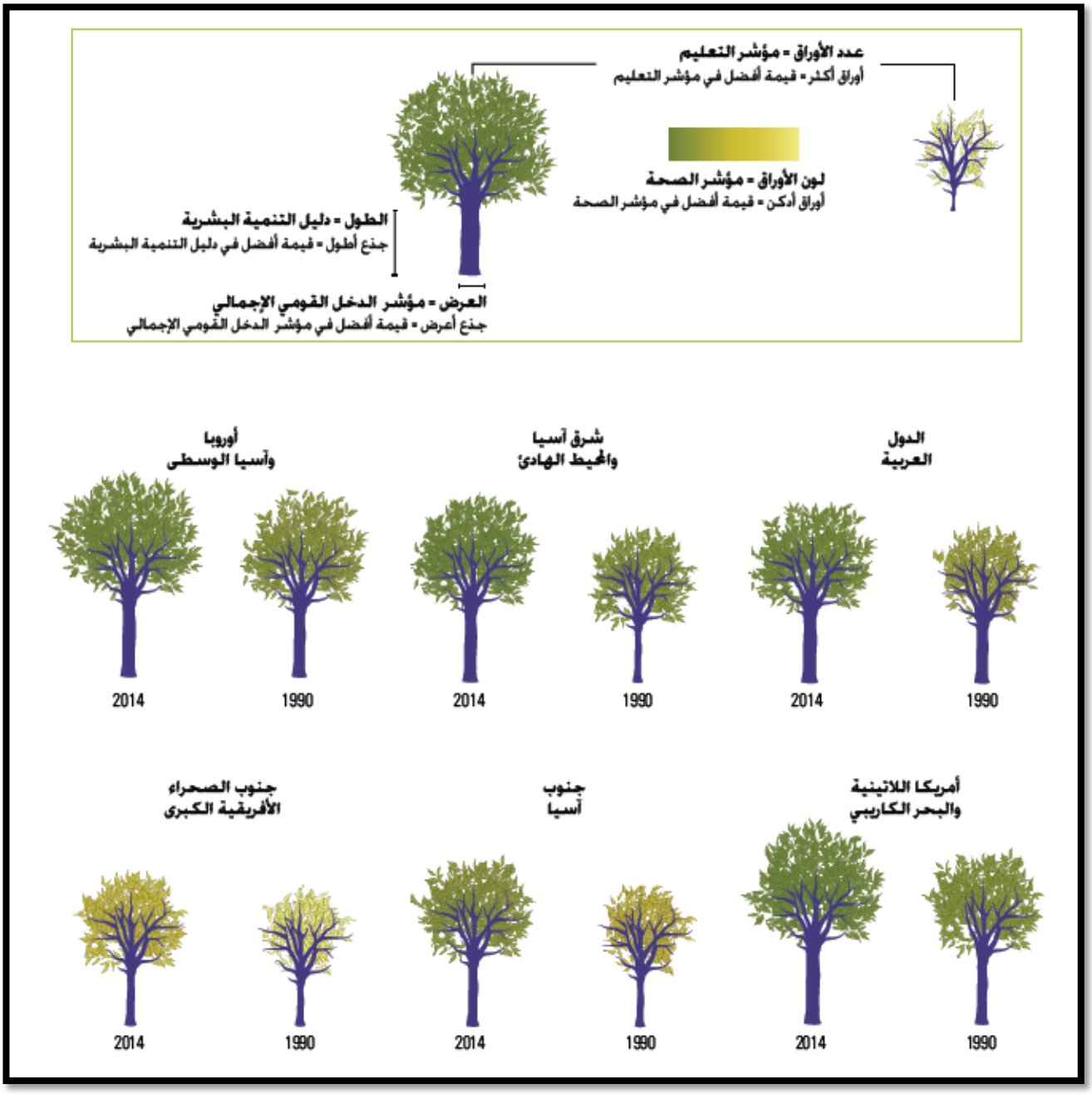

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التنمية في كل عمل**، المرجع السابق، ص 29.

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن دليل التنمية البشرية تحسن في كل منطقة بنسب متفاوتة (طول جذع الشجرة)، فنجده أفضل في أوروبا وآسيا الوسطى وأضعف في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، كما أن هذا التحسن يرجع للتحسن المتفاوت في المؤشرات الثلاثة للتنمية البشرية، حيث نجد أن مؤشر التعليم (عدد الأوراق) ومؤشر الصحة (لون الأوراق) ومؤشر مستوى المعيشة (عرض جذع الشجرة) تحسنت بصورة كبيرة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ونجدها تحسنت بشكل ضعيف في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى.

الفرع الرابع: أهداف التنمية المستدامة 2030

سنتعرض من خلال هذا الفرع إلى الخطة الجديدة للتنمية المستدامة 2030 من خلال تقديم لمحة عامة لهذه الخطة وعرض أهدافها.

أولا: لمحة عامة حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تعتبر انجازات الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة نقطة البداية لأهداف التنمية المستدامة، حيث تم تحقيق في ظل الأهداف الإنمائية للألفية عدة انجازات، أهمها الهدف المعني بالفقر والجوع، حيث انخفض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 1,9 مليار عام 1990 إلى 836 مليون عام 2015، كما شهدت بلدان نامية تحسنا كبيرا في مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين، لكن رغم ذلك إلا أن التقدم كان متفاوتا عبر المناطق والبلدان، ولا تزال هناك ثغرات كبيرة، فالفقر والجوع مازالا منتشرين بشكل كبير، كما أن تغير المناخ يؤثر حاليا في كل بلد وفي كل قارة، ويتضرر الأكثر فقرا وضعفا أكثر من غيرهم، هذا ما دفع بأكثر من 150 من قادة العالم إلى عقد قمة تاريخية في سبتمبر 2015 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك من أجل اعتماد خطة جديدة طموحة للتنمية المستدامة بشكل رسمي، حيث أن هذه الخطة – التي وافقت عليها الدول الأعضاء الـ193 في الأمم المتحدة والتي تحمل عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030" – تتألف من 17 هدفا و169 غاية للتنمية المستدامة.

وقد حدد الفاتح من جانفي 2016 التاريخ الرسمي لبدء سريان الخطة، كما "تعتبر الأهداف الجديدة فريدة من نوعها من حيث أنها تدعو جميع البلدان، الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز الرخاء، والعمل في الوقت نفسه على حماية كوكب الأرض. وتدرك هذه الأهداف أن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي وتتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، وتتصدى في الوقت نفسه لمعالجة تغير المناخ وحماية البيئة"[1].

ثانيا: عرض أهداف التنمية المستدامة 2030

يوجد 17 هدفا لخطة التنمية المستدامة 2030، يمكن عرضها كما يلي:[2]

1- الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛

---

(1)- الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة لتحويل عالمنا**،
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/
تاريخ الإطلاع: 18 مارس 2017.

(2)- المرجع نفسه.

2- الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛

3- الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛

4- الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛

5- الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

6- الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛

7- الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛

8- الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛

9- الهدف التاسع: إقامة هياكل أساسية متينة، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛

10- الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

11- الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وصامدة ومستدامة؛

12- الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛

13- الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛

14- الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛

15- الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛

16- الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

17- الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: واقع الفقر في الدول العربية

تواجه الدول العربية العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، كما تعاني أزمات سياسية متتالية منذ الحرب العالمية الأولى، أنتجت أجيالا متعددة من الفقراء، كانت آخر تلك الأزمات هي احتلال العراق واندلاع حروب داخلية في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، حيث زاد هذا الوضع من حدة الفقر في الدول العربية.

الفرع الأول: عرض وتحليل واقع الفقر في الدول العربية وفق دليل التنمية البشرية ومؤشر خط الفقر

سنقوم من خلال هذا الفرع بعرض وتحليل واقع الفقر في الدول العربية وفق دليل التنمية البشرية ومؤشر خط الفقر، وهو ما سيسمح لنا بوضع تقييم للفقر في الدول العربية وفق هذين المؤشرين.

أولا: عرض وتحليل واقع الفقر في الدول العربية وفق دليل التنمية البشرية

يمثل الجدول (2-5) الاتجاه العام للتنمية البشرية في الدول العربية، والذي يوضح قيم دليل التنمية البشرية في الدول العربية كلا على حدى، وكذلك قيم دليل التنمية البشرية الإجمالي الخاص بالدول العربية.

الجدول (2-5): تطور إتجاهات دليل التنمية البشرية في الدول العربية

	الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا							
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2014	الدولة	1980	1990	2005	2010	2012	2013	2014
32	قطر	0,729	0,756	0,840	0,847	0,850	0,851	0,850
39	السعودية	0,583	0,622	0,773	0,815	0,733	0,836	0,837
41	الامارات	0,640	0,725	0,823	0,824	0,825	0,827	0,835
45	البحرين	0,677	0,729	0,811	0,812	0,813	0,815	0,824
48	الكويت	0,702	0,723	0,795	0,807	0,813	0,814	0,816
	الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة							
52	عمان	-	-	0,733	0,780	0,781	0,783	0,793
67	لبنان	-	-	0,741	0,759	0,764	0,765	0,769
80	الأردن	0,587	0,622	0,733	0,744	0,744	0,745	0,748
83	الجزائر	0,509	0,576	0,675	0,709	0,715	0,717	0,736
94	ليبيا	0,641	0,684	0,772	0,799	0,789	0,784	0,724
96	تونس	0,484	0,576	0,687	0,715	0,719	0,721	0,721
	الدول العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة							
108	مصر	0,452	0,546	0,645	0,678	0,681	0,682	0,690
113	فلسطين	-	-	0,649	0,671	0,683	0,786	0,677
121	العراق	0,500	0,508	0,621	0,638	0,641	0,642	0,654
126	المغرب	0,399	0,459	0,569	0,603	0,614	0,617	0,628
134	سوريا	0,528	0,570	0,653	0,662	0,662	0,658	0,594
	الدول العربية ذات التنمية البشرية الضعيفة							
156	موريتانيا	0,347	0,367	0,455	0,475	0,485	0,487	0,506
159	جزر القمر	-	-	0,464	0,479	0,486	0,488	0,503
160	اليمن	-	0,390	0,462	0,484	0,499	0,500	0,498
167	السودان	0,331	0,342	0,423	0,463	0,472	0,473	0,479
168	جيبوتي	-	-	0,412	0,452	0,465	0,466	0,470
-	الصومال	-	-	-	-	-	-	-
الدول العربية		**0,492**	**0,551**	**0,644**	**0,675**	**0,681**	**0,682**	**0,686**

المصدر: - البيانات من 1980 إلى 2013: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء التقدم** مرجع سبق ذكره، ص 162- 165.

- بيانات 2014: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التنمية في كل عمل**، مرجع سبق ذكره، ص 30- 33.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال بيانات تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2015، والذي يخص ترتيب الدول العربية حسب دليل التنمية البشرية لسنة 2014، أنه صنف الدول العربية إلى أربعة أصناف، جاء فيها ترتيب خمس دول عربية ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، وهي: قطر والسعودية والإمارات والبحرين والكويت، وقد احتلت الأولى وهي قطر الرتبة 32 عالميا، أي أن نسبة الفقر بهذه الدول ضعيفة جدا، بينما توزعت ستة دول عربية ضمن مجموعة الدول المرتفعة التنمية البشرية، وتقدمت عمان ترتيب هذه المجموعة إذ احتلت الرتبة 52، بينما احتلت تونس الرتبة الأخيرة وهي 96، وهو ما يعني أن نسبة الفقر بهذه الدول ضعيفة، كما توزعت خمسة دول عربية ضمن مجموعة الدول المتوسطة التنمية البشرية، وتقدمت مصر ترتيب هذه المجموعة إذ احتلت الرتبة 108، بينما احتلت سوريا الرتبة الأخيرة وهي 134، وهو ما يدل على أن نسبة الفقر بدول هذه المجموعة متوسطة إلى قوية، ومثلت المجموعة الأخيرة الدول العربية ذات نسبة الفقر القوية جدا لأنها ذات تنمية بشرية ضعيفة، حيث كانت هذه المجموعة ممثلة بخمسة دول عربية تتقدمهم موريتانيا بترتيب عالمي قدره 156 كما جاءت جيبوتي في الرتبة الأخيرة بترتيب قدره 168 عالميا، وقد استثنيت الصومال من الترتيب نظرا لصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن أوضاع تنميتها البشرية الراهنة.

يمكن أن نستنتج من خلال تطور إتجاهات دليل التنمية البشرية في الدول العربية بين 1980 و2014 أن إتجاه دليل التنمية البشرية تصاعد بشكل مستمر خلال الفترة المذكورة لكن هذا التصاعد كان متباطئا، مع تسجيل حالات تراجع بين السنتين الأخيرتين في كل من ليبيا وسوريا واليمن وفلسطين، وهذا طبيعي نظرا لظروف الحرب التي تعيشها هذه الدول.

ثانيا: عرض وتحليل واقع الفقر في الدول العربية وفق مؤشر خط الفقر

تبين من خلال مؤشر التنمية البشرية أن الفقر في الوطن العربي نجده متمركزا في الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة وهي موريتانيا وجزر القمر واليمن والسودان وجيبوتي والصومال، ومن أجل إثبات ذلك نستخدم مؤشر كمي آخر يعتمد على الدخل ألا وهو مؤشر خط الفقر.

يمثل الجدول (2-6) تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية، حيث أن هذه البيانات مستقاة من طرف التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الصادر عن صندوق النقد العربي.

الجدول(2-6): تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق الخط الوطني	نسبة الفقر وفق الخط الدولي[1]	مؤشر جيني لتوزيع الدخل(%)
الإمارات	2007	-	-	38,30
البحرين	2003	11	00	-
الكويت	1999	-	-	36
الأردن	1992	14,4	2,74	43,36
	2010	14,4	0,08	35,43
	2013	-	-	35,40
تونس	1985	7,7	8,64	43,43
	2010	15,5	0,74	35,79
	2013	-	-	36,1
الجزائر	1988	8,1	7,10	40,19
	2005	5,7	-	-
لبنان	1996	6,3	-	-
	2004	28,6	-	36
عمان	2000	-	-	39,90
العراق	2007	22,4	3,37	30,86
	2012	18,9	3,91	29,54
	2013	-	-	30,90
فلسطين	2003	35,5	-	-
	2013	-	-	35,50
مصر	1990	24,3	4,46	32
	2013	26,3	-	30,80
المغرب	1984	21,1	10,29	39,19
	2007	8,9	2,57	40,88
	2013	-	-	40,90
سوريا	1997	14,3	-	33,70
	2006	12,3	-	33,80
جزر القمر	1995	54,7	-	-
	2004	44,8	46,11	64,34
جيبوتي	1996	9,6	4,76	36,77
	2002	-	18,83	39,96
	2013	40,8	-	44
السودان	1992	77,5	-	-
	2009	46,5	19,8	35,29
	2013	-	-	35,30
موريتانيا	1995	50,5	23,4	37,29
	2008	42	-	40,46
	2013	-	-	40,50
اليمن	1992	19,1	1,05	39,45
	2005	34,8	9,78	37,69
	2013	-	-	37,70
الصومال	2002	43,2	-	-

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016**، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص415.

(1)- خط الفقر 1,25 دولار في اليوم بناءا على المكافئ الشرائي للدولار لعام 2005.

من خلال بيانات الجدول (2-6) نلاحظ أن نسبة الفقراء في الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة حسب خط الفقر الوطني قد تراجعت في الجزائر، وبقيت ثابتة في الأردن، بينما ارتفعت في كل من تونس ولبنان وهذا حسب سنوات المقارنة الموضحة بالجدول، أما بالنسبة للدول العربية ذات التنمية البشرية الضعيفة فنلاحظ من خلال البيانات أن نسبة الفقر الوطني ارتفعت في كل من جيبوتي واليمن، بينما انخفضت في كل من السودان وموريتانيا وجزر القمر، كما نلاحظ أن نسبة الفقر في هذه الدول رغم تراجعها إلا أنها تبقى مرتفعة جدا، حيث نجد نسبة الفقر في جزر القمر في عام 2004 بلغت 44,8%، وفي السودان بلغت 46,5% عام 2009، وفي اليمن بلغت 34,8% عام 2005، وفي موريتانيا بلغت نسبة 42% عام 2008، أما في الصومال فقد بلغت 43,2% عام 2002، كما نسجل نسبة فقر منخفضة نوعا ما في باقي الدول المتوسطة التنمية البشرية، أما الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا فنلاحظ أنها الأوفر حظا من حيث معدلات الفقر.

من خلال معامل جيني يتبين أنه مرتفع في جميع الدول العربية، حيث سجل أدناه في العراق سنة 2012 أين بلغ 29,54% وأقصاه في جزر القمر سنة 2004 أين بلغ 64,34%، كما نسجل من خلال المؤشرات الواردة بالجدول السابق أن جميع قيم معامل جيني تقترب أو تفوق 30%، وهذا ما يؤكد على أنه لا توجد عدالة في توزيع الدخل بالدول العربية، حيث نجد أن نسبة كبيرة من الثروة تتركز عند عدد قليل من المواطنين، أي أن نسبة كبيرة من السكان لا يحصلون إلا على نسبة ضئيلة من الدخل الوطني، وهذا ما يساهم في زيادة الفوارق الطبقية بين السكان، مما ينتج عنه زيادة الطبقة الفقيرة.

الفرع الثاني: تقييم التقدم المحرز للدول العربية في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية

أحدثت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2010، آثارا سلبية بليغة على مسيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما فيما يتعلق بتخفيض نسبتي الفقر المدقع والجوع إلى نصف ما كانت عليه سنة 1990، حيث أدت إلى عرقلة الإنجازات المحققة في بعض البلدان، سواء من ناحية تجميدها أو تبديدها، وسنتعرض من خلال هذا الفرع لمدى التقدم الذي أحرزته الدول العربية في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، والمتعلق بتخفيض نسبتي الفقر المدقع والجوع.

أولا: تقييم التقدم المحرز للدول العربية في تخفيض نسبة الفقر المدقع

يبين الشكل (2-4) نسبة الفقر المدقع المقاسة بنسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن 1,25 دولار في اليوم في الدول العربية، المستقاة من التقرير العربي الرابع للأهداف الإنمائية للألفية، حيث عمدت فيه جامعة الدول العربية والأمم المتحدة إلى تقسيم الدول العربية إلى مجموعات، هي: بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة، وتتضمـن الإمارات العربيـة المتحـدة والبحريـن وقطر والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية، وبلدان

المشرق العربي، وتتضمن الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر، وبلدان المغرب العربي، وتتضمن تونس والجزائر وليبيا والمغرب، وأقل البلدان نمو، وتتضمن جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن.

الشكل (2-4): نسبة الفقر المدقع في الدول العربية خلال الفترة 1990- 2012

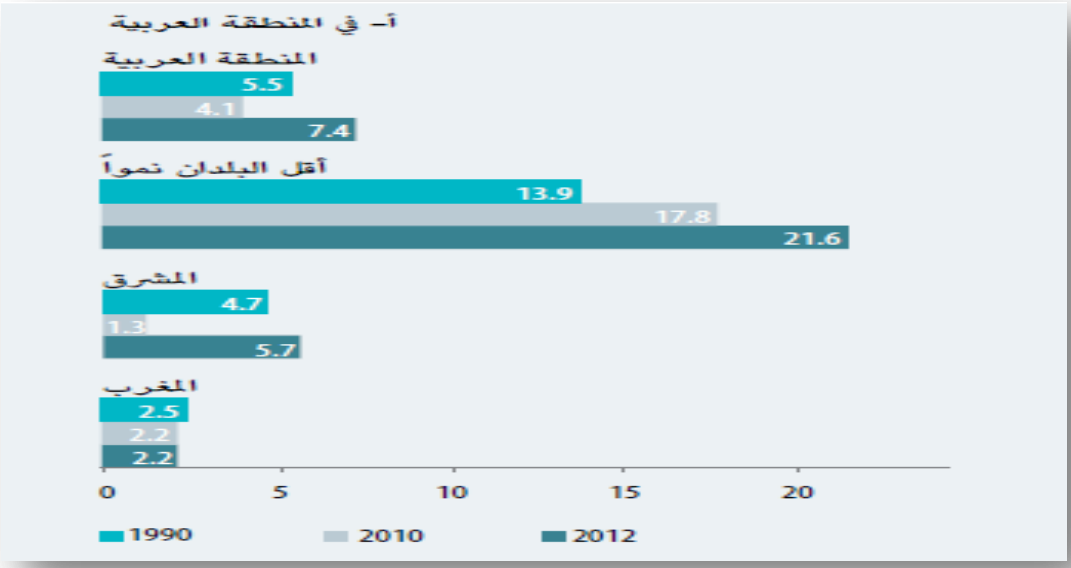

المصدر: جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، **مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015**، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، أوت 2013، ص3.

من خلال الشكل (2-4) يتبين أن نسبة الفقر المدقع في المنطقة العربية (نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم) انخفضت خلال الفترة 1990- 2010 من 5,5% إلى 4,1%، ويرجع ذلك إلى التقدم الذي أحرزه الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر (دول المشرق العربي)، حيث حققت هذه الأخيرة نسبة انخفاض عالية مقارنة بباقي المجموعات بين عامي 1990 و2010، من 4,7% إلى 1,3%، لكن بعد سنة 2010 حدث ارتفاع لنسبة الفقر المدقع في المنطقة العربية، أين وصلت إلى 7,4%، متجاوزة نسبة الفقر المدقع سنة 1990، ويعود السبب في هذا الارتفاع الكبير إلى التحولات السياسية والنزاعات التي حدثت منذ عام 2010، "ففي الجمهورية العربية السورية، تسبب النزاع الذي اندلع مؤخرا بإهدار عقد كامل من التقدم، وقد انخفض الفقر المدقع في هذا البلد من 7,9% عام 1997 إلى 0,3%عام 2007. ونتيجة للنزاع الجاري، تشير التقديرات إلى أن معدل الفقر عاد وارتفع إلى 7,2% في الفترة من 2012 إلى 2013"[1].

(1)- جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، **مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015**، المرجع السابق، ص4.

وحسب ما جاء في التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2013، فإن عدم المساواة في الدخل وفي غير الدخل لم تشهد أي تغيير، وتقوضت بذلك الإنجازات الإنمائية في المنطقة، فخلال العقود الأخيرة الماضية، وبالرغم من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة فقد انخفضت نسبة الفقر بشكل طفيف، وهذه النسبة تزداد مؤخرا منذ 2010، مع تزايد البطالة، ولاسيما بين الشباب والنساء التي هي من الاهتمامات الأساسية في المنطقة. وتقليص الفوارق يعد من الضرورات لتعزيز إمكانات النمو في الحد من الفقر مستقبلا، وضمان استدامته، فيصبح أساسا للاستقرار السياسي والاجتماعي. فالتفاوت في الدخل بالمنطقة العربية لم يشهد تغيرا على مدى العقدين الماضيين، إذ أن "معامل جيني بلغ 34,7% في العقد الأول من الألفية الثالثة بعد أن كان 34,3% في التسعينات، وبين مجموعات البلدان العربية، شهدت بلدان المغرب العربي وأقل البلدان نمو مزيدا من التفاوت في الدخل، أما بلدان المشرق العربي فتراجع هذا التفاوت من 23,9% في التسعينات إلى 30,9% في العقد الأول من الألفية الثالثة. والخمس الأشد فقرا في المنطقة يحظى بنسبة ضئيلة جدا من الدخل القومي، وتبلغ حصته 6,7% في مجموعة بلدان المغرب، و6,8% في أقل البلدان نموا، 8,8% في بلدان المشرق العربي"[1].

في ظل الفوارق الشاسعة في النفقات وتركز الثروة في العديد من البلدان منذ التسعينات، يتوقع تزايد كبير في عدم المساواة، وهذا التوقع يتماشى مع الفكر الإنمائي عموما ومع الواقع اليومي خصوصا، حيث تكثر الأحياء العشوائية الفقيرة في جوار المساكن الفاخرة التي يعيش فيها الأثرياء.

ثانيا: تقييم التقدم المحرز للدول العربية في تخفيض نسبة الجوع

"ارتفعت نسبة الأشخاص الذين لا يستهلكون الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على الطاقة الضرورية من 13,9% عام 1991 إلى 15,3% عام 2011، وهذا يعني أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع ارتفع من 30 مليون إلى أكثر من 50 مليون شخص، في زيادة يعد النمو السريع في عدد السكان أحد أهم أسبابها. وارتفعت نسبة الجوع في بلدان المشرق من 6,4% عام 1991 إلى 10,3% عام 2011، بينما انخفضت في سائر بلدان المنطقة"[2].

إذا ما تتبعنا قضية الجوع في المنطقة العربية، نجده يتمركز في تسعة دول، يبلغ عدد من يعانون الجوع فيها حوالي 40,4 مليون شخص، وهو ما يوضحه الجدول (2-7)، كما يلي:

---

(1)- جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، **مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015**، المرجع السابق، ص5- 7.

(2)- المرجع نفسه، ص14.

الجدول (2-7): السكان الذين يعانون من الجوع في البلدان العربية التسعة التي تسجل أعلى المعدلات (بالمليون)

الدولة	1990	2000	2011	التغير 1990- 2011
جزر القمر	0,2	0,4	0,5	0,3
جيبوتي	0,4	0,4	0,2	- 0,2
السودان	2,0	4,7	8,6	6,6
الصومال	0,3	0,3	0,3	0
العراق	1,8	1,8	1,8	0
فلسطين	0,4	0,7	1,2	0,8
المغرب	4,8	5,2	6,3	1,5
موريتانيا	8,9	8,9	13,5	4,6
اليمن	3,6	5,6	8,0	4,4
المجموع	22,4	28,0	40,4	18

المصدر: جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، **مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015**، المرجع السابق، ص14.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أكثر من 90% من السكان الذين يعانون من الجوع في عام 2011 متمركزين في أربع دول هي: موريتانيا والسودان واليمن والمغرب، كما أن أكبر تغير حدث بين سنتي 1990 و2011 كان في السودان، أين انتقل عدد من يعانون الجوع من 2 مليون (11% من إجمالي السكان) إلى 8,6 مليون (26% من إجمالي السكان)، كما أن حالة الجوع تنتشر على نطاق واسع في جزر القمر والصومال، أين يعاني منه حوالي 60% من مجموع السكان.

إن ما يمكن تسجيله من خلال النتائج السابقة هو أن عدد السكان الذين يعانون الجوع في المنطقة العربية ارتفع عما كان عليه سنة 1990، وبالتالي فهو بعيد عن تحقيق الهدف الإنمائي فيما يتعلق بخفض عدد من يعانون الجوع إلى النصف بحلول 2015. توجد العديد من العوامل التي أدت إلى انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية نذكر من أهمها:

1- العوامل الجغرافية والبيئية التي تعوق إنتاج المواد الغذائية؛

2- ندرة الأراضي الصالحة للزراعة، حيث أن 86% من إجمالي المساحة الإجمالية هي أراضي صحراوية؛

3- شح الموارد المائية؛

4- ارتفاع معدلات النمو السكاني؛

5- الصراعات والاضطرابات السياسية؛

6- تداعيات أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية اللتين شهدهما العالم مؤخرا.

المبحث الثاني: التجربتين البرازيلية والماليزية لمكافحة الفقر

ظهرت في إطار مكافحة الفقر نماذج وتجارب مختلفة في العالم، لكننا لا يمكن أن نسلم بحتمية نجاح هذه التجارب، بدليل فشل برامج التسوية التي يضعها صندوق النقد الدولي، والتي إذا ما طبقت خربت الاقتصاد، وهذه البرامج مطبقة في أكثر من 100 بلد من العالم الثالث وأوروبا الشرقية، ومع ذلك فقد قامت تجارب كثيرة ناجحة في مجال مكافحة الفقر، ظهرت فيها كثير من النتائج الإيجابية، من بين هذه التجارب نذكر التجربتين البرازيلية والماليزية، اللتين سنتطرق لهما من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: التجربة البرازيلية لمكافحة الفقر؛
- المطلب الثاني: التجربة الماليزية لمكافحة الفقر.

المطلب الأول: التجربة البرازيلية لمكافحة الفقر

حققت البرازيل في الفترة مابين 2003 إلى يومنا هذا واحدة من أكبر المفاجآت على الصعيد العالمي في المجال الاقتصادي، حيث أصبحت تحتل مكانة اقتصادية كبرى باعتبارها واحدة من أكبر عشر دول قوة في العالم اقتصاديا، كما شهدت معدلات الفقر خلال هذه الفترة تراجعا كبيرا، فحسب إحصائيات البنك الدولي التي يقوم بها كل عام فإن نسبة الفقر عند خط الفقر الوطني انتقلت من 24,7% سنة 2001 إلى 7,4% سنة 2014. وسنتعرض من خلال هذا المطلب لتجربة البرازيل في مجال مكافحة الفقر وأهم الدروس المستفادة.

الفرع الأول: لمحة عامة حول البرازيل وطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1950-2002

سنقوم بتقديم لمحة عامة حول البرازيل وتاريخها السياسي، وكذا معرفة طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البرازيل خلال الفترة 1950-2002.

أولا: لمحة عامة حول البرازيل وتاريخها السياسي

تشغل البرازيل نصف مساحة قارة أمريكا الجنوبية حيث تبلغ مساحتها حوالي 8,5 مليون كلم^2، وهي تعتبر بذلك خامس أكبر دول العالم مساحة، تطل من جهة الشرق على المحيط الأطلسي بساحل طوله 7500 كلم، وإذا ما استثنينا الشيلي والإكوادور فإن كافة دول أمريكا الجنوبية لها حدود مشتركة مع البرازيل، إذ يحدها من الشمال كلا من فنزويلا وسورينام غويانا الفرنسية وهو إقليم خاضع للسيادة الفرنسية عبر البحار، ومن الشمال الغربي كولومبيا، وتجاورها بوليفيا والبيرو من الجنوب الغربي، أما من الجنوب فتحدها كلا من الأرجنتين والأوروغواي والبراغواي.

"إختلف الباحثون في أصل تسمية البرازيل، حيث أن هناك من يرجعها إلى أنها برتغالية إسبانية الأصل لكلمة براسيل وهو نوع من الأشجار ذات الجذوع الحمراء والبنية والتي وجدها المستكشفون على شواطئ العالم

الجديد مشابهة لأشجار المنطقة المدارية في جزر غرب إفريقيا، والتي كانت تستخدم لإستخراج الأصباغ الحمراء والبرتقالية، ويرجع آخرون الإسم إلى جزر أسطورية في المحيط الأطلسي كانت تقع في مكان ما غرب الساحل الأيرلندي وعرفت بإسم "هي برازيل *Hy Brazil*" والتي تعني "أرض العظمة والقوة والجمال"، وعلى هذا النحو جاء وصول البحارة والمستكشفين البرتغال إلى العالم الجديد بمثابة تحقيق حلم الوصول إلى تلك الجزر الخرافية التي طالما خلبت ألباب المغامرين، ويذهب فريق ثالث بالتسمية إلى كلمة "بريس *Bress*" وتعني"المبارك" في لغة الشعوب السلتية (غرب أوروبا)، ومن ثم فهذه البلاد "أرض مباركة""[1].

تلقب البرازيل بأرض المياه، فنهر الأمازون يعتبر أهم معلم طبيعي ليس فقط في البرازيل بل في نصف الكرة الغربي على الإطلاق، فهذا الحوض النهري العظيم أحد أطول وأغنى الأنظمة النهرية وأكثرها حملا للمياه.

"ظهرت البرازيل كوحدة سياسية مع بداية الاستعمار البرتغالي للعالم الجديد، وبالتحديد منذ ظهور بيدرو ألفاريس كابرال في عام 1500م، ضمن حملات ما عرف بإسم "إستكشاف العالم الجديد"، ومنذ ذلك التاريخ ولأكثر من ثلاثة قرون بقيت البرازيل مستعمرة برتغالية تخضع لحكم الملك البرتغالي عبر حاكم عام"[2].

في عام 1889 قاد الجيش إنقلابا عسكريا تم من خلاله الإطاحة بالملكية وإعلان قيام الجمهورية البرازيلية، حيث دخلت البرازيل مرحلة سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة وحرجة من الإستبداد والدكتاتورية لم يكتب لها النهاية إلا خلال سنة 1974م عندما تم التحول التدريجي عن النمط الاستبدادي في سبيل الإنتقال إلى الحكم المدني المؤسسي الديمقراطي الذي ترسخت معالمه مع الحكومات المدنية التي تولى فيها البلاد شخصيات سياسية منذ 1985 إلى يومنا هذا.

يتألف سكان البرازيل من 54% من البيض (ذوي الأصول البرتغالية والإيطالية والهولندية والألمانية والإسبانية والبولندية)، و39% من ذوي البشرة البنية والذين ينقسمون بدورهم إلى الملاتو (سلالة ناتجة عن تزاوج البيض والأفارقة)، والكابوكلوز (سلالة ناتجة عن تزاوج البيض والهنود الأصليين)، والكافوكوز (سلالة ناتجة عن تزاوج الهنود الأصليين والأفارقة)، و6% من السود (أحفاد الأفارقة الذين جلبوا قسرا)، و1% من أصول آسيوية وعربية وغيرهم، أما عدد السكان الأصليين الذين لم يختلطوا بأي من الشعوب القادمة يصل إلى نحو 200 ألف نسمة أي ما يعادل 0,1% من إجمالي السكان، لكن رغم ذلك إلا أن المجتمع البرازيلي بقي متجانسا.

ثانيا: طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1950 – 2002

"تميزت الفترة من 1950 وحتى 1980 بتبني سياسة التصنيع عوضا عن الاستيراد، واتبعت الحكومة

---

(1)- عاطف معتمد عبد الحميد، **البرازيل .. ملامح دولة تصنع المستقبل**، سلسلة ملفات القوة الصاعدة(3): البرازيل... القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص12، 13.

(2)- المرجع نفسه، ص13.

سياسة الحمائية والدعم الشعبي وبعضا من المشاركة المباشرة في المشروعات المملوكة للدولة من أجل دعم التصنيع في البلاد، فعلى سبيل المثال شهدت تلك الفترة تشكيل شركة النفط البرازيلية بتروبراس *Pitrobras* في عام 1954، ومنحتها الدولة حقوق إحتكار التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره، وفي المقابل سمحت الدولة لشركات التكرير الخاصة بالاستمرار في العمل لكن دون أن تتوسع في أنشطتها، ومن 1950 حتى 1980 نما الاقتصاد البرازيلي بمعدلات عالية جدا، ونوع هذا الاقتصاد من قاعدته الصناعية، غير أن هذه القاعدة تميزت أيضا بندرة في رأس المال، وتقادم وإنهاك أدواتها التقنية، وهو ما تطلب دعما من الدولة أو من قبل مستثمرين من الخارج من أجل مواصلة التنمية"[1]

وتميزت فترة السبعينات من القرن العشرين بتبني الحكومة سياسات رأسمالية هدفها الدفاع عن مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات دون إعطاء أهمية للفئات الفقيرة، وشكلت تحالفا قويا مع الرأسمالية الوطنية والإدارة الأمريكية، "كما استمرت في تشجيع الإستراتيجية التي إعتمدت على الديون كأحد الركائز الأساسية، والتي نقلت عبء النمو المرتفع إلى الأجيال اللاحقة، وأصبح هذا الدين مرهقا خاصة حين ضربت أزمة الديون اقتصاد البلاد في الثمانينات"[2]. وشهدت مرحلة الثمانينات بالإضافة إلى الدخول في أزمة الديون محاولات للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كما تراجعت معدلات النمو.

أما فترة التسعينات فقد شهدت تراجع الجيش تراجعا مطلقا عن الحياة السياسية وأنهى الانتقال السلمي والتدريجي للسلطة لصالح المدنيين، حيث تعاقبت خلال هذه الفترة حكومات مدنية منتخبة من طرف الشعب، وقد انتهجت هذه الحكومات سياسات اقتصادية رأسمالية، حيث تبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق الحرة والخصخصة والتحرير الاقتصادي، وقد نتج عن تطبيق هذه السياسات تقدم في مؤشرات الاقتصاد الكلي (فمثلا بلغ الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو قدره 1,9% سنويا)، غير أن هذا التقدم لا يعني بالضرورة نموا حقيقيا في الاقتصاد والإنتاج، ولا يعني تقدما حقيقيا في مستوى دخل الأفراد وحل المشكلات لاقتصادية مثل البطالة، مستويات الفقر المرتفعة، مشكلات الدين العام والتضخم وغيرها من المشكلات، فقد أدت هذه السياسات إلى إلحاق خسائر فادحة بالمنتجين المحليين مما أدى إلى مزيد من البطالة وتراجع كبير في الإنتاج المحلي ومن ثم تراجع معدلات التصدير، وكذلك ارتفاع معدلات الفقر.

خلال الفترة 1995 و2002 قدم الرئيس البرازيلي آنذاك كاردوسو "محاولات عديدة لإصلاح الاقتصاد البرازيلي، حيث وضع خطة "الريال" التي كان هدفها دمج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي، واتجهت

---

(1)- تييجو كافالاكانتي، **إقتصاد البرازيل مقومات الصعود لمصاف الدول العظمى**، سلسلة ملفات القوة الصاعدة(3): البرازيل... القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص59.

(2)- المرجع نفسه، ص59.

محاولاته الإصلاحية منحى تبني سياسات السوق الحرة والاستدانة الخارجية، حيث ارتفع الدين الخارجي من 150 إلى 250 مليار دولار خلال فترة رئاسته، وقد أدى هذا التضخم في الدين إلى أزمة إنعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي سواء من الجهات الدولية المانحة أو المستثمرين المحليين والأجانب. كما اتجهت سياسات "كاردوسو" أيضا نحو طرح سندات الدين الداخلي بفوائد مرتفعة مما شجع المستثمرين على التخلي عن الاستثمار المنتج لصالح شراء السندات الحكومية حتى ارتفع الدين الداخلي بنسبة 900%، وهكذا انحرفت محاولاته إلى مزيد من الأعباء على الأجيال القادمة ولم تحقق تقدما في الإنتاج بل تقدما فقط في قطاع المال وزيادة في الديون وتعقيد أكبر لأزمة الثقة، وبالطبع إستمرار الأوضاع الاقتصادية المتردية للطبقات الفقيرة"[1].

الفرع الثاني: عرض التجربة البرازيلية (سياسة الرئيس لولا داسيلفا لتحقيق النمو ومعالجة الفقر)

جاء في خطاب التنصيب لرئيس الجمهورية البرازيلية لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، في الفاتح من جانفي 2003 قوله "إننا نسعى إلى خلق الظروف المناسبة لجميع الناس في بلادنا للحصول على ثلاث وجبات لائقة في اليوم، كل يوم، من دون الحاجة إلى الاعتماد على التبرعات من أي شخص، فالبرازيل لا يمكنها تحمل هذا القدر من التفاوت، نحن بحاجة إلى القضاء على الجوع والفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي. إن حربنا لا تهدف إلى قتل أي شخص – إنها تهدف إلى إنقاذ الأرواح"[2].

من خلال ما تم التطرق إليه في الفرع الأول يمكننا القول أن "لويس إيناسيو لولا دا سيلفا" الرئيس البرازيلي خلال الفترة 2003 – 2010 تسلم مقاليد الحكم في ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية جدا لدولة تعاني من أزمة ثقة كبيرة، وغير قادرة على سداد ديونها، بالإضافة إلى الكثافة السكانية الكبيرة التي يعاني أغلبية سكانها فقرا مدقعا وبطالة كبيرتين، ضف إلى ذلك التحدي المرتبط بطموحات وآمال السكان الذين أعطوه ثقتهم من أجل تخليصهم من هذا النفق المظلم.

وقصد تحقيق النمو ومعالجة الفقر، قام الرئيس لولا داسيلفا بانتهاج سياسة تنموية، يمكن عرضها من خلال العناصر التالية:

أولا: تنفيذ برنامج للتقشف وتغيير سياسات الإقراض

يمكن عرض أهم ما جاء في هذين السياستين، كما يلي:

1- تنفيذ برنامج للتقشف: وسط مخاوف وانتقادات مختلف الطبقات في البرازيل، وبحثا عن دعم الطبقات

---

(1)- أمل مختارّ، **تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://acpss.ahram.org.eg/News/5312.aspx ، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2017.

(2)- جوزيه غرازيانو داسيلفا وآخرون، **برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية** (مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية، روما، 2012)، ص1.

الفقيرة، قام الرئيس لولا داسيلفا بتنفيذ برنامجا تقشفيا وفقا لخطة صندوق النقد الدولي، هادفا من وراء ذلك إلى استرجاع هيبة الدولة فيما يخص تحسين تصنيفها الائتماني، لأنه كان يعلم أن نجاحه في تطبيق هذا البرنامج يعني نجاح حل المشكل الاقتصادي الذي تعاني منه البرازيل، وقد اعتمد لولا داسيلفا على أسلوب مصارحة شعبه قصد مساندته ودعمه في استمرار هذا البرنامج. وسرعان ما تبددت المخاوف والشكوك حول مدى نجاح هذا البرنامج، فبعد سنتين فقط من بدء تطبيق هذا البرنامج التقشفي تحققت عدة نتائج، أبرزها:

أ- انخفاض عجز الموازنة وارتفاع تصنيف البلد الائتماني، وبالتالي القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي؛

ب- ارتفاع الطاقة الإنتاجية للدولة وبالتالي توفير فرص العمل، وهذا راجع لتلقي البرازيل نحو 200 مليار دولار كاستثمارات مباشرة بين 2004 و2011، وهو ما ساهم بدخول حوالي 2 مليون مهاجر برازيلي للبلاد.

2- تغيير سياسات الإقراض: بهدف تسهيل عملية الاقتراض وخاصة من جانب المستثمرين الصغار، وزيادة إقامة المشروعات الصغيرة، تم تخفيض سعر الفائدة من 13.25% إلى 8.75 %، وقد أدت هذه التسهيلات الائتمانية إلى تحقيق عدة نتائج، أبرزها، توفير فرص عمل أخرى جديدة، وهو ما أدى بدوره إلى رفع مستوى الطاقة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم تخفيض نسبة الفقر. وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68%.

ثانيا: التوسع في الصناعة والزراعة واستخراج النفط والمعادن

يمكن تقديم أهم ما جاء في هذين السياستين، كما يلي:

1- التوسع في الصناعة: يعتبر التوسع في الصناعة أحد الركائز التي اعتمدت عليها سياسة لولا دا سيلفا، حيث تم بموجبها الاهتمام بنوعين من الصناعة:

أ- الصناعات البسيطة: تقوم هذه الصناعات على المواد الخام كالمواد الغذائية وصناعة الجلود والنسيج، وقد توسعت هذه الصناعات على ما كانت عليه في عهد كاردوسو، حيث أن هذا التوسع جاء نتيجة لحدوث توسعات في مجال الزراعة والاستخراجات النفطية.

ب- الصناعات التقنية المتقدمة: حققت البرازيل في هذا المجال قفزة نوعية في السنوات الأخيرة، من خلال صناعات السيارات والطائرات، فشركة الطيران (إمبراير *Embraer*) مثلا التي أنشئت من قبل النظام العسكري عام 1969، أخذت في التطور والتقدم في السنوات الأخيرة فقط مقارنة بما كانت عليه في السابق، ولا عجب أنها أصبحت ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية بعد إيرباص وبوينغ وأكبر شركة مصدرة في كل البرازيل، وتمثل طائرات شركة «إمبراير» 37% من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا.

2- التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن: تتمتع البرازيل بتنوع طوبوغرافي يشمل التلال والجبال والسهول والمرتفعات والأنهار والأراضي الزراعية الشاسعة (حوالي 50 مليون هكتار)، بالإضافة إلى وجود أنماط مناخية بالغة التنوع بين إستوائية ومدارية وشبه جافة وجبلية ومعتدلة، هذا التنوع الطوبوغرافي والمناخي ترك آثاره المباشرة على تباين وتنوع آخر في البيئة النباتية والحيوانية، وهو ما جعل منها تتميز بإنتاج محاصيل زراعية عليها طلب عالمي كبير، كالبن وأنواع أخرى من الفواكه، كما تملك البرازيل ثروات نفطية كبيرة (حقلا البترول كامبوس وسانتوس اللذان يقعان في جنوب شرق البلاد)، بالإضافة إلى خامات معدنية متنوعة كالحديد والبوكسيت، وقد قامت البرازيل في السنوات الأولى من حكم لولا داسيلفا بتصدير هذه المنتجات الخام نظرا لإرتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى تغطية العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعاني منه الاقتصاد البرازيلي.

ثالثا: تنشيط قطاع السياحة والتوجه نحو الإعانات الاجتماعية

يمكن تقديم أهم ما جاء في هذين السياستين، كما يلي:

1- تنشيط قطاع السياحة: قامت البرازيل ببذل جهود كبيرة من أجل تنشيط قطاع السياحة، وذلك باعتبار أن هذا القطاع تملك فيه البرازيل إمكانات طبيعية هائلة ونادرة على المستوى العالمي، حيث تملك البرازيل معالم سياحية كثيرة ومتنوعة أهمها نهر الأمازون الذي يعتبر ثاني أطول نهر في العالم وشلالات آجوازو وجزيرة الزمرد ... إلخ، كما تمتلك البرازيل تراثا شعبيا خاصا في الاحتفال عن طريق المهرجانات الجماهيرية المصحوبة بما يعرف برقصات السامبا، ومن أشهرها مهرجان ريو في ريو دي جانيرو الذي يجذب حوالي مليوني شخص يوميا في الشوارع وحوالي 500 ألف زائر أجنبي، بالإضافة إلى مهرجان بومبا بوي في مقاطعة بارينتيس الذي يقام في جزيرة تقع وسط نهر الأمازون، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا اللون الخاص من السياحة ونجحت في إستقبال 5 ملايين سائح سنويا، وهو الأمر الذي يساهم كذلك في إنعاش الاقتصاد وتحقيق مزيدا من النمو.

2- الطرق المباشرة لحل مشكلة الفقر (الإعانات الاجتماعية): "بعد عرض كل الجوانب السابقة من برنامج "لولا" الإصلاحي الاقتصادي يبقى الإشارة إلى الجانب اليساري من خطة الإصلاح الاقتصادي وهو الشق المتعلق بالإعانات الاجتماعية ورفع مستويات الدخل. وقد كان في قلب هذا الجانب هو سياسة الإعانة البرازيلية المعروفة ببولسا فاميليا (*Bolsa Familia*)، وهو برنامج بدأ منذ منتصف التسعينيات أي في عهد "كاردوسو" قبل وصول "لولا" للحكم، ولكنه استمر في متابعة هذا البرنامج ويعود له الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع وضخ طاقة أكبر وأموال أكثر فيه. وقد كان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى 0,5 % من إجمالي الناتج المحلي بتكلفة تقدر بين 6 و 9 مليار دولار. ويقوم البرنامج على أساس إعطاء

معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها، على أساس أن تُعَرف الأسر الفقيرة بأنها الأسرة التي يقل دخلها عن 28 دولار شهريا"[1].

"وفي ظل هذا البرنامج تحصل الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن 60 ريالا برازيليا شهريا (نحو 28 دولار أمريكي) على دعم مقداره 62 ريالا لكل فرد، و20 ريالا لكل طفل (15 سنة فأقل) بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تحصل الأسرة على 30 ريال أخرى لكل فرد لسن ما بين 16 و17 سنة، ومن ثم فإن الأسر الفقيرة تحصل على متوسط إعانة شهرية إجمالية مقدارها 182 ريالا، وهو ما يعادل 40% من الحد الأدنى للأجر الشهري في البلاد. وهناك شروط يجب توافرها في الأسر التي تستحق الإعانة، مثل وجود صعوبات في الالتحاق بالتعليم، تطعيم الأطفال ضد الأمراض وتكلفة الإنجاب وعبء الأمومة، وقد شملت التغطية الإجمالية لهذا البرنامج أعدادا ضخمة من المستفيدين. فطبقا لوزارة التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر في البرازيل وصل البرنامج إلى 11 مليون أسرة و64 مليون مستفيد، وهو ما يعادل ربع سكان البلاد"[2].

"وبشكل عام فقد ساعد برنامج (*Bolsa Familia*) في خفض مؤشر جيني بنسبة 21%، في حين أدت عمليات رفع الحد الأدنى من الأجور إلى خفض المؤشر بنسبة 32%. ويقول البنك الدولي أن دخل أفقر 10% من السكان يزيد بنسبة 9% سنويا في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2-4% سنويا، وهذا يعنى تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية. إذا فقد توصل "لولا" اليساري إلى العدالة الاجتماعية عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء الإعانات للأسر الفقيرة، وليس عن طريق تبني سياسات التأميم، بمعنى أنه ترك قمة المجتمع وعمل على تحسين قاعدة المجتمع"[3].

رغم المساعي الكبيرة في تطبيق البرنامج قصد التخفيف من حدة الفقر إلا أنه مازال منتشرا والفوارق الاجتماعية ما زالت قائمة، لكن ما يلاحظ هو أنها أقل مما كانت عليه في السابق، وهذا ما يدل على أن الطريقة المتبعة لتحقيق الهدف تسير بشكل صحيح، وهو ما يتطلب الإستمرارية على هذا النسق.

رابعا: التوجه نحو التكتلات الاقتصادية

لم تكتف البرازيل بالعمل على استخدام السياسات الاقتصادية الداخلية للنهوض بالاقتصاد البرازيلي، وإنما أيضا خطت خطوات متميزة على مستوى السياسات الاقتصادية الخارجية، حيث "تقوم السياسة الخارجية البرازيلية في قارة أمريكا الجنوبية على تبني النهج السلمي التفاوضي في حل المشكلات، وتخفيض حدة النزاع

---

(1)- أمل مختارّ، مرجع سبق ذكره، http://acpss.ahram.org.eg/News/5312.aspx

(2)- تييجو كافالاكانتي، مرجع سبق ذكره، ص61.

(3)- أمل مختارّ، مرجع سبق ذكره، http://acpss.ahram.org.eg/News/5312.aspx

النزاع بين دول القارة، وفي الوقت نفسه محاولة تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية وإيجاد الكيانات الإقليمية المساعدة على ذلك. ولتنفيذ هذا الخط الإستراتيجي سعت البرازيل إلى إنشاء العديد من الإتحادات والمنتديات والتجمعات الرامية إلى تفعيل العمل الجنوب أمريكي المشترك. وكان من أوائل هذه الكيانات اتحاد ميركوسور (*MERCOSUR*)"[1]، وهو بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب وتشكلت باعتبارها اتفاقية للتجارة الإقليمية بين كل من البرازيل والأرجنتين والباراغواي والأوروغواي في عام 1991 وعضوية غير كاملة لفنزويلا وبوليفيا، ويتوقع الباحثون الاقتصاديون تنامي ذلك الكيان الاقتصادي الجنوبي في الوقت الذي يتدهور فيه الاتحاد الأوروبي. وعلى جانب آخر "شكلت البرازيل مع روسيا والصين والهند مجموعة (البريكس *BRICS*) في عام 2009 ثم انضمت لهم جنوب أفريقيا في عام 2010، ويعتبر تجمع لخمس دول تعد صاحبة أكبر الاقتصاديات على مستوى الدول النامية، حيث يعادل الناتج الإجمالي المحلي لتلك الدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة. وقد قام هذا الكيان على أساس أطروحة مفادها أنه بحلول 2050 ستنافس اقتصاديات تلك الدول اقتصاد أغنى دول العالم، وتعد هذه المجموعة حاليا واحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرع الاقتصاديات نموا في العالم"[2].

الفرع الثالث: المؤشرات الأساسية عن تطور نسبة الفقر في البرازيل

من أجل الوقوف على حقيقة ما تم جنيه من ثمار (فيما يخص تراجع نسبة الفقر في البرازيل) نتاج السياسات الاقتصادية المطبقة من طرف الرئيس لولا دا سيلفا سنقوم بعرض إحصائي لأهم المؤشرات التي تبين تراجع نسبة الفقر.

أولا: المؤشرات الأساسية عن تطور نسبة الفقر خلال فترة حكم لولا دا سيلفا

الجدول (2-8) يوضح تطور عدد ونسبة الفقراء في البرازيل خلال الفترة 1999 - 2009، وذلك من أجل معرفة أثر برامج لولا دا سيلفا في معالجة ظاهرة الفقر، حيث تم إستخدام المعدل المرجح لخط الفقر لسكان كل منطقة والمقدر بـ: 68,48 ريال برازيلي.

---

(1)- كلوفيس بريجاجوا وعاطف معتمد، **معالم السياسة الخارجية البرازيلية**، سلسلة ملفات القوة الصاعدة(3): البرازيل... القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص83.

(2)- أمل مختار، مرجع سبق ذكره، http://acpss.ahram.org.eg/News/5312.aspx ، تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2017.

الجدول (2-8): تطور عدد ونسبة الفقراء في البرازيل خلال الفترة 1999 – 2009

المكان	1999		2003		2009		التغير 2009 – 2003	
	السكان بالألف نسمة	نسبة الفقر	السكان بالألف نسمة	نسبة الفقر	السكان بالألف نسمة	نسبة الفقر	السكان بالألف نسمة	نسبة الفقر
المناطق الحضرية الكبرى A	9003	%19,1	12208	%22,0	6535	%11,0	5673-	%8,1 -
المناطق الحضرية B	20027	%25,5	24598	%26,1	14864	%14,4	9734-	%11,2 -
القرى C	15012	%42,7	13299	%45,4	8174	%28,4	5125-	%14,4 -
البرازيلD	44043	%27,8	50105	%28,1	29574	%15,4	20531-	%12,4 -

المصدر: ماورو إدواردو ديل غروسي، **<u>الحد من ظاهرة الفقر – من 44 مليون نسمة إلى 29,6 مليون نسمة</u>**-، دراسات وأبحاث حول: القضاء على الجوع – التجربة البرازيلية -، مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية (NEAD)، روما، 2012، ص298.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد الفقراء في البرازيل إرتفع بين سنتي 1999 و2003 من 44,043 مليون نسمة (27,8%) إلى 50,105 مليون نسمة (28,1%) ثم تراجع بعد 2003 ليصل إلى 29,574 مليون نسمة (15,4%) خلال 2009، مما يعني أن عدد الفقراء تراجع بشكل كبير وحاد بين سنتي 2003 و2009 حيث تم تخليص ما يزيد عن 20 مليون شخص من شبح الفقر.

وقد تناقص عدد الفقراء بحدة أكبر في المناطق الحضرية بين سنتي 2003 و2009، حيث تم تخليص 10 ملايين شخص من الفقر، تليها المناطق الحضرية الكبرى، حيث سجل إنخفاض بـ: 5,6 مليون شخص، والمناطق الريفية التي عرفت إنخفاضا يقدر بـ: 5,1 مليون شخص، غير أن الإنخفاض الأكبر في نسب الفقر قد حدث في المناطق الريفية، حيث إنخفض بنسبة 14,4%.

"وقد كانت المنطقة الشمالية الشرقية هي أول منطقة لوحظ فيها الإنخفاض الأشد في عدد الأشخاص الفقراء، فقد تم تخليص 9 ملايين شخص من الفقر ما بين 2003 و2009، كما إحتلت المنطقة الجنوبية الشرقية الدرجة الثانية بـ: 6,5 مليون شخص تم تخليصهم من الفقر، لا سيما في المناطق الحضرية الكبرى حيث تم تسجيل إنخفاض يقدر بـ: 2,9 مليون شخص تقريبا"[(1)].

لتوضيح أكثر بيانات الجدول السابق يمكن تمثيل تطور عدد الفقراء في البرازيل خلال الفترة 1999-2009 من خلال الشكل البياني التالي:

(1)- ماورو إدواردو ديل غروسي، المرجع السابق، ص297، 298.

الشكل (2-5): تطور عدد الفقراء في البرازيل خلال الفترة 1999 – 2009 (الوحدة: ألف نسمة)

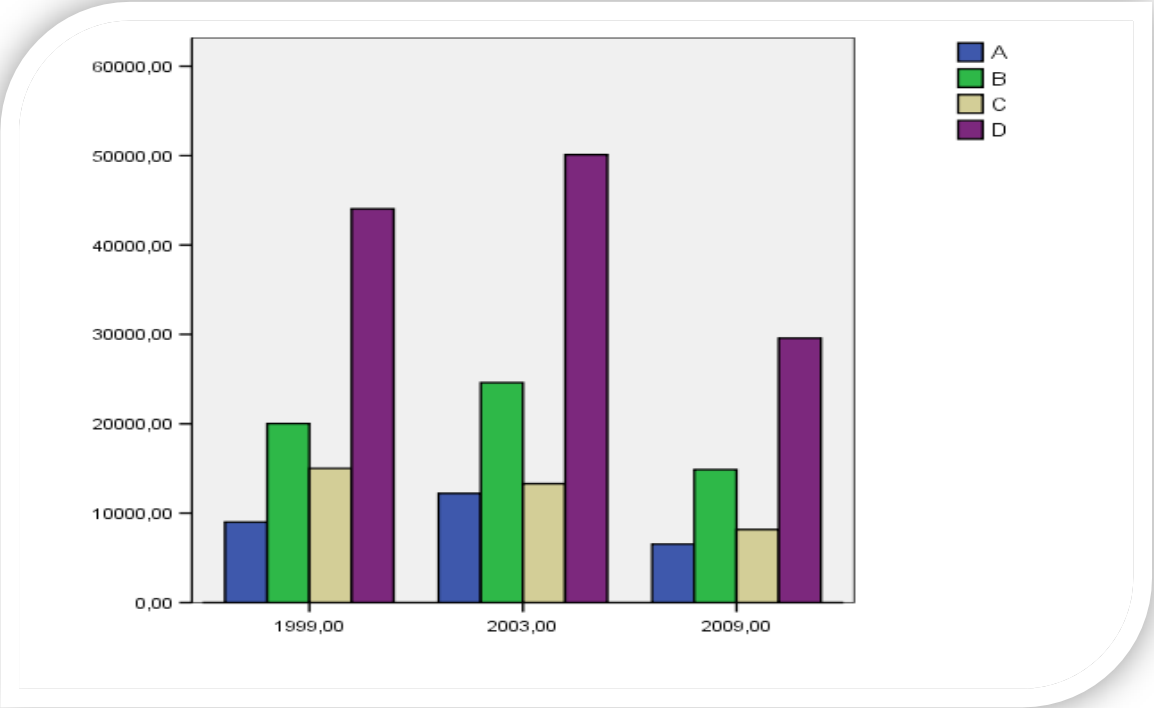

المصدر: ماورو إدواردو ديل غروسي، المرجع السابق، ص298، بالاعتماد على مخرجات *SPSS*.

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن عدد الفقراء ارتفع في كل من المناطق الحضرية الكبرى (*A*) والمناطق الحضرية (*B*)، وانخفض في القرى (*C*) بين سنتي 1999 و2003، لكن الارتفاع في المنطقتين (*A*) و(*B*) كان أكبر من الانخفاض في المنطقة (*C*)، وهو ما أدى بالعمود الممثل للبرازيل (*D*) إلى الارتفاع، أما خلال الفترة ما بين 2003 و2009 فنلاحظ حدوث انخفاض في عدد الفقراء للمناطق الثلاثة (فترة تطبيق سياسة لولا دا سيلفا)، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض عدد الفقراء الإجمالي في البرازيل.

من خلال البيانات السابقة نلاحظ أن الفترة ما بين 2003 و2009 (فترة حكم " لولا ") عرفت تراجعا حادا في عدد الفقراء بالبرازيل وهو ما يؤكد نجاعة السياسات الإقتصادية المتبعة في سبيل القضاء على الفقر.

ثانيا: المؤشرات الأساسية عن تطور نسبة الفقر بعد فترة حكم لولا دا سيلفا

بهدف الوقوف على مدى استدامة واستمرارية برنامج التخفيض من الفقر إلى ما بعد حكم لولا دا سيلفا سنقوم بعرض الجدول (2-9) الذي يبين تطور نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر 1,90 دولار في اليوم بالبرازيل.

الجدول (2-9): تطور نسبة الفقراء في البرازيل الذين يعشون تحت خط الفقر 1,90 دولار يوميا

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013
نسبة الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار يوميا (%)	12,31	12,71	11,04	9,55	7,94	7,60	6,29	6,18	5,50	4,59	4,87

المصدر: البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY?end=2013

تاريخ الاطلاع: 25 مارس 2017.

من خلال الجدول (2-9) يتضح أن نسبة الفقر استمرت في التراجع بعد سنة 2009، حيث انتقلت حسب معيار 1,90 دولار يوميا نسبة الفقر من 6,18% سنة 2009 إلى 5,50% سنة 2011 لتصل إلى 4,87% سنة 2013. إن ما يمكن ملاحظته حول التجربة البرازيلية هو أن نتائجها فيما يخص التخفيض من حدة الفقر استدامت واستمرت إلى ما بعد حكم لولا دا سيلفا، أي أن التجربة البرازيلية ليست مرحلية ومؤقتة بل هي تجربة مستدامة تتطلع لتحقيق أهداف الأجيال اللاحقة.

ثالثا: معامل جيني لتوزيع الدخل بالبرازيل

لمعرفة مدى تحسن العدالة في توزيع الدخل بين المواطنين بالبرازيل، سنقوم بعرض تطور معامل جيني من خلال الجدول (2-10) كما يلي:

الجدول (2-10): تطور معامل جيني لتوزيع الدخل بالبرازيل خلال الفترة 1998 – 2013

السنة	1998	2001	2003	2004	2007	2011	2012	2013
معامل جيني (%)	59,61	59,33	58,01	56,88	55,23	53,09	52,67	52,87

المصدر: البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.GINI?end=2013

تاريخ الاطلاع: 25 مارس 2017.

من خلال الجدول (2-10) يتبين أن معامل جيني تحسنت قيمته خلال الفترة 1998- 2013، حيث إنتقل من 59,61% خلال 1998 إلى 52,87% خلال 2013، أي أن الفوارق في توزيع الدخل بين المواطنين في البرازيل تناقصت بشكل تدريجي من سنة لأخرى، كما نلاحظ أن هذا التراجع كان بطيئا وهو ما يعكس صعوبة تحقيق العدالة، وأنها تتطلب وقتا طويلا من أجل تحقيقها.

رابعا: مؤشرات الحوكمة في البرازيل

بهدف معرفة أهم الأسباب المفسرة لهذا النجاح (تراجع نسبة الفقر والفوارق الاجتماعية) الذي حققته البرازيل فإننا نجد لتحسن المناخ السياسي دورا فاعلا في ذلك، وهذا ما تثبته مؤشرات الحوكمة في البرازيل

خلال الفترة 2004 – 2013. وقد اكتفينا ببعض المؤشرات المهمة التي يعتمد عليها البنك الدولي، وهو ما يوضحه الجدول (2-11):

الجدول (2-11): تطور مؤشرات الحوكمة في البرازيل خلال الفترة 2004 – 2013

مؤشر الحكم	السنة	النسبة (%)	التقدير	مؤشر الحكم	السنة	النسبة (%)	التقدير
التمثيل السياسي (الصوت والمساءلة)	2004	60	0	نوعية التنظيم والاجراءات	2004	57	0
	2005	63	0		2005	54	0
	2006	61	0		2006	54	0
	2007	62	0		2007	53	0
	2008	63	1		2008	54	0
	2009	62	0		2009	55	0
	2010	65	1		2010	55	0
	2011	63	0		2011	56	0
	2012	61	0		2012	55	0
	2013	59	0		2013	55	0
الاستقرار السياسي وغياب العنف	2004	36	0	حكم القانون	2004	40	0
	2005	38	0		2005	37	0
	2006	36	0		2006	44	0
	2007	32	0		2007	42	0
	2008	34	0		2008	43	0
	2009	51	0		2009	49	0
	2010	47	0		2010	55	0
	2011	42	0		2011	56	0
	2012	48	0		2012	52	0
	2013	37	0		2013	52	0
فعالية الحكومة	2004	60	0	ضبط الفساد	2004	57	0
	2005	53	0		2005	52	0
	2006	46	0		2006	54	0
	2007	49	0		2007	55	0
	2008	52	0		2008	58	0
	2009	51	0		2009	56	0
	2010	54	0		2010	59	0
	2011	50	0		2011	63	0
	2012	50	0		2012	56	0
	2013	51	0		2013	55	0

المصدر: البنك الدولي، www.banquemondiale.org، تاريخ الاطلاع: 30 جوان 2015.

من خلال بيانات الجدول (2-11) نلاحظ أن مؤشرات الحوكمة بصفة عامة تقع ضمن المستوى المتوسط والمرتفع في بعض الحالات، وهذا ما هو واضح من خلال قيم التقدير التي تساوي 0 و 1 (لأن قيم المؤشرات تتراوح بين -2 و +2)، وهو يدل على أن المناخ السياسي والاقتصادي في البرازيل ساهم نوعا ما في نجاح هذه التجربة. وقد سجلت النسبة المئوية للمؤشرات أعلى معدل لها في مؤشر المساءلة حيث بلغ

65%، بتقدير يساوي الواحد سنة 2010، مما أثر على مؤشر ضبط الفساد الذي ارتفع هو أيضا إلى 63% سنة 2011.

الفرع الرابع: الدروس المستفادة من التجربة البرازيلية

بعد استعراض التجربة البرازيلية في مجال مكافحة الفقر، يمكن أن نستخلص مجموعة من الدروس التي قد تستفيد منها الدول النامية، خاصة تلك الدول التي يعتبر اقتصادها شبيها باقتصاد البرازيل مثل الجزائر.

1- الإرادة السياسية القوية والرؤية الواضحة للواقع: إن أول ما يستفاد من هذه التجربة هو أنه بالرغم من شساعة مساحة البرازيل، وكبر عدد سكانها إلا أنها استطاعت التغلب على كل ما من شأنه أن يعيق عملية التنمية والقضاء على الفقر، وهذا لم يأت صدفة بل بالإرادة السياسية القوية والرؤية الواضحة لواقع البرازيل. ذلك ما تجسد فعلا من خلال مجموعة من السياسات والبرامج التي حققت من خلالها الأهداف المرجوة؛

2- توفر الثقة اللازمة بين أصحاب القرار ومنفذيه: لا يمكن لأي برنامج موجه للشعب أن ينجح دون توفر الثقة اللازمة بين أصحاب القرار ومنفذيه، وهو ما يحتم ضرورة توفر الصدق والشفافية في التعامل مع الشعب من طرف أصحاب القرار. فارتفاع مؤشر المساءلة الموضح بالجدول (2-11) دليل على ارتفاع مؤشر الشفافية، لأن العلاقة بينهما طردية، وهذا ما ساهم في نجاح هذه التجربة؛

3- ضرورة المشاركة الشعبية: لقد كان برنامج التقشف الذي طبقه "لولا دا سيلفا" بمثابة مخاطرة، حيث أن الشعب البرازيلي وضع كل ثقته في هذا الرجل لدافع أساسي ألا وهو القضاء على الفقر وحل مشاكل الفقراء ومقاومة الجوع، وقد كان من المنطقي أن تؤدي سياسات التقشف إلى مزيد من المعاناة لدى الفقراء، لكن الدرس الحقيقي المستفاد من هذا الموقف هو أن صدقه وإعلانه بكل شجاعة إلى شعبه أنه لا مفر من الالتزام بهذا البرنامج للخروج من الأزمة الاقتصادية، وتوجهه بشكل مباشر إلى الشعب ليطلب دعمه في تنفيذ برنامجه الاقتصادي هو ما كتب له النجاح. وهو تجسيد آخر لأحد أهم مؤشرات الحوكمة، ألا وهو المشاركة الشعبية، حيث أن هذا المؤشر يعتبر أحد مؤشرات التمثيل السياسي الموضح بالجدول (2-11)؛

4- توفر المناخ الديمقراطي الملائم لعملية التنمية والقضاء على الفقر: إن ضرورة توفر مناخ ديمقراطي ملائم لعملية التنمية والقضاء على الفقر، هو ما جعل البرازيل تحقق انجازا اقتصاديا كبيرا على أرض الواقع، ومن المهم الإشارة إلى أن "لولا" وصل إلى الحكم بعد نحو 17 عاما من بدأ عملية التحول الديمقراطي، وبناء الدولة المدنية المؤسسية بعد فترة طويلة من الحكم العسكري القمعي في البلاد. ومن الجدير بالذكر أن "لولا" لم يكن له أن يحقق هذا التقدم الاقتصادي في ظل غياب الديمقراطية أو حتى في أثناء سنوات التحول الديمقراطي الأولى. وهو تجسيد آخر لأحد أهم مؤشرات الحوكمة، ألا وهو الديمقراطية، حيث أن هذا المؤشر يعتبر أحد

مؤشرات التمثيل السياسي الموضح بالجدول (2-11)؛

5- وضع بذور للتنمية تكون منطلقا لتحقيق التنمية مستقبلا: قد لا نستطيع تحقيق تقدم اقتصادي ملموس، لكن هذا لا يعني عدم وضع على الأقل بذور للتنمية من أجل جعلها منطلقا في تحقيق التنمية مستقبلا، فعلى الرغم من أن النجاح والتقدم الاقتصادي كان حليف "لولا" إلا أنه لا يمكن إغفال وضع بذور الإصلاح في عهد سلفه "كاردوسو"، حتى أن برنامج (بولسا فاميليا) الشهير انطلق في عهد "كاردوسو"، وكذلك أيضا إنشاء منظمة (الميروكسور) الإقليمية كما سبقت الإشارة إليه؛

6- الحفاظ على قواعد الديمقراطية ومكتسباتها: وذلك قصد إتاحة الفرصة للآخرين من أجل المشاركة بأفكار جديدة من شأنها تحقيق تقدم في عملية التنمية، فتحقيق النجاح واكتساب الشعبية العارمة لم تجعل "لولا" يستغل ذلك ويسعى لتغيير الدستور البرازيلي، ليتمكن من إعادة ترشيحه مرة ثالثة كما فعل جاره "شافيز" في فنزويلا، على الرغم من التأكيد أن هذا الأمر كان بالفعل مطلبا برازيليا شعبيا حقيقيا؛

7- مراعاة حقوق الطبقات الغنية: تقدم التجربة البرازيلية تصورا عن حل المشكلات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والفقر، يلخص في أن هذا الأمر لا ينبغي أن يتم بعيدا عن مراعاة حقوق الطبقات الغنية، ليس فقط باعتبارهم جزء من مواطني الدولة لهم كافة الحقوق، وإنما أيضا من باب أن حماية حقوق المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب يؤدى إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل، وهو ما يصب في النهاية لصالح النمو الاقتصادي بشكل عام وتحسين حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص؛

8- تحويل مسار أبناء الفقراء حتى لا يكون الفقر والمرض وراثيا وطبقيا: فقد قدم برنامج (بولسا فاميليا) تجربة تستحق الدراسة والتكرار، فهو لم يكن برنامج لإعطاء أقساط مالية لمساعدة الفقراء فقط، وإنما كان برنامجا مشروطا كما سبقت الإشارة، حيث أن المواطن لا يحصل على هذه الإعانة إلا في حالة إلتزامه بإرسال أولاده إلى المدارس أو التزامه بإعطائهم الأمصال الوقائية. إذا فقد كان هدف البرنامج هو مساعدة الأسر حتى تستطيع أن تترك الأطفال يتعلمون ولا يجبروهم على ترك الدراسة من أجل العمل، وهنا تكمن الاستفادة الحقيقية وهي تحويل مسار أبناء الفقراء حتى لا يكون الفقر والمرض وراثيا وطبقيا؛

9- الاهتمام بتطوير الإنتاج المحلي سواء الزراعي أو الصناعي: وفي الوقت نفسه إتباع سياسات اقتصادية، تكون من شأنها رفع القدرة الشرائية المحلية لحماية الاقتصاد الوطني من أن يكون عرضة للأزمات الاقتصادية العالمية التي تعصف بالاقتصاد العالمي اليوم، كما لا يمكن إغفال أن هذا هو ما جعل البرازيل تكون أقل دول العالم تأثرا بالأزمة المالية العالمية الأخيرة، والتي وصلت ذروتها في 2008؛

10- الإرادة الشعبية الحقيقية والوعي الجماهيري: إن التجربة البرازيلية لم تكن فقط تجربة "لولا دا سيلفا" أو

سلفه "كاردوسو" أو خليفته "روسيف"، بل هي تجربة نجاح ما كان لها أن تحدث لو لم تتوفر الإرادة الشعبية الحقيقية والوعي الجماهيري لأهمية النهوض، فالشعب البرازيلي بطبقاته الفقيرة هو من تحمل أعباء سياسات التقشف حتى تعافى الاقتصاد البرازيلي، وهو الذي ينتج ويصدر رغم وجود عصابات المخدرات، كما أنه هو من استطاع تقديم عروض ناجحة وقوية وصادقة مكنت البرازيل من الحصول على تنظيم أهم حدثين رياضيين في العالم، وهما بطولة كأس العالم في 2014 بعد منافسة قوية مع الولايات المتحدة، والتي كان يتزعم حملة الترويج لها الرئيس أوباما بنفسه، بالإضافة إلى الألعاب الاولمبية في 2016 والتي فازت بها ريو دي جانيرو بعد منافسة قوية مع مدريد، لتكون بذلك أول دولة في أمريكا الجنوبية تقام بها الأولمبياد في التاريخ، وقد قال لولا في كلمة مؤثرة تعليقا على فوز بلاده بتنظيم الاولمبياد "لقد ساعدت روح البرازيل مدينة ريو على الفوز بالأولمبياد في مواجهة مدريد وشيكاغو وطوكيو، لقد قدمت المدن الأخرى عروضا بينما قدمنا قلبا وروحا"، وأضاف "أعترف لكم بأنني لو مت الآن فإن حياتي ستكون ذات معنى وقيمة، لا يمكن لأحد الآن أن يشكك في قوة الاقتصاد البرازيلي وعظمتنا الاجتماعية وقدرتنا على تقديم خطة ناجحة".

المطلب الثاني: التجربة الماليزية لمكافحة الفقر

تعتبر التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفقر من التجارب النادرة في العالم الإسلامي التي حققت نجاحا باهرا، حيث تناقص معدل الفقر من خلالها في نهاية التسعينات بأكثر من ثلاث أضعاف ما كان عليه الحال في فترة السبعينات. ترى ما هي السياسات الاقتصادية التي وضعتها الحكومة الماليزية لتحقيق هذه القفزة النوعية في مجال مكافحة الفقر؟

الفرع الأول: لمحة عامة حول ماليزيا والآثار السلبية لاحتلالها من طرف بريطانيا

سنقوم من خلال هذا الفرع بتقديم لمحة عامة حول ماليزيا والآثار السلبية للاحتلال البريطاني لماليزيا، والتي كانت منطلقا في إعداد سياسات عامة لمواجهة هذه الآثار.

أولا: لمحة عامة حول ماليزيا

ماليزيا هي دولة تقع في جنوب شرق آسيا، مكونة من ثلاثة عشر (13) ولاية موزعة على إقليمين رئيسيين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، هما إقليم شبه جزيرة الملايو (ماليزيا الغربية) وإقليم صباح وسرواك في الشرق، تبلغ مساحتها الكلية 845 329 كم2، عاصمتها هي كوالالمبور. وصل تعداد السكان فيها إلى أكثر من 30 مليون نسمة سنة 2014. وتشترك شبه جزيرة الملايو بحدود برية مع تايلاندا من جهة الشمال وحدود بحرية مع سنغافورة من جهة الجنوب، في حين تحاذي صباح وسرواك إقليم كاليمنتان جنوبا كما تشترك صباح بحدود بحرية مع الفلبين شمالا، وتقع سلطنة بروناي في الساحل الشمالي الغربي لإقليم صباح وسرواك.

تقع ماليزيا بالقرب من خط الاستواء ومناخها مداري.

خضعت ماليزيا للاحتلال البريطاني منذ منتصف القرن التاسع عشر للميلاد، وفي عام 1867م أعلنت بريطانيا ضم المراكز الساحلية والجزر مثل سنغافورة وبينانج وملقا للتاج البريطاني. عملت بريطانيا على إستغلال ثروات البلد خصوصا بعد إكتشاف القصدير وإدخال زراعة أشجار المطاط كمحصول جديد إلى اقتصاد البلاد، ومن أجل إستخراج القصدير والعمل في مزارع المطاط جلبت بريطانيا عمالة أجنبية ممثلة في الصينيين والهنود، حيث توافدت أعداد كبيرة منهم، والسبب في عدم الإعتماد على اليد العاملة للسكان الأصليين هو كون أهل الملايو من الفلاحين بطبيعتهم أين ورثوا ذلك عن أسلافهم القدامى، مما ولد عدم الرغبة والميول نحو إحتراف مهن أخرى غير الزراعة، وقد أحدث جلب اليد العاملة الأجنبية مشكلات إجتماعية كبيرة من خلال ظهور فوارق واضحة بين سكان الملايو البسطاء والوافدين الجدد خاصة الصينيين الذين أصبحوا أثرياء، لكن ورغم ذلك فقد عاش سكان الملايو مع الأجانب بسلام تحت هيمنة الإحتلال البريطاني.

"وقد ساعدت طبيعة الأرض الماليزية الغنية بوفرة المياه والمحاصيل، وتوفر إمكانيات الزراعة والصيد على جذب موجات عديدة من الهجرات خاصة من الهند والصين المكتظين بالسكان"[(1)].

في 31 أوت 1957 نالت ماليزيا إستقلالها عن الاحتلال البريطاني، وشكلت ما يعرف بإتحاد ماليزيا في 16 سبتمبر 1963 الذي يضم:[(2)]

1- إتحاد الملايو الذي تألف بدوره من 11 إمارة وسلطنة هي: جوهور، ملقا، نيجري سيملان، سيلانغور، بيراك، بينانغ، قداح، ترينجانو، باهانغ، كيلانتان، برليس؛

2- ولاية سيروواك وولاية صباح التي كانت تعرف ببورنيو الشمالية؛

3- سنغافورة.

حصلت في السنوات التالية توترات ضمن الاتحاد الجديد أدت إلى نزاع مسلح مع اندونيسيا وطرد سنغافورة في 9 أوت 1965.

ثانيا: الآثار السلبية للاحتلال البريطاني لماليزيا

خلف الاحتلال البريطاني لماليزيا آثارا سلبية كبيرة، من خلال تشويه البنية الاجتماعية والسكانية والاقتصادية لها، فعلى صعيد البنية السكانية ونتيجة لظهور القصدير والمطاط كموارد اقتصادية مهمة عملت

---

(1)- *Jamo Kwam Sundaram and Rais Ishak, **Development policies and Income inequality in peninsular**, (Institute 2000 of advanced studies, kuala lampur, 1986), p 123.*

(2)- سعد علي حسين التميمي، **السياسات العامة في ماليزيا قراءة في آليات صنعها وخصائصها**، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012، الاصدار 21، ص172.

بريطانيا على تشجيع الهجرة إلى شبه جزيرة الملايو وخاصة الصينيين والهنود، الأمر الذي أدى إلى إختلال البنية الاجتماعية على حساب السكان الأصليين وهم الملايويين، حيث نظر سكان الملايو إلى القوميات الأخرى وخاصة الصينيين والهنود بإعتبارهم دخلاء مفروضين عليهم، ورغم أن الملايويين يشكلون أكثر من نصف عدد السكان إلا أن الصينيين هيمنوا على الاقتصاد الماليزي من خلال سيطرتهم على كافة المؤسسات المالية والمشروعات الكبرى إبتداءا من المصانع والمتاجر والفنادق إلى المحلات الصغيرة والمطاعم ووكالات السفر.

وإتهم الملايويون الصينيين بأنهم سرقوا ثروات ماليزيا وهو ما أدى إلى بروز حساسيات شديدة بين الملايويون والصينيين، وانعكست تلك الحساسيات على إتجاهات الأحزاب السياسية في ماليزيا، ففي بادئ الأمر لم تكن الأحزاب السياسية تعبر عن أفكار سياسية بقدر ما كانت تعبر عن مصالح الشعوب الثلاثة: الملايويين، الصينيين والهنود، واستطاع رئيس الوزراء الماليزي آنذاك تنكو عبد الرحمن (الذي حكم بين 1957 – 1959) جمع تلك الشعوب الثلاثة في جبهة واحدة كصيغة واقعية لحفظ التوازن السياسي في ماليزيا، وشكل جبهة التحالف التي ضمت الحزب الملايوي، التجمع الصيني الماليزي وحزب المؤتمر الهندي، وقد حقق هذا التحالف نجاحا باهرا في الإنتخابات العامة، لكن سرعان ما تصدع هذا التحالف بسبب تحول الكثير من أنصار جبهة التحالف عنها وإنسحاب التجمع الصيني الماليزي.

في عام 1969 وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات العامة تجمع أنصار حزبي العمل والحركة الشعبية (ذوو الميول الصينية) في مظاهرات تعبيرا عن فرحتهم بالنصر الذي تحقق لهما وهو ما استفز الملايويون الذين خرجوا بدورهم في مظاهرات مضادة، فوقعت نتيجة لذلك صدامات دموية بين الطرفين دامت أسبوعا كاملا راح ضحيتها العشرات من الأبرياء بسبب التوترات العرقية.

"شكلت المواجهات الدموية تهديدا خطيرا وتحديا كبيرا لاستقرار ماليزيا من الناحيتين السياسية والاجتماعية، وأدركت الحكومة الماليزية تلك التهديدات والتحديات وقررت البدء في إعداد سياسات عامة هدفت إلى معالجة الأسباب التي وقفت وراء التوترات بين الملايويون والصينيين، وجاءت السياسة العامة للحكومة في صورة سياسة اقتصادية جديدة مدتها عشرون عاما من أجل تغيير الواقع القائم على أساس سيطرة أقلية على ثروة البلاد وحرمان الأطياف الأخرى من السكان وخصوصا العنصر الأصلي وهم الملايو، ومحاولة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للملايويين، وتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين طوائف المجتمع الماليزي، والاستفادة من فائض الدخل لتطوير أوضاع أطياف المجتمع بشكل متوازن، وإعادة توزيع الثروة لصالح الملايويين لتحقيق التوازن المطلوب"[1].

(1)- سعد علي حسين التميمي، المرجع السابق، ص173، 174.

الفرع الثاني: عرض التجربة الماليزية

ترجمت فلسفة التنمية في ماليزيا – التي تقوم على فكرة الانعكاس الايجابي لمكاسب النمو الاقتصادي على المواطنين بصفة عامة والفقراء بشكل خاص– من خلال السياسات الاقتصادية التي وضعتها الحكومة بين عامي 1971م و2000م، وركزت على هدفين، أولهما تقليل الفقر، وثانيهما إعادة هيكلة المجتمع.

وقد نفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياساتها الموجهة للفقر برامج محددة أبرزها:

أولا: برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا وبرنامج أمانة اختيار ماليزيا

يمكن عرض أهم ما جاء من خلال هذين البرنامجين كما يلي:

1- برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: يهدف هذا البرنامج إلى تحسين وترقية حياة الطبقة الفقيرة، وذلك بواسطة تقديم فرص عمل جديدة تكون مولدة للدخل، بالإضافة إلى زيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة. وقد تم إنشاء وترميم وتحسين السكنات للفقراء بتكاليف منخفضة، كما تم أيضا توفير المياه وقنوات الصرف الصحي.

2- برنامج أمانة اختيار ماليزيا: يهدف برنامج أمانة إختيار ماليزيا إلى تخفيض الفقر المدقع بواسطة الزيادة في دخول الأسر الأشد فقرا، بالإضافة إلى تقديم قروض دون فوائد للفقراء، حيث أن هذا البرنامج غير حكومي يسهر على تنفيذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية في مختلف الولايات، كما أن الحكومة تقوم بدعم هذا البرنامج من خلال تقديم قروضاً للبرنامج بدون فوائد، تهدف من خلالها إلى تمويل مشروعاته في مختلف المجالات.

ثانيا: منح الحكومة إعانات مالية للفقراء أفرادا وأسرا وتقليص إختلالات التوازن

يمكن عرض أهم ما جاء من خلال هذين البرنامجين كما يلي:

1- منح الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسراً: تمنح الحكومة إعانات مالية للفقراء الذين تتوفر فيهم مجموعة من الخصائص والمواصفات، والتي تتمثل في رعاية أسرة أو الاعتناء بمريض أو معوق أو عاجز...إلخ، بالإضافة إلى تنمية النشاطات الزراعية والصناعية المنتجة سواء الصغيرة أو المتوسطة.

2- تقليص إختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التمييز وتقليص الفوارق الاجتماعية: حيث تم إنشاء برنامج أمانة أسهم البوميبترا، وهو "برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البوميبترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها"[1].

(1)- سعد بن محمد العبيد، مرجع سبق ذكره، ص7.

ثالثا: تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن وتوفير المرافق الأساسية في المناطق الفقيرة

يمكن عرض أهم ما جاء من خلال هذين البرنامجين كما يلي:

1- تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية: "أسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في 1997، تحدد إعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنويًا، إلى جانب إعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء"[(1)].

2- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة: حيث تشمل هذه المرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، وفي إطار استراتيجية الرؤية المستقبلية 2020 تم توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر.

رابعا: دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والقيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء

يمكن عرض أهم ما جاء من خلال هذين البرنامجين كما يلي:

1- دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة: تم دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، كما تم "إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لفتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة، فتحول اهتمام الدولة في المجال الصحي نحو الأرياف والمناطق النائية"[(2)].

2- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء: تتمثل هذه الأنشطة في إنشاء المدارس الدينية التي يتم التكفل بها من خلال التبرعات الشعبية، حيث أنها تساهم في تعليم وتشجيع الفقراء على مواصلة الدراسة.

الفرع الثالث: المؤشرات الأساسية عن تطور نسبة الفقر في ماليزيا وأهم عوامل النجاح

من أجل الوقوف على حقيقة ما تم جنيه من ثمار (فيما يخص تراجع نسبة الفقر في ماليزيا) نتاج السياسات الاقتصادية المطبقة، سنقوم بعرض إحصائي لأهم المؤشرات التي تبين تراجع نسبة الفقر، وكذا أهم العوامل التي ساعدت على نجاح هذه التجربة.

أولا: المؤشرات الأساسية عن تطور نسبة الفقر في ماليزيا

يبين الجدول (2-12) المؤشرات الأساسية عن تطور نسبة الفقر في ماليزيا للفترة 1984 و2012.

---

(1)- سعد بن محمد العبيد، المرجع السابق، ص7.

(2)- محمد صادق اسماعيل، **التجربة الماليزية... مهاتير محمد... والصحوة الاقتصادية**، (ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014)، ص66.

الجدول (2-12): المؤشرات الأساسية عن تطور نسبة الفقر في ماليزيا للفترة 1984 و2012

الوحدة: % من السكان

السنوات / المؤشرات	1984	1987	1995	1997	2004	2007	2009	2012
المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني.	20,7	19,4	8,7	6,1	5,7	3,6	3,8	1,7
المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر في المناطق الحضرية	8,5	8,5	3,6	3,1	2,5	2,0	1,7	1,0
المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر في المناطق الريفية	27,3	24,8	14,9	10,9	11,9	7,1	8,4	3,4
المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط 1,25 دولار في اليوم.	3,2	2,4	2,1	0,5	0,5	0,0	/	/

المصدر: البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org ، تاريخ الإطلاع: 22 ديسمبر 2013.

ولتوضيح أكثر تطور هذه المؤشرات، يمكن تمثيلها بيانيا من خلال الشكلين (2-6) و(2-7)، كما يلي:

الشكل (2-6): المؤشرات العددية للفقر في ماليزيا خلال الفترة 1984 – 2012

الوحدة: % من السكان

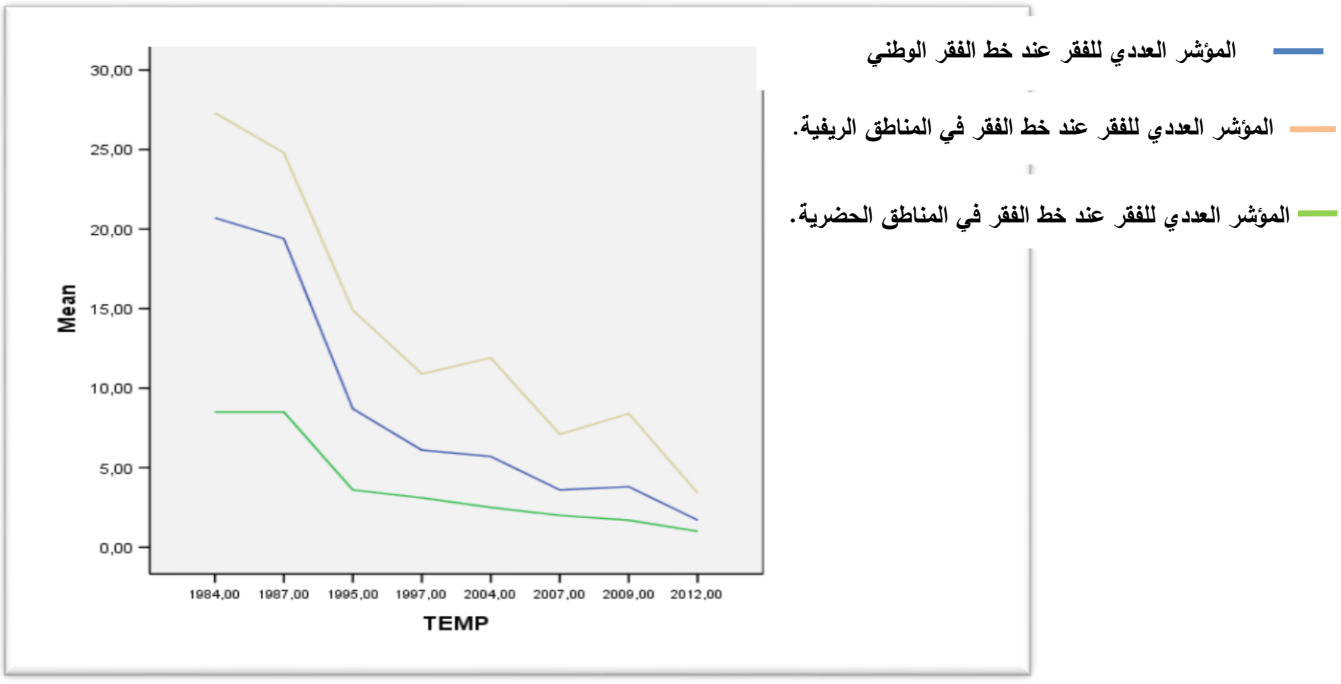

المصدر: البنك الدولي، المرجع السابق، بالاعتماد على مخرجات برنامج *spss*.

نلاحظ من خلال الشكل (2-6) أن نسبة الفقر مقارنة بخط الفقر الوطني في ماليزيا انخفضت بشكل مستمر خلال الفترة 1984- 2012، حيث انتقلت من 20,7% إلى 1,7%، كما يلاحظ تسجيل ارتفاع

طفيف بين سنتي 2007 و2009 من 3,6% إلى 3,8% لكنه غير مؤثر.

كما نلاحظ أن نسبة الفقر مقارنة بخط الفقر في المناطق الحضرية انخفض بصورة مطردة من 8,5% سنة 1984 إلى 1,0% سنة 2012، كما يلاحظ تسجيل ثبات لنسبة الفقر بين سنتي 1984 و1987 والمقدر بـ: 8,5%.

ونلاحظ أيضا أن نسبة الفقر مقارنة بخط الفقر في المناطق الريفية قد انخفض بشكل مستمر من 27,3% إلى 3,4% بين سنتي 1984 و2012.

أما الشكل (2-7) فيظهر تطور نسبة الفقراء في ماليزيا الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا وذلك خلال الفترة 1984- 2012.

الشكل (2-7): المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط 1,25 دولار في اليوم بماليزيا خلال الفترة 1984 – 2012

الوحدة: % من السكان

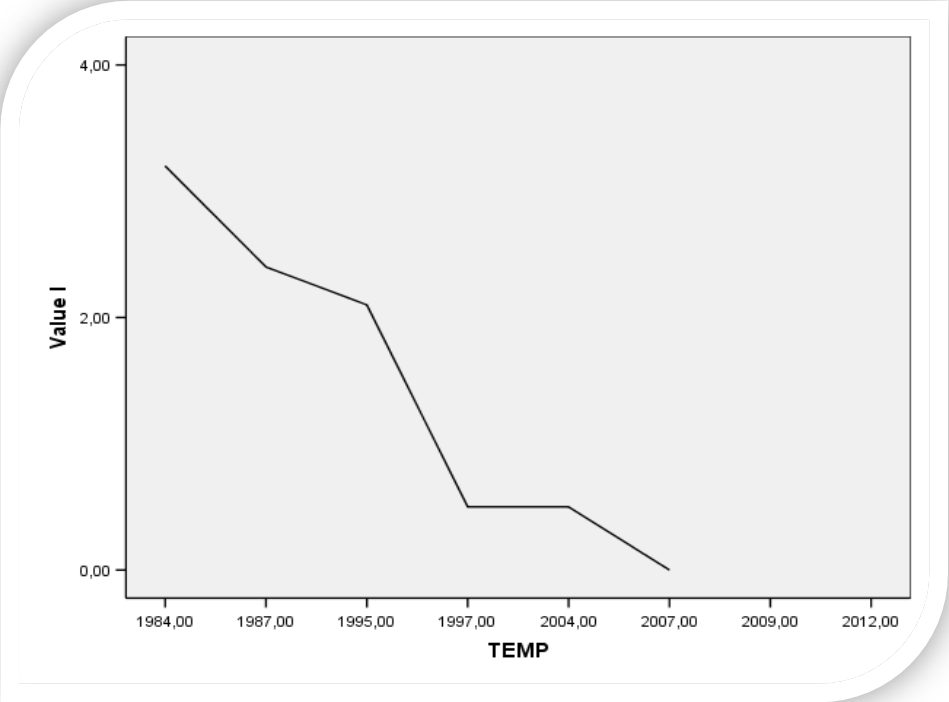

المصدر: البنك الدولي، المرجع السابق، بالاعتماد على مخرجات برنامج *spss*.

نلاحظ من خلال الشكل(2-7) أن نسبة الفقر مقارنة بخط الفقر1,25 دولار في اليوم في انخفاض مستمر من سنة 1984 والمقدر بـ: 3,2% إلى غاية 2007 أين بلغ0,0% أي انعدام السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا.

إن انخفاض نسبة الفقر سواء المقارنة بخط الفقر الوطني أو خط الفقر في المناطق الحضرية أو الريفية

أو بالنسبة لخط الفقر 1,25 دولار في اليوم لم يأت صدفة، وإنما هو نتاج السياسات الاقتصادية الفعالة التي ترجمت بدورها إلى برامج تنموية انتهجتها ماليزيا خلال الفترة 1970 و 2000 أين كانت آثارها واضحة سواء اجتماعيا من خلال تحقيق الوحدة الوطنية واحتواء المشكلات المرتبطة بالتعدد العرقي أو اقتصاديا من خلال القضاء على الفقر، وما البيانات الإحصائية السابقة إلا خير دليل على ذلك.

ثانيا: عوامل نجاح التجربة الماليزية

ساهمت العديد من العوامل في نجاح التجربة الماليزية، نذكر منها:

1- "ملاءمة المناخ السياسي لدولة ماليزيا الذي يمثل حالة خاصة بين الدول النامية، بتهيئة الظروف الملائمة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، فماليزيا دولة لم يستولي فيها العسكر على السلطة"[(1)]؛

2- "اعتمدت ماليزيا إستراتيجية ترتكز على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين إلى جانب اهتمامها بالتنمية البشرية"[(2)]؛

3- مكافحة الفقر والاهتمام بالنفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية كانت من أولويات السياسة الوطنية في ماليزيا؛

4- اعتمدت ماليزيا في تمويل الاستثمارات على توفير رأس المال من الموارد الداخلية؛

5- "توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدل الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل (نجاحها في إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح سنة 1995)"[(3)]؛

6- قصد توليد دخول جديدة للفقراء تم إقامة مشروع مصرف لإقراض الفقراء، وهو عمل يمكن للأفراد القيام به في شكل مجموعات صغيرة، وقد طبقت التجربة في ماليزيا على شكل قروض حسنة، وكان له دور كبير في القضاء على الفقر خاصة في القرى، كما كان لتجربة صناديق الزكاة دور في تخفيف حدة الفقر.

الفرع الرابع: بعض نماذج تطبيق التجربة الماليزية وأهم الدروس المستفادة

سنتعرض من خلال هذا الفرع لبعض النماذج الناجحة في القرى الماليزية، لنخلص في الأخير إلى أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة المميزة.

أولا: بعض نماذج تطبيق التجربة الماليزية – قرية شنكال نموذجا

من أجل توضيح أكثر التجربة الماليزية في مكافحة الفقر سوف نتطرق إلى مكافحة الفقر في إحدى أهم القرى التي تبنت هذه التجربة وعرفت نجاحا كبيرا وأصبحت بمثابة النموذج المثالي بالنسبة للقرى المجاورة

(1)- محمد صادق اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص52.

(2)- سعد بن محمد العبيد، مرجع سبق ذكره، ص10.

(3)- محمد صادق اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص52.

والأقاليم الفقيرة في الإقتداء بها، هذه القرية هي قرية شنكال "وهي تقع على بعد 12 ميلا من مدينة كوتابارو عاصمة ولاية كلنتان شمال شرق ماليزيا، ويبلغ تعداد سكان القرية حوالي 2230 نسمة، كما أن 70% من سكانها فلاحون يشتغلون في مزارع المطاط والبساتين التجارية التي تنتج الخضراوات والفواكه، بينما 10% يعملون في المرافق الحكومية المختلفة و10% لديهم أعمال عائلية صغيرة و5% يُصنفون ضمن القطاع الخاص، والنسبة الباقية عاطلون عن العمل. وقامت وزارة التنمية الريفية الماليزية بالتعاون مع مؤسسة مكافحة الفقر في ولاية كلنتان بإقناع سكان القرية والعمل سويا من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، وتم تشكيل لجنة تنفيذية من أهالي القرية تعهد أفرادها بالعمل على إحداث التغيير المطلوب، وقام معهد التقدم الريفي بمهمة تدريب أعضاء اللجنة على تنفيذ الأعمال والمهام الموكولة إليهم. وتم شرح أهداف برنامج حركة الرؤية الريفية الذي تعمل من خلاله الوزارة على تقليل الفقر، وأن عملهم يتركز في تقليل عدد الأسر الأشد فقرا، وتقليل معدل البطالة من خلال توفير فرص العمل المنتج، وتطوير حقول الخضراوات والفواكه إلى مزارع تجارية، وزيادة وعي الشباب بأهمية التعليم (التعليم مجانا إلى المرحلة الثانوية)، وفوائد تقنية المعلومات، ومحو أمية استخدام الكمبيوتر "[1].

حيث أن أهداف البرنامج تتمثل في:[2]

1- تغيير الأنشطة الزراعية التقليدية إلى مزارع تجارية حديثة؛

2- تحسين مهارات النساء الإدارية؛

3- تحسين التحصيل الدراسي للأولاد وزيادة معرفتهم بالكمبيوتر وتنمية مهارات التفكير السديد لديهم وتحسين مخاطبتهم باللغة الإنجليزية (لغة التجارة والصناعة في البلاد).

و لتحقيق هذه الأهداف اتُّخذت جملة من الاستراتيجيات العملية لتحقيقها أبرزها:[3]

1- تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر في الولاية وإنشاء روابط مع الوكالات الحكومية المعنية بالتنمية والتطوير الريفي، وهو ما أتاح الفرصة أمام أهالي القرية للتعلم من تجارب الآخرين وتطوير قدراتهم ومهاراتهم إلى جانب تقوية شعورهم بأهمية العمل الجماعي في مواجهة مشكلة الفقر؛

2- التركيز على التحول إلى الأنشطة الزراعية والتجارية التي تلبي طلب الأسواق المحلية في القرى والمدن

---

(1)- بكدي فاطمة وزيدان محمد، **دروس مستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر**، مركز الكويت العالمي التخصصي للدراسات والاستشارات للمسكوكات والنقود الاسلامية والبيزنطية والساسانية، http://alhosini-money.com/showthread.php?t=2427، تاريخ الإطلاع: 15 أفريل 2017

(2)- محمد شريف بشير، **كيف تهزم الفقر؟**، مركز الكوثر لمقاومة الفقر، http://www.siironline.org/alabwab/moghavama_alfaghr/037.html تاريخ الإطلاع: 15 أفريل 2017.

(3)- بكدي فاطمة وزيدان محمد، مرجع سبق ذكره. http://alhosini-money.com/showthread.php?t=2427

المجاورة من خلال إدخال تقنية إنتاجية جديدة وزيادة إنتاجية المشروعات الزراعية والمنشآت التجارية؛

3- تشجيع الفلاحين على المشاركة في أنشطة اتحاد الفلاحين في المنطقة من أجل حشد الموارد المحلية، وتعبئتها لخدمة سكان المنطقة، وتهيئة إطار تنظيمي وتعاوني بين الفلاحين يهتم بقضاياهم في المنطقة؛

4- إقامة حلقة عمل لمجموعة الأسر الأشد فقراً (50 أسرة)، يتم فيها مناقشة البرنامج واختيار الأسرة التي تبدي رغبة في الاستفادة من البرنامج وإتباع الخطوات المرسومة لتنفيذه.

من أجل تطبيق البرامج تم إتباع الخطوات التنفيذية التالية:

"يتم تقسيم الأسر التي توافق على البرنامج إلى مجموعات عمل تنتخب كل مجموعة رئيسا لها، وتخضع لدورة تدريبية يتم فيها شرح طريقة عمل البرنامج والخطة التفصيلية والوسائل العملية وتقسيم الأدوار، وتقوم الحكومة والجهات الراعية للبرنامج (المصانع التي لها استثمارات في ماليزيا) بتوفير التمويل والتقنية الإنتاجية والتسويق، بينما يقوم الفلاح بالعمل على الأرض، وتقدم الهيئة الحكومية لمكافحة الفقر في الولاية الأرض الصالحة للزراعة. يُذكر أن اللجنة التنفيذية المكونة من الأهالي يتم توزيع أعضائها حسب الحاجات المحلية للسكان بحيث تشمل الأرض والأعمال الزراعية، ورعاية الأسر الأكثر فقرا، والصحة والتعليم والبيئة، وتطوير المجتمع، والشؤون الدينية. هذا إلى جانب مشاركة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية في عملية التوجيه والمتابعة في إطار شبكة عمل واحدة"[(1)].

وقد نجحت التجربة وسارعت كثير من الأقاليم الفقيرة الماليزية والمناطق الريفية الأقل نموا في تطبيقها والاحتذاء بها.

ثانيا: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية

بعد عرض التجربة الماليزية لمكافحة الفقر، وأهم العوامل التي ساعدت على نجاحها، يمكن أن نستخلص مجموعة من الدروس التي قد تستفيد منها الدول النامية، خاصة الإسلامية، والتي نذكر منها:

1- شمول التنمية لكافة مناطق ومكونات البلد، بحيث لا يتم تفضيل منطقة أو فئة معينة على حساب منطقة أو فئة أخرى، لأن هذا من شأنه إحداث خلل كبير في عملية التنمية، بالإضافة إلى تكريس مشكلات متعددة كالشعور بالطبقية والجهوية وسوء توزيع الدخل؛

2- في حال تعدد العرقيات كما هو الحال في ماليزيا، التي تتكون من مزيج يضم الملايو والصينيين والهنود، فإنه من الصعوبة إرضاء كافة هذه الأطياف في وقت واحد، وبالتالي يجب البحث عن نقاط مشتركة تتقاطع فيه

(1)- محمد شريف بشير، مرجع سبق ذكره ، http://www.siironline.org/alabwab/moghavama_alfaghr/037.html

المصالح المختلفة، وهو ما يتطلب توفر إرادة كبيرة في السيطرة على هذا الأمر؛

3- الإعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية وهذا طبعا في ظل استقرار سياسي واجتماعي؛

4- تفعيل دور السياسات الاقتصادية الخارجية وعدم الاكتفاء باستخدام السياسات الاقتصادية الداخلية للنهوض بالاقتصاد، كالاستفادة من التكتلات الإقليمية مثلا؛

5- التركيز على العنصر البشري ورفع كفاءته باعتباره أساس التنمية؛

6- ضرورة إشراك جميع الأطياف في التعبئة لإنجاح أي برنامج تنموي، خاصة البرامج التي تستهدف القضاء على المشكلات الاجتماعية كالفقر مثلا؛

7- تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية، مثل الزكاة والوقف، لما لهما من دور في علاج الفقر؛

8- توفر المناخ الديمقراطي المناسب والملائم لتحقيق التنمية.

خلاصة الفصل:

يعتبر الفقر ظاهرة اقتصادية ليست بجديدة يمكن التعايش معها، ولكنها تطورت وتسارع انتشارها في الدول النامية بشكل أكبر، حيث أصبحت مشكلة اقتصادية وقضية إنسانية انعكست آثارها على حياة المجتمعات. والمتتبع لتطور الفقر في العالم وخاصة النامي منه يجد أنه حقق تقدما ملحوظا في مكافحة الفقر المدقع، وأثبت أنه مرن وقادر على مقاومة الأزمات الاقتصادية الأخيرة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط. ولكن حتى في ظل المعدل الحالي للتقدم، فإن عدد الفقراء المدقعين سيكون في حدود مليار شخص فقط بحلول عام 2015، وهذا حسب مارتن رافاليون، مدير مجموعة بحوث التنمية بالبنك الدولي. هذا الارتفاع فوق معدل الفقر البالغ 1.25 دولار للفرد في اليوم يشير إلى استمرار تعرض الفقراء للمعاناة في العالم.

ومن خلال استعراضنا لواقع الفقر في الدول العربية نخلص إلى أنه لا يزال يفتك بالشعوب العربية، لكن بدرجات متفاوتة، وهذا راجع لعدة أسباب لعل أهمها: التصحيح الهيكلي الذي كان أمر لا مفر منه، وضع الحرب الذي عاشه الوطن العربي برمته أو جزء منه خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، النمو السكاني الكبير، ضعف خصوبة الأرض، الأزمات المالية التي تؤدي إلى تعميق الفقر وجعل عدم مساواة الدخل أكثر سوءا، معظم رأس المال الدولي يتجمع في أماكن محددة مثل الاقتصاد الغربي والأمريكي، ونقص المساعدات الدولية أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها توزيع غير عادل للأموال.

وقد ظهرت العديد من التجارب الدولية الناجحة للحد من هذه الظاهرة، أبرزها التجربتين البرازيلية والماليزية، ومن خلال تطرقنا لهاتين التجربتين تم تسجيل عدة نقاط مشتركة بينهما، ساهمت في نجاحهما، أهمها: الإرادة السياسية القوية والرؤية الواضحة للواقع، وتوفر الثقة اللازمة بين أصحاب القرار ومنفذيه، وهو ما يحتم ضرورة توفر الصدق والشفافية في التعامل مع الشعب من طرف أصحاب القرار، بالإضافة إلى ضرورة أن تتوزع التنمية على جميع أطياف ومكونات البلد دون التركيز على مناطق وإهمال مناطق أخرى، والاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية وهذا طبعا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.

إن نجاح أي برنامج تنموي يجب أن ينطلق من مجموعة إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة وموجهة لتغير بنية وهيكل الاقتصاد القومي، ويحقق مجموعة من الأهداف المرجوة، ومن بين أهم السياسات المعتمدة في إعداد البرامج التنموية نجد السياسة المالية بأدواتها المختلفة سواء ما تعلق بالإنفاق العام أو الضرائب. ومن خلال الفصل الثالث سنحاول الوقوف على آلية عمل هذه السياسة، وكيفية استخدامها للحد من ظاهرة الفقر.

الفصل الثالث

مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة والسياسة الاقتصادية ودور السياسة المالية في التخفيف من الفقر

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد، سواء كان متقدما أو ناميا، حيث تلعب هذه السياسة دورا رئيسيا في معالجة الاقتصاديات الكلية للدول محليا وخارجيا، من خلال إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، لاسيما وأن الهدف الرئيس لها هو تحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة معدلات البطالة المرتفعة، الذي يعد بدوره المرتكز الأساسي لتحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية، كونها المحرك الأساسي لعجلة التنمية.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة والسياسة الاقتصادية؛
- المبحث الثاني: دور السياسة المالية في التخفيف من ظاهرة الفقر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة والسياسة الاقتصادية

لقد ظلت قضية التنمية تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، ولازلت تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر نظرا لكونها الخيار الرئيسي والوحيد للتخلص من شبح التخلف الاقتصادي. ومن هذا المنطلق وضعت الدول النامية "التنمية" كأولوية رئيسية، حيث جندت لها مواردها المتاحة سواء المادية أو البشرية، ووجهت اهتمامها لخوض هذه المعركة، خاصة في ظل انفتاح العالم على بعضه البعض، أين أصبح لزاما على الدولة إدارة اقتصادها على نحو يكفل تحقيق الاستقرار والتوازن داخليا وخارجيا باعتبار ذلك أساسا لتحقيق التنمية، وذلك لا يتأتى إلا بإتباع سياسات اقتصادية معينة.

- المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة؛
- المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة

إن المتتبع لمسار التنمية يجد أنه حدث لها تطورا مستمرا، سواء في المفهوم أو المحتوى حتى وصل إلى ما يعرف اليوم بالتنمية المستدامة، حيث كان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وسنتعرض من خلال هذا المطلب للتعريف بالتنمية ومراحل تطورها، ثم التعريف بالتنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها.

الفرع الأول: تعريف التنمية ومراحل تطورها

تعددت واختلفت التعاريف المتعلقة بالتنمية، نظرا لاختلاف وجهات النظر والفترات الزمنية، لذا أصبح من الصعب تحديد تعريف واضح لها. من خلال هذا الفرع سنحاول استعراض بعض تلك التعاريف، وكذا مراحل تطورها.

أولا: تعريف التنمية

توجد العديد من التعريفات المتعلقة بالتنمية نذكر منها:

1- التعريف الأول: عرف "*Nicolass Kaldor*" التنمية على أنها: "مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة وموجهة لتغير بنية وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن، تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع"[(1)].

2- التعريف الثاني: عرف "*F . Perroux*" التنمية على أنها: "التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة، وذلك لأنه مهما كان النظام

(1)- محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي** (ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010)، ص298.

الاقتصـادي المطبـق فإن النمـو – الذي هو ضـروري للتنميـة – المتصـل أو الدائـم والحقيقي في هذه الاقتصاديات تعوقه العديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان"[1].

3- التعريف الثالث: تعرف التنمية بأنها: "التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع"[2].

4- التعريف الرابع: عرف الاقتصادي *Kindle Berger* التنمية على أنها: "ما هي إلا عبارة عن الزيادة في الناتج القومي وخلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغييرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة"[3].

5- التعريف الخامس: تعرف التنمية على أنها: "عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا، لتحقيق نمو معجل ومستمر في اقتصادياتها، ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها"[4].

6- التعريف السادس: "التنمية المعاصرة تذهب إلى أبعد من كونها عملية إنسانية فقط، ولكنها تذهب بشموليتها وعمقها إلى تحقيق كيان جديد بتركيباته وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، يتمتع أفراده بحضارة ديناميكية متواصلة الجد والعمل، متتابعة التطور والتجديد، مستمرة الابتكار والإبداع، يخيم على أفرادها الرضا والقبول، ويعمهم الرخاء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية"[5].

مما سبق يمكن أن نعرف التنمية على أنها: إحداث تغييرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، من أجل تحقيق معدلات نمو سريعة ومستمرة، قصد تحسين مستوى حياة الأفراد.

ثانيا: مراحل تطور التنمية

مر تطور التنمية في مفهومها ومحتواها بأربع مراحل أساسية يمكن تلخيصها كما يلي:

1- المرحلة الأولى: اعتبار التنمية والنمو الاقتصادي مصطلحان مترادفان

"تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة

---

(1)- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008 – 2009، ص13.

(2)- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، (ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007)، ص 123.

(3)- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص298.

(4)- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، (ط1، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2006)، ص91.

(5)- المرجع نفسه، ص92.

وسريعة"[1]، "أما بالنسبة للمعايير غير الاقتصادية (أي المؤشرات الاجتماعية والسياسية) كتخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية، وزيادة المساهمة الجماهيرية في اتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في تخصيص الموارد الاقتصادية، وغير ذلك من المؤشرات المهمة، فإنها لم تحظ باهتمام كاف، سواء من المختصين في هذا الحقل (ولا سيما من قبل الكتاب الغربيين) أو من جانب متخذي القرارات (النخبة) في البلدان النامية"[2]، أي أن كلا من مشكلات الفقر والبطالة وتوزيع الدخل تحتل أهمية ثانوية، وذلك بعد تحقيق الوصفة الأساسية لقضية التنمية وحل المشكلة الرئيسية، وهي زيادة الناتج القومي الإجمالي ورفع معدل نمو نصيب الفرد من ذلك الناتج. "ويعد نموذج والت روستو *W. Rostow* المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، فقد اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها روستو تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير"[3].

2- المرحلة الثانية: التنمية وفكرة إعادة التوزيع من النمو

إمتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف الستينات إلى غاية منتصف السبعينات، حيث أشارت تجربة الخمسينات والستينات أن هناك خطأ جسيم لهذا التعريف الضيق للتنمية، وقد طالب ونادى كثير من الاقتصاديين وصناع السياسة بترك التركيز فقط على الناتج القومي الإجمالي، والرفع من قدر الهجمات المباشرة على الفقر المطلق المتفشي وتزايد عدم العدالة في توزيع الدخل، والبطالة المتصاعدة، أي أنه خلال فترة السبعينات أعيد تعريف التنمية في صورة تقليل أو إزالة الفقر، وعدم المساواة والبطالة.

"وقد طرح دودلي سيزر السؤال الرئيسي والأساسي عن معنى التنمية بشكل محكم ودقيق، وذلك عندما أكد على ذلك في أن الأسئلة التي يمكن أن تعرض عن تنمية دولة هي: ما الذي حدث للفقر؟ ما الذي حدث للبطالة؟ ما الذي حدث لعدم المساواة، وكيف يمكن حل هذه المشكلات؟"[4].

إستنادا للطرح السابق، إذا فشلت أي دولة في حل مشكلة أو إثنان من تلك المشاكل – خاصة إذا فشلت

---

(1)- عثمان محمود غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، (ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007)، ص19.

(2)- عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان العربية**، (ط1، دار الحافظ للنشر والتوزيع، السعودية، 2000)، ص17، 18.

(3)- عثمان محمود غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص20.

(4)- ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية** (دار المريخ للنشر، الرياض، 2009)، ص52.

في حل الثلاث مشاكل معا – فإن الوصول إلى تحقيق التنمية يعتبر غير ممكنا، حتى ولو تضاعف مستوى دخل الفرد، وقد شهدت كثير من الدول النامية معدلات نمو عالية نسبيا لمتوسط دخل الفرد أثناء فترة الستينات والسبعينات، ولكنها قد فشلت أو تعرضت لتحسن طفيف جدا أو منعدم أو حتى انخفاض فعلي في مواجهة البطالة وعدم المساواة.

3- المرحلة الثالثة: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة

"امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان"[(1)].

كما أن البنك الدولي *WB*– الذي أيد فكرة النمو الاقتصادي كهدف للتنمية – قد إنضم إلى ركب الملاحظين الذين ينظرون لعملية التنمية الاقتصادية بمنظور أوسع وأشمل، وذلك في تقريره الصادر عام 1991 عن التنمية الدولية عندما أكد قائلا: "إن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، خاصة في دول العالم الفقيرة. فجودة أفضل، تفضل بشكل عام عن مجرد تحقيق دخول أعلى، ولكنها تستلزم أكثر بكثير من ذلك. إنها تتناول موضوعات مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية والصحة، فقر أقل، بيئة أنقى، توازن أكثر ومساواة في الفرص، حرية شخصية وفردية أكبر وحياة أغنى بالثقافة"[(2)].

لذا فإن التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية، الأساليب الحياتية، إضافة إلى دفع عجلة النمو، وتقليل عدم المساواة وبالتالي اجتثاث الفقر.

4- المرحلة الرابعة: التنمية المستدامة

"منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك، ونشر لأول مرة عام 1987"[(3)].

لقد ارتبط ظهور التنمية المستدامة بوجود نوعين من المشكلات تتمثلان في الانتشار الكبير والمتزايد

---

(1)- عثمان محمود غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص21.

(2)- ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، مرجع سبق ذكره، ص54.

(3)- عثمان محمود غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص21، 22.

للفقر، بالإضافة إلى التدهور المستمر للبيئة الطبيعية. "ويتطلب حل المشكلة الأولى إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي للحد من النفقات الخارجية حسب الطرق التقليدية ... أما حل المشكلة الثانية فيتطلب وقف تدهور الموارد الطبيعية مثل: تدهور التربة وانجرافها، التغيرات المناخية، تسارع معدلات الإصابة بالسرطان ...إلخ، وبغير هذا الوقف فإن صحة وحياة جميع البشر سيلحقها الضرر ليس فقط في الوقت الحاضر وإنما أيضا في المستقبل"[(1)]. وبالتالي فإن التنمية المستدامة باعتبارها فلسفة تنموية حديثة قد فتحت المجال أمام آراء جديدة بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها

بعد أن تعرضنا لتعريف التنمية ومراحل تطورها، وباعتبار أن التنمية المستدامة تعتبر آخر ما تم التوصل إليه في تطور مفاهيم التنمية، سنحاول من خلال هذا الفرع تسليط الضوء عليها بأكثر دقة، من خلال تعريفها وتحديد أهدافها بالإضافة إلى الأبعاد التي تقوم عليها.

أولا: تعريف التنمية المستدامة وأهدافها

سنتعرض من خلال هذه النقطة لأهم التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة بالإضافة إلى الأهداف التي يمكن تحقيقها إذا ما تم تطبيقها.

1- تعريف التنمية المستدامة: تم تقديم العديد من التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة، غير أنها تؤدي في النهاية إلى نفس النهج. من بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

أ- **التعريف الأول:** جاء في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، الذي نشر أثناء عقد لجنة برونتلاند عام 1987، أن التنمية المستدامة هي تلك "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها"[(2)].

ب- **التعريف الثاني:** عرف وليم رولكز هاوس W. Ruckelshaus – مدير حماية البيئة الأمريكية – التنمية المستدامة بأنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة"[(3)].

ج- **التعريف الثالث:** تعرف التنمية المستدامة على أنها: "وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير، وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية، وعلى كوكب الأرض بكامله بدل

---

(1)- عثمان محمود غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، المرجع السابق، ص22.

(2) - *Jennifer A. Elliott, **An Introduction to sustainable Development**, (3rd edition, Taylor &Francis e- Library, London and New York, 2006), P1.*

(3)- عثمان محمود غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص25.

من دول وأقاليم منقسمة، وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش"[1].

د- التعريف الرابع: التنمية المستدامة هي "نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان. وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها"[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن التنمية المستدامة تعمل على تحسين نوعية حياة البشر لكن ليس على حساب البيئة، أي بمعنى استخدام الموارد الطبيعية الحالية بطريقة عقلانية، حيث أن هذه الموارد نجد فيها الغير متجددة والتي يجب عدم الإفراط في استخدامها، ونجد فيها المتجددة والتي يجب الترشيد في استخدامها، مع ضرورة البحث عن بدائل لهذه الموارد. وفي جميع الأحوال يجب أن نستخدم هذه الموارد بصورة لا تؤثر سلبا على البيئة، باعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم مرتبط بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها.

كما يمكن أن نستنتج أيضا أن للتنمية المستدامة عدة خصائص، نذكر منها:

أ- التنمية المستدامة طويلة الأمد، حيث يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس؛

ب- التنمية المستدامة تهتم بحقوق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية، وبضرورة وجود بيئة صحية وسليمة؛

ج- التنمية المستدامة تهتم بتنمية احتياجات الجانب البشري وخاصة بالنسبة للفقراء؛

د- التنمية المستدامة تقوم على التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد، كما تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافيا ودينيا وحضاريا.

2- أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

ب- احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة

---

(1) - *Marie Cloude Smouts, **Le Développement durable**, (Edition Armand Colin, France, 2005), P3.*

(2)- كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، نوفمبر 2005، ص5.

(3)- **عثمان محمود غنيم وماجدة أحمد أبو زنط**، مرجع سبق ذكره، ص29، 30.

الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

ج- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة في إيجاد حلول مناسبة لها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج التنمية المستدامة.

د- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

هـ- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم على ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها، بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وذلك بطريقة تتلاءم مع إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

تشتمل التنمية المستدامة على ثلاث جوانب أساسية ترتكز عليها، تتمثل في الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، أي أنها تنمية ثلاثية الأبعاد، تتسم بالترابط والتداخل والتكامل في إطار تفاعلي أي أن التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل أيضا تشمل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة عناصر نوضحها كما يلي: [1]

1- البعد الاقتصادي: يتكون هذا البعد من العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستديم، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية، والعدالة الاقتصادية.

2- البعد الاجتماعي: يتكون هذا البعد من العناصر التالية: المساواة في التوزيع، الحراك الاجتماعي، المشاركة الشعبية، التنويع الثقافي، واستدامة المؤسسات.

3- البعد البيئي: يتكون هذا البعد من العناصر التالية: النظم الإيكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية، والقدرة على التكيف.

ولتوضيح الترابط والتداخل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة يمكن الاستعانة بالشكل (3-1) كمايلي:

---

(1)- عثمان محمود غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة**، مجلة دراسات العلوم الادارية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 35، العدد 1، جانفي 2008، ص 177.

الشكل(3-1): الترابط والتداخل بين أبعاد التنمية المستدامة

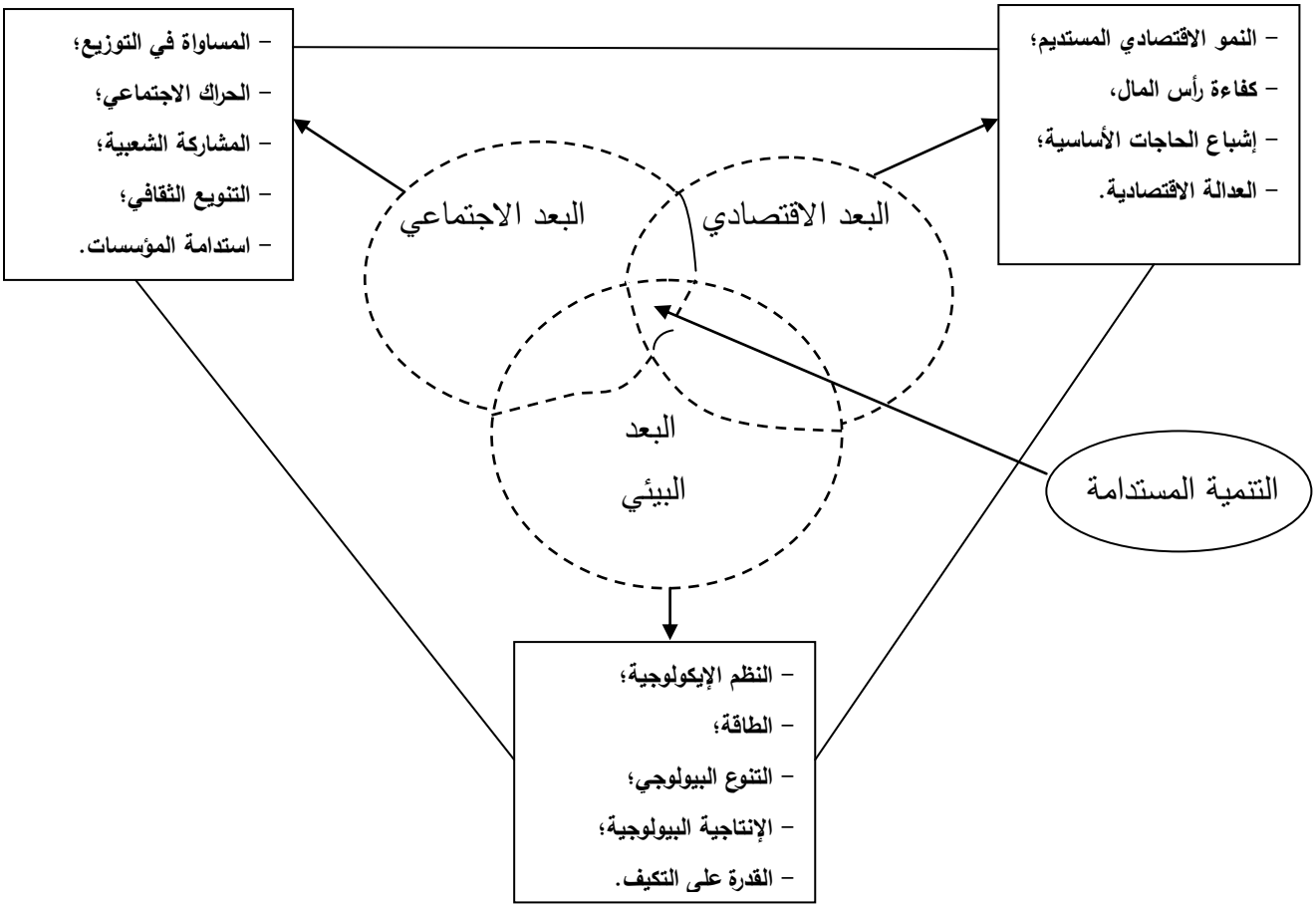

المصدر: عثمان محمود غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، مرجع سبق ذكره، ص41، 42، بتصرف.

من خلال الشكل (3-1) يتبين أن أبعاد التنمية المستدامة مترابطة فيما بينها، من خلال أن النظام المستدام اقتصاديا هو الذي يمكنه إنتاج سلع وخدمات بصورة مستمرة دون حدوث إختلالات اجتماعية أو بيئية، كما أن النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية دون إفراط في استخدامها، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى استنزاف هذه الموارد سواء المتجددة أو غير المتجددة، كما يعمل على حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة، كما يمكن أن يكون النظام مستدام اجتماعيا إذا ما ساهم في تحقيق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية إلى مستحقيها، والتركيز على المشاركة الشعبية والمحاسبة السياسية، وتداخل هذه الأبعاد كلها يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية

في ظل انفتاح العالم على بعضه البعض، أصبح لزاما على الدولة إدارة اقتصادها على نحو يكفل

تحقيق الاستقرار والتوازن داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى منع الاحتكارات وتهيئة الاقتصاد للمنافسة، فضلا عن الأمن والدفاع الذين يعتبران من الوظائف التقليدية لحماية الاقتصاد، وهو ما تطلب تدخل الدولة بصورة مدروسة لا تؤثر على قوى السوق في أن تعمل بصورة صحيحة من دون أن يعيق ذلك تحقيق أهدافها التنموية. من هنا تبرز أهمية السياسة الاقتصادية لأي بلد والتي يعبر عنها بمفهومها الواسع أنها عبارة عن مجمل السياسات المالية والنقدية والتجارية، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية وأسلوب إعدادها

سنحاول من خلال هذا الفرع تقديم أهم التعريفات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى التطرق لأسلوب إعدادها.

أولا: تعريف السياسة الاقتصادية

رغم تعدد التعاريف المتعلقة بالسياسة الاقتصادية – نظرا لتعدد وجهات نظر الباحثين والمتخصصين في هذا المجال– إلا أنها تتقاطع في نقاط مشتركة. من بين تعاريف السياسة الاقتصادية نذكر:

1- التعريف الأول: السياسة الاقتصادية هي "كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف"[(1)].

2- التعريف الثاني: تعرف السياسة الاقتصادية على أنها: "عبارة عن بيان للأهداف الاقتصادية التي تتبناها الدولة (أو الشركة) والأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف"[(2)].

3- التعريف الثالث: تعرف السياسة الاقتصادية على أنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة، كما أنها مجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة"[(3)].

يتضح من التعاريف السابقة أنّ السياسة الاقتصادية ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة، وذلك بناءا على ما تملكه الدولة من وسائل وأدوات متاحة، ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون فعالة، بمعنى أنها تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد

---

(1)- السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم**، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1993)، ص15، 16.

(2)- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص221.

(3)- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي**، (مطبعة العمرانية للأوفيست، القاهرة، 1998)، ص213.

لتحقيق أكبر عدد من الأهداف.

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها: مجموعة قرارات تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي معين، وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، عبر عدد من الوسائل والأدوات، خلال فترة زمنية محددة.

ثانيا: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي:[1]

1- تحديد الهدف: قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، وحتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.

2- تحديد البدائل: بغرض تحقيق الهدف الرئيسي، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام، تستخدم واحدة أو أكثر، ففي حالة التضخم مثلا، فإنّ راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم، فقد يستخدم أدوات السياسة المالية، كفرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض أو خفض الإنفاق الحكومي، كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض العرض النقدي.

3- تحليل البدائل: يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى أنه في ظاهرة التضخم مثلا ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلاّ أن يختار الحل المناسب، كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي، وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل، وفي حالة التأكد من ملاءمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية فإنه يصل إلى الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة والملائمة.

الفرع الثاني: مكونات السياسة الاقتصادية

يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى أدوات السياسة المالية، أدوات السياسة النقدية، أدوات السياسة التجارية، وغيرها من فروع السياسة الاقتصادية.

---

(1)- جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، (دار النهضة، القاهرة، 1983)، ص157.

أولا: السياسة المالية

"برزت السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها وبشكل واضح، وفي كافة الدول سواء رأسمالية، أو اشتراكية، وسواء كانت متقدمة، أو نامية، ونتيجة لاتساع دور الدولة، وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، واتساع وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي، وبالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية بالشكل الذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها، بحيث تحقق الأهداف التي يسعى المجتمع والاقتصاد ككل نحو تحقيقها، بالتكامل مع السياسات الأخرى، وبالاستناد إلى الفعالية التي يمكن أن ترتبط باستخدام أي من هذه السياسات"[(1)]، وسيتم التعرض للسياسة المالية بنوع من التفصيل من خلال المبحث الثاني.

ثانيا: السياسة النقدية

"تعرف السياسة النقدية على أنها تمثل الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد، وحجم الائتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي، والتحكم بهيكل أسعار الفائدة، بما يؤمن استمرار نمو النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام الكامل للعمالة مع استقرار المستوى العام للأسعار، حيث تلعب هذه السياسة في البلدان النامية دورا مهما في تعجيل التنمية، من خلال التأثير على توفير تكاليف الائتمان، والسيطرة على التضخم، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات"[(2)].

ثانيا: السياسة التجارية

"تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة مسبقا، أي أنّ السياسة التجارية ترتكز على بعدين أساسيين، أولهما يتمثل في الأهداف التي تعمل السياسة على تحقيقها، أما البعد الثاني فيتمثل في الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق تلك الأهداف، كما أن هناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وأخيرا الحدّ من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني، حيث تستخدم حزمة من الأدوات لتحقيق هذه الأهداف، تتمثل في كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة مثل: الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد، والرسوم الجمركية"[(3)].

---

(1)- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، (ط1، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2008)، ص336..

(2)- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص221.

(3)- مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990 – 2004**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 – 2006، ص46.

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في التخفيف من ظاهرة الفقر

تعتبر السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية التي تحتل مكانة هامة ومميزة في اقتصاد أي دولة، من خلال الدور الكبير الذي تقوم به في تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني، فعدم الاستقرار يؤدي إلى حدوث مشاكل واختلالات اقتصادية متعددة، كالتضخم والبطالة وغيرها، وقصد مواجهة هذه المشاكل والاختلالات تعمل الحكومة على التأثير في حجم الطلب الكلي للاقتصاد، وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية.

من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على السياسة المالية بالتطرق للمطالب التالية:

- المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهدافها ومراحل تطورها؛
- المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية؛
- المطلب الثالث: آليات تأثير السياسة المالية في الفقر.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهدافها ومراحل تطورها

قصد التعمق أكثر في مفهوم السياسة المالية، سنقوم من خلال هذا المطلب بالتطرق إلى أهم التعريفات المتعلقة بها، وكذا أهدافها، بالإضافة إلى المراحل التاريخية لتطورها.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية وأهدافها

تعددت التعاريف المتعلقة بالسياسة المالية، وذلك حسب الزاوية التي ينظر بها الكتاب والباحثين المتخصصين في هذا المجال، وسنحاول في هذا الفرع إعطاء بعض التعاريف للسياسة المالية وكذلك أهدافها.

أولا: تعريف السياسة المالية

هناك عدة تعاريف للسياسة المالية نذكر منها:

1- التعريف الأول: السياسة المالية هي "مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على إستقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة"[(1)].

2- التعريف الثاني: السياسة المالية هي "السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة، وذلك بهدف إنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ"[(2)].

---

(1)- محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة** (ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010)، ص190.

(2)- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر – دراسة مقارنة** (ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007)، ص7.

3- التعريف الثالث: السياسة المالية هي "مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة انطلاقا من مبادئ المذهب الاقتصادي المتبع، وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق، وفي مرحلة معينة من مراحل التطور المجتمعي التي تعكس أوضاعا داخلية وظروفا دولية، من أجل ضبط وتحصيل وتنمية مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصيصها في مجالات الإنفاق المتعددة، التي تحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية – أحيانا – وثقافية"[(1)].

4- التعريف الرابع: السياسة المالية هي "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات"[(2)].

5- التعريف الخامس: السياسة المالية هي "تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى"[(3)].

6- التعريف السادس: السياسة المالية هي "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة، والمتعلقة باستخدام الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية"[(4)].

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى أن السياسة المالية هي عبارة عن استخدام الإنفاق الحكومي والإيرادات كوسيلة أو أداة للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكلي، وفقا لمبادئ المذهب الاقتصادي المتبع، وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها.

ثانيا: أهداف السياسة المالية

تقوم الحكومة بإتباع السياسة المالية (عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية)، من أجل تحقيق العديد من الأهداف، من أهمها:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: "تساهم السياسة المالية بأدواتها إلى جانب السياسات الأخرى في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الذي يعني السيطرة على مشكلة التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، والمحافظة على قيمة النقود داخليا وخارجيا، وضبط مشكلة التضخم. فأدوات السياسة المالية تزيل الآثار السلبية للانخفاض والارتفاع في إنفاق القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي، بصورة تؤدي إلى إحداث التعديلات

---

(1)- صالح صالحي، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، (دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2001)، ص90.

(2)- عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية**، (دار النهضة العربية، بيروت، 1980)، ص323.

(3)- *Philip . A. klein, **the Management of Market - Oriented Economies: A Comparative Perspective**, (Wadswor the Publishing company, Belmont, California, 1973), p176.*

(4)- حسين العمر، **مبادئ المالية العامة**، (ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2002)، ص153.

الأساسية في الإنفاق الكلي للوصول إلى مستوى التوظيف المطلوب"[1].

2- تحقيق الكفاءة الإنتاجية: "السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، وأن معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، وذلك بالاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية"[2].

3- التوزيع العادل للثروات والدخول: "إن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو الأولويات المجتمعية، يؤدي إلى إنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات تهدف بعض أدوات السياسة المالية إلى توزيعها توزيعا عادلا، لتعظيم مصلحة أفراد المجتمع عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخول المتحققة نتيجة لاستخدام مصادر الثروة، والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استغلال الموارد المتاحة"[3].

4- زيادة فرص العمالة: "تهدف السياسة المالية إلى معالجة مشكلة البطالة، من خلال زيادة فرص العمل، والتي يمكن أن تتحقق من خلال إقامة المشروعات العامة، وتشجيع القطاع الخاص، من خلال الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة والاعانات. وتبرز أهمية توفير فرص العمل في ضوء معدلات النمو المرتفعة للسكان في هذه البلدان"[4].

5- تحقيق التقدم الاقتصادي: "زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج (سلع وخدمات)، يعتبر مقياسا للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة المواطنين، وهذا هو هدف النمو الاقتصادي الذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي، والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها"[5].

الفرع الثاني: مراحل تطور السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية كمرآة عاكسة لدور الدولة المالي المرتبط بتدخلها في الحياة الاقتصادية لمعالجة شؤون المجتمع في أي عصر من العصور، حيث يبدو دور السياسة المالية واضحا وجليا عند بروز تدخل الدولة بشكل فعال، كما يبدو دورها ضعيفا وباهتا عندما يغيب دور الدولة كسلطة منظمة. وقد مرت السياسة المالية في تطورها بعدة مراحل، وذلك حسب العصور التاريخية التي مرت بها، بداية بالعصور القديمة ثم العصور الوسطى فالعصر الحديث.

---

(1)- صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص91.

(2)- محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص190.

(3)- صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص91.

(4)- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص227.

(5)- محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص191.

أولا: السياسة المالية في العصور القديمة

يعتبر دور السياسة المالية في المجتمعات القديمة جد ضعيفا، إذ لا توجد أي علامات أو إشارات واضحة تبين وجود سياسة مالية قائمة ومنظمة ومنفصلة عن مالية الحكام في تلك العصور، حيث كانت مالية الدولة مرتبطة بمالية الحاكم وله فيها حق التصرف المطلق دون أي رقابة.

"ويرجع السبب في تأخر تطور الأفكار المالية وعدم وجود سياسة مالية واضحة في تلك العصور إلى عدة أسباب، أهمها، عدم اهتمام المفكرين القدماء ونظرهم بدون احترام إلى ماديات الحياة بصفة عامة، وسيطرة الدولة المطلقة، وبساطة الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى قلة الظواهر الاقتصادية وضآلة وزن الاعتبارات المالية البحتة"[(1)].

1- السياسة المالية في العصر الفرعوني: "عرفت الدولة نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فقد فرضت السلطة ضرائب مباشرة على دخل الثروة العقارية والثروة المنقولة، كما فرضت الدولة أيضا الرسوم الجمركية على الحاصلات المستوردة من الخارج، كذلك عرفت مصر الفرعونية ضريبة التركات، وكان سعرها تصاعدي يتراوح ما بين 5% و 10%، وكان دفع الضرائب يتم أحيانا بالنقد وأحيانا في صورة عينية في شكل محاصيل أو سلع يتم تخزينها في مستودعات الدولة. وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن مصر الفرعونية قد عرفت نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والرسوم الجمركية، وغيرها من أنواع الضرائب كأدوات للسياسة المالية في جانب الإيرادات، وذلك كله تحت إدارة منظمة يعتمد عملها على التحديد الدقيق للأراضي والثروات المنقولة، كما قامت بتوجيه هذه الإيرادات إلى تمويل مرافق الدفاع والأمن والعدالة وغيرها من أوجه تدخل الدولة في هذا العصر"[(2)]

2- السياسة المالية في العصر اليوناني: أشار أفلاطون – أحد فلاسفة اليونان – إلى العديد من المبادئ الاقتصادية والمالية من خلال كتاباته عن المدينة المثالية – اليوتوبيا – التي كان ينادي بها، حيث أشار إلى ضرورة تقسيم العمل قصد تحقيق التنظيم الاجتماعي داخل مدينته الفاضلة، وأوضح أنه على كل مواطن أن يشتغل في الشيء الذي يتقنه نظرا للفوارق الطبيعية بينهم. كما لجأت الدولة في العصر اليوناني إلى فرض الضرائب، وذلك نظرا لازدياد النفقات العامة من جراء الحروب وغيرها، وكان أهمها الضرائب المفروضة على الحدائق وخاصة الكروم، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية. كما عرفت الدولة سياسة احتكار إنتاج عدة سلع وبيعها للتجار بأسعار مرتفعة، والسلع التي لا تحتكرها تفرض على مبيعاتها ضريبة مرتفعة تستغرق جزءا كبيرا

---

(1)- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص39.

(2)- المرجع نفسه، ص40.

من الربح فلا تترك للمنتج سوى ربح بسيط.

3- السياسة الماليـة في العصـر الرومـاني: يرى البعض أن العصر الروماني يمثل همزة الوصل بين السياسة المالية في العصور القديمة والعصور الوسطى، حيث يستند أصحاب هذا الرأي إلى الكفاءة التي كان يتمتع بها النظـام الإداري والمالي الروماني، من خلال قدرته في فرض الضرائب على المقاطعات التي كان يقوم بتعداد سكانها كل خمس سنوات، بالإضافة إلى مساعدة الفئات الفقيرة، من خلال بيع المواد الغذائية لهم بأقل من ثمن التكلفة مع تحملها للفرق، أما البعض الآخر فيرى أن الفكر الروماني كان تأثيره على السياسة المالية جد محدود، وأنه تأثر بالفكر الروماني ولم يترك شيئا ذا قيمة في ميدان الفكر الاقتصادي، إلا أنه خلف وراءه تراثا قانونيا أثرى العالم كله، وأهم ما خلفه الفكر الروماني هو نشوء فكرة القانون الطبيعي الذي نظم الحياة الاقتصادية، كذلك أقر الفكر الروماني مبدأي حقوق الملكية الخاصة وحرية التعاقد.

ثانيا: السياسة المالية في العصور الوسطى

يقصد بالعصور الوسطى تلك الحقبة من الزمن التي تمتد منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي (عام 476 م) على يد القبائل الجرمانية وحتى سقوط القسطنطينية في يد الأتراك في القرن الخامس عشر (1553 م)، أي أنها تشمل حوالي ألف عام.

أهم ما ميز هذه الفترة هو سيطرة النظام الإقطاعي على كافة شؤون الدولة، حيث عمل هذا النظام على تقليص فكرة السلطة العامة، الذي نتج عنه ابتعاد الدولـة عن الاهتمام بإشباع الحاجات العامة للمجتمع وغيرها من الوظائف التي كانت تقوم بها الحكومات، حيث أصبح كل إقطاعي يعتبر إقطاعيته التي يملكها بمثابة وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية مستقلة عن غيرها، ولذلك لم يكن هناك انفصال واضح بين مالية الدولة ومالية الحاكم، بل كانت مالية الدولة تختلط مع المالية الخاصة للملوك والأمراء، أي أن هذه الفترة عرفت ركودا فكريا واقتصاديا كبيرا.

وعلى عكس ما هو معمول به الآن فيما يتعلق بالضرائب، فقد كان تحصيلها في هذه الفترة لا يتم إلا بصورة استثنائية، ولذا ظهرت التفرقة بين المالية العادية وغير العادية، فالأولى تتمثل في دخل الدومين، أما الثانية فتتمثل في الضرائب والقروض.

مع ازدياد الأعباء العامة وزيادة النفقات الملكية وعدم كفاية الموارد لتغطيتها، اضطر الملك إلى طلب الإعانة من أمراء الإقطاع لإنفاقها في النفع العام، حيث بدت كعطية تقدم إلى السلطة العامة طواعية، وكان من حق الملك أن يطلب مساعدات استثنائية أثناء الحروب، وذلك للدفاع عن المملكة، وهكذا أصبحت هذه الضرائب تُجْبَى بصفة منتظمة مما استلزم أن تفرض السلطـة سيطرتها ثانيـة على الدولـة، وأصبح من اللازم موافقة ممثلي

الأمة على فرض تلك الإسهامات المالية، وكمثال على ذلك ما حدث في بريطانيا وما نص عليه العهد الأعظم سنة 1215م، الذي فرضه البارونات على الملك آنذاك، ثم تبعتها فرنسا ووجد المبدأ تطبيقه منذ عام 1413م.

ثالثا: السياسة المالية في العصر الحديث

نتناول في هذا العنصر مدى تطور السياسة المالية وتدخل الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية، وانعكاس ذلك على أدوات سياستها المالية منذ القرن الخامس عشر وحتى أوائل القرن العشرين.

1- السياسة المالية للتجاريين: "ظهر هذا المذهب وتسيد على الأفكار الاقتصادية منذ منتصف القرن الخامس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقد أطلق عليه البعض مصطلح "المعدنيين"، إشارة إلى أهمية المعدن النفيس في نظريات كاتبيه، كما استخدم أيضا في الوقت نفسه مصطلح "التجاريين" ليغطي الكتابات التي دافعت عن فكرة الفائض في الميزان التجاري"[(1)].

"وعلى عكس العصور الوسطى التي كان السيد الإقطاعي فيها هو كل شيء في إقطاعيته، واختفت تبعا لذلك سلطة الملك أو الحكومة على الدولة، فقد بدأ هذا العصر بتحرر العبيد وهجرة الفلاحين من الإقطاعيات إلى المدن وتم التوسع في النشاط التجاري وازدادت الأسواق ليس على مستوى الإقطاعية أو الدولة فقط، بل ازدادت أكثر من ذلك على مستوى العالم الخارجي، وذلك بسبب الكشوف الجغرافية، واكتشاف طرق جديدة للتجارة كطريق رأس الرجاء الصالح والأمريكيتين"[(2)].

"وكان من مظاهر تدخل الدولة أن فرضت الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات، وذلك بهدف حماية المنتج المحلي، وتخفيض الرسوم على المواد الأولية، وإعانة الصادرات، ومنح الإمتيازات، لإنتاج أو تصدير سلع معينة. كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور والأسعار وإنشاء الصناعات واهتمت بوسائل المواصلات، فعملت على إنشاء الأساطيل الضخمة لإمكان نقل منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، وتمهيد الطرق الداخلية لسهولة نقل المواد الخام إلى المصانع، لكن مبالغة التجاريين في تعظيم دور التجارة الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وتقديس المعدن النفيس وجعله رمز القوة الأول، أدى ذلك إلى مساوئ عديدة كظهور الاستعمار بأشكاله المختلفة، وقيام الحروب بين الدول القوية والدول الضعيفة، بل وبين الدول القوية ومثيلاتها لفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، وأهملت بالتالي الزراعة، كل ذلك أدى إلى مهاجمة مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وظهور مذهب الحرية الفردية ألا وهو "المذهب الحر" أو "مذهب الطبيعيين""[(3)].

2- السياسة المالية للطبيعيين: "في إطار فلسفة الطبيعيين (*Phisiocrates*) الرافضة لأفكار التجاريين، التي

---

(1)- سامي عفيفي حاتم، **النظرية الاقتصادية**، (ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992)، ص148، 149.

(2)- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص50.

(3)- المرجع نفسه، ص51.

تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصـادي حـراً حتى يمكـن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو لتوازن الطبيعي، أكد فرانسوا كيناي (*Francois Quesnay*) بإعتبـاره من أهـم أقطاب تلك المدرسـة على وجـوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشـاط الاقتصـادي، وضرورة إقتصـار الضرائب على الناتـج الصافـي لملكيـة الأراضي وليس على أجور الأفراد ولا على المنتـج، إذ أن ذلك سيـؤدي لزيـادة تكاليـف الإنتـاج، ومن ثمَّ الأسعـار وبالتالـي الإضـرار بالنشاط التجاري والثروة، ومن ثمَّ يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الريوع، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، وذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتطاع سلباً على دورة النشاط الاقتصادي، ولم يضف الطبيعيين أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية. ممّا سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية الأثر الفعال على الاقتصاد الوطني"[1].

3- السياسة المالية في الفكر التقليدي(الكلاسيك): "يقصد بالمدرسة الكلاسيكية مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أصولها المفكر الاسكتلندي آدم سميث، وذلك في كتابه الشهير "ثروة الأمم"، الذي نشر عام 1776م وأسهم في تطويرها كل من مالتوس، جان باتيست ساي، ديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، وقد سيطر فكر هذه المدرسة على السياسة المالية والاقتصادية في أوروبا منذ القرن الثامن عشر تقريبا وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى 1914"[2].

تعتبر المدرسة الكلاسيكية امتداد لمناقشات من سبقهم، فقد تأثر آدم سميث في الكثير من آرائه بأفكار مدرسة الطبيعيين، على الرغم أن الكثير يعتبرونه منشئ علم الاقتصاد.

هذا وتقوم مبادئ المدرسة الكلاسيكية على عدة أسس منها:[3]

أ- أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، ويخضع الفرد عند قيامه بهذا النشاط إلى مصلحته الفردية والخاصة، وهذه المصلحة الشخصية التي يسعى إليها الفرد تكون مجموع المصالح المشتركة بين الأفراد، ومن ثم فلا تتعارض مع بعضها البعض، وتتحقق مصلحة المجتمع، فالدافع الفردي هو أساس السياسة المالية، وأطلقوا في هذا الشأن عبارتهم الشخصية "هناك يد خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها وتفاعلها وتوجهها الوجهة التي تحقق المصلحة العامة"؛

ب- تقوم على أساس مبدأ الحرية الاقتصادية، أي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تم اقتصار دور الدولـة ووظائفهـا فيمـا يعرف "بالدولة الحارسة"، التي تعني اقتصار دور الدولة في المحافظة على الوظائف

---

(1)- دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص51 ،52.

(2)- سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره ، ص154.

(3)- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره ، ص53- 55.

التقليدية المتمثلة في الأمن الداخلي والخارجي لحماية الملكية ضد أي عدوان، والدفاع عن الإقليم من أي اعتداء خارجي، وإقامة العدل بين الناس، والإشراف على العلاقات الخارجية، وقيام الدولة بإنشاء المشروعات العامة التي لا يقبل الأفراد على إنشائها، إما لضخامة تكاليفها، أو لضآلة ما تدره من أرباح، كالتعليم وإنشاء الطرقات وشق القنوات والمواصلات والموانئ. وبذلك أصبحت مالية الدولة مالية محايدة، وضاقت بالتالي أغراض النظام المالي والسياسة المحققة له.

ج- "مبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة، حيث يتساوى جانب النفقات والإيرادات بموازنة الدولة سنويا، واعتقد التقليديون أن توازن الميزانية سنويا يضمن تحقيق الحياد المالي للدولة"[1].

"لقد أثبتت الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أزمات اقتصادية عدم مقدرة هذه السياسة وفشلها في معالجة التقلبات الاقتصادية، فمثلا، وفقا للسياسة المالية في الفكر التقليدي، في أوقات الرواج والتضخم تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب، فتزداد إيرادات الحكومة مما يدفعها – تحقيقا لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة – إلى زيادة الإنفاق العام، مما يزيد من حدة التضخم وازدياد الدخول النقدية، فترتفع حصيلة الضرائب مرة أخرى، فتزيد الحكومة من إنفاقها لتوازن ميزانيتها مما يساعد على زيادة حدة التضخم من ناحية، ومن ناحية أخرى يخرج هذا الإنفاق المتزايد الدولة عن حيادها المالي، لما له من آثار اقتصادية، وقد يحدث عكس ذلك في أوقات الركود، مما يدل بأي على عدم إمكان تحقيق مبدأ الحياد المالي للدولة"[2]

4- السياسة المالية الكينزية: "نسبة للاقتصادي الانجليزي الشهير "جون مايناردكينز"، وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" الذي صدر عام 1936م، وقد أوضح كينز في هذا الكتاب أن "البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة، ويمكن أن توجد إلى الأبد ما لم تتدخل الدولة، ووجه كينز نقدا شديدا لقانون ساي في الأسواق، لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف، ودلل كينز على خطأ هذه النظرية بالكساد العظيم الذي حدث في الثلاثينيات (1929- 1933)، والذي نتج عنه آثار شديدة هزت جميع الدول التي كانت تأخذ بالمذهب الحر، حيث أثبت عجز السياسة المالية والنقدية الكلاسيكية عن تحقيق التوازن الاقتصادي والحيلولة دون حدوث الدورات الاقتصادية الحادة والأزمات العنيفة، وأوضح كينز أن هذه الأزمات ليست ناتجة عن عوامل خارجة عن النظام الاقتصادي، إنما هي وثيقة الصلة به، وطالب بضرورة تدخل الدولة لتقضي على البطالة وترتفع بالطلب الفعال عند مستوى التوظيف الكامل"[3].

---

(1)- عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، دراسة تحليلية مقارنة**، (ط1، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، 1997)، ص153.

(2)- المرجع نفسه، ص153، 154.

(3)- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص56، 57.

"كما أوضح كينز خرافة اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك، وأكد وجود كثير من التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، فالفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ليس دائما ذو سلوك رشيد فقد يخطئ أكثر مما يصيب، وما دام الأمر كذلك فإن تدخل الدولة في بعض النشاطات يكون أكثر رشدا من الأفراد لأن الدولة بحكم تكوينها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر من تحقيق مصلحة المجتمع"[1].

ونتيجة لهذه العوامل وهذا التطور الذي حدث في الفكر، أدى ذلك إلى توسيع نشاط الدولة وأصبح تدخلها يعد أمرا مقبولا، بل وجدت بعض الحالات التي أصبح لزاما عليها القيام بها، كالقيام بخدمات اقتصادية أو اجتماعية بالإضافة إلى وظائفها الأساسية، واختلفت بالتالي السياسة المالية التي تحقق أهداف المجتمع، ومن أهم ملامح هذه المرحلة: [2]

أ- أنتقد الحياد المالي للدولة، وأصبح مطلوبا وضروريا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار، وضمان استمرار التنمية؛

ب- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة، واستخدمت أساليب التمويل بالعجز أو الفائض، وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

يعتبر الاقتصادي "كينز" من أوائل المنادين بتدخل الدولة قصد الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وهذا من خلال استخدام السياسة المالية بشقيها الإنفاق والضرائب، وبرر ذلك بأن الاقتصاد لا يتصف بالتصحيح الذاتي لأنه أصلا قائم على متغيرات كثيرة ويصعب التحكم فيها، وعلى ضوء ذلك إنتقل التوجه من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة، وأصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي بالتحكم في معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي والقروض العامة.

لا تخلو السياسة المالية من أدوات تستطيع بواسطتها تنفيذ الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى قسمين هما: النفقات العامة والإيرادات العامة

الفرع الأول: النفقات العامة

سنتعرض من خلال هذا الفرع إلى أولى أدوات السياسة المالية والمتمثلة في النفقات العامة، وذلك من خلال تعريفها واستعراض أهم تقسيماتها.

---

(1)- هشام مصطفى الجمل، المرجع السابق، ص57.

(2)- عوف محمود الكفراوي، مرجع سبق ذكره، ص156.

أولا: تعريف النفقات العامة

يمكن تعريف النفقات العامة بأنها: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة"[(1)].

من خلال التعريف السابق نلاحظ أن النفقات العامة تتكون من ثلاث عناصر أساسية هي:

1- النفقة العامة مبلغ من النقود؛

2- النفقة يقوم بها شخص عام؛

3- الهدف من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة.

ثانيا: تقسيمات النفقات العامة

أدى التطور الذي لحق بالدولة، من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة إلى تعدد نشاطاتها الاقتصادية، ومن ثم إلى زيادة نفقاتها وتنوعها، ومن ثم فقد تعددت التقسيمات للنفقات العامة، غير أنه يمكن ضبطها وفقا لمعايير تشترك كل مجموعة منها في معيار خاص.

1- المعايير غير الاقتصادية لتقسيم النفقات: هناك عدة معايير لا تستند على أسس اقتصادية أهمها: [(2)]

أ- التقسيم على أساس التكرار الدوري: حينما تكرر النفقة كل فترة زمنية معينة كسنة أو شهر فهو إنفاق عادي مثل: المرتبات والمعاشات وصيانة الطرق، أما عندما تصرف النفقة لظروف غير عادية تنتهي بزوالها فهو إنفاق غير عادي مثل: الحروب والكوارث والزلازل وغيرها.

ب- التقسيم على أساس الهيئة التي تقوم بالإنفاق: عندما تقوم الدولة بالإنفاق على مرافق يعم نفعها مثل الأمن والدفاع والقضاء فهذا يسمى إنفاقا وطنيا، أما عندما يكون الإنفاق على سكان إقليم معين كمرافق الماء والغاز والكهرباء فهذا يسمى إنفاقا محليا.

ج- التقسيم تبعا لطبيعة الهدف من الإنفاق: عندما يكون الهدف من الإنفاق إشباع حاجات عامة للمجتمع فهذا يسمى إنفاق تخصيص، أما عندما يكون الهدف هو إعادة توزيع الدخل فهذا يسمى إنفاقا توزيعيا، وحينما يكون الهدف تحقيق استقرار الاقتصاد فهذا يسمى توزيعا إستقراريا.

2- المعايير الاقتصادية لتقسيم النفقات: هناك عدة معايير تستند على أسس اقتصادية أهمها: [(3)]

أ- التقسيم تبعا لإستخدام القوة الشرائية: تقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى:

- **النفقات الحقيقية:** تتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية، حيث ينتج على ذلك حصولها على سلع وخدمات

---

(1)- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره ، ص183.

(2)- محمود محمد نور وحمدي أحمد العناني، **أسس ومبادئ المالية العامة**، (المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1988)، ص199، 200.

(3)- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره ، ص185.

منتجة، مثل نفقات مرفق الدفاع والقضاء والتعليم والصحة وغيرها.

– **النفقات التحويلية:** هي التي تتم بدون مقابل، أي لا تأخذ الدولة في مقابلها سلعا ولا خدمات، مثل الإعانات والمساعدات الاجتماعية التي تدفعها الدولة للمرضى والعجزة والعاطلين.

ب– التقسيم تبعا لعلاقة النفقات العامة بالناتج والدخل الوطني: تقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى:

– **نفقات إيجابية:** وهي التي يطلق عليها نفقات الإنتاج، وتتضمن المبالغ التي تنفقها الدولة في سبيل إنتاج السلع والخدمات التي تعود بالنفع على المجتمع مثل: نفقات تسيير المرافق العامة كالصحة والتعليم.

– **نفقات سلبية:** وهي تلك المبالغ التي تقتطع من الناتج الوطني، مثل النفقات العسكرية.

– **نفقات محايدة:** وهي التي لا تؤثر على مقدار الثروة الوطنية ولا على مستوى الناتج المحلي والدخل الوطني مثل النفقات الاجتماعية، والإعانات التي تقدمها الدولة للمشروعات الإنتاجية.

ج– التقسيم تبعا لعلاقة النفقات العامة باقتصاد السوق: تقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى:

– **نفقات عامة لا علاقة لها بالنظام الاقتصادي:** وهي تلك المبالغ اللازمة لوجود الدولة مثل: نفقات الدفاع الخارجي والعلاقات الخارجية.

– **نفقات عامة تلزم لوجود اقتصاد السوق:** نفقات القضاء والأمن، فهما يساعدان على حماية سلطة الحكومة ويحميان أرواح الأفراد وممتلكاتهم ويضمنان استقرار التعامل في السوق.

– **نفقات عامة تكمل اقتصاد السوق:** وهذه تهدف إلى إشباع الحاجات التي كان يمكن للنشاط الخاص أن يشبعها، ولكنه لا يقدم عليها نظرا لكثرة تكاليفها أو لأنها لا تدر ربحا يتناسب مع تكلفتها، مثل النفقات على مشروعات استصلاح الأراضي، غرس الغابات، ومد خطوط السكك الحديدية.

– **نفقات تمثل تصحيحا لأوضاع اقتصاد السوق:** مثل نفقات مرفق التعليم والصحة.

الفرع الثاني: الإيرادات العامة

لقد أصبحت الإيرادات العامة من الأدوات المهمة التي لها تأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فهي فضلا عن وظيفتها في تغطية النفقات العامة فإنها أصبحت أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة، وكذلك توجيه الاستثمار، ويمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى ثلاث مصادر أساسية:

أولا: الضرائب

تلعب الضرائب في الوقت الحاضر دورا مهما في التأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، فهي تعد من أهم أنواع الإيرادات العامة، سواء من حيث حجمها المطلق أو نسبتها من الإيرادات العامة، وفي معظم دول العالم، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، ازدادت أهميتها نتيجة للتطور الذي أدى إلى

تغير دور الدولة وأهدافها.

1- تعريف الضرائب: تعرف الضريبة على أنها: "فريضة مالية نقدية تأخذها الدولة جبرا من الوحدات الاقتصادية حسب مقدرتها التكليفية من غير مقابل وبصورة نهائية، لتمويل النفقات العامة، ولتحقيق أهداف الدولة النابعة من فلسفتها السياسية"[1]. من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الضريبة تقوم على أساس خمسة عناصر هي:

أ- الضريبة تدفع نقدا، نظرا لتحقيقها عدالة أكبر للأفراد، وسهولة جبايتها مقارنة بالأموال العينية، وكذا لا يمكن التلاعب بحصيلتها؛

ب- الضريبة إجبارية نهائية تفرضها الدولة؛

ج- الضريبة تراعي المقدرة التكليفية، فكلما اتسع وعاء الضريبة زادت حصيلتها؛

د- تدفع الضريبة بدون مقابل؛

هـ- الضريبة تهدف لتحقيق النفع العام.

2- تقسيمات الضرائب: هناك عدة تقسيمات للضرائب المفروضة على الدخل والثروة، أهمها:[2]

أ- الضرائب العينية والضرائب الشخصية: تتمثل الضرائب العينية في الضرائب التي لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية لدافع الضريبة مثل: ضرائب الاستهلاك، أما الضرائب الشخصية فهي التي يراعى عند فرضها ظروف المكلف الشخصية ومقدرته على الدفع ونوع مصدر الدخل، مثال ذلك ضريبة الدخل حيث تكون هناك سماحات للمكلف حسب حالته الاجتماعية وأعبائه العائلية ومصدر دخله.

ب- الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية: فالضرائب التوزيعية تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي ثم توزع على الممولين تبعا لمقدرتهم على الدفع دون تحديد لسعر الضريبة. ميزة هذه الضريبة هي أن الدولة تعرف مقدما مقدار الحصيلة، إلا أنها من جانب آخر لا تتفق مع مبادئ العدالة الضريبية، إضافة إلى انخفاض مرونة حصيلتها، لذلك أسقطت هذه الضريبة من النظم الضريبية الحديثة. أما الضرائب القياسية فهي الضريبة التي تحدد السلطات المالية سعرها دون حصيلتها، وهي المتبعة في النظم الضريبية الحديثة.

ج- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة: فالضرائب المباشرة هي التي تصيب الوعاء وهو تحت يد المكلف، فهي تفرض على واقعة تملك الثروة أو وجود رأس مال أو تولد الدخل، أما الضرائب غير المباشرة فتفرض عند وقائع الاستعمال أو انتقال الثروة، فهي تفرض عند تحقيق الإنتاج أو الاستهلاك أو تداول الثروة،

---

(1)- سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، (ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2011)، ص118.

(2)- المرجع نفسه، ص 131، 132.

ومثال ذلك ضرائب الإنتاج وضرائب الاستهلاك والضرائب الجمركية.

ثانيا: القروض

تعتبر القروض من الإيرادات الاستثنائية التي غالبا ما تلجأ إليها الدولة لمواجهة آثار ظروف استثنائية قد تطرأ عليها، كما في حالة عجز الموازنة، أو لتمويل مشروعات التنمية والإنفاق منها على تسديد هذه القروض وذلك للحاق بركب التقدم العلمي.

كما تعتبر القروض الأداة الأساسية الثانية من أدوات الإيرادات العامة في السياسة المالية، وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة نتيجة سببين، فالأول عندما تكون الضرائب في حدها الأقصى، أما الثاني فعندما تكون للضرائب ردود أفعال اجتماعية عنيفة.

1- تعريف القرض: يقصد بالقروض: "تلك المبالغ التي تستدينها الدولة، وتتعهد بسدادها وسداد فوائدها وذلك وفق شروط محددة"[1].

2- أنواع القروض: هناك عدة أنواع من القروض تختلف تبعا لعدة معايير:[2]

أ- حسب معيار الحرية: تقسم القروض حسب معيار الحرية إلى:

- **القروض الاختيارية:** هي القروض التي تعلن فيها الدولة عن شروطها وتترك للجمهور حرية إقراضها، وهذا هو الأصل في القروض كافة.

- **القروض الإجبارية:** هي القروض التي تعلن فيها الدولة عن شروط القرض وتجبر الأفراد أو من لها سلطة عليه على إقراضها، وتلجأ الدولة إلى ذلك في الظروف غير الاعتيادية.

ب- حسب معيار الإقليم: تقسم القروض حسب معيار الإقليم إلى:

- **القروض الداخلية:** هي القروض التي يكون مصدرها رعايا الدول أو المقيمين على أراضيها وعادة ما تكون بالعملة المحلية، وتستعمل لمعالجة العجز المالي في الإيرادات العامة.

- **القروض الخارجية:** هي القروض التي يكون مصدرها من خارج حدود الدولة كأن تكون دول أو منظمات أو مصارف أجنبية، وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية، وتستعمل لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات أو لتمويل مشاريع اقتصادية أو أي أغراض أخرى.

من عيوب القروض الخارجية أنها تؤثر سلبا على سعر صرف العملة المحلية عند حلول موعد السداد، وكذلك تنقص من الثروة القومية. غالبا ما تكون وسيلة للضغط السياسي بيد الدولة المقرضة، يحدث ذلك عندما لا تستخدم القروض في استثمارات ناجحة بحيث لا يتمكن البلد المقرض من سداد أقساط القروض والفوائد من

---

(1)- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره ص 174.

(2)- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص 164، 165.

عائد هذه الاستثمارات.

ج- حسب معيار مدة القرض: تقسم القروض حسب معيار مدة القرض إلى:

- **القروض القصيرة الأجل:** هي القروض التي تكون مدتها أقل من سنة وتلجأ إليها الدولة لمعالجة الاختلاف الزمني بين مدة تنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات. تعرف هذه القروض بأذونات الخزانة.

- **القروض متوسطة الأجل:** هي القروض التي تكون مدتها أكثر من سنة أو أقل من خمس سنوات.

- **القروض طويلة الأجل:**هي القروض التي تكون مدتها أكثر من خمس سنوات، وتلجأ إليها الدولة لاستخدامها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية أو لتغطية حربية أو دفاعية.

ثالثا: إيرادات القطاع العام

يقصد بها ممتلكات الدولة وهو ما يسمى بالدومين سواء كان عاما أو خاصا، ونشاط الدولة في تملكها للوحدات الإنتاجية سواء كان جزئيا أو كليا، والاحتكارات المالية ومن ثم سوف نقسم تلك الإيرادات إلى ثلاث مصادر :[1]

1- الدومين: يقصد به أملاك الدولة سواء كان عاما أو خاصا، والعام غير قابل التصرف فيه وذلك مثل: الأنهار والطرق وشواطئ البحر، إلا أنه قد يستغل بأسعار رمزية وذلك كرسم دخول الحدائق ودخول بعض الشواطئ، أما الدومين الخاص فهو يخضع للقانون الخاص، مثل الأراضي التي تتولى الحكومة بيعها أو تأجيرها أو السيارات والأجهزة وغيرها فإنها تعتبر موردا هاما من موارد الخزانة العامة.

2- القطاع العام: تختلف إيرادات القطاع العام تبعا لسياسة الدولة المالية، فإذا أفسحت الدولة المجال للقطاع الخاص وأدخلته في أغلب ميادين الحياة الاقتصادية قلت بالتالي حصيلة إيراداتها من القطاع العام، أما إذا تدخلت الدولة بشكل أكبر في النشاط الاقتصادي سواء في الميادين الصناعية أو الزراعية أو التجارية، فإن إيراداتها تزيد من هذا المورد ويتحقق فائض كبير تستطيع الدولة أن تستخدمه كمصدر تمويلي لنفقاتها.

3- الاحتكارات المالية: ويقصد بها أن تقوم الدولة باحتكار إنتاج سلعة معينة وبيعها أو احتكارها بيعا فقط وذلك بدلا من أن يترك بيعها حرا، ويفرض عليها ضريبة كبيرة إذا كان من السهل التهرب منها، مثل احتكار الحكومة الفرنسية لصناعة وبيع الدخان والكبريت وغيرها.

رابعا: مصادر أخرى

"ويشتمل هذا المصدر على عدد من الموارد لا يجمعها معيار محدد ما عدا كونها تسهم في إيرادات الدولة، وذلك كحصيلة الغرامات التي تجبيها من مرتكبي المخالفات القانونية والتي لا تتميز بالثبات، فعندما يلتزم

(1)- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره ص 176، 177.

الجميع ويزيد عندهم الوعي القانوني تقل حصيلة تلك الغرامات، وعند حدوث العكس تزيد تلك الحصيلة، ويدخل في هذا المصدر أيضا المنح والهدايا والهبات والتبرعات التي تتلقاها الدولة سواء من مواطنيها أو من دول أخرى، وذلك لمساعدتها في تحقيق مشروعات معينة"[1].

المطلب الثالث: آليات تأثير السياسة المالية في الفقر

يتأثر الفقر بمدى كفاءة السياسات الاقتصادية في التخفيف من حدته، لاسيما فيما يتعلق بالسياسة المالية، وسنتعرض من خلال هذا المطلب لآليات تأثير السياسة المالية في الفقر بنوع من التفصيل.

الفرع الأول: أثر السياسة المالية في الفقر في إطار النمو وتوزيع الدخل

"تعد السياسة المالية إحدى الأدوات الرئيسة للاقتصاد الكلي، الذي يهدف من خلالها إلى تحقيق متطلبات التوازن للاقتصاد العام بواسطة توجيه السياسة المالية توجيها يتناغم وتحقيق تلك الأهداف، ولتتمكن بواسطتها الحكومات من التأثير في الفقر وتوزيعه داخل البلدان، من خلال آليات التأثير في معدل النمو وتوزيع الدخل، باعتبار أن تحقيق معدل أسرع للنمو سيؤدي إلى تخفيف أسرع للفقر، فضلا عن إمكانية تأثيرها (أدوات السياسة المالية) في توزيع الدخل بالتأثير في النموذج التوزيعي"[2].

"يشير ميراي لاروش وتود ما تينا "*Mireille Laroche and Todd Mattina"* إلى أن السياسة المالية التي تعمل على معالجة الفقر قد تعيق أو تشوه النمو، كونها تشكل عائقا أمام المدخرات، إلا أن النظام الضريبي ربما يهدف إلى دعم العوائد لأصحاب الدخل المنخفض"[3]. ويؤكد الباحثان دور السياسة الحكومية في تخفيض الفقر، "كما فسرا آليات التأثير للسياسة المالية في النمو والتباين، ومن ثم الفقر، إذ يشيران في هذا الصدد إلى أن السياسة المالية قد تعيق النمو من خلال التغيرات الحاصلة في الأسعار النسبية، وهذا يصدر من منطلق أن التحويلات الحكومية سوف تزيد من دخول الفقراء، ونظرا إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئة فإن زيادة الاستهلاك فضلا عن التحول باتجاه السلع الاعتيادية بدلا من السلع الرديئة يؤديان إلى تحول نموذج الطلب باتجاه التأثير في طبيعة توزيع الموارد والأسعار النسبية لهذه الموارد في الاقتصاد القومي، نتيجة لتغير الأسعار النسبية للسلع المطلوبة، وليؤديا في النتيجة إلى إعادة توزيع الدخول لهذه العناصر، وكذلك تأثيرها في إجمالي الناتج القومي"[4].

"كما يربط أليسينا رودريك "*Alesina Rodrik*" توزيع الدخل الابتدائي بالنمو الاقتصادي، في إطار

---

(1)- هشام مصطفى الجمل، المرجع السابق، ص 177.

(2)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص143.

(3)- *Mireille Laaroche and Todd Mattina, **Can Fiscal Policy Lessen Earnings Inequality**?, paper presented at:IRPP-CSLS Conference on the Linkages between Economic Growth and Inequality,Ottawa, 26-27 January 2001, p1.*

(4)- *Mireille Laaroche et Todd Mattina, Ibid , p13, 14.*

السياسة المالية، التي يوضح فيها أنه عند مستوى منخفض من الدخل للفرد الواحد لا يتوقع أن يجري إعادة التوزيع بمستوى عال، لكونه يخفض تراكم رأس المال المادي والبشري إلى حدود بعيدة، وسيواجه الاقتصاد مصيدة الفقر، في حين يجري مستوى أكبر من إعادة التوزيع عند المستويات المرتفعة من الدخل، لتشكل علاقة محدبة بين متغيرات التوزيع المالي، ومستوى الدخل للفرد الواحد"[1].

أما فيما يتلق بالتأثيرات التي تمارسها السياسة المالية في النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري، ودورها في خفض الفقر، "فقد أشار كلا من ميلر وروسك "*Miller and Russek*" إلى أن الإنفاق والضرائب لهما نتائج عكسية بالنسبة إلى الاقتصادات الأقل نموا بالمقارنة مع الدول المتقدمة، إذ يقترن الإنفاق على التعليم بنمو أدنى في المجموعة الأولى من الدول، وذلك لانخفاض الإنفاق على التعليم الأساسي، الذي يعد أكثر تجسيدا لدعم الفقراء وتحفيز النمو، مما يتطلب إعادة التخصيص في الإنفاق على التعليم الأساسي والإنفاق الصحي، وذلك لتأثيراته الفاعلة في تراكم رأس المال البشري، أما من جانب الضرائب، فإنها قد تكون معيقة للنمو، وخصوصا ضرائب الدخل على رأس المال والعمل"[2].

"إن السياسة المالية تمارس تأثيراتها في النمو الاقتصادي وفجوة توزيع الدخل عبر قنوات رئيسية، تتمثل في طرق تمويل العجز الحاصل في الميزانية ومجالات إنفاقها، فضلا عن تأثيراتها في تخصيص الموارد واستخدامها، ومن ثم في النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، فإن المسألة الرئيسية تتمثل بقدرة الحكومة على معالجة عجز الميزانية دون إلحاق أي اضطراب باستقرار الاقتصاد الكلي، وما يترتب عليها من تأثيرات سلبية في معدلات الفقر، ففي إطار عجز الميزانية وتناقص الادخار الحكومي الناتج من السياسة المالية التوسعية، فإنها ستولد ضغوطا باتجاه امتصاص الادخار الخاص عن طريق بيع السندات الحكومية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض الاستثمار الخاص"[3]، خاصة في ظل عدم ارتياح المستثمرين بسبب العجز المالي للميزانية الحكومية، وهو ما يضعف هذا القطاع على الاستفادة من الهياكل الأساسية التي تم تنفيذها، وينعكس ذلك على الاستخدام والنمو، خاصة في الأجلين الطويل والمتوسط، "وهو ما يؤدي إلى إضعاف قدرة القطاع الخاص على تسديد الضرائب المرتفعة، وبالتالي إضعاف قدرة الحكومة على توفير العوائد لتقديم الخدمات الاجتماعية، لا سيما في ظل عدم توجيه الاستهلاك الحكومي نحو أهداف تنمية رأس المال البشري أو الهياكل الارتكازية المخففة لمعدلات الفقر. في حين أن تمويل عجز الميزانية بالاعتماد على زيادة القاعدة النقدية لتمويل الإنفاق الإضافي سيولد تأثيرات تضخمية غير مرغوب فيها على الفقراء، بوصفهم أكثر عرضة للنتائج السلبية

(1)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص144.

(2)- المرجع نفسه، ص144، 145.

(3)- المرجع نفسه، ص145، 146.

أمام زيادة الأسعار، وأن أي محاولة من قبل الحكومة لامتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد بلجوئها إلى تعويم الأوراق المالية ستؤدي إلى جذب القطاع الخاص والعام للاستثمار في هذه الأوراق المالية، كونها خالية من المخاطر، مما يولد انخفاضا في مستوى الاستثمار والاستخدام. ومن جانب آخر فإن العجز المالي قد ينعكس بشكل عجز مالي في الحساب الجاري الخارجي، فضلا عن تأثيراته في سعر الصرف الحقيقي، الذي يؤثر تأثيرا عكسيا في الصادرات، وليؤدي إلى انخفاض دخول المنتجين، وخصوصا الفقراء"[1].

الفرع الثاني: مصادر تمويل الميزانية وآلية تأثيرها في الفقر

سنقوم من خلال هذا الفرع بالتعرض لمصادر تمويل الميزانية والمتمثلين في التمويل النقدي المحلي والتمويل الخارجي وتأثير كلا منها على مستويات الفقر.

أولا: التمويل النقدي المحلي

تلجأ الحكومة لتمويل نفقاتها المتزايدة – في حالة وجود صعوبات التمويل بواسطة الضرائب – إلى إصدار الدين الحكومي (بيع أذونات الخزانة إلى القطاع الخاص)، أو إلى إصدار نقد مدار جديد (بيع أذونات الخزانة إلى البنك المركزي).

1- في حالة إصدار الدين الحكومي: "في هذه الحالة فإن أثره الرئيسي يتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة الذي يثبط الاستثمار، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض معدل التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي"[2]، مما يعني ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية، الذي يؤدي بدوره لارتفاع معدلات الفقر.

2- في حالة إصدار نقد مدار جديد: "في هذه الحالة فإن سعر الفائدة الحقيقي لا يرتفع، في حين تزيد القاعدة النقدية، ومن ثم يزيد عرض النقود والطلب الكلي، وهو بذلك أكثر ملاءمة في ظل الركود وحالة الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، حيث تأخذ الأسعار والإنتاج ومستوى الاستخدام بالتزايد، مما يترك آثاره الايجابية في تخفيف مستويات الفقر، في حين يعد غير مرغوب فيه عندما يكون الاقتصاد في ظل التشغيل الكامل، لأنه يترك آثارا باتجاه تزايد المستوى العام للأسعار، مما يخفض مستوى الأجور الحقيقية، ليزيد التباين ومستويات الفقر في الاقتصاد"[3].

ثانيا: مصادر التمويل الأجنبي

"بالرغم من اختلاف الآراء حول دور المساعدات الأجنبية (القروض والمنح) وأثرها في النمو

---

(1)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، المرجع السابق، ص146.

(2)- موسجريف ريتشارد وموسجريف بيجي، **المالية العامة في النظرية والتطبيق**، ترجمة محمد حمدي السباخي، (دار المريخ، الرياض 1992)، ص536.

(3)- موسجريف ريتشارد وموسجريف بيجي، المرجع السابق، ص536.

الاقتصادي، فقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن للمساعدات دورا ايجابيا للنمو وخفض الفقر في الاقتصادات ذات السياسة الجيدة، بعكس الاقتصادات ذات السياسات الضعيفة، وذلك من خلال تحقيقها لعوائد موجبة للدخل في الأقطار الأقل فقرا مقارنة بالدول الفقيرة، في حين أوضحت بعض الدراسات أن المساعدات تساهم في رفع سعر الصرف الحقيقي، وهذا قد يساعد في زيادة الاستيرادات لتمويل الاستثمارات التي تعمل على حفز النمو، وكذلك لتنمية رأس المال البشري، كالصحة والتعليم"[1].

الفرع الثالث: أثر سياسة الإنفاق في الفقر

"إن تقييم السياسة المالية للفقر يتمثل في معرفة طبيعة الإنفاق على التحويلات الاجتماعية المباشرة، كالرواتب التقاعدية والإعانات (كالإعانات الغذائية) والإنفاق العام على التعليم والصحة، وما يترتب على تلك الإنفاقات من آثار على الفقراء من خلال تأثيرها على الدخل والاستهلاك الذي تتضمنه تلك الإنفاقات. ويمثل الجانب الآخر للسياسة المالية بمصادر الزيادة في الإنفاق العام، التي تمول عن طريق فرض الضرائب المتزايدة، التي قد تفرض على الفقراء، كالضرائب غير المباشرة على العائلات (بعض ضرائب السلعة)، وضرائب الدخل، إلى جانب العبء المتزايد الذي قد يتحمله الفقراء من جراء التمويل بالعجز في شكل تضخم متزايد أو معدلات الفائدة وعبء الدين المتزايد"[2].

"بناءا على ذلك، فإن الإنفاق العام يمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي يجب أن تؤدي دورا فاعلا في تصحيح النتائج التوزيعية لإخفاقات السوق، وتحقيق العدالة عن طريق تحسين توزيع الرفاهية وتخفيض المعدلات الحادة للفقر، فضلا عن تصحيح الإختلالات الناجمة عن النظام الضريبي، وعليه فإن هدف خفض الفقر يعد من أهداف برامج الإنفاق العام والأمن الاجتماعي في أغلب البلدان، لأنه يؤدي دورا مهما في توفير الخدمات العامة، لاسيما في الدول النامية، كتنمية رأس المال البشري مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية، إلا أن مدى نجاح سياسة الإنفاق العام وقدرتها على دعم الفقراء يتوقف على الطبيعة التوزيعية لتلك النفقات، وقدرتها على الحد من المخاطر والصدمات وتقلبات الدخل، ومن ثم حماية العائلات من الوقوع في الفقر"[3].

"وفي إطار التحليل النظري للاقتصاد الكلي، فإن الإنفاق العام يحدث تأثيره في زيادة الطلب الكلي، الذي يؤثر بدوره في حجم الإنتاج والتشغيل، وإن كان ذلك يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل، ونمط توزيع آثار الطلب الكلي الناتج من زيادة الإنفاق الحكومي على الإنتاج والأسعار، ومن ثم على

---

(1)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص152، 153.

(2)- المرجع نفسه، ص154.

(3)- المرجع نفسه، ص154، 155.

مستوى القوة الشرائية الحقيقية لدخول الفقراء، أما في إطار واقع التحليل للتنمية البشرية، فإن زيادة الإنفاق الحكومي باتجاه التعليم والخدمات الصحية والتحويلات والإعانات الغذائية ستؤدي إلى زيادة مستوى الدخل، فضلا عن زيادة مستويات المنفعة المطلقة للفقراء، وفقا لاعتبارات مؤشرات الرفاهية، في حين يمكن إرجاع هذه العلاقة من جانب آخر إلى اعتبارات تأثير مستوى الدخل في التنمية البشرية في إطار الصيغة اللولبية التي تتضمنها هذه العلاقة، التي تسعى بمحصلتها النهائية إلى خفض الأهمية النسبية للفقر وشدته"[(1)].

"وفي إطار التعليم، يكون الإنفاق العام الموجه إلى دعم الفقراء من خلال التعليم الأساسي أو الأولي بالدرجة الأساس، كونه يعد أكثر دعما لنصرة الفقراء، حيث يزداد عدد المسجلين من الفقراء في تلك المراحل من التعليم، في حين ينخفض في المراحل اللاحقة والجامعية. لذلك، فإن الدعم المقدم إلى المراحل الجامعية يعد دعما لذوي الدخول المرتفعة. ومن جانب آخر، فإن الإنفاق على التعليم في المناطق الريفية هو أقل حظا، لاسيما بالنسبة للإناث مقارنة بالمناطق الحضرية، كما أشارت إليه العديد من الدراسات الميدانية في هذا المجال التي أجريت في العديد من البلدان النامية، أما في إطار القطاع الصحي، فإنه يتوجب دعم مراكز الرعاية الصحية الأولية والرعاية الوقائية التي تكون أكثر مناصرة للفقراء. وتعتمد درجة التركيز لخفض الفقر على طبيعة الإنفاق، فالزيادات في الإنفاق على الصحة والتعليم الأساسي ذات آثار مفيدة للتنمية البشرية للفقراء"[(2)].

(1)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، المرجع السابق، ص155.

(2)- المرجع نفسه، ص155، 156.

خلاصة الفصل:

لقد ظلت قضية التنمية تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، ولازلت تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من أسر التخلف الاقتصادي. والمتتبع لمسار التنمية يجد أنه حدث لها تطورا مستمرا، سواء في المفهوم أو المحتوى حتى وصل إلى ما يعرف اليوم بالتنمية المستدامة، التي يمكن تعريفها على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها، حيث كان هذا التطور في مفهوم التنمية استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال.

بعد استعراضنا لأدوات السياسة المالية باعتبارها أحد السياسات الاقتصادية، اتضح لنا أن هذه السياسة ذات أهمية بالغة، وذلك من خلال أدواتها، وما لها من تأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية، كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتي من بينها ظاهرة الفقر. لذلك نجد أن الأدوات المالية (السياسة الضريبية، والسياسة الإنفاقية) يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال.

وقد عمدت الجزائر منذ سنة 2001 إلى تبني سياسة مالية توسعية غير مسبوقة، وذلك قصد تدارك التأخر الحادث في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد. ترى ما هي الأسباب الرئيسية التي دفعت بالجزائر لانتهاج هذه السياسة؟ وما هي أهم البرامج التي سطرتها الدولة الجزائرية لتطبيق هذه السياسة؟ ما هي أوجه الإنفاق المستهدفة من خلال هذه البرامج؟. كل هذا وغيره من الأسئلة سنحاول الإجابة عليه من خلال الفصل الرابع.

الفصل الرابع

البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة: 2001-2014 أهدافها ونتائجها

تمهيد:

مرت الجزائر في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بعدة أزمات متنوعة وحادة، أدت إلى عرقلة عجلة التنمية في البلاد، كان آخرها الأزمة الأمنية، وما أحدثته من تصدع في البنى التحتية التي أعاقت حركية الاستثمار ومن ثم تقليص فرص تحقيق النمو، الذي أثر بدوره على مستوى معيشة السكان. وقصد إنعاش الاقتصاد الوطني وتجاوز التأخر الذي حدث في التنمية، ونظرا للتحسن المستمر الذي عرفته أسعار النفط، التي وصلت إلى أكثر من 150 دولار للبرميل، فقد قامت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2001 بانتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، من خلال تبني ثلاث برامج استثمارية طموحة، بداية ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وأخيرا برنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى المباحث التالية

- المبحث الأول: لمحة عامة حول المخططات التنموية والإصلاحات الاقتصادية قبل عام 2001؛
- المبحث الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) وأهدافه وأهم نتائجه؛
- المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009) وأهدافه وأهم نتائجه؛
- المبحث الرابع: برنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي (2010 – 2014) وأهدافه وأهم نتائجه؛

المبحث الأول: لمحة عامة حول المخططات التنموية والإصلاحات الاقتصادية قبل عام 2001

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال، يجد أنها كانت جد صعبة، حيث ورثت الجزائر مجتمعا يفتقر غالبيته إلى أدنى أساسيات ومتطلبات المعيشة، بالإضافة إلى افتقاره للصناعات الأساسية وتمركزها بيد المعمرين، هذه الوضعية جعلت الدولة تتدخل وتأخذ بزمام المبادرة كخيار استراتيجي ترتكز عليه في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك قصد تحقيق الأهداف التنموية وطموحات الشعب الجزائري في القضاء على التخلف والفقر.

من خلال هذا المبحث سنتطرق للمطلبين التاليين:

- المطلب الأول: المخططات التنموية خلال الفترة 1967 – 1979؛
- المطلب الثاني: المخططات التنموية والإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1980 – 1998.

المطلب الأول: المخططات التنموية خلال الفترة 1967 – 1979

قصد إقامة اقتصاد عصري قادر على رفع التحديات في مواجهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الاستعمار، قامت الجزائر بتبني مجموعة من المخططات خلال الفترة 1967 – 1979، سنقوم باستعراضها واستعراض نتائجها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: عرض المخططات التنموية خلال الفترة 1967 – 1979

لخصت أهداف المخططات التنموية (1967 – 1979)، والتي طبقت خلال مرحلة التخطيط المركزي، في ضرورة تحسين الإطار المعيشي للسكان بعد فترة من الحرمان، وتحرير الاقتصاد الوطني من كافة أشكال التبعية بإقامة اقتصاد عصري قادر على رفع التحديات تكون فيه للمؤسسة الإنتاجية الصناعية دور محوري ومحرك للآلة الاقتصادية، وذلك من منطلق مفاده أن المؤسسة الإنتاجية هي الأداة الأولى لخلق الثروة في أي اقتصاد. وتمثلت مخططات هذه الفترة فيما يلي:

أولا: المخطط الثلاثي (1967 – 1969)

"انصب موضوع المخطط الثلاثي بصورة أساسية على التصنيع، وذلك لأن الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بلغ حجم الاستثمارات 9,06 مليار دج، أما التكاليف المبرمجة فقدرت بـ 19,58 مليار دج، أما الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا تدعى بالاستثمارات الباقي انجازها والمقدرة بـ 10,52 مليار دج"[(1)].

وقد أخذت المحروقات الحصة الأكبر في هذا المخطط بـ 47,8%، ثم تليها إنتاج سلع التجهيز، فإنتاج

(1)– محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر** ، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)، ص66.

السلع الوسيطية، ثم إنتاج السلع الاستهلاكية.

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق هدفين رئيسيين:[1]

1- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي؛

2- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى هذين الهدفين اهتم المخطط بتنمية الريف بهدف تحقيق التوازن وإزالة الفروقات بين المناطق الريفية والمدن.

"إن حجم الاستثمارات في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، ويظهر ذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي ارتفعت تكاليفها إلى 68.56 مليار دج، والسبب في ذلك هو أن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات والفروع الميكانيكية، وذلك لتقوية الصناعة الثقيلة التي انتهجتها الجزائر، والتي توفر شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها"[2].

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977)

يهدف هذا المخطط إلى "تثمين الموارد الطبيعية، تكييف النسيج الصناعي، تكامل قطاعات الاقتصاد وتحسين تقنيات التخطيط وتنظيمها عن طريق تحديد الآجال وتنظيم المراحل"[3]. خصص له مبلغ 110 مليار دينار جزائري.

بالإضافة إلى مرحلة انتقالية (1978 – 1979) حددت لها الحكومة الجزائرية أهدافا تمثلت أساسا في القضاء على التأخر المسجل في وتيرة انجاز المشاريع المتضمنة في المخططين الرباعيين الأول والثاني، حيث تم اعتماد مخططين سنويين إمتدادا للمخططات السابقة، بلغت فيهما قيمة الاستثمارات المنفذة 106 مليار دج.

الفرع الثاني: نتائج تطبيق المخططات التنموية خلال الفترة 1967 – 1979

أدت مخططات التنمية خلال الفترة (1967 – 1979) إلى تحقيق نتائج جديرة بالاهتمام في عدة ميادين وإلى إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري، إلاّ أنّ النتائج المحصل عليها بالرغم من أهميتها لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة، وفي مستوى ضخامة ما تم تخصيصه وضخه من أموال لعملية التنمية، حيث أن "الاستثمارات البالغة 300 مليار دينار جزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي بقيت من حيث فعاليتها بعيدة

---

(1)- مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص342.

(2)- المرجع نفسه، ص342.

(3)- مبارك بوعشة، **من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – دراسة نقدية –** ، ملتقى حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه، سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص7.

عن المستويات المطلوبة، إذ لم تسمح سوى بإنتاج 46,5 مليار دينار جزائري كإنتاج إضافي شامل، كما مثلت الفلاحة والري والصيد البحري ما مقداره 8,8% من الانجازات، بينما الصناعة 60,3%، والبناء والأشغال العمومية مثلت 2,4%، والمصالح المنتجة 7,3%، أما الوضع الاجتماعي فقد شهد تدهورا إذ لم يمثل سوى 18,4% من الانجازات"[1]. "كما تضاعف الناتج الداخلي الخام، بحيث انتقل من 14,6 مليار دج إلى 86,8 مليار دج، وعليه فإنّ معدل النمو الحقيقي المسجل في المتوسط أثناء الفترة بلغ 7,2% في السنة، وخلال نفس الفترة بقي إنتاج المحروقات مرتفعا، مما أدى إلى إنقاص مستوى احتياط الجزائر من المحروقات، وذلك لعدم تطبيق سياسة المدى الطويل"[2]. "أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد ارتفع من 6,60% سنة 1970 إلى 11,35% سنة 1979، مسجلا أعلى نسبة سنة 1978 بلغت 17,52%"[3].

كما أن هذه المرحلة وبالتحديد في السنوات الأخيرة عرفت العديد من الإختلالات، كزيادة الواردات من المواد الغذائية، ارتفاع حجم المديونية الخارجية، انعدام التوازن الجهوي في الاستفادة من الاستثمارات الكبيرة بسبب تمركزها في الشمال على حساب الجنوب، انعدام التوازن القطاعي في تنفيذ الاستثمارات بسبب تمركزها في الصناعة والصناعة النفطية على حساب بقية القطاعات، وعجز المؤسسات الصناعية عن أداء الدور المنوط بها حيث بقي أداؤها الاقتصادي والمالي محدودا، رغم استفادتها من أغلفة مالية معتبرة في شكل استثمارات وتوظيفها لعدد هائل من اليد العاملة.

"أما عن مناصب التشغيل التي تم خلقها والتي كانت ضمن أولويات إستراتيجية التنمية الصناعية فإنها تزايدت من 75% عام 1967 إلى نحو 76,5% عام 1973 لتصل النسبة إلى 81% عام 1978، وهو ما يؤكد على المجهود المبذول في هذه المرحلة"[4].

المطلب الثاني: المخططات التنموية والإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1980 – 1998

في بداية الثمانينات من القرن الماضي شرعت السلطات العمومية بتغيير إستراتيجية التنمية المنتهجة والقيام بسلسلة من الإصلاحات، حيث عرفت الجزائر مرحلة جديدة في التنمية الاقتصادية سميت بمرحلة التنمية اللامركزية، وفيها تم تحول نظام التخطيط الاقتصادي من النظام المركزي إلى النظام اللامركزي باعتماد مخططين تنمويين خماسيين امتدا من عام 1980 إلى عام 1989، بالإضافة إلى تنفيذ ثلاث برامج للتثبيت

---

(1)– مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص344، 345.

(2)– المرجع نفسه، ص345، 346.

(3)- البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ&view=chart تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

(4)– علاوة نواري، **أثار برامج الاصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة حلوان، مصر، 2007– 2008، ص69، 70.

الاقتصادي خلال الفترة 1989-1995، وبرنامج للتعديل الهيكلي خلال الفترة 1995-1998.

الفرع الأول: المخططات التنموية خلال الفترة 1980 – 1989

سنتعرض من خلال هذا الفرع إلى المخططين التنمويين الذين طبقا خلال الفترة 1980-1989، وكذا أهم النتائج المترتبة عنهما.

أولا: عرض المخططات التنموية خلال الفترة 1980 – 1989

يمكن عرض المخططين التنمويين للفترة 1980-1989 كما يلي:[1]

1- المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984): حيث يهدف هذا المخطط إلى إقرار التوازنات الاقتصادية من جديد وإعادة تنظيم المؤسسات، ضمان مردودية الإمكانيات وترتيب الأولويات لمنظمة التخطيط، تعميم التخطيط السنوي وتأسيس مخطط الولاية والعمل بمخطط الإنتاج، استعمال أدوات الضبط، إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، وقد خصص له مبلغ 400 مليار دينار جزائري.

2- المخطط الخماسي الثاني (1985– 1989): حيث يهدف هذا المخطط إلى إعطاء الأولوية لتنمية الفلاحة والري والسكن والنقل، التخفيف من الديون الخارجية وضمان فعالية التسيير في الداخل، المحافظة على السير نحو الغاية رغم الصعوبات التي ترجع إلى انخفاض الإيرادات، إنشاء المجلس الوطني للتخطيط، حيث خصص له مبلغ 550 مليار دينار جزائري.

ثانيا: نتائج المخططات التنموية خلال الفترة 1980 – 1989

يمكن عرض النتائج المحققة من خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني كما يلي: [2]

1- تضاعف الناتج الداخلي الخام بالسعر الجاري حيث انتقل من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225,4 مليار دج سنة 1984، وسجل خارج المحروقات نموا قدره 5,8% سنويا، وأهم القطاعات التي ساهمت في ذلك هي: الصناعة بـ 9,5%، البناء والأشغال العمومية بـ 8,6%، المحروقات بـ 28,8%، أما الإنتاج الفلاحي فقد سجل بعض الجمود حيث ساهم بـ 1,2%؛

2- اتسم النصف الثاني من الثمانينات بتأزم الظرف الاقتصادي الدولي، نتيجة اختلال معدّل الفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار البترول، الشيء الذي أرغم الدول المصّدرة للبترول ومن بينها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف، التي انعكست سلبا على أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية.

كما تميزت هذه الفترة بتذبذب النمو الاقتصادي بسبب تبعيته للمحروقات، وهو ما أدى إلى عدم استقرار

---

(1)- مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص7.

(2)- مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص357.

الإيرادات الحكومية، مما أفقد الاقتصاد الوطني القدرة على التعبئة والاستثمار، كما يعتبر الأداء الضعيف للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات أحد أهم الأسباب في تذبذب النمو الاقتصادي، خاصة قطاع الصناعة، باعتباره استحوذ على الحصة الأكبر من الاستثمارات العمومية المبرمجة في المخططات التنموية، إلا أن مساهمته في متغير النمو ظلت متذبذبة وغير مستقرة.

"وقد انتقل معدل التضخم من 9,52% سنة 1980 إلى 12,37% سنة 1986، لينخفض إلى 9,30% سنة 1989"[(1)].

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1989 – 1998

يعتبر تراجع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة وارتفاع معدل التضخم والبطالة وتفاقم عجز ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية، بالإضافة إلى تدهور الخدمات العامة، من أهم الأسباب التي عجلت بتنفيذ إصلاحات اقتصادية في الجزائر، وهذا نظرا لمساهمتها في حدوث إختلالات في التوازنات الخارجية والداخلية. وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا الفرع.

أولا: برامج التثبيت الاقتصادي من 31 ماي 1989 إلى 30 مارس 1995

"تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر، فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0,3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى 7 ملايير دولار سنة 1989"[(2)].

"إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه إلى إعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها، وقد اشترط الدائنون التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض.. وقد تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق، والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية"[(3)]. وقد قامت الحكومة خلال الفترة ما بين 1989 و1995 بتنفيذ ثلاث برامج للتثبيت الاقتصادي، يمكن إيجاز أهم ما جاء فيها كما يلي: [(4)]

---

(1)-البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ&view=chart تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

(2)– صالح صالحي، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟**، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاستشارية– البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد الأول، 1999، ص123.

(3)– مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، (ط1، عمان، دار الحامد، 2009)، ص130.

(4)– المرجع نفسه، ص130– 142.

1- برنامـج التثبيت الاقتصـادي الأول، من 31 مـاي 1989 إلى 30 مـاي 1990: إشترط صندوق النقد الدولي لتنفيذ هذا البرنامج تطبيق السياسة النقدية، تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق الماليـة الدوليـة، وقد أفضـى ذلك إلى صـدور قانون النقد والقرض في أفريل 1990، الذي كان يهدف إلى الحد من زيادة القروض للمؤسسات العمومية ومراقبة المنظومة البنكية.

بعد سنة من تطبيق هذا البرنامج تراجع حجم الاستثمارات العمومية بسبب تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما حدث استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 8,6 مليار دولار إلى 0,73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية، التي انتقلت من 26,859 مليار دولار سنة 1989 إلى 28,379 مليار دولار سنة 1990.

نظرا لأن مدة سنة لم تكن بالكافية من أجل استقرار الاقتصاد الوطني، فقد لجأت الجزائر مرة ثانية لصندوق النقد الدولي قصد مواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، لإيجاد التوازنات على المستوى الكلي.

2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني، من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992: اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي من خلال هذا البرنامج على إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي، تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري، تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط، تشجيع أنواع الادخار وتخفيض الاستهلاك وتحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة.

تم خلال هذه الفترة تحقيق عدة نتائج، أهمها، انخفاض المديونية الخارجية من 28,379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27,67 مليار دولار سنة 1992، ارتفاع خدمة الدين من 73,9% سنة 1991 إلى 76,5% سنة 1992، بلغ فائض الميزان التجاري 4,70 مليار دولار، كما بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دولار كفائض.

لكن نظرا لانخفاض سعر البترول تراجعت مداخيل الجزائر، وهو ما أدى بها إلى اللجوء للمديونية الخارجية، الذي أدى بدوره إلى تضخم حجم ديونها، بالإضافة إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، والذي قدر بـ 1,3 مليار دولار سنة 1994، وكذا ارتفاع حاد في التضخم، مع تسجيل عجز في استيراد قطع الغيار والآلات الصناعية الذي أدى إلى ضعف الطاقة الإنتاجية للمؤسسات بنحو 50%. مما استدعى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي مرة أخرى.

3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث، من أفريل 1994 إلى مارس 1995: تضمن هذا البرنامج إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق، والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن، وقد وافـق الصنـدوق على هـذه الإستراتيجيـة، أين تـم منـح ما قيمتـه 731,5 مليـون حقـوق السحب الخاصـة،

وتخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية، وتم إبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدولة الديون.

وقد حقق هذا البرنامج عدة نتائج، أهمها، تحقيق معدل نمو سلبي بلغ 0,4%، وذلك راجع للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية وانخفاض الإنتاج الزراعي وإنتاج المحروقات، بالإضافة إلى بلوغ معدل التضخم حدود 29% مقابل 38% كانت متوقعة في البرنامج، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بـ 40% وارتفعت أسعار المحروقات بـ 15%.

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998

بالإضافة إلى الاتفاقات السابقة تم ابرام اتفاق آخر للتعديل الهيكلي، الذي يمتد من 31 مارس 1995 إلى غاية 01 أفريل 1998، حيث أن هذا الاتفاق كان يهدف إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى 10,3%، تخفيض عجز الميزانية إلى 1,3% مقابل 2,8% خلال 1994-1995، التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات ووضع إطار تشريعي للخوصصة.

وقد أفرز هذا البرنامج عدة نتائج، نذكر منها: [1]

1- تراجع المديونية الخارجية بين سنتي 1997 و1998، حيث وصلت إلى 30,47 مليار دولار مقابل 31,22 مليار دولار، كما ارتفعت نسبة خدمات الديون إلى 47,5% سنة 1998 مقابل 30,3% سنة 1997؛

2- انخفاض احتياطي الصرف من 8,8 مليار دولار سنة 1998 إلى 7 مليار دولار بداية سنة 1999؛

3- تسجيل فائض قدر بأقل من 1 مليار دولار في الميزان التجاري الجزائري سنة 1998.

كما حقق معدل النمو الاقتصادي بين سنتي 1995 و2000 نتائج غير منتظمة، "حيث بلغ 3,8% سنة 1995، ثم انخفض إلى 1,1% سنة 1997، ليرتفع إلى 5,1% سنة 1998، ثم ينخفض إلى أن يستقر على 3,82% سنة 2000"[2]؛

"وقد انخفض معدل التضخم بشكل كبير بين سنتي 1990 و2000، حيث انتقل من 16,65% إلى 0,34%، وقد سجلت أعلى نسبة للتضخم في هذه الفترة سنة 1994، حيث قدرت بـ 29,05%"[3].

---

(1)- مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص143.

(2)- البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

(3)- البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ&view=chart تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

"بالنسبة للبطالــة فقــد تزايــدت بصورة مستمرة، حيث انتقلت من 20,6% سنة 1991، ثم إلى 23,2% سنة 1993، لتصل إلى 29,77% سنة 2000"[(1)]؛

أما بالنسبة للفقر فإنه حسب معطيات الجدول (4-1)، نلاحظ أنه وصل إلى نسبة 12,2% وطنيا عام 1988، حسب خط الفقر الأعلى، حيث نجد أنه مرتفع أكثر في المناطق الريفية أين بلغ نسبة 16,6% مقابل 7,3% في المناطق الحضرية، لتزداد هذه النسبــة خلال سنــة 1995 أين بلغت 22,6% وطنيا، حيث نجد أيضا أنه ارتفع في كلا من المناطق الحضريــة والريفيــة إلى 14,7% و 30,3% على التوالي، كما "ارتفعت نسبة الفقر إلى 28% عام 1997، ثم انخفضت إلى حدود 20,5% عام 1998"[(2)]، أما بالنسبة للفقر المدقع، فنجــد أنه بلــغ نسبــة 5,4% وطنيــا عام 1995 بعدما كــان 3,6% عام 1988، حيث نجد أنه مرتفع أكثر في المناطق الريفية أين بلغ عام 1988 نسبة 5,2% مقابل 1,9% في المناطق الحضرية، لترتفع قيمتهما إلى 7,8% و 3,6% على التوالي، وهو ما يثبت أن المخططات التنموية وبرامج الإصلاحات الاقتصادية لم تقلل من هذه الظاهرة خلال هذه الفترة.

الجدول (4-1): تقديرات الفقر في الجزائر لسنتي 1988 و1995

المؤشر	1988			1995		
عتبة خط الفقر (دج/ فرد/ نسمة)	حضري	ريفي	وطني	حضري	ريفي	وطني
– خط الفقر الغذائي	2181	2165	2172	10991	10895	10940
– خط الفقر الأدنى	2771	2809	2791	14706	14946	14827
– خط الفقر الأعلى	3158	3265	3215	17666	18709	18191
عدد الفقراء (1000 نسمة)	حضري	ريفي	وطني	حضري	ريفي	وطني
– الفقر المدقــع	210,5	639,5	849,9	504,3	1107,10	1611,40
– فقيــر جــدا	531,7	1352,7	1884,60	1246,80	2739,30	3986,20
– فقيـــــــــر	808,6	2041,40	2850,10	2059,40	4300,60	6360,00
النسبة المئوية لعدد الفقراء	حضري	ريفي	وطني	حضري	ريفي	وطني
– الفقر المدقــع	1,9	5,2	3,6	3,6	7,8	5,4
– فقيــر جــدا	4,8	11	8,1	8,9	19,3	19,3
– فقيـــــــــر	7,3	16,6	12,2	14,7	30,3	22,6

المصدر: - *Banque Mondiale,* ***Croissance, Emploi et Réduction de la pauvreté****, Novembre, 1998.*

(1)- البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ&view=chart تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

(2)- فطيمة حاجي، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013- 2014، ص247.

إن ما يمكن استنتاجه من خلال البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية التي حدثت قبل سنة 2001، هو أنها اقتصرت على تحسين الجوانب النقدية والمالية وإغفال التحديات الحقيقية المتعلقة بمستوى المعيشة للسكان، والتوظيف المستقر والأمن الاقتصادي، فالنتائج الاقتصادية الكلية لم تستجب لهذه التطلعات المشروعة للمواطنين، ولم توفر جميع الظروف المتصلة بوضع مسار الاستثمار والإحداث الدائم للثروات والتشغيل. "وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطهير المؤسسات، إلا أن الجمود الاقتصادي أدى إلى عملية تسريح العمال وإلى ركود اجتماعي ازداد حدة بفعل آثار الإرهاب، كعمليات تخريب المنشآت القاعدية، والتوترات الدائمة وحركات نزوح السكان التي ترتبت على ذلك. وأثر هذا الجمود الاقتصادي تأثيرا سلبيا على مداخيل الأسر وأفضى نتيجة إلى ذلك إلى تدهور قدرتها الشرائية وظروف معيشتها. إن وضعية من هذا القبيل تفتح الباب على مصراعيه للفقر وتشكل مصدرا للتفاوتات الاجتماعية الحادة"[1].

وقصد إقامة حركية في الاقتصاد الوطني كفيلة بإنعاش عملية تنموية مستديمة، قررت الحكومة تنفيذ برامج استثمارية طموحة لدعم الإنعاش من خلال التوسع في الإنفاق العام، ممثلة في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي.

(1)- رئاسة الحكومة، **برنامج الإنعاش الاقتصادي على المدبين القريب والمتوسط 2001-2004**، أفريل 2001، ص5.

المبحث الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) وأهدافه وأهم نتائجه

تبنت الجزائر خلال الفترة ما بين 2001 و2004 سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وتجلت معالمها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث يعتبر هذا البرنامج أداة من أدوات السياسة المالية والمتمثل في الإنفاق العام، كما يهدف هذا البرنامج إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر، مركزا على المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

سنحاول معالجة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: أهداف ومضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛
- المطلب الثاني: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: أهداف ومضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

سنتعرض لأهم ما جاء في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، من خلال التعرض لأهم الأهداف التي تم تسطيرها، بالإضافة إلى توزيع المخصصات المالية حسب السنوات وحسب القطاعات المستهدفة، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2004

الفرع الأول: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاث أهداف نوعية كبرى هي: [1]

1- محاربة الفقر؛

2- استحداث مناصب الشغل؛

3- التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الاقليم الجزائري.

ويكون تحقيق تلك الأهداف النوعية الكبرى عبر أهداف عملية تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف الكبرى وهي:

1- تفعيل الطلب الكلي؛

2- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة والمستحدثة للتشغيل، والتي تنجر من خلال ترقية الاستثمار الفلاحي والمؤسسة الإنتاجية ولا سيما المحلية منها، ذات الحجم الصغير والمتوسط؛

3- تأهيل الهياكل القاعدية، ولا سيما ما يسمح منها بالإنطلاق من جديد في النشاطات الاقتصادية، وتلبية الحاجات الأساسية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية.

إن ما يلاحظ من خلال الأهداف المسطرة في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، هو أنها ركزت على

(1)- رئاسة الحكومة، **برنامج الإنعاش الاقتصادي على المديين القريب والمتوسط 2001-2004**، المرجع السابق، ص8.

ضرورة تحسين مستوى المعيشة للسكان، من خلال توفير مناصب الشغل التي تمكنهم من التخلص من شبح البطالة، وبالتالي الابتعاد عن خطر الفقر، هذا الأخير الذي يعد من أهم الأولويات التي عملت الحكومة من خلال هذا البرنامج على تحقيقها، خصوصا وأن الجزائر من بين الدول النامية التي وافقت على تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى نصف ما كان عليه عام 1990 بحلول عام 2015، كما يظهر من خلال الأهداف رغبة الحكومة في إتاحة الفرصة لكافة المناطق دون استثناء، للاستفادة من المبالغ الضخمة التي رصدت للتنمية المحلية، من أجل تحقيق التوازن الجهوي. إن تجسيد مثل هذه الأهداف يعتبر من أكبر التحديات التي رفعتها الحكومة، خاصة في ظل ما ورثته الجزائر من أوضاع إجتماعية واقتصادية مزرية بعد العشرية السوداء، وهو ما تطلب تجنيد كل الوسائل المادية والبشرية المتاحة لتنفيذ هذا البرنامج بصرامة.

الفرع الثاني: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يمتد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001م إلى سنة 2004م، ويتمحور حول أعمال موجهة إلى دعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية وغيرها، وتعزيز الخدمة العمومية في ميدان الري والنقل والهياكل القاعدية، وتحسين إطار المعيشة، والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات.

أولا: التوزيع السنوي والقطاعي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

إن هذا البرنامج الطموح رصدت له السلطات العمومية مبلغ مالي معتبر، قدر بـ: 7 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 525 مليار دينار جزائري. وهو المبلغ الذي توزع على النحو التالي:

الجدول(4-2): مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 (الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب (%)	ت ت ص النسبي(%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية A	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1	40,1
تنمية محلية وبشرية B	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8	78,9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري C	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,5	91,4
دعم الاصلاحات D	30,0	15,0	/	/	45,0	8,6	100
المجموع S	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100	/
التكرار النسبي للمجاميع السنوية (%)	39,1	35,4	21,6	3,9	/	/	/
ت ت ص للمجاميع السنوية (%)	39,1	74,5	96,1	100	/	/	/

المصدر: رئاسة الحكومة، **برنامج الإنعاش الاقتصادي على المديين القريب والمتوسط 2001-2004**، المرجع السابق، ص35، 36. بتصرف.

حيث: ت ت ص النسبي: تعني التكرار التجميعي الصاعد النسبي

ولتوضيح معطيات الجدول أكثر نقوم بعرضه بيانيا حسب القطاعات كما يلي:

الشكل(4-1): توزيع مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 -2004 حسب القطاعات

(الوحدة: مليار دج)

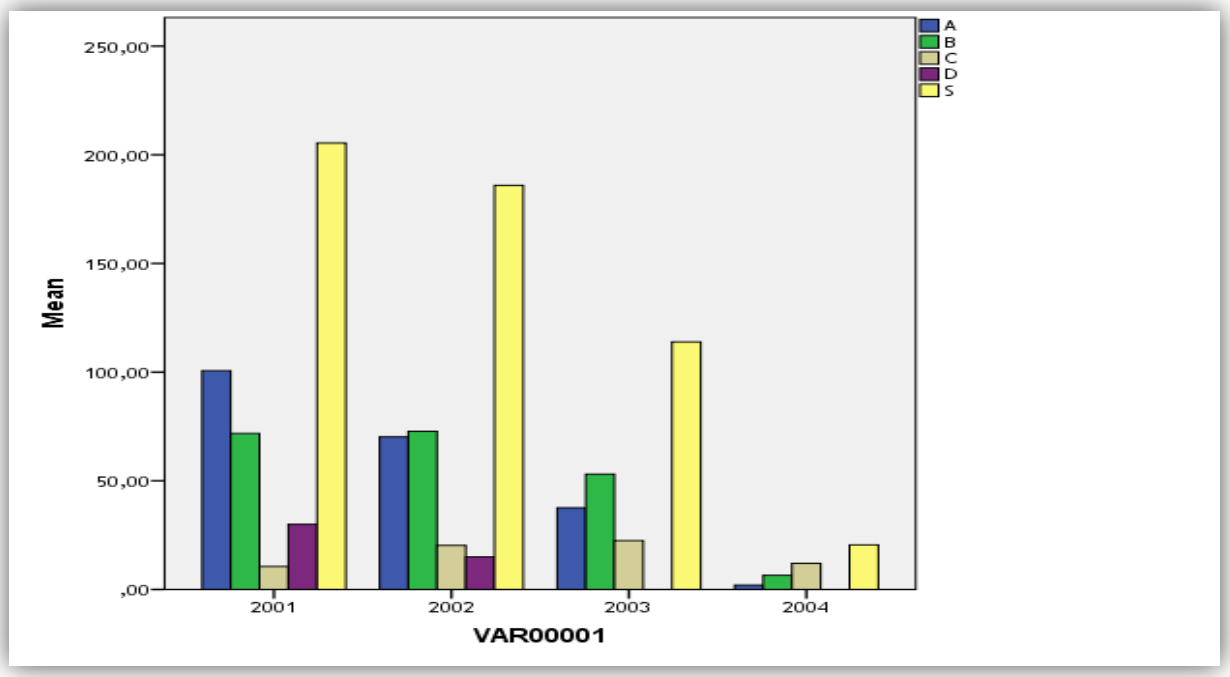

المصدر: رئاسة الحكومة، **برنامج الإنعاش الاقتصادي على المديين القريب والمتوسط 2001-2004**، المرجع السابق، ص35، 36، بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS*.

إن ما يلاحظ من خلال الجدول(4-2) والتمثيل البياني(4-1) أن توزيع الغلاف المالي للبرنامج والمقدر بـ: 525 مليار دينار جزائري إرتكز على الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وكذا التنمية المحلية والبشرية، حيث نجد وبقراءة إحصائية من خلال مؤشر التكرار التجميعي الصاعد النسبي أن ما نسبته 78,9% من إجمالي الغلاف المالي خصص للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وكذا التنمية المحلية والبشرية، فيما خصصت نسبة المبلغ المتبقي والمقدرة بـ: 21,1% لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري وكذا دعم الإصلاحات.

كما يمكن عرض الجدول(4-2) بيانيا حسب السنوات كما هو موضح بالشكل (4-2).

الشكل(4-2): توزيع مجموع المبالغ التي رصدت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب السنوات

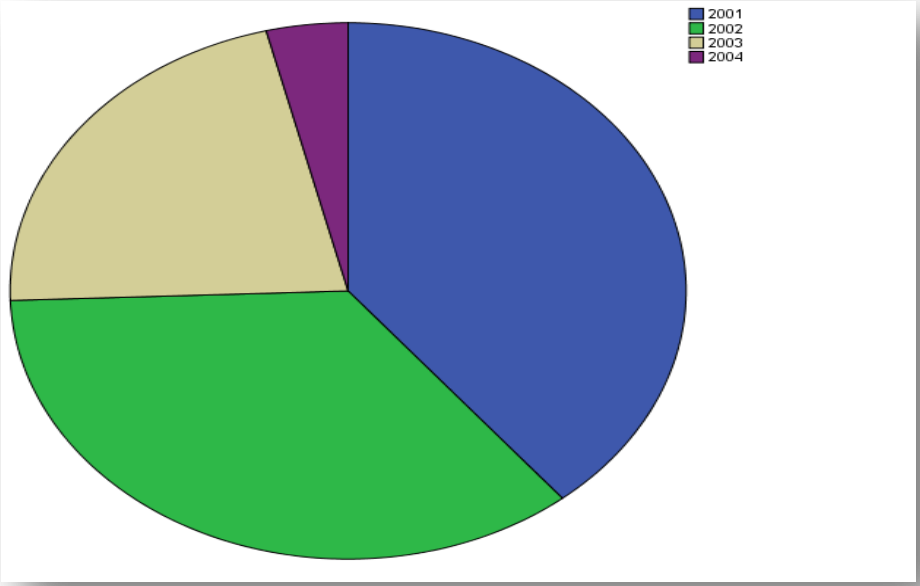

المصدر: رئاسة الحكومة، **برنامج الإنعاش الاقتصادي على المديين القريب والمتوسط 2001-2004**، المرجع السابق، ص35، 36، بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS*.

نلاحظ من خلال الجدول (4-2) والتمثيل البياني (4-2) أن 74,5% من إجمالي الغلاف المالي تركزت في السنتين الأوليتين، وهو ما يعكس رغبة الدولة في تسريع عملية تسيير الإنفاق خلال فترة وجيزة، وذلك من أجل استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي أو إنشاء مناصب شغل أو الحد من الفقر.

ثانيا: التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي لكل قطاع

بالنسبة للقطاعات فسنقوم بتحليلها وفق القطاع الذي يملك أكبر غلاف مالي كما جاء في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي أعدته الحكومة كما يلي:

1- الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: إن حصول قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على أكبر نسبة من المخصصات يرجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينيات. كما أن هذا القطاع يعتبر الركيزة الأساسية لإنعاش وتحفيز النمو وتحقيق التنمية الشاملة.

يمكن تلخيص توزيع المخصصات المالية لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية من خلال الجدول التالي:

الجدول(4-3): توزيع المخصصات المالية الخاصة بقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التجهيزات المهيكلة للإقليم	54,8	58,7	29,4	-	142,9
الري	5,4	15,8	10,1	-	31,3
السكة الحديدية	9,7	28,9	16,0	-	54,6
الهياكل القاعدية للموانئ	7,0	1,5	-	-	8,5
الهياكل القاعدية للمطارات	2,2	1,0	2,7	-	5,9
الطرق	24,5	5,8	0,6	-	30,9
التهيئة العمرانية (بوغزول)	1,0	0,7	-	-	1,7
البريد والمواصلات	5,0	5,0	-	-	10
إنعاش المساحات الريفية في الجبال والهضاب العليا والواحات	11,1	15,2	5,7	-	32
الفلاحة: إنعاش المناطق الخاصة	1,7	3,2	4,2	-	9,1
الطاقة	5,8	11,0	-	-	16,8
البيئة	3,6	1,0	1,5	-	6,1
الإسكان والعمران	27,1	4,0	2,5	2,0	35,6
المجموع	93,0	77,9	37,6	2,0	210,5

المصدر: رئاسة الحكومة، **برنامج الإنعاش الاقتصادي على المديين القريب والمتوسط 2001-2004**، المرجع السابق، ص36.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المخصصات المالية للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قدرت بـ 210,5 مليار دينار جزائري، حيث أن هذه المخصصات وزعت على ثلاث أقسام، تمثلت في:

أ- **التجهيزات المهيكلة للإقليم:** خصص لها مبلغ يقدر بـ 142,9 مليار دينار جزائري، موزعة كما يلي:

- **الهياكل القاعدية للري:** حددت لها تسعة (9) مشاريع بكلفة إجمالية تقدر بـ 31,3 مليار دينار جزائري، حيث تهدف هذه المشاريع إلى تحسين معيشة السكان في المناطق المعنية، مع ضمان توفر الماء الصالح للشرب وسد الحاجات الفلاحية.

- **الهياكل القاعدية للسكك الحديدية:** حددت لها سبعة (7) مشاريع بكلفة إجمالية قدرها 54,6 مليار دينار جزائري، وما يلاحظ على هذه المشاريع هو أنها ذات حجم صغير تهدف لفك العزلة على بعض المناطق.

- **الأشغال العمومية:** حددت للهياكل القاعدية للطرق والهياكل البحرية والمطارية 25 مشروعا بكلفة إجمالية قدرها 45,3 مليار دينار جزائري، ويتعلق الأمر بتسهيل حركة مرور السلع والأشخاص، خاصة بما يتعلق بجعل الحركة حول التجمعات السكانية أكثر مرونة، وتفادي التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهضة.

- **المواصلات السلكية واللاسلكية:** تتمثل في إنجاز حظيرة معلوماتية في مركز التجمع السكاني الحديث بسيدي عبد الله بمبلغ 10 ملايير دينار جزائري، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تطوير حظيرة تكنولوجية متخصصة في التكنولوجيات المتطورة جدا.

ب- إعادة الحياة إلى الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا والواحات: خصص لها مبلغ يقدر بـ 32 مليار دينار جزائري، موزعة كما يلي:

- **الفلاحة:** يمثل هذا البرنامج المقدر بـ 9,1 مليار دينار جزائري وسيلة ممتازة لكبح النزوح الريفي، حيث ينصب اهتمام هذا البرنامج على حماية الأحواض المنحدرة والمناطق السهبية وتوسيع برنامج التشغيل الريفي.

- **البيئة:** تبلغ كلفة البرنامج الخاص بالبيئة، خارج التنمية المحلية، مبلغ 6,1 مليار دينار جزائري، ويسجل الحفاظ على الفضاءات الساحلية على امتداد مجموع الشاطئ الجزائري تطورا كبيرا من حيث الحفاظ على النظافة وتحسين رفاهية السكان، حيث ستسمح هذه المشاريع باستحداث مناصب التشغيل والمداخيل.

- **الطاقة:** تم اعتماد برنامج تكميلي للكهرباء الريفية وتوزيع الغاز (محطة غاز البروبان)، يقدر بمبلغ 16,8 مليار دينار جزائري، في مناطق الهضاب العليا والجنوب، وسيسمح هذا البرنامج بالتحسن الملحوظ لظروف معيشة السكان المعنيين.

ج- الإسكان والعمران: خصص له مبلغ يقدر بـ 35,6 مليار دينار جزائري، حيث ينصب هذا البرنامج على إنجاز 20000 مسكن في إطار الانطلاق في الصيغة الجديدة للبيع بالإيجار، وينصب أيضا على تهيئة الأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، كما يضاف إليه برنامج للإسكان الريفي (الهضاب العليا، والجبال، والجنوب) يتم تمويله بموارد مرصودة لذلك في الصندوق الوطني للسكن.

2- التنمية المحلية والبشرية: إن مخطط الإنعاش الاقتصادي المعتمد من طرف السلطات العمومية لم يكتف فقط بدعم الأنشطة الاقتصادية فحسب، بل امتد أيضا ليشمل العديد من الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي بغرض التحسين النوعي للإطار المعيشي للسكان وفق ما تقتضيه طبيعة المرحلة، وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلا ما نسبته 38,8% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204,2 مليار دج وزعت على ثلاث فروع رئيسية هي:

أ- برنامج التنمية المحلية: يمكن تلخيص توزيع المخصصات المالية لبرنامج التنمية المحلية من خلال الجدول التالي:

الجدول(4-4): توزيع المخصصات المالية الخاصة ببرنامج التنمية المحلية

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الري	4,7	7,4	1,5	-	13,6
هياكل قاعدية طرقية	13,0	-	-	-	13,0
البيئة	1,5	2,0	2,0	-	5,5
منشآت إدارية	5,7	6	5,2	-	16,9
البريد والمواصلات	-	8,5	6	-	14,5
المخططات البلدية للتنمية	4	13	16,5	-	33,5
المجموع	28,9	36,9	31,2	0	97,0

المصدر: رئاسة الحكومة، **برنامج الإنعاش الاقتصادي على المديين القريب والمتوسط 2001-2004**، المرجع السابق، ص35.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن هذا البرنامج حظي بمبلغ يقدر بـ: 97 مليار دج، ويشمل البرنامج إنجاز مخططات التنمية البلدية الموجهة في أغلبها إلى تشجيع التنمية والتوازن المتوازن للتجهيزات والنشاطات عبر مجموع التراب الوطني، من خلال تثمين مواطن القوة محليا وتقليص الضغوط، بالإضافة إلى المشاريع المتصلة بالتحكم في المساحات (الطرق الولائية والبلدية) والماء (جلب المياه الصالحة للشرب والتطهير) والبيئة، وكذا إنجاز الهياكل القاعدية للاتصال، والتي تشجع في مجملها على استقرار السكان أو على رجوعهم إلى مناطقهم، لا سيما المناطق المتضررة من الإرهاب.

ب- برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية: يمكن تلخيص توزيع المخصصات المالية لبرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية من خلال الجدول التالي:

الجدول(4-5): توزيع المخصصات المالية الخاصة ببرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التشغيل: أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة	1,0	2,5	3,5	2,0	9,0
تأطير سوق العمل	0,2	0,1	-	-	0,3
النقل المدرسي	0,4	0,3	-	-	0,7
مشاريع أعمال التضامن الوطني	1,0	2,0	-	-	3,0
ترميم المراكز المتخصصة التابعة لقطاع الحماية الاجتماعية	0,5	0,5	1,0	1,0	3,0
أجهزة السكانير	0,5	0,5	-	-	1,0
المجموع	3,6	5,9	4,5	3,0	17,0

المصدر: رئاسة الحكومة، **برنامج الإنعاش الاقتصادي على المديين القريب والمتوسط 2001-2004**، المرجع السابق، ص35.

يتبين من خلال الجدول (4-5) أن البرنامج المقترح للفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 في مجال التشغيل والحماية الاجتماعية يتطلب غلافا ماليا قدره 17 مليار دينار جزائري، ويخص أساسا برامج الأشغال ذات الاستعمال المكثف الموجهة للولايات المحرومة، حيث ستسمح هذه البرامج بتوفير 70000 منصب شغل إضافي.

فيما يخص النشاط الاجتماعي، فإن الأمر يتعلق بأعمال تضامنية لفائدة الفئات الأكثر فقرا (3 ملايير دينار جزائري)، وإصلاح المؤسسات المتخصصة (3 ملايير دينار جزائري)، واقتناء 500 حافلة للنقل المدرسي لفائدة البلديات المعزولة والمحرومة (0,7 مليار دينار جزائري).

كما أن البرنامج يعتمد نشاطا هاما يرمي إلى تأطير سوق العمل ويتطلب موارد لفائدة الوكالة الوطنية للتشغيل، في حدود 0,3 مليار دينار جزائري.

ج- برنامج تنمية الموارد البشرية: يهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90,2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع، وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية والجامعات والهياكل الثقافية والرياضية.

وقد تم توزيع مخصصات هذا البرنامج على المجالات التالية:[1]

- التربية الوطنية: 27 مليار دج، - التعليم العالي والبحث العلمي: 31,28 مليار دج،
- الصحة والسكان 14,7 مليار دج، - التكوين المهني: 9,5 مليار دج، الشباب والرياضة: 4 مليار دج
- الثقافة والاتصال: 2,3 مليار دج، - الشؤون الدينية: 1,5 مليار دج.

وقد تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وبناءا على الإمكانيات المتوفرة.

3- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري: نظرا لأن قطاعي الفلاحة والصيد البحري يعتبران البديل الأمثل للقطاع الصناعي، الذي يتميز بالأداء الضعيف رغم محاولات التصحيح المتكررة من خلال سياسات إعادة الهيكلة والخوصصة، فقد حظي هذين القطاعين بأهمية كبيرة، من خلال إعطائهما الأولوية في الاختيارات الجديدة للدولة في هذا البرنامج، فالقطاعان يجب إعادة بعث نموهما من خلال الاستغلال الأمثل لمؤهلاتهما، ومن ثم الرهان عليهما للعب الأدوار الأولى في مجالي الاستثمار والتوظيف.

وقد استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري من دعم مالي قدره 65,4 مليار دج (12,5% من المبلغ الإجمالي للبرنامج)، وذلك من أجل تكثيف الإنتاج الفلاحي لتلبية الاحتياجات المحلية وترقية الصادرات من

(1)- رئاسة الحكومة، **برنامج الإنعاش الاقتصادي على المدبين القريب والمتوسط 2001-2004**، المرجع السابق، ص18-21.

المنتجات الفلاحية، بالإضافة إلى محاور أخرى تضمنها هذا الدعم، كحماية النظام البيئي الرعوي، مكافحة الفقر والتهميش، معالجة ديون الفلاحين، إلى جانب تقديم إعتمادات مالية كبيرة لفائدة الفلاحين.

أ- الفلاحة: يمكن تلخيص توزيع المخصصات المالية لقطاع الفلاحة من خلال الجدول التالي:

الجدول(4-6): توزيع المخصصات المالية الخاصة بقطاع الفلاحة الوحدة: مليار دج

السنوات / العمليات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7,5	15,1	18,8	12,0	53,4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0,1	0,1	0,1	-	0,3
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	-	1,1	1,1	-	2,2
المجموع	7,6	16,3	20,0	12,0	55,9

المصدر: رئاسة الحكومة، **برنامج الإنعاش الاقتصادي على المديين القريب والمتوسط 2001-2004**، المرجع السابق، ص37.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أنه تم تخصيص 55,9 مليار دج لقطاع الفلاحة، من أجل توسيع الإنتاج الفلاحي، بما في ذلك الواردات، وإلى العمل على استقرار سكان الأرياف والمشاركة في محاربة الفقر والإقصاء في الوسط الريفي، حيث تتمحور أعمال الإنعاش حول البرامج المتصلة بالفلاحة فيما يأتي:[1]

- تكثيف الإنتاج الفلاحي الذي يشمل المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وكذا المنتجات ذات المزايا المقارنة الموجهة للتصدير؛
- استبدال أنظمة الإنتاج للتكفل الأمثل بظاهرة الجفاف في إطار مسعى نوعي؛
- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع نطاق التشغيل الريفي؛
- تنمية المناطق الرعوية، حماية التنوع البيئي الرعوي، وتحسين العرض في مجال الأعلاف ورفع مداخيل السكان المحليين؛
- محاربة الفقر والإقصاء، لا سيما بفضل مشاريع تجريبية للتنمية المحلية ذات الصبغة الفلاحية؛
- معالجة مديونية الفلاحين.

ب- الصيد البحري: يمكن تلخيص توزيع المخصصات المالية لقطاع الصيد البحري من خلال الجدول التالي:

(1)- رئاسة الحكومة، **برنامج الإنعاش الاقتصادي على المديين القريب والمتوسط 2001-2004**، المرجع السابق، ص12.

الجدول(4-7): توزيع المخصصات المالية الخاصة بقطاع الصيد البحري

الوحدة: مليار دج

البرامج	المحتوى المادي	التكلفة المالية
الصيد الساحلي	تحديث 300 وحدة	1,0
الصيد التقليدي	تحديث 750 وحدة	0,8
السواحل الحوضية	تهيئة 29 موقع	0,3
الصيد في الأعماق المائية	إنشاء 68 وحدة	1,9
تربية الأسماك		0,8
تدعيم وسائل الإنتاج		2,7
التكفل بالإنتاج السمكي		2,6
مسح ديون الصيادين		0,2
إنشاء مؤسسة القرض السكني		0,5
المجموع		9,5

المصدر: رئاسة الحكومة، **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**، 2001 – 2004.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المبلغ الإجمالي للموارد الضرورية لتمويل هذا البرنامج يقدر بـ 9,5 مليار دينار جزائري، حيث لم يحظ هذا القطاع بكل الاهتمام الجدير به وذلك رغم قدراته الكامنة، أين يشكل الصيد البحري بفضل طول الساحل الجزائري الذي يبلغ 1200 كيلو متر، موردا للثروة لم يتم استغلاله بما فيه الكفاية، كما تتمحور أعمال الإنعاش حول البرامج المتصلة بالصيد البحري فيما يلي:[1]

– تخصيص الموارد للصندوق الوطني للإعانة على الصيد البحري الحرفي وتربية المائيات؛

– إنشاء مؤسسة قرض خاصة بالصيد البحري وتربية المائيات عن طريق فتح فرع " قرض – الصيد البحري وتربية المائيات " لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، الذي تتوفر لديه شبكة من الصناديق الموجودة على مستوى مراكز الصيد البحري وتربية المائيات؛

– الإدراج المحتمل لأحكام جبائية وشبه جبائية وجمركية وأخرى متعلقة بالأملاك الوطنية ترمي جميعها إلى دعم نشاط المتعاملين؛

– معالجة مديونية المهنيين التي أبرمت مع المستفيدين من مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

4- دعم الإصلاحات: من أجل التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة في بداية التسعينيات، وكذلك دعم تحسين النشاط الاجتماعي للدولة، فقد تم تخصيص لذلك مبلغ قدره 45 مليار دج.

(1)- رئاسة الحكومة، **برنامج الإنعاش الاقتصادي على المدين القريب والمتوسط 2001-2004**، المرجع السابق، ص12، 13.

المطلب الثاني: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

بعد أن تعرضنا لأهداف ومضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، سنحاول إبراز أهم النتائج المترتبة على هذا البرنامج، سواء فيما يتعلق بالمشاريع المنجزة والقطاعات التي تجاوبت مع هذا البرنامج أو المؤشرات الاقتصادية والهياكل المنجزة.

الفرع الأول: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب المشاريع المنجزة والقطاعات

اعتمادا على الحصيلة الرسمية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، المتعلقة بالفترة ما بين 2001 ونهاية 2003، والصادرة عن السلطات العمومية، فإن عدد المشاريع المسجلة بلغ 16063 مشروعا بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، تم من خلاله تحقيق ما يلي:

1- إنجاز ما يقارب 73% من إجمالي المشاريع بشكل مؤقت أو نهائي، أي 11811 مشروعا؛

2- بقاء ما يقارب 26% من إجمالي المشاريع قيد الإنجاز، أي 4093 مشروعا؛

3- وجود 159 مشروعا لم تعرف انطلاقة فعلية للأشغال، وهي تمثل نسبة 1% من إجمالي المشاريع المدرجة؛

بالنسبة للتوزيع القطاعي لاستهلاك الإعتمادات المالية المسجلة بعنوان برنامج الإنعاش الاقتصادي في قسم الاستثمار، يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول(4-8): وضعية استهلاك الإعتمادات المالية المسجلة بعنوان برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (قسم الاستثمار) للفترة ما بين 2001 و2004 الوحدة: مليار دج

القطاعات	2001 – 2004	النسبة (%)
الزراعة والري	41627,3	20,53
هياكل اقتصادية وادارية	50861	25,08
التربية والتكوين	38897,8	19,18
المخططات البلدية للتنمية	31514,5	15,54
الهياكل الاجتماعية والثقافية	13876,8	6,84
السكن	9321,2	4,60
الخدمات الإنتاجية	8928,7	4,40
الصناعة	7768,3	3,83
المجموع	**202795,6**	**100**

المصدر: المديرية العامة للميزانية، **وضعية استهلاك الإعتمادات المالية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2001 و2004**، وزارة المالية، فيفري 2005.

من خلال الجدول (4-8) نستنتج مايلي:

1- مثلت القطاعات الأربعة: الزراعة والري، الهياكل الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين والمخططات البلدية للتنمية، ما نسبته 80,33% من إجمالي استهلاك الإعتمادات المالية المسجلة بعنوان برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (قسم الاستثمار) للفترة ما بين 2001 و2004، أما بقية القطاعات فحققت نسبة استهلاك تقدر بـ 19,67% فقط؛

2- سجلت أدنى نسبة في استهلاك الاعتمادات المالية في القطاع الصناعي، حيث بلغ استهلاكه 7768,3 مليـون دج، أي ما نسبته 3,83% من النفقات الفعلية في مجال الاستثمار، أي أنه لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكليــة التي يعاني منها القطاع العمومـي؛

3- سجلت أعلى نسبة في استهلاك الاعتمادات المالية في قطاع الزراعة والري، حيث بلغ استهلاكه 41627,3 مليون دج، أي ما نسبته 20,53% من النفقات الفعلية في مجال الاستثمار، ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى الاهتمام الذي أولته الدولة لهذا القطاع باعتباره بديلا للقطاع الصناعي، بالإضافة إلى المشاريع المعتبرة المسجلة بعنوان قطاع الري، والتي تتمثل أساسا في العدد الهام من مشاريع السدود المنجزة؛

كما نسجل من خلال هذا البرنامج:[1]

1- استهلاك 96,22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج؛

2- تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري، حيث ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛

3- كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قللت من فعاليته باعتبار أن تعدد هذه الأهداف قد أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعالية البرنامج؛

4- طبيعة الأهداف الرئيسة التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصــادي تجعل من الصعب تحقيقهــا، إذ أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفـع معدل النمـو الاقتصـادي وتخفيض نسبـة البطالة والفقـر يتطلب من الحكومـة إتباع إستراتيجية واضحة وطويلة الأجل مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف؛

5- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصصة للتجهيـز في ظل ظـروف اقتصاديــة تتصـف بنقـص الكفـاءة والفعاليــة للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز

(1)- مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص12، 13.

المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق؛

6- لقد أدت زيادة الإنفاق المتبعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد؛

7- حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات بلغ 5% إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو.

الفرع الثاني: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب المؤشرات الاقتصادية والهياكل المنجزة

سنحاول عرض أهم النتائج المحققة من تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، وذلك حسب المؤشرات الاقتصادية والهياكل المنجزة.

أولا: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب المؤشرات الاقتصادية

يمكن عرض أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة كما يلي:

1- "ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 3,01% سنة 2001 إلى 7,20% سنة 2003، ثم انخفض إلى 4,30 سنة 2004"[(1)]؛

2- "انخفض معدل البطالة من 27,3% سنة 2001 إلى 25,89% سنة 2002، ثم إلى 17,7% سنة 2004"[(2)]؛

3- "انخفضت نسبة الفقر بحوالي النصف بين سنتي 2000 و2004 أي من 12,10% إلى 6,8%"[(3)]؛

4- "انخفض معدل التضخم الذي انتقل من 4,23% سنة 2001 إلى 3,96% سنة 2004"[(4)].

ثانيا: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب الهياكل المنجزة

تم إنجاز العديد من المنشآت الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين سنتي 1999 و2004 أهمها:

1- المنشآت الاجتماعية والثقافية: نلخصها في العناصر التالية:[(5)]

---

(1)- البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ ، تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

(2)- البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ&view=chart ، تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

(3)- فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص247.

(4)- البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ&view=chart ، تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

(5)- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، أكتوبر 2010، ص80.

أ- السكن (العمومي الإيجاري، الاجتماعي التساهمي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي، البناء الذاتي): تم إنجاز 693849 وحدة سكنية.

ب- التربية الوطنية: تم إنجاز 287 ثانوية، 687 إكمالية، 2792 مدرسة إبتدائية (بمعدل 8 أقسام في كل مدرسة)، 140 مرفق للنظام الداخلي و734 مطعم مدرسي ونصف داخلي.

ج- التكوين المهني: تم إنجاز 11 معهد للتكوين المهني، 69 مركز للتكوين المهني والتمهين، 144 ملحقة لمعاهد ومراكز التكوين المهني والتمهين و15 مرفق للنظام الداخلي.

د- التعليم العالي: تم إنجاز 321958 مقعد بيداغوجي، 131554 مكان للإيواء و21 مطعم جامعي.

هـ- الشباب والرياضة: تم إنجاز 163 مركب رياضي جواري، 104 قاعة متعددة الرياضات، 677 مساحة رياضية جوارية وفضاءات للعب، 92 مسبح وأحوض للسباحة و40 دار للشباب.

و- الصحة: تم إنجاز 13 مستشفى، 50 عيادة متعددة الاختصاصات، 136 مركز صحي و694 قاعة للعلاج.

ز- الثقافة: تم إنجاز 18 مكتبة، 14 دار للثقافة، 51 مركزا ثقافيا وتهيئة وإعادة تأهيل 76 منشأة قاعدية ثقافية.

2- المنشآت الاقتصادية: نلخصها في العناصر التالية:[1]

أ- الطاقة والمناجم: تم ربط حوالي 144241 بيت بشبكة الغاز و44879 بيت بشبكة الكهرباء.

ب- الموارد المائية: تم إنجاز 18 سدا، 8 محطات للتصفية، 284 خزان للمياه، 909 بئر و66 حاجز مائي.

ج- النقل: تم إنجاز 172 كلم من السكك الحديدية العصرية وكهربة حوالي 13 كلم من السكك الحديدية.

د- الأشغال العمومية: تم إنجاز حوالي 50 كلم من الطريق السيار شرق – غرب، 3813 كلم طريق وطني، 3268 كلم طريق ولائي، صيانة وإعادة تأهيل وعصرنة حوالي 1873 كلم من الطرقات، إنجاز وتعزيز 146 منشأة فنية، 3 منشآت مرفئية وإعادة تأهيلها و4 منشآت مطارية وإعادة تأهيلها.

هـ- الفلاحة: تم توسيع المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة بحوالي 78990 هكتار، غرس حوالي 85988 هكتار بالأشجار المثمرة والكروم، توسيع مساحة الزراعة الرعوية بحوالي 29435 هكتار وفك العزلة عن طريق فتح مسالك بحوالي 2000 كلم.

و- مناصب الشغل المستحدثة: فقد بلغت حوالي 3072354 منصبا، منها 1577484 مستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات و1494870 مستحدثة في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة.

---

(1)- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، المرجع السابق، ص39.

المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) وأهدافه وأهم نتائجه

بهدف مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 - 2004، جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي قصد تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، وكذلك ليضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة من جهة، ومن جهة أخرى يساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل، الأشغال العمومية، الري، الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال هذا المبحث سنتطرق للمطلبين التاليين:

- المطلب الأول: عرض البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)؛
- المطلب الثاني: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009).

المطلب الأول: عرض البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض أهم ما جاء في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، من خلال التعرض لخصائصه، أهدافه ومضمونه.

الفرع الأول: خصائص وأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

يتضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي عدة خصائص وأهداف يمكن عرضها كما يلي:

أولا: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

تتمثل خاصية هذا البرنامج منذ انطلاقه في 08 أفريل 2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة، وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه ما يلي:[1]

1- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006، بمبلغ 377 مليار دج؛

2- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006، بمبلغ 693 مليار دج؛

3- برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لإمتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج؛

4- 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس

(1)- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، المرجع السابق، ص39.

الدولة عبر 16 ولاية كانت خلال 2005-2008.

ثانيا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف، هي:[1]

1- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار، ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية، من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛

2- مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي؛

3- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛

4- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة، قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة، التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛

5- تحديث وتوسيع الخدمات العامة، حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية، أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛

6- تحسين مستوى معيشة الأفراد، وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي، وبالتالي التخفيض من آفة الفقر؛

7- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، وذلك راجع للدور الذي تلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص، من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

8- رفع معدلات النمو الاقتصادي، الذي يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو

---

(1)- محمد صلاح، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية – حالة بعض اقتصاديات الدول العربية –**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2014 – 2015، ص288، 289.

الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

يشمل هذا البرنامج الضخم خمسة محاور رئيسية كبرى موزعة كما يلي:

الجدول (4-9): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1908,5**	**45,41**
السكن	555	13,20
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399,5	9,51
البرامج البلدية للتنمية	200	4,76
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	5,95
تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	192,5	4,58
الصحة العمومية، إنجاز منشآت للعبادة	95,5	2,27
باقي القطاعات	216	5,14
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**1703,1**	**40,52**
قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	30,93
قطاع المياه	393	9,35
قطاع التهيئة العمرانية	10,1	0,24
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337,2**	**8,02**
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	7,42
الصناعة وترقية الاستثمار	18	0,43
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7,2	0,17
برنامج تطوير الخدمة العمومية	**203,9**	**4,85**
العدالة والداخلية	99	2,35
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88,6	2,11
البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16,3	0,39
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	**50**	**1,2**
المجمـــــــــــــــــوع	**4202,7**	**100**

المصدر: رئاسة الحكومة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**، 2005 - 2009، ص6، 7.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي موزع على خمسة محاور كما يلي:

أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان

نلاحظ أن 45,41% من المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والمقدر بـ: 1908,5 مليار دج موجهة إلى تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، الماء، الكهرباء، الغاز،... إلخ)، حيث خصص مبلغ 555 مليار دج (13,20% من المبلغ الإجمالي للبرنامج و29,08% من المبلغ المخصص لتحسين ظروف معيشة السكان) لإنشاء 1010000 سكن بمختلف الصيغ، فمنها السكنات الاجتماعية الإيجارية، سكنات البيع بالإيجار، السكن الاجتماعي التساهمي، السكن الريفي، بالإضافة إلى الترقية العقارية والبناء الذاتي، حيث تهدف إلى تحسين الوضع السكني للمواطنين، فيما خصص مبلغ 399,5 مليار دج (9,51% من المبلغ الإجمالي للبرنامج و20,93% من المبلغ المخصص لتحسين معيشة السكان) للتربية والتعليم العالي وكذا التكوين المهني، من خلال إنشاء المقاعد البيداغوجية، والأَسِرَّة، وانجاز مركز جامعي جديد بميلة، وانجاز المخابر ومراكز البحث، وانجاز المدارس والثانويات والمنشآت الرياضية، وانجاز وتجهيز مراكز التكوين. بالإضافة إلى تخصيص ما يقارب 954 مليار دج للصحة العمومية، ومنشآت العبادة، وتزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز، وتنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية، وبعض القطاعات الأخرى.

ثانيا: برنامج تطوير الهياكل القاعدية

خصص ما نسبته 40,52% من المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لتطوير الهياكل القاعدية والمقدر بـ: 1703,1 مليار دج، حيث تم تخصيص ما قيمته 1300 مليار دج (30,93% من المبلغ الإجمالي للبرنامج و76,33% من المبلغ المخصص لتطوير الهياكل القاعدية) لإنجاز المشاريع الكبرى في مجال المنشآت القاعدية في قطاع الأشغال العمومية والنقل، أبرزها:[1]

1- مواصلة وإتمام مقاطع الطريق السريع الجاري إنجازها، والمقدرة بـ 203 كلم؛

2- إنجاز مجمل مقاطع الطريق السريع المتبقية، والمقدرة بـ 910 كلم؛

3- برنامج إعادة تأهيل وتطوير شبكات الطرقات (الطرق الوطنية والمسالك الولائية)، والمقدرة بـ 6000 كلم؛

4- تحديث الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال عنابة – الجزائر – وهران والحدود المغربية، والمقدر بـ 1200 كلم؛

5- كهربة السكك الحديدية الموجودة، بما في ذلك الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال، والمقدر بـ2000 كلم؛

6- تجهيز ميترو العاصمة ودراسة إمكانية توسيعه؛

---

(1)- رئاسة الحكومة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، 2005 – 2009**، المرجع السابق، ص35- 37.

7- دراسة وإنجاز 3 مطارات؛

8- إنجاز خطوط سكة حديدية جديدة 391 كلم؛

9- دعم تثمين ميناء جن جن؛

10- استكمال وإعادة تأهيل الطريق العابر للصحراء.

كما تم تخصيص 393 مليار دج، أي ما نسبته 9,35% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج، لمنشآت الري، حيث يتوقع من خلاله إنجاز 8 سدود، 8 أشغال كبرى للتحويلات (منها تحويل مستغانم – أرزيو – وهران، ونظام بني هارون وتحويل تاقصبت – الجزائر)، 9 محطات للتصفية، إعادة تأهيل 11 محطة تصفية، إنجاز 6 مساحات للسقي، إنجاز 350 محجز مائي، بالإضافة إلى عمليات صيانة السدود الجاري استغلالها، وعمليات نزع الأوحال من السدود. كما خصص مبلغ 10,1 مليار دج للتهيئة العمرانية.

ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية

قصد تعزيز التنمية الاقتصادية اعتمدت الدولة برنامجا خاصا بدعم التنمية خصصت له ما يقارب 337,2 مليار دج، أي ما نسبته 8,02 % من المبلغ الإجمالي المخصص لدعم النمو الاقتصادي، وذلك في مجالات الفلاحة، والتنمية الريفية، والصيد البحري، والصناعة وترقية الاستثمار، والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.

رابعا: برنامج تطوير الخدمة العمومية

خصصت الحكومة مبلغ 203,9 مليار دج أي ما نسبته 4,85% لتطوير الخدمة العمومية، من خلال تطوير وتحديث العدالة والداخلية بانجاز المجالس القضائية والمحاكم والمؤسسات العقابية، ومراكز أرشيف جهوية، ومركز البحث في علم الإجرام، بالإضافة إلى تطوير المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية والبريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال.

خامسا: برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال

خصصت الحكومة مبلغ 50 مليار دج أي ما نسبته 1,2% لتطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

المطلب الثاني: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)

سنحاول عرض أهم النتائج المحققة من تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي، وذلك حسب المؤشرات الاقتصادية والهياكل المنجزة.

الفرع الأول: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب المؤشرات الاقتصادية

يمكن عرض أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة كما يلي: [1]

1- تميز معدل النمو الاقتصادي عموما بالانخفاض، حيث انتقلت قيمته من 5,91% سنة 2005 إلى 3,37% سنة 2007، ثم إلى 1,63 سنة 2009؛

2- انخفض معدل البطالة من 15,30% سنة 2005 إلى 13,80% سنة 2007، ثم إلى 10,16% سنة 2009؛

3- انخفضت نسبة الفقر بشكل طفيف بين سنتي 2005 و2009 حيث انتقلت من 5,70% إلى 5%؛

4- ارتفع معدل التضخم الذي انتقل من 1,38% سنة 2005 إلى 3,67% سنة 2007، ثم إلى 5,73% سنة 2009؛

5- حدث تحسن في القطاع الفلاحي (المحصول الفلاحي بين سنتي 2008 و2009 قدر بـ: 6,2 مليون قنطار)، وبذلك حقق القطاع الفلاحي نمو قدر بـ: 19,7%؛

6- ارتفع معدل النمو خارج المحروقات من 4,7% سنة 2005 إلى 9,3% سنة 2009، وذلك لإرتفاع نسبة النمو في كلا من قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية؛

7- ارتفع متوسط الدخل الفردي، الذي بلغ 4746 دولار سنة 2008؛

8- إرتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 329338 مؤسسة سنة 2005 إلى 455000 مؤسسة سنة 2009، علما أن عددها وصل إلى 180000 مؤسسة سنة 2001؛

9- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005 – 2007؛

10- تم الكشف عام 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو، وتأخر في

---

(1)- أنظر:

- البنك الدولي:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ ، تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ&view=chart، تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ&view=chart ، تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

- فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص247.

- روضة جديدي، **أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، ملتقى حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه، سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص11، 12.

- مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 15، 16.

إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى:

أ- يكمن التأخر المسجل في بعض المشاريع نتيجة أهمية البرنامج في حد ذاته، مما أدى إلى ندرة العقار وتشبع مكاتب الدراسات ووسائل الإيجار؛

ب- العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن:

- النقص في نضج الدراسات؛

- ارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات؛

- شهد البرنامج إعادة تقييم برسم سنة 2010 فقط بقيمة 815 مليار دج.

11- غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية؛

12- إستحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية، وتهميش الشركات الوطنية؛

13- تحسن في المستوى المعيشي للسكان.

الفرع الثاني: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب الهياكل المنجزة

تم إنجاز العديد من المنشآت الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين سنتي 2005 و2009 أهمها:

أولا: المنشآت الاجتماعية والثقافية

نلخصها في العناصر التالية:[1]

1- السكن (العمومي الإيجاري، الاجتماعي التساهمي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي، البناء الذاتي): تم إنجاز 1045269 وحدة سكنية.

2- التربية الوطنية: تم إنجاز 379 ثانوية، 1013 إكمالية، 1800 مدرسة إبتدائية (بمعدل 8 أقسام في كل مدرسة)، 358 مرفق للنظام الداخلي و2508 مطعم مدرسي ونصف داخلي.

3- التكوين المهني: تم إنجاز 11 معهد للتكوين المهني، 103 مركز للتكوين المهني والتمهين، 116 ملحقة لمعاهد ومراكز التكوين المهني والتمهين و158 مرفق للنظام الداخلي.

4- التعليم العالي: تم إنجاز 351020 مقعد بيداغوجي، 202814 مكان للإيواء و149 مطعم جامعي.

5- الشباب والرياضة: تم إنجاز 24 ملعب متعدد الرياضات، 212 مركب رياضي جواري، 14 قاعة متعددة

---

(1)- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، مرجع يبق ذكره، ص80.

الرياضات، 1287 مساحة رياضية جوارية وفضاءات للعب، 118 مسبح وأحوض للسباحة و114 دار للشباب.

6- الصحة: تم إنجاز 23 مستشفى، 83 عيادة متعددة الاختصاصات، 126 مركز صحي، 11 عيادة للولادة ومراكز الأمومة والطفولة و694 قاعة للعلاج.

7- الثقافة: تم إنجاز 207 مكتبة، 13 دار للثقافة، 29 مركزا ثقافيا وتهيئة وإعادة تأهيل 82 منشأة قاعدية ثقافية.

ثانيا: المنشآت الاقتصادية

نلخصها في العناصر التالية:[1]

1- الطاقة والمناجم: تم ربط حوالي 708857 بيت بشبكة الغاز و147259 بيت بشبكة الكهرباء.

2- الموارد المائية: تم إنجاز 25 سدا، 44 محطة للتصفية، 1015 خزان للمياه، 1516 بئر، 416 حاجز مائي و4 محطات لتحلية مياه البحر.

3- النقل: تم إنجاز 1625 كلم من السكك الحديدية العصرية وكهربة حوالي 300 كلم من السكك الحديدية.

4- الأشغال العمومية: تم إنجاز حوالي 460 كلم من الطريق السيار شرق – غرب، 311 كلم من الطرق الاجتنابية، 1860 كلم من الطرق الوطنية، 1658 كلم من الطرق الولائية، صيانة وإعادة تأهيل وعصرنة حوالي 41431 كلم من الطرقات، إنجاز وتعزيز 755 منشأة فنية، 63 منشأة مرفئية وإعادة تأهيلها و30 منشأة مطارية وإعادة تأهيلها.

5- الفلاحة: تم توسيع المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة بحوالي 235510 هكتار، غرس حوالي 156512 هكتار بالأشجار المثمرة والكروم، توسيع مساحة الزراعة الرعوية بحوالي 150865 هكتار وفك العزلة عن طريق فتح مسالك بحوالي 5470 كلم.

6- مناصب الشغل المستحدثة: فقد بلغت حوالي 5031692 منصبا، منها 3166374 مستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات و1865318 مستحدثة في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة.

(1)- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، المرجع السابق، ص39.

المبحث الرابع: البرنامج الخماسي (2010– 2014) وأهدافه وأهم نتائجه

يعتبر البرنامج الخماسي أو ما يسمى بـ: "برنامج توطيد النمو" أو "برنامج مواصلة دعم النمو" تكملة للسياسة التنموية التوسعية التي باشرتها الجزائر إبتداءا من سنة 2001، خاصة في ظل ارتفاع العوائد البترولية، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغا ضخما قدر بـ: 286 مليار دولار (ما يعادل 21214 مليار دينار) خلال الفترة 2010– 2014. "يسعى هذا البرنامج لتكملة المشاريع السابقة والتي هي في طور الإنجاز بغلاف مالي يقدر بـ: 130 مليار دولار (ما يعادل 9680 مليار دينار) من جهة، والانطلاق في مشاريع جديدة والتي خصص لها غلاف مالي قدره 156 مليار دولار (ما يعادل 11534 مليار دينار) من جهة أخرى"[1].

من خلال هذا المبحث سنتطرق للمطلبين التاليين:

- ✓ المطلب الأول: خصائص وأهداف البرنامج الخماسي (2010–2014)
- ✓ المطلب الثاني: مضمون وأهم نتائج البرنامج الخماسي(2010–2014)

المطلب الأول: خصائص وأهداف البرنامج الخماسي(2010–2014)

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض أهم خصائص وأهداف البرنامج الخماسي، كما يلي:

الفرع الأول: خصائص البرنامج الخماسي (2010 – 2014)

إن المبلغ المالي الكبير الذي خصص لهذا البرنامج جاء بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق لحاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها، من خلال:[2]

1- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه؛

2- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دينار، فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية. بل إن الانجازات الممولة من حسابات التخصيص الخاص (من قبيل الصندوق الوطني للسكن) ستصبح، مستقبلا، خاضعة لنفس القواعد؛

3- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني؛

4- بهدف التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة، هناك لجنة حكومية مكلفة بالفصل في اقتطاع العقارات اللازمة بعد التحقيق الميداني؛

---

(1)- بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، 24 ماي 2010، ص1.

(2)- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، مرجع سابق ذكره، ص40.

5- تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية؛

6- تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.

أما فيما يخص التمويل فإن هذا البرنامج سيتم تمويله حصريا من الموارد الوطنية وتستبعد كل استدانة خارجية، وبالتالي لن يترتب على هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات الدولة ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج الخماسي (2010 – 2014)

يهدف البرنامج الخماسي (2010-2014) لتحقيق جملة من الأهداف، هي:[1]

1- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛

2- تحسين الخدمات العمومية؛

3- فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد وتعزيز المنشآت الأساسية؛

4- تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية؛

5- تنمية قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية؛

6- توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛

7- تحسين المستوى الصحي للسكان؛

8- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛

9- مواصلة الإصلاحات من أجل تكوين وتأطير نوعيين.

المطلب الثاني: مضمون وأهم نتائج البرنامج الخماسي (2010 – 2014)

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض مضمون البرنامج الخماسي 2010 – 2014، وأهم النتائج التي تم تحقيقها من خلال هذا البرنامج.

الفرع الأول: مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014

يمكن تلخيص المجالات المعنية بالبرنامج الخماسي 2010 – 2014 والمبالغ المخصصة لكل منها من خلال الجدول التالي:

(1)- بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، مرجع سبق ذكره، ص7- 21.

الجدول(4-10): مجالات تطبيق البرنامج الخماسي 2010 – 2014 والمبالغ المخصصة لها

المشاريع	المبالغ(مليار دينار)
مجال تحسين التنمية البشرية	10122
مجال تطوير المنشآت الأساسية	6448
مجال تحسين الخدمة العمومية	1666
مجال التنمية الاقتصادية	1566
مجال مكافحة البطالة	360
مجال البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	250

المصدر: مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، مرجع سابق ذكره، ص71- 73.

يتبين من خلال الجدول (4-10) أن البرنامج الخماسي ارتكز على ستة مجالات هي:[1]

أولا: مجال تحسين التنمية البشرية

رصدت لها الدولة 10122 مليار دينار موزعة كالتالي:

1- التربية الوطنية (852 مليار دينار): إنجاز أزيد من 3100 مدرسة ابتدائية، أكثر من 1100 إكمالية، 840 ثانوية وأزيد من 2000 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي والمطاعم والنظام نصف الداخلي.

2- التعليم العالي (768 مليار دينار): توفير 600000 مقعد بيداغوجي، 400000 مكان للإيواء و44 مطعم جامعي.

3- التكون والتعليم المهنيين (حوالي 178 مليار دينار): إنجاز 220 معهد، 82 مركز للتكوين و58 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي.

4- الصحة (619 مليار دينار): إنجاز 173 مستشفى، 45 مركب متخصص للصحة، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة للعلاج و17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

5- السكن (أزيد من 3700 مليار دينار): إنجاز مليوني مسكن، منها 1,2 مليون مسكن تسلم خلال الفترة الخماسية والباقي يسلم بين سنتي 2015 و2017.

6- الطاقة (أزيد من 350 مليار دينار): ربط حوالي مليوني بيت بشبكة الغاز الطبيعي وأزيد من 400000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء.

7- قطاع المياه (أكثر من 2000 مليار دينار): إنجاز 35 سد، 25 عملية تحويل للمياه، 34 محطة للتصفية، أكثر من 3000 عملية للتزويد بالماء الشروب والتطهير وحماية المدن من الفياضانات، وتضاف إلى هذا المبلغ 60 مليار دينار معبأة في السوق المالية بهدف استكمال انجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر.

(1)- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، المرجع السابق، ص71- 73.

8- التضامن الوطني (أزيد من 40 مليار دينار): إنجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة الأشخاص المعوقين وحوالي 40 منشأة أساسية لفائدة الأشخاص الذين هم في شدة.

9- الشباب والرياضة (أزيد من 380 مليار دينار): إنجاز 80 ملعبا لكرة القدم، 750 مركب جواري، 160 قاعة متعددة الخدمات، أكثر من 400 مسبح، أزيد من 3500 فضاء للعب، أكثر من 230 نزل ودار شباب وأزيد من 150 مركز للتسلية العلمية.

10- بالنسبة للمجاهدين (أكثر من 19 مليار دينار): إنجاز 9 مراكز للراحة، قاعات للعلاج وإعادة التأهيل، 17 متحف ومركب تاريخي، إعادة تأهيل 34 موقع تاريخي وتهيئة أزيد من 40 مقبرة للشهداء.

11- الشؤون الدينية (أزيد من 120 مليار دينار): إنجاز مسجد الجزائر الأعظم، أكثر من 80 مسجدا آخر ومراكز ثقافية إسلامية، 17 مدرسة قرآنية وترميم 17 مسجدا تاريخيا.

12- الثقافة (أكثر من 140 مليار دينار): إنجاز 40 دار للثقافة ومركبات ثقافية، 340 مكتبة، 44 مسرح، 12 معهد للموسيقى ومدارس للفنون الجميلة و156 مركز للتسلية العلمية.

13- بالنسبة للاتصال (أكثر من 106 ملايير دينار): من أجل تحسين تجهيزات الإذاعات والتلفزيون.

ثانيا: مجال المنشآت الأساسية

رصدت لها الدولة 6448 مليار دينار موزعة كالتالي:

1- الأشغال العمومية (أزيد من 3132 مليار دينار): استكمال الطريق السيار شرق- غرب وتكملته بـ 830 كلم من الطرق السريعة، إنجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية، إنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، تحديث وترميم أكثر من 8000 كلم من الطرق، إنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، كسح وتدعيم 25 ميناء وتعزيز ثلاث مطارات.

2- النقل (أكثر من 2816 مليار دينار): إنجاز 17 خط للسكك الحديدية (6000 كلم)، إتمام عملية كهربة خط السكة الحديدية الاجتنابي الشمالي، إزدواجية 800 كلم من السكك على مستوى منطقة الجنوب الغربي، تسليم ميترو الجزائر ووهران، إنجاز الترامواي في 14 بلدة، استحداث 27 مؤسسة جديدة للنقل الحضري، إنجاز 35 محطة برية، تحديث 8 مطارات وتوسعة 4 موانئ.

3- تهيئة الإقليم والبيئة (حوالي 500 مليار دينار): إنجاز أربع مدن جديدة، وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة، بما في ذلك تسيير النفايات.

ثالثا: مجال تحسين الخدمة العمومية

رصدت لها الدولة 1666 مليار دينار موزعة كالتالي:

1- الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية (أكثر من 895 مليار دينار): إنجاز 4 مقرات للولايات، 103 مقرات للدوائر، 6 مراكز لتكوين المستخدمين، حوالي 450 مقر لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، أزيد من 180 فرقة للشرطة القضائية وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن وأزيد من 330 وحدة للحماية المدنية.

2- العدالة (حوالي 379 مليار دينار): إنجاز 110 مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين، أكثر من 120 مؤسسة عقابية وكذا تحديث وسائل عمل العدالة.

3- قطاع المالية (أكثر من 295 مليار دينار): إنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب، 70 هيكل للخزينة، 50 هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي.

4- قطاع التجارة (حوالي 39 مليار دينار): تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة والتجزئة.

5- إدارة العمل (أكثر من 56 مليار دينار): تعزيز وتحديث وسائلها الخاصة بالمراقبة والضبط.

رابعا: مجال التنمية الاقتصادية

رصدت لها الدولة 1566 مليار دينار موزعة كالتالي:

1- الفلاحة (أزيد من 1000 مليار دينار): إنجاز مغروسات غابية على مساحة 360000 هكتار، مغروسات رعوية على مساحة 70000 هكتار، مغروسات للزيتون على مساحة مليون هكتار، وكذا دعم البرنامج الهام لتنمية الفلاحة.

2- الصيد البحري (أزيد من 16 مليار دينار): مرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حوالي 100 مليار دينار): منها 16 مليار دينار مخصصة لمرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و80 مليار دينار موجهة لدعم تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة، حيث يمكن أن تصل هذه القروض إلى مبلغ 300 مليار.

4- إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية (حوالي 400 مليار دينار): وهي المؤسسات التي تحوز على حصص في السوق المحلية، من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها.

5- تخصيص حوالي 50 مليار دينار: من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط وتعزيز قدرات التقييس الصناعي.

خامسا: مجال مكافحة البطالة

رصدت لها الدولة 360 مليار دينار موزعة كالتالي:

1- تخصيص حوالي 150 مليار دينار لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل.

2- تخصيص حوالي 80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

3- تخصيص حوالي 130 مليار دينار جزائري للتشغيل المؤقت.

سادسا: مجال البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال

رصدت لها الدولة 250 مليار دينار موزعة كالتالي:

1- تخصيص حوالي 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي.

2- تخصيص حوالي 50 مليار دينار للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين.

3- تخصيص حوالي 100 مليار دينار لإقامة "الحكم الإلكتروني".

الفرع الثاني: نتائج البرنامج الخماسي (2010-2014)

استطاعت الدولة الجزائرية بعد أربع سنوات من تبني البرنامج الخماسي 2010-2014 من تحقيق النتائج التالية:

أولا: تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية برسم الفترة 2010- 2013

يمكن عرض تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية كما يلي:[1]

1- ارتفاع الناتج الداخلي الخام من 11991 مليار دينار سنة 2010 إلى 17520 مليار دينار سنة 2013؛

2- ارتفاع الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات من 7811 مليار دينار إلى 12120 مليار دينار سنة 2013؛

3- تراجع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3,6% سنة 2010 إلى 3% سنة 2013؛

4- ثبات معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات عند 6,3% بين سنتي 2010 و2013؛

5- ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات من 56,1 مليار دولار سنة 2010 إلى 63,3 مليار دولار سنة 2013؛

6- إنخفاض نسبة البطالة من 10% سنة 2010 إلى 9,8% سنة 2013؛

(1)- رئاسة الحكومة، **مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، ماي 2014، ص49.

7- انخفاض نسبة التضخم من 3,9% سنة 2010 إلى 3,3% سنة 2013.

ثانيا: تطور مؤشرات التنمية الاجتماعية- الاقتصادية برسم الفترة 2010- 2013

يمكن عرض تطور المؤشرات الاجتماعية- الاقتصادية كما يلي:[1]

1- إنجاز 433 مدرسة ابتدائية سنة 2013 من أصل3100 كان مقرر إنجازها خلال الفترة الخماسية؛

2- إنجاز 271 إكمالية سنة 2013 من أصل 1100 كان مقرر إنجازها خلال الفترة الخماسية؛

3- إنجاز 239 ثانوية سنة 2013 من أصل 840 كان مقرر إنجازها خلال الفترة الخماسية؛

4- إنجاز 129000 سرير لإيواء الطلبة سنة 2013 من أصل 400000 كان مقرر إنجازها خلال الفترة الخماسية؛

5- إنجاز 11 معهد للتكوين سنة 2013 من أصل 220 كان مقرر إنجازها خلال الفترة الخماسية؛

6- إنجاز 39 مركز للتكوين سنة 2013 من أصل 82 كان مقرر إنجازها خلال الفترة الخماسية؛

7- إنجاز 10 مستشفيات سنة 2013 من أصل 173 كان مقرر إنجازها خلال الفترة الخماسية؛

8- إنجاز 126 عيادة متعددة التخصصات سنة 2013 من أصل 377 كان مقرر إنجازها خلال الفترة الخماسية؛

9- إنجاز 759811 مسكن سنة 2013 من أصل 2000000 كان مقرر إنجازها خلال الفترة الخماسية؛

10- إنجاز 12 ملعبا سنة 2013 من أصل 80 كان مقرر إنجازها خلال الفترة الخماسية؛

11- إنجاز 238 مركب جواري سنة 2013 من أصل 750 كان مقرر إنجازها خلال الفترة الخماسية؛

12- إنجاز 70 قاعة متعددة الرياضات سنة 2013 من أصل 160 كان مقرر إنجازها خلال الفترة الخماسية؛

13- إنجاز 18 مكتبة سنة 2013 من أصل 340 كان مقرر إنجازها خلال الفترة الخماسية؛

14- ربط ما يقارب 1042328 بيت بشبكة الغاز الطبيعي سنة 2013 من أصل 2000000 كان مقرر تحقيقها خلال الفترة الخماسية؛

15- ربط ما يقارب 2060160 بيت بالكهرباء.

(1)- رئاسة الحكومة، **مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، المرجع السابق، ص50.

خلاصة الفصل:

إن ما يمكن استنتاجه من خلال البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت قبل عام 2001، هو أنها اقتصرت على تحسين الجوانب النقدية والمالية وأغفلت التحديات الحقيقية للنمو، والمتعلقة بمستوى المعيشة للسكان. هذا ما أدى إلى ضرورة وجود إصلاحات عميقة تستجيب لتطلعات الشعب الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي. من هنا جاءت البرامج الاستثمارية الطموحة من خلال التوسع في الإنفاق العام، ممثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)، وبرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي (2010 – 2014).

يتمحور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

بهدف مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي قصد تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، وكذلك ليضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة من جهة، ومن جهة أخرى يساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل، الأشغال العمومية، الري، الفلاحة والتنمية الريفية. كما يعتبر البرنامج الخماسي أو ما يسمى بـ: "برنامج توطيد النمو" أو "برنامج مواصلة دعم النمو" تكملة للسياسة التنموية التوسعية التي باشرتها الجزائر ابتداءا من سنة 2001، خاصة في ظل ارتفاع العوائد البترولية.

وقد حققت هذه البرامج نتائج معتبرة ومتميزة في جميع المجالات، نذكر منها أنها ساهمت في خلق مناصب العمل وبالتالي خفضت من نسبة البطالة، قللت من حدة الفقر وحسنت مستوى المعيشة للسكان، كما ساهمت في دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية، بالإضافة إلى نتائج تم ذكرها في كل برنامج.

وسنحاول من خلال الفصل الخامس والأخير الوقوف على أثر هذه البرامج فيما يخص مدى مكافحتها لظاهرة الفقر في الجزائر بالاعتماد على أهم المؤشرات الأساسية لقياس الفقر – التي تم عرضها في الفصل الأول – والمتمثلة في مؤشر دليل التنمية البشرية، مؤشر دليل الفقر البشري1، ومؤشر خط الفقر.

الفصل الخامس

أثر البرامج التنموية للفترة 2001-2014 في معالجة الفقر في الجزائر

تمهيد:

ارتكزت البرامج التنموية التي شرعت الحكومة في تطبيقها إبتداءا من 2001 على عدة أهداف، أهمها، مكافحة الفقر، إنشاء مناصب للشغل وزيادة معدل النمو الاقتصادي، ومن خلال هذا الفصل سنحاول الوقوف على أثر هذه البرامج فيما يخص مدى مكافحتها للفقر في الجزائر، بالاعتماد على أهم المؤشرات الأساسية لقياسه – التي تم عرضها في الفصل الأول –، والمتمثلة في مؤشر دليل التنمية البشرية، مؤشر دليل الفقر البشري1 ومؤشر خط الفقر. وبغرض معرفة أهم العوامل المؤثرة على ظاهرة الفقر في الجزائر، سنقوم بنمذجة هذه الظاهرة، وذلك بمحاولة صب أهم المتغيرات المؤثرة فيها في قالب رياضي، وهذا باستخدام أساليب القياس الاقتصادي، هذا الأخير الذي يعد فن وعلم استخدام الطرق الإحصائية لغرض قياس العلاقات الاقتصادية، لكن قبل ذلك سوف نقوم بعرض تطور الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014، بإعتبار أن هذا الإنفاق يستهدف مكونات المؤشرات الأساسية لقياس الفقر (الصحة، التعليم ومستوى المعيشة).

سنقوم بعرض هذا الفصل وفق ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: تطور الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية في الجزائر للفترة 2001 – 2014؛
- المبحث الثاني: أثر البرامج التنموية على الفقر في الجزائر وفق مؤشر دليل التنمية البشرية، مؤشر دليل الفقر البشري-1 ومؤشر خط الفقر؛
- المبحث الثالث: نمذجة الفقر في الجزائر.

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية في الجزائر للفترة 2001 – 2014

إن المتتبع للأهداف الاجتماعية التي رسمتها الحكومة خلال الفترة 2001– 2014، يجد أنها تمحورت حول تحقيق التنمية البشرية للسكان من خلال تحسين الظروف الصحية والتعليمية والمعيشية لهم، وقد خصصت الحكومة مبالغ كبيرة لهذا الغرض، حيث وزعت هذه المبالغ من خلال البرامج التنموية التي تم اعتمادها خلال الفترة 2001 – 2014. سنعالج محاور هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: تطور الإنفاق العام على قطاعي الصحة والتعليم في الجزائر؛
- المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام على قطاعات السكن والمياه والطاقة في الجزائر؛
- المطلب الثالث: تطور الإنفاق العام على أعمال التضامن الوطني وقطاع التشغيل في الجزائر.

المطلب الأول: تطور الإنفاق العام على قطاعي الصحة والتعليم في الجزائر

قصد النهوض بقطاعي الصحة والتعليم في الجزائر، قامت الحكومة بتخصيص مبالغ جد معتبرة لهذين القطاعين، وذلك من أجل تحسين الوضع الصحي والتعليمي للسكان، وهو ما سيتم التعرض له في هذا المطلب.

الفرع الأول: تطور الإنفاق العام على قطاع الصحة في الجزائر

أولت الحكومة أهمية كبيرة لقطاع الصحة، حيث خصصت له ما يقارب 14,7 مليار دينار جزائري من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و85 مليار دينار جزائري من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، أما البرنامج الخماسي فقد خصص من خلاله مبلغ 619 مليار دينار جزائري لهذا القطاع، وقد وزعت هذه المبالغ على إنشاء هياكل صحية متنوعة، وكذا تكوين الأطباء سواء المختصين أو العامين.

أولا: إنشاء الهياكل الصحية

شهدت الفترة التي تم فيها تطبيق البرامج التنموية الثلاثة إنجاز عدة هياكل قاعدية، من مستشفيات ومراكز صحية وعيادات طبية عبر كامل التراب الوطني، والجدول (5-1) يوضح ذلك.

الجدول (5-1): تطور الهياكل الصحية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 1999 - 2011

الهياكل الصحية	2004-1999	2008-2005	2011-2009	المجموع
مستشفيات	13	20	12	45
عيادات متعددة الاختصاصات	50	57	43	150
مراكز صحية	136	71	145	352
عيادات التوليد	0	5	13	18
قاعات العلاج	694	384	51	1129

المصدر: – مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص86.

– فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص198.

من خلال الجدول (5-1) نلاحظ أن عدد الهياكل الصحية إرتفع خلال الفترة 1999 – 2011، حيث بلغ عدد المستشفيات المنجزة 45 مستشفى بعدما كان عددها 13 مستشفى فقط خلال الفترة 1999 – 2004، بينما بلغ عدد العيادات المتعددة الاختصاص 150 عيادة بعدما كان عددها 50 عيادة خلال الفترة 1999 -2004، أما بالنسبة للمراكز الصحية، عيادات التوليد وقاعات العلاج فقد ارتفعت هي أيضا من 136، 0، 694 على الترتيب خلال الفترة 1999 -2004 إلى 352، 18، 1129 خلال الفترة 1999- 2011.

"وقد بلغ إجمالي عدد المستشفيات الموجودة في الجزائر 288 مستشفى سنة 2013 بعدما كان عددها 278 مستشفى سنة 2010، أما العيادات المتعددة الخدمات فقد بلغ عددها في الجزائر 1617 عيادة سنة 2013 بعدما كان عددها 1491 عيادة سنة 2010[1].

ثانيا: تكوين الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان

شهدت الفترة التي تم فيها تطبيق البرامج التنموية الثلاثة اهتمام الحكومة بفئة الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان، وذلك بتخصيص مبالغ هامة في تكوينهم، وهو ما يظهر من خلال الجدول (5-2) كما يلي:

الجدول (5-2): نصيب السكان من الصيادلة والأطباء وجراحي الأسنان في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015

الهياكل الصحية	1990	2000	2005	2009	2010	2013	2015
عدد السكان لكل طبيب عام	1887	1177	969	1490	1339	1127	1118
عدد السكان لكل طبيب إختصاصي	3080	3464	2240	2052	2064	1404	1413
عدد السكان لكل صيدلي	11725	6273	5389	4341	-	-	3467
عدد السكان لكل جراح أسنان	3476	3761	3641	3269	3143	2978	2972

المصدر: - رئاسة الحكومة، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، مرجع سبق ذكره، ص50.

- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص86.

- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، **مؤشرات التغطية الصحية**،

https://translate.google.com/?hl=fr#fr/ar/Indicateurs%20de%20couverture%20sanitaire%20%3A

تاريخ الإطلاع: 11/ 06/ 2017.

من خلال الجدول (5-2) يتبين أن نصيب السكان من الصيادلة والأطباء وجراحي الأسنان في تراجع مستمر، حيث نجد أن عدد السكان لكل طبيب عام وصل إلى 1118 نسمة سنة 2015 بعدما كان 1887 نسمة سنة 1990، مع تسجيل إرتفاع حاد لعدد السكان لكل طبيب عام في 2009 أين بلغت 1490 نسمة، أما نصيب السكان لكل طبيب إختصاصي فقد وصل إلى 1413 نسمة سنة 2015 بعدما كان 3080 نسمة سنة

(1)- **رئاسة الحكومة**، مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص49.

1990، أما بالنسبة لنصيب السكان لكل جراح أسنان فقد وصل إلى 2972 نسمة سنة 2015 بعدما كان 3476 نسمة سنة 1990، وقد تراجع نصيب السكان لكل صيدلي من 11725 سنة 1990 إلى 3467 نسمة سنة 2015.

ثالثا: أثر النفقات العامة على قطاع الصحة في نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية

إن الارتفاع المستمر للنفقات العامة على قطاع الصحة كان له الأثر الإيجابي على نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، وهو ما يبينه الجدول (5-3)، الذي يوضح نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2011) في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014.

الجدول (5-3): نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2011) في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

السنة	نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية	السنة	نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية
2001	323,07	**2008**	510,13
2002	332,46	**2009**	654,98
2003	346,55	**2010**	644,25
2004	360,80	**2011**	686,22
2005	355,14	**2012**	821,34
2006	380,57	**2013**	858,86
2007	453,24	**2014**	932,10

المصدر: البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/country ، تاريخ الإطلاع: 2015/07/26.

من خلال الجدول (5-3) نلاحظ أن نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية تحسن من سنة لأخرى، حيث ارتفع إلى 932,10 دولار للفرد سنة 2014 بعدما كانت قيمته 323,07 دولار سنة 2001.

إن التحسن المستمر الذي عرفته المؤشرات المختلفة المرتبطة بحجم النفقات العامة على قطاع الصحة لا يغني عن بذل المزيد من الجهد لرفعها، خاصة وأنها تبقى دون المستويات المحققة في العديد من الدول، فعلى سبيل المثال، بلغ نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية سنة 2014 في "ماليزيا 1040,23 دولار، والبرازيل 1318,17 دولار، والإمارات العربية المتحدة 2405,37 دولار"[1].

رغم الارتفاع المسجل في الهياكل الصحية وتراجع نصيب السكان من الأطباء والصيادلة، وتحسن نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، إلا أن هذه الأرقام تبين أن نسبة التغطية في الجزائر مازالت

(1)- البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/country ، المرجع السابق.

ضعيفة نوعا ما مقارنة بما تم ضخه من نفقات لهذا القطاع.

الفرع الثاني: تطور الإنفاق العام على قطاع التعليم في الجزائر

من خلال استعراضنا للبرامج التنموية الثلاثة في الفصل السابق نجد أن الحكومة أولت أهمية كبيرة لكلا من: التربية الوطنية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتكوين المهني، حيث خصصت لهم ما يقارب 68,6 مليار دينار جزائري من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و399,5 مليار دينار جزائري من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، أما البرنامج الخماسي فقد خصص من خلاله مبلغ 2020 مليار دينار جزائري، وقد وزعت هذه المبالغ على إنشاء هياكل تعليمية (مدارس، جامعات، مخابر البحث، الإقامات والمطاعم، مراكز التكوين المهني)، بالإضافة إلى تكوين المعلمين والأساتذة ...إلخ.

أولا: محاور برنامج الإصلاح التربوي

بذلت الدولة الجزائرية جهودا كبيرة لتحسين وضعية التعليم، باعتباره أهم الاستثمارات التي يجب تحقيقها، وقد جسدت هذه القناعة من خلال إقرار مجانية وإجبارية التعليم لكل الأطفال لمدة تسع سنوات، وهذا كما نص عليه القانون الأساسي، حيث يشترط التعليم الإجباري لكل الأطفال البالغين من العمر ست سنوات كاملة.

مع بداية الألفية، وسعيا منها لتطوير منظومتها التربوية وجعلها تساير التطورات الحديثة التي يشهدها العالم، إلتزمت الجزائر ببرنامج إصلاح تمثلت أهم محاوره في:[1]

1- تعميم تدريجي للتعليم التحضيري لجميع الأطفال البالغين من العمر 5 سنوات؛

2- تمدرس جميع الأطفال الذين هم بسن التمدرس؛

3- تمكين التحاق 90% من فئة ما في سن نهاية التعليم الإجباري حتى بعد إعادة السنة مرة أو إثنين؛

4- العمل على تمكين التحاق 75% من التلاميذ الذين أنهو التعليم الإجباري من الالتحاق بالتعليم بعد الإجباري؛

5- توجيه 70% من التلاميذ الذين يلتحقون بالتعليم بعد الإجباري إلى التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، بينما يتوجه توجيه نسبة 30% المتبقية إلى التعليم التقني والمهني؛

6- بلوغ نسبة نجاح في امتحان البكالوريا للتعليم الثانوي مقدرة بـ 75% بين تلاميذ السنة الثالثة ثانوي.

ثانيا: إنشاء الهياكل البيداغوجية

إذا أردنا أن نحدد طبيعة العلاقة التي تربط بين التعليم والفقر سنجد أنه من دون تعليم يصعب الحصول

---

(1)- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، **تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، نوفمبر 2008، ص282، 285.

على وظيفة، أي إذا لم يكن لدينا تعليم فإننا معرضين في جميع الأوقات إلى الفقر. كما أننا نرى في مجتمعنا أن أكثر الفقراء تجدهم لا يملكون العلم أو التعليم المؤهل لهم في الحصول على الوظيفـة، ولو كان عندهـم التعليـم المفترض حصوله عندهم لما كانوا فقراء، ولكانت نسبة الفقر تقل بنسبة كبيرة.

وقد قامت الجزائر من خلال البرامج التنموية بإنشاء العديد من الهياكل البيداغوجية عبر الوطن، يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول (5-4): الهياكل البيداغوجية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 1999-2011

نوع المنشأة		2004-1999	2008-2005	2010-2009	2011	المجموع
التربية الوطنية	ثانويات	287	266	272	104	929
	إكماليات	687	780	638	120	2225
	مدارس ابتدائية	2792	1186	1217	820	6015
	داخليات	140	172	198	13	523
	مطاعم	735	1966	942	460	4102
التعليم العالي	المقاعد البيداغوجية	322000	279820	127550	59300	788670
	أماكن الإيواء	131500	167667	68647	47300	415114
	المطاعم الجامعية	21	122	30	05	178
التكوين المهني	معاهد التكوين المهني	11	08	07	05	31
	مراكز التكوين المهني	69	74	75	25	243
	ملحقات التكوين	144	99	29	22	294
	داخليات	140	122	58	33	228

المصدر: - بيان السياسة العامة للدولة الجزائرية، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية، 2004-2008، 2009-2010، 2011.

- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص47، 48.

إن ما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الهياكل البيداغوجية سجلت إنجازات كبيرة خلال الفترة 1999 - 2011، حيث تم إنجاز 929 ثانوية عبر كامل التراب الوطني، كما تم إنجاز 2225 إكمالية و6015 إبتدائية، أما فيما يخص التعليم العالي فقد تم إنجاز 788670 مقعدا بيداغوجيا، و415114 مكان للإيواء بالإضافة إلى 178 مطعما جامعيا، أما بالنسبـة للتكويـن المهنـي فقد سجـل هو أيضا زيـادة في كل من المعاهد والمراكز والملحقات المهنية والإقامات الداخلية.

"وقد بلغ العدد الإجمالي للإبتدائيات في الجزائر 18233 إبتدائية سنة 2013، بعدما كان عددها 17790 سنة 2010، بينما العدد الإجمالي للإكماليات وصل إلى 5172 سنة 2013 بعدما كان عددها 4901 سنة 2010، أمـا فيما يخص العـدد الإجمـالي للثانويات فقـد بلغ 2052 ثانوية سنة 2013 بعدما كان

1813 ثانوية سنة 2010. كما بلغ تعداد المتمدرسين في قطاع التربية سنة 2013 ما يقارب 8297798 تلميذا، بعدما كان عددهم 7948888 تلميذا سنة 2010، أما تعداد الأساتذة فقد وصل إلى 410569 أستاذا سنة 2013، بعدما كان عددهم 375018 أستاذا سنة 2010. كما بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي سنة 2013 ما يقارب 92 مؤسسة، بعدما كان عددها 82 مؤسسة سنة 2010"[1].

المطلب الثاني: تطور الإنفاق على قطاعات السكن والمياه والطاقة في الجزائر

قصد النهوض بقطاعات السكن والمياه والطاقة في الجزائر، باعتبارها قطاعات حساسة بالنسبة للسكان، قامت الحكومة بتخصيص مبالغ جد معتبرة لهذه القطاعات، وهو ما سيتم التعرض له من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تطور الإنفاق على قطاع السكن في الجزائر

إن من بين الأهداف الأساسية للبرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014 هو مكافحة الفقر، ومن بين الطرق المتبعة لتحقيق ذلك هو تسهيل وتحسين الوضع السكني للمواطنين، من خلال خفض العدد المتوسط للأشخاص في المسكن الواحد، تحسين نوعية الخدمات العمومية في المدن والأرياف ورفع عدد المساكن التي يتم توصيلها بالماء الشروب ومصارف الصرف الصحي وكذا الكهرباء والغاز.

من خلال استعراضنا للبرامج التنموية الثلاثة في المباحث السابقة نجد أن الحكومة أولت أهمية كبيرة لقطاع السكن، حيث خصصت له ما يقارب 35,6 مليار دينار جزائري من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و555 مليار دينار جزائري من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، أما البرنامج الخماسي فقد خصص من خلاله مبلغ 3700 مليار دينار جزائري، وقد وزعت هذه المبالغ على إنشاء وحدات سكنية، حيث سجلت النسبة الأكبر في الوحدات السكنية من خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي تم من خلاله الإقرار بإنجاز مليوني وحدة سكنية، منها 1,2 مليون وحدة يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في الجزء المتبقي خلال السنوات المقبلة، بالإضافة إلى ذلك تقدم الدولة إعانات مالية للقاطنين بالمساكن القديمة لإعادة ترميمها، والجدول التالي يبين عدد السكنات التي تم إنجازها خلال 1999 – 2012.

(1)- رئاسة الحكومة، **مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، مرجع سبق ذكره، ص49.

الجدول(5-5): عدد السكنات المنجزة للفترة 1999-2012

البيان	عدد السكنات المنجزة خلال الفترة 1999-2004	عدد السكنات المنجزة خلال الفترة 2005-2012	المجموع
السكن العمومي الإيجاري	259262	428539	687801
السكن الاجتماعي التساهمي	264057	215663	479720
البيع بالإيجار"عدل، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط"	5885	55854	61739
غيرها من السكنات (الترقوية)	63083	47610	110693
البناء الذاتي	193955	151530	345485
السكن الريفي	24045	632312	656357
المجموع	810287	1531518	2341805

المصدر: - بوابة الوزير الأول، **حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008**، ص4

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/Bilanar.pdf ، تاريخ الإطلاع: 2015/07/28.

- **وزارة السكن والعمران**، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية.

http://www.mhuv.gov.dz/Pages/StatistiquesArabes.aspx ، تاريخ الإطلاع: 2017/06/11.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال بيانات الجدول (5-5) أن عدد الوحدات السكنية عرف ارتفاعا خلال الفترة 1999-2012 حيث بلغ مجموع السكنات خلال هذه الفترة 2341805 وحدة سكنية منها 1531518 وحدة سجلت خلال الفترة 2005-2012، ومليون وحدة أنجزت خلال الفترة 2005-2009. أما خلال الفترة 2010-2014 فقد كان مسطرا إستلام 1,2 مليون وحدة سكنية قبل نهاية 2014، غير أننا نجد خلال الفترة 2010-2012 تم تسليم 531518 وحدة سكنية فقط، وخلال الفترة 2010-2013 تم تسليم 759811 وحدة سكنية، وهو الرقم الذي يبقى بعيدا على ما تم تسطيره من خلال البرنامج الخماسي.

رغم الجهود المبذولة إلا أن أزمة السكن لا تزال قائمة كون الطلبات تظل في إرتفاع بسبب ارتفاع عدد السكان، زيادة نسب الزواج، النزوح الريفي، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، كما يواجه هذا القطاع مشكلة تكمن في سوء توزيع هذه السكنات.

الفرع الثاني: تطور الإنفاق على قطاعي المياه والطاقة في الجزائر

بالنسبة لجهود الدولة في توفير مصدر محسن للمياه وشبكة صرف المياه القذرة والغاز والكهرباء - لأهميتها في منح بيئة صحية نظيفة - فقد خصصت الدولة مبالغ مالية ضخمة من خلال البرامج التنموية، حيث خصصت لقطاع الطاقة ما يقارب 16,8 مليار دينار جزائري من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وخصصت ما قيمته 192,5 مليار دينار جزائري من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من أجل

إيصال الكهرباء والغاز وتزويد السكان بالمياه، كما تم تخصيص من خلال نفس البرنامج ما قيمته 393 مليار دج (9,35% من المبلغ الإجمالي للبرنامج و23,07% من المبلغ المخصص لتطوير الهياكل القاعدية) لإنجاز المشاريع الكبرى في مجال المنشآت القاعدية في قطاع المياه، أبرزها، إنجاز 8 سدود، إنجاز وإعادة تأهيل 20 محطة لتصفية المياه، إعادة تأهيل 11 محطة للتصفية وإنجاز 8 محطات لتحويل أو نقل المياه في كلا من مستغانم، أرزيو، وهران، بن هارون، تاقصبت، أما فيما يخص البرنامج الخماسي 2010-2014 فقد خصص ما قيمته 2000 مليار دينار جزائري لإنجاز 35 سدا، 25 نظام خاص بتحويل المياه، استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها، الرفع من نسبة الربط بين شبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% وزيادة حجم المياه الشروب المنجزة، كما تم من خلال نفس البرنامج رصد 350 مليار دينار جزائري لتوصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء، وإنشاء ثلاث محطات شمسية. والجدول (5-6) يوضح المشاريع الاستثمارية المنجزة لتوفير المياه الصالحة للشرب، الغاز والكهرباء في الجزائر للفترة 1999-2011:

الجدول (5-6): المشاريع الاستثمارية المنجزة لتوفير المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز في الجزائر للفترة 1999-2011:

الموارد المائية والطاقوية	1999-2004	2005-2011	المجموع
السدود	18	33	51
مشاريع التزويد بالماء الصالح للشرب	393	2187	2580
مشاريع التطهير	-	50	50
محطات التصفية	08	50	58
خزانات المياه	284	1188	1472
حفر الآبار	5709	1726	7435
المحاجر المائية	66	449	515
محطات تحلية مياه البحر	-	05	5
الربط بشبكة الغاز (عدد المنازل)	468922	945234	1414156
الربط بشبكة الكهرباء (عدد المنازل)	236402	177431	413833
المحطات الكهربائية	-	24	24

المصدر: بوابة الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية: 1999-2008، 2009-2010، 2011**، http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/07/28.

يبين الجدول (5-6) أن المشاريع الخاصة بتعبئة الموارد المائية والطاقوية عرفت تطورا كبيرا خاصة

خلال الفترة 2005-2011، التي انطلقت فيها مشاريع كبرى أو أعيد بعثها في شتى أنحاء الوطن، حيث بلغ عدد السدود المنجزة خلال الفترة 2005-2011 حوالي 33 سـدا مقابل 18 سدا تم إنجازها خلال الفترة 1999-2004، أما بالنسبة لمشاريع التزود بالماء الصالح للشرب فقد عرفت نموا كبيرا ما بين الفترتين السابقتي الذكر، حيث انتقل من 393 مشروعا منجزا إلى 2187 مشروعا، وهكذا بالنسبة لباقي المشاريع، أما فيما يخص الموارد الطاقوية فقد ارتفع عدد المنازل المعنية بالربط بشبكتي الغاز والكهرباء، كما تم إنجاز محطات لتوليد الطاقة الكهربائية.

المطلب الثالث: تطور الإنفاق العام على أعمال التضامن الوطني وقطاع التشغيل في الجزائر

سنتعرض من خلال هذا المطلب إلى تطور الإنفاق العام على أعمال التضامن الوطني وكذا قطاع التشغيل في الجزائر، باعتبارهما أحد القطاعات الأساسية في مواجهة الفقر.

الفرع الأول: تطور الإنفاق العام على أعمال التضامن الوطني في الجزائر

تعددت أوجه الحماية والإعانات المالية التي تمنحها الدولة للفئات المحرومة والمعوزة، بين ما هو مباشر وما هو غير مباشر، بالإضافة إلى الإعانات المالية هناك الهياكل التي أنشئت خصيصا لاستقبال المسنين والمعوقين، عموما يمكن تلخيص هذين النوعين من الإنفاق كما يلي:

أولا: إعانات مالية مباشرة وغير مباشرة

1- إعانات مالية مباشرة: تتمثل أساسا في مبالغ مالية تدفع شهريا أو لكل ثلاث أشهر، موجهة للأشخاص المعاقين أو الأشخاص العاجزين عن العمل، ومن أمثلتها:[1]

أ- تقديم منحة لكل شخص يبلغ أكثر من 18 سنة، دون موارد، ويعاني من إعاقة خلقية أو مكتسبة بنسبة 100%، تؤدي إلى عدم القدرة الكاملة على العمل، وتبعية شبه كلية، كالأشخاص طريحي الفراش والأشخاص المصابين بالشلل الكلي، وكذا الأشخاص المصابين بإعاقات مختلفة والذين يعانون من التخلف الذهني التام. وقد أنشئت بموجب قانون المالية لسنة 1992، وأعيد تقييمها سنة 2003 بمبلغ 3000 دينار جزائري، لترتفع سنة 2007 إلى 4000 دينار جزائري. بلغ عدد الأشخاص المستفيدين من هذه الإعانة خلال الفترة 2005-2008 نحو 635415 شخصا؛

ب- يمكن أن يستفيد الطفل المحروم من الأسرة والذي لم يتم تبنيه بالكفالة لأسباب مختلفة، من إقامة مدفوعة الأجر لدى أسرة ما أو شخص ما. كما يستفيد طفل يبلغ أقل من 19 سنة من منحة شهرية تقدر بـ 1300 دج، وتبلغ هذه القيمة 1600 دج عندما يتعلق الأمر بطفل معوق، وتقدم هذه المنحة، كذلك، لكل شخص أو أسرة

(1)- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص341، 343.

تأوي شخصا يبلغ 19 سنة فأكثر، يتابع دراسته، أو شخصا من الجنس اللطيف يبلغ 19 سنة يكون أعزبا أو بدون عمل؛

ج- في إطار الشبكة الاجتماعية يتم تقديم المنحة الجزافية للتضامن *AFS* توجه إلى الأشخاص العاطلين عن العمل، ومنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة *IAIG* توجه للأشخاص إلى الأشخاص المعوزين والقادرين عن العمل دون دخل، مبلغ الاستفادة مقدر حاليا بـ: 3000 دينار جزائري.

2- إعانات مالية غير مباشرة: "تذكر على سبيل المثال لا الحصر التكفل بمصاريف النقل الحضري بنسبة 100% ومصاريف النقل بالسكك الحديدية والنقل البري بنسبة 50% بالنسبة للأشخاص بدون دخل والمعوقين حركيا أو ذهنيا والأمراض المزمنة، وفي هذا السياق تم التوقيع سنة 2009 على 8 اتفاقيات مع المؤسسات العمومية الجديدة للنقل البري، لينتقل عدد الاتفاقيات الموقعة مع المتعاملين في مجال النقل البري وبالسكك الحديدية والنقل الجوي سنة 2009 إلى 19 اتفاقية"[1].

ثانيا: إنشاء هياكل لاستقبال الأشخاص المسنين والمعوقين

"تتمثل هذه الهياكل أساسا في دور العجزة والمراكز الطبية البيداغوجية المخصصة للأطفال المتخلفين ذهنيا، حيث استفادت هذه الهياكل في إطار البرنامج الخماسي لدعم الانعاش الاقتصادي من مبلغ 17 مليار دينار جزائري، وتعززت سنة 2009 بفتح 14 مؤسسة جديدة لينتقل العدد الإجمالي لهذه المؤسسات إلى 289 هيئة بطاقة استقبال نظرية تقدر بـ 30000 مقعد تضاف إليها المراكز التي تسيرها الحركة الجمعوية"[2].

من أجل ضمان إستفادة الفئات المحرومة من مختلف الإعانات السابق الإشارة إليها، تم استحداث مكتب الشبكة الاجتماعية على مستوى كل بلدية، إضافة إلى إنشاء خلايا جوارية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-307 المؤرخ في 27-09-2008، تتولى مهمة تقديم المساعدة لسكان المناطق المعزولة خاصة في مجالات الصحة والتعليم.

تدعيما للجهد المبذول لحماية الفئات الهشة في المجتمع، تم تسطير برنامج عمل يتمحور حول النقاط التالية:[3]

1- تحسين شروط تعليم الأطفال، وبالأخص، القاطنين في المناطق النائية والفقيرة؛

---

(1)- بن حاح مونير وبلعاطل عياش، **أثر التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر 2001 – 2010**، ملتقى حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه، سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص12، 13.

(2)- المرجع نفسه، ص13.

(3)- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص335.

2- تحسين تدابير الإعانة والتضامن الوطني وتكييفها حسب احتياجات المستفيدين وآمالهم؛

3- التدخل الجواري لاسيما لدى سكان المناطق الريفية؛

4- إحداث هياكل استقبال جديدة مكيفة حسب التغيرات الطارئة؛

5- إحداث إعانات عيش بالبيت لفائدة الأشخاص المسنين؛

6- إحداث مراكز إعانة إستعجالية لفائدة الأشخاص المحتاجين مؤقتا؛

7- إعادة تنشيط مكاتب النشاط الاجتماعي البلدي من أجل تدخل جواري في مجال التضامن.

من أجل تحقيق المهام وبلوغ الأهداف السابق الإشارة إليها، نمت ميزانية التسيير لوزارة التضامن الوطني في الجزائر بشكل مطرد خلال العشرية الأخيرة منتقلة من 51,54 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 35,26 مليار دينار جزائري سنة 2003، لتبلغ 92,93 مليار دينار جزائري سنة 2010.

الفرع الثاني: تطور الإنفاق العام على قطاع التشغيل في الجزائر

بذلت الحكومة الجزائرية جهدا كبيرا قصد إدماج الشباب في الحياة العملية، من خلال تركيزها على دعم سوق العمل بهدف امتصاص البطالة، وهو ما تجسد من خلال البرامج التنموية للفترة 2001- 2014، والذي سيتم التطرق إليه في هذه الفقرة.

أولا: أهداف ومخصصات البرامج التنموية لقطاع الشغل

تم من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي توجيه 90% من الغلاف المالي لإنعاش القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل بصورة غير مباشرة (خاصة الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، والفلاحة والصيد البحري)، كما تم تخصيص بشكل مباشر ما يقارب 16 مليار دينار جزائري من خلال نفس البرنامج للتشغيل والحماية الاجتماعية، ويخص أساسا برنامج الأشغال ذات الاستعمال المكثف الموجهة للولايات المحرومة، حيث تهدف إلى توفير 70000 منصب شغل إضافي. كما أن البرنامج يعتمد نشاطا هاما يرمي إلى تأطير سوق العمل الذي يتطلب موارد لفائدة الوكالة الوطنية للتشغيل، في حدود 0,3 مليار دينار جزائري.

كما سعى برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) إلى تحقيق هدفين أساسيين في مجال الشغل، أولهما يتمثل في خلق مليوني منصب شغل، أما ثانيهما فيتمثل في فتح 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة.

وقصد إنشاء هذه المؤسسات وترقية الشغل، خصص قانون المالية التكميلي عدة ترتيبات منها: [1]

1- تمديد سنتين لفترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الدخل الكلي الذي أنشئ بموجب القرار رقم 31- 96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 على قانون المالية لسنة 1997، لصالح المؤسسات الصغيرة المؤهلة في

(1)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009**، ديسمبر 2008، ص26.

الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (*ENSEJ*)، والتي تلتزم بتوظيف خمسة عمال على الأقل لمدة غير محددة؛

2- تمديد فترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الفوائد للمؤسسات (*IBS*) على خمس سنوات والتي تم إنشاؤها بموجب أحكام القرار رقم (03-01) المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمارات لصالح المستثمرين الذين يوفرون أكثر من 100 منصب شغل عند بداية نشاطهم؛

3- رفع التخصصات المالية لصندوق الضمان الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

أما فيما يخص البرنامج الخماسي (2010- 2014) فقد تم تحديد هدف خاص بالتشغيل، يتمثل في خلق ثلاث ملايين منصب شغل جديد في آفاق 2014، منها مليون ونصف مليون منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، "وقد خصص لذلك ما يقارب 350 مليار دينار جزائري من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب إنتظار التشغيل. وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي"[(1)].

ثانيا: تقييم آثار البرامج التنموية على قطاع الشغل

ساهمت البرامج التنموية في امتصاص البطالة، بين مختلف الفئات المعروضة في سوق العمل، واستطاعت أن تحقق عدة نتائج إيجابية على مستويات التشغيل خلال هذه الفترة، وهو ما يمكن عرضه من خلال الجدول التالي:

(1)- بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، مرجع سبق ذكره، ص2.

الجدول (5-7): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 1999 - 2011

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 1999- 2009	مناصب الشغل المستحدثة خلال 2011	المجموع
أ- مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات.			
1- مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، مؤسسات أخرى).	1066995	135248	1202243
2- مناصب الشغل المستحدثة لدى الوظيف العمومي.	938747	162764	1101511
3- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي.	1136172	213848	1350020
4- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وخارج إطار الفلاحة).	312128	25666	337794
5- مناصب الشغل المستحدثة في إطار ترتيب عقود ما قبل التشغيل.	323353	48784	372137
6- ترتيب المساعدة على الاندماج المهني.	441914	660810	1102724
7- مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة).	865832	291005	1156837
المجموع أ.....	4743858	1538235	6282093
ب- مناصب الشغل الدائمة المستحدثة، سنويا، في إطار الورشات ذات اليد العاملة المكثفة.			
مناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة، الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة، مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية).	3360188	396796	3756984
المجموع ب.....	3360188	396796	3756984
المجموع العام (أ+ ب).....	8104046	1935031	10039077

المصدر: - مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص82.

- مصالح الوزير الأول، **حصيلة الانجازات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2011**، 15 مارس 2012، ص6.

من خلال الجدول (5-7) يتبين أن عدد مناصب الشغل المستحدثة ارتفع خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1999 و2011، حيث بلغ العدد الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة خلال تلك الفترة أكثر من 10039077 منصبا، وقد سجل خلال سنة 2011 فقط استحداث 1935031 منصب، أما خلال الفترة 1999- 2009 فتم استحداث 8104046 منصب، منها 5031692 منصب سجلت خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد تحقيق الحكومة لهدفها خلال هذه الفترة، والمتعلق باستحداث مليوني منصب شغل.

كما أن مناصب الشغل المستحدثة توزعت ما بين مناصب مستحدثة من قبل الإدارات العمومية

والمؤسسات، وأخرى مستحدثة في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة، فبالنسبة للتوزيع الأول فقد حقق أكبر قيمة له من خلال المناصب المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي والتي بلغت خلال الفترة 1999 -2011 ما يقارب 1136172 منصب شغل يليه المناصب المستحدثة من قبل المؤسسات العمومية بـ 1066995 منصبا، وقد بلغت المناصب المستحدثة من قبل الوظيف العمومي 938747 منصب، أما عدد المناصب المستحدثة في إطار القرض المصغر لكل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة والصندوق الوطني للتأمين على البطالة فقد بلغت 865832 منصب خلال الفترة المذكورة. أما بالنسبة للتوزيع الثاني والمتعلق بالورشات ذات اليد العاملة الكثيفة فقد بلغت خلال الفترة 1999- 2011 ما يقارب 3756984 منصبا.

المبحث الثاني: أثر البرامج التنموية على الفقر في الجزائر وفق مؤشرات دليل التنمية البشرية، مؤشر دليل الفقر البشري-1، ومؤشر خط الفقر

من أجل الوقوف على واقع أثر البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 على الفقر، سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض تطور أهم المؤشرات الأساسية المعتمدة خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال التطرق للمطالب التالية:

- المطلب الأول: : أثر البرامج التنموية على الفقر في الجزائر وفق مؤشرات دليل التنمية البشرية؛
- المطلب الثاني: أثر البرامج التنموية على الفقر في الجزائر وفق مؤشر دليل الفقر البشري-1؛
- المطلب الثالث: أثر البرامج التنموية على الفقر في الجزائر وفق مؤشر خط الفقر.

المطلب الأول: أثر البرامج التنموية على ظاهرة الفقر في الجزائر وفق مؤشرات دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو دليل مركب أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990، بهدف تقييم مستوى التنمية البشرية في الدول المتخلفة، حيث يرتكز على ثلاث مؤشرات أساسية تم تعديلها من خلال التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2010، ومن خلال هذا المطلب سنتعرض لتطور قيم هذا الدليل وتطور مؤشراته في الجزائر.

الفرع الأول: تطور قيم دليل التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014

تتمثل مؤشرات دليل التنمية البشرية في:

1- مؤشر الصحة وطول العمر: مقاسا بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد، حيث بقي هذا المؤشر دون تغيير؛

2- مؤشر المعرفة أو مستوى التعليم: مقاسا بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ومعدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس، وقد تم تغييرهما حيث عوضا بمتوسط سنوات الدراسة للكبار ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة؛

3- مؤشر مستوى المعيشة: مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث حل محله نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي.

قيمة دليل التنمية البشرية تكون دائما محصورة بين 0 و1، فكلما كانت قيمته كبيرة (قريبة من 1) دل ذلك على أن التنمية البشرية في البلد مرتفعة جدا، وكلما كانت قيمته صغيرة (قريبة من 0) دل ذلك على أن التنمية البشرية في البلد ضعيفة جدا.

من أجل معرفة أثر البرامج التنموية للفترة 2001-2014 على ظاهرة الفقر نستعرض الجدول(5-8)،

الذي يبين قيم دليل التنمية البشرية وقيم المؤشرات المستخدمة في حسابه في الجزائر للفترة 2000- 2014.

الجدول (5-8): قيم دليل التنمية البشرية وقيم المؤشرات المستخدمة في حسابه في الجزائر خلال الفترة: 2000 -2014

قبل تعديل المؤشرات	مؤشر العمر المتوقع عند الولادة		مؤشر معرفة القراءة والكتابة للبالغين والقيد الإجمالي للتعليم			مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2005		دليل التنمية البشرية	الرتبة عالميا
	قيمة المؤشر	العمر المتوقع بالسنوات	قيمة المؤشر	نسبة المعرفة %	معدل القيد الإجمالي للتعليم %	قيمة المؤشر	نصيب الفرد بالدولار		
2000	0,74	69,6	0,69	66,7	72	0,66	5308	0,697	106
2001	0,74	69,2	0,69	67,8	71	0,69	6090	0,704	107
2002	0,74	69,5	0,69	68,9	70	0,68	5760	0,704	108
2003	0,77	71,1	0,71	69,8	74	0,69	6107	0,722	103
2004	0,77	71,4	0,71	69,9	73	0,70	6603	0,728	102
2005	0,778	71,7	0,711	69,9	73,7	0,711	7062	0,733	104
2006	0,845	75,7	0,715	72,8	68,96	0,72	7416,2	0,760	/
2007	0,845	72,2	0,730	73,84	73,6	0,728	7740	0,754	104
2008	0,845	70,7	0,746	75,4	/	0,747	8753,87	0,779	/
بعد تعديل المؤشرات	**مؤشر العمر المتوقع عند الولادة**		**مؤشر سنوات الدراسة للكبار، وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال**			**مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2005**		**دليل التنمية البشرية**	**الرتبة عالميا**
	قيمة المؤشر	العمر المتوقع بالسنوات	قيمة المؤشر	متوسط سنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة المتوقعة	قيمة المؤشر	نصيب الفرد بالدولار		
2010	0,837	72,9	0,56	7,2	12,8	0,605	8320	0,677	84
2011	0,840	73,1	0.57	7	13,6	0,57	7658	0,698	96
2012	/	/	/	/	/	/	/	0,713	93
2013	0,806	71	0,61	7,6	14	0,67	12555	0,717	93
2014	/	74,8	/	/	/	/	13,054	0,736	83

المصدر: - التقارير العالمية للتنمية البشرية من 2001 إلى 2015.

- مؤشرات سنة 2006، 2007، 2008: تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية في الجزائر، 2007، 2008.

- قيمة نصيب الفرد من الدخل بالدولار لسنتي 2013 و2014 كانت حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2011.

من خلال الجدول (5-8) نلاحظ أن دليل التنمية البشرية تراوحت قيمته ما بين 0,697 و 0,779 خلال الفترة 2000-2008، أي أنها تنتمي إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، أما خلال الفترة 2010-2014 فتراوحت قيمته ما بين 0,677 و0,736 أي أنها تنتمي إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية

المرتفعة، كما نلاحظ أن قيمة دليل التنمية البشرية ارتفعت في الفترتين المذكورتين، فخلال الفترة 2000-2008 ارتفعت قيمته من 0,697 سنة 2000 إلى 0,728 سنة 2004 بنسبة زيادة قدرها 4,45%، لتنتقل بعدها قيمة الدليل إلى 0,760 سنة 2006 لتتراجع بعدها قيمة الدليل إلى 0,754 سنة 2007، ثم ترتفع مرة أخرى لتصل إلى 0,779 سنة 2008 بنسبة زيادة قدرها 11,76% مقارنة بقيمة الدليل لسنة 2000، أما خلال الفترة 2010-2014، ومع تغيير المؤشرات المستخدمة لتقدير قيمة دليل التنمية البشرية فقد ارتفعت قيمة الدليل من 0,677 سنة 2010 إلى 0,736 سنة 2014 بنسبة زيادة قدرها 8,71%. إن ما يلاحظ من خلال القراءة الإحصائية لهذه النتائج هو أن قيمة الدليل ارتفعت من سنة لأخرى، لكن هذا الارتفاع كان بنسب ضئيلة بحيث لا يتناسب وما ضخ من أموال في إطار البرامج التنموية من أجل التنمية البشرية، أي أن البرامج التنموية حسب هذا الدليل حسنت من مستوى الفقر لكن بدرجة ضئيلة، كما نسجل أيضا أن قيمة الدليل بقيت ثابتة في فئة واحدة خلال الفترتين (فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة لمدة 8 سنوات، وبعد تعديل المؤشرات رست عند فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة)، وهذا دليل على أن نسبة الزيادة في قيمة الدليل كانت ضئيلة جدا بحيث لم ترق بالدولة إلى فئة أفضل.

الفرع الثاني: تطور مؤشرات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014

إن التحسن المسجل من سنة لأخرى في مجال التنمية البشرية في الجزائر على الرغم من ضآلته يرجع إلى التحسن في مؤشرات التنمية البشرية التي تأثرت بالسياسة التي اتبعتها الدولة في إطار البرامج التنموية للفترة 2001-2014، حيث أولت الدولة أهمية بالغة لكل من الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، والتي تشكل في مجملها مؤشرات أساسية لقياس التنمية البشرية. وهذا ما سنبينه من خلال العناصر التالية:

أولا: مؤشر الصحة وطول العمر

يتم قياس هذا المؤشر بالعمر المتوقع عند الولادة، ومن خلال الجدول (5-8) نلاحظ أن هذا المؤشر ارتفعت قيمته بين سنتي 2000 و 2013 من 0,74 إلى 0,81 وقد سجلت أعلى قيمة له خلال الفترة 2006-2008 أين بلغت قيمة هذا المؤشر 0,845، أما العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات فقد بلغ أقصى قيمة له عام 2006 بـ 75,7 سنة، وهي قيمة قريبة نسبيا من القيمة المعيارية والمقدرة بـ 85 سنة، وعند التمعن في هذا المؤشر نجد أنه يتأثر بدرجة كبيرة بمدى توفر الخدمات الصحية (المستشفيات، العيادات، الأطباء المختصين ...إلخ)، وهو ما أولته الدولة اهتماما بالغا من خلال البرامج التنموية والذي تم الإشارة إليه في الفرع الأول من المطلب السابق -تطور الانفاق العام على قطاع الصحة في الجزائر-، فالنتائج المحققة من خلال هذا المؤشر تعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال حماية صحة الأفراد.

ثانيا: مؤشر المعرفة أو مستوى التعليم

يتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على مؤشرين هما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ومعدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس، الذين تم تغييرهما فيما بعد، حيث عوضا بمتوسط سنوات الدراسة للكبار ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة، ومن خلال الجدول (5-8) نلاحظ أن هذا المؤشر ارتفعت قيمته بين سنتي 2000 و 2008 من 0,69 إلى 0,746، ويرجع هذا الارتفاع إلى التحسن في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين التي انتقلت من 66,7% سنة 2000 إلى 75,4% سنة 2008، وكذا التحسن في معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الذي انتقلت قيمته من 72% إلى 73,6%، كما ارتفعت قيمة مؤشر المعرفة بين سنتي 2010 و 2013 من 0,56 إلى 0,61، ويرجع هذا الارتفاع إلى التحسن في متوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة الذي انتقلت قيمته من 12,8 سنة في 2010 إلى 14 سنة في 2013، وكذا التحسن في متوسط سنوات الدراسة للكبار الذي انتقلت قيمته من 7,2 سنة إلى 7,6 سنة، وعند التمعن في هذا المؤشر نجد أنه يتأثر بدرجة كبيرة بمدى تحسن وضعية التعليم (المدارس، الجامعات، الأساتذة، مدارس محو الأمية، ... إلخ)، وهو ما أولته الدولة اهتماما بالغا من خلال البرامج التنموية والذي تم الإشارة إليه في الفرع الثاني من المطلب السابق -تطور الإنفاق العام على قطاع التعليم في الجزائر-، فالنتائج المحققة من خلال هذا المؤشر تعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، والتكوين المهني.

ثالثا: مؤشر مستوى المعيشة

يتم قياس هذا المؤشر بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي حل محله نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، ومن خلال الجدول (5-8) نلاحظ أن هذا المؤشر ارتفعت قيمته بين سنتي 2000 و 2008 من 0,66 إلى 0,747، ويرجع هذا الارتفاع إلى التحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2005 الذي انتقل من 5308 دولار سنة 2000 إلى 8753,87 دولار سنة 2008، كما ارتفعت قيمة مؤشر تحسن مستوى المعيشة بين سنتي 2010 و 2013 من 0,61 إلى 0,67، ويرجع هذا الارتفاع إلى التحسن في نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2005 الذي انتقل من 8320 دولار سنة 2010 إلى 7740 دولار سنة 2013، وعند التمعن في هذا المؤشر نجد أنه يتأثر بدرجة كبيرة بمدى تحسن معدل النمو الاقتصادي، هذا الأخير نجد أنه حقق معدلات مرتفعة خلال الفترة 2001-2014، وهو ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (5-9): تطور معدل النمو لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

السنوات	معدل النمو لإجمالي الناتج المحلي
2000	3,82
2001	3,01
2002	5,61
2003	7,20
2004	4,30
2005	5,91
2006	1,68
2007	3,37
2008	2,36
2009	1,63
2010	3,63
2011	2,89
2012	3,37
2013	2,77
2014	3,79
2015	3,76
2016	3,70

المصدر: البنك الدولي،

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ&view=chart

تاريخ الاطلاع: 2017/06/12.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بصورة مطردة وكبيرة خلال الفترة 2000-2003 حيث انتقل معدل النمو من 3,82% إلى 7,20%، وهي أعلى قيمة سجلت خلال فترة البرامج التنموية، ثم تراجع بعد ذلك معدل النمو حيث بلغت قيمته 4,30% سنة 2004. عموما فإننا نقول أن فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا، "وذلك راجع بشكل أساسي للتحسن في معدلات نمو قطاع المحروقات التي ارتفعت بحوالي 10,4%، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا في الفترة نفسها قدرت بمعدل 1,2%"[(1)].

أما خلال الفترة 2005-2009، وهي الفترة التي تضمنت البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، أصبحت قيمة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تتأرجح بين الزيادة والنقصان، وقد بلغ معدل النمو أقصى قيمة له سنة 2005 بـ 5,91% وأدنى قيمة له سنة 2009 بـ 1,63%، بمعنى أن هذه الفترة حققت نموا اقتصاديا متذبذبا، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها على الخصوص "تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات

(1)- محمد كريم قروف، **تقدير فعالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر**، ملتقى حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه، سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص20.

بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بمعدل 10,5%، ويرجع ذلك للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، خاصة في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية"[(1)].

أما خلال الفترة 2010-2014، وهي الفترة التي تضمنت البرنامج الخماسي، فقد شهدت معدلات النمو تأرجحا بين الزيادة والنقصان، وقد بلغ معدل النمو أقصى قيمة له سنة 2014 بـ 3,79% وأدنى قيمة له سنة 2013 بـ 2,77%.

تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لا تؤدي بالضرورة إلى التحسن في وضع الفقراء، إلا إذا صاحب هذا النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، فسوء توزيع الدخل يجعل النمو الاقتصادي المحقق لا معنى له لأنه يؤثر سلبا على معدل الفقر.

"نظرا لعدم توفر مؤشرات دقيقة ومحدثة عن توزيع الدخل، تقاس عدالة توزيع الدخل أو الرفاه عادة من خلال توزيع الإنفاق الاستهلاكي، ويفيد هيكل توزيع الإنفاق في الدول العربية بأن خمس السكان الأفقر في الدول العربيـة يحصـل في المتوسط على 6,7% من الإنفـاق، بينما تبلغ الحصة المقابلة لخمس السكان الأكثر ثراءا حوالي 47,2%، ويبلغ متوسط حصة أغنى 20% إلى أفقر 20% من السكان في الجزائر 5,5%"[(2)].

والجدول التالي يوضح هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 2000-2011

الجدول (5-10): هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 2000-2011 الوحدة:%

السنوات	العشير الأول	العشير الثاني	العشير الثالث	العشير الرابع	العشير الخامس	العشير السادس	العشير السابع	العشير الثامن	العشير التاسع
2000	3,2	7,8	13,1	19,5	27	35,3	45,3	56,9	71,4
2011	3,5	8,4	14,3	21	28,7	37,5	47,5	59,3	74

المصدر:.

- *Office Nationale des Statistiques,* ***Premiers résultats de l'enquête National sur les dépense des consommations de vie de ménages 2011***.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حصة العشير الأفقر سنة 2000 بلغت نسبة 3,2%، بينما حصة العشير الأغنى تملك 28,6% من إجمالي النفقات الاستهلاكية، وهي النسبة المتبقية بعد العشير التاسع، أي أن

(1)- محمد كريم قروف، المرجع السابق، ص20.

(2)- فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

إنفاق الأغنياء يفوق إنفاق الفقراء بحوالي 9 أضعاف، أما في سنة 2011 فقد بلغت حصة العشير الأفقر نسبة 3,5%، بينما حصة العشير الأغنى بلغت نسبة 26% من إجمالي النفقات الاستهلاكية، وهي النسبة المتبقية بعد العشير التاسع، أي أن إنفاق الأغنياء أصبح يفوق إنفاق الفقراء بحوالي 7,4 أضعاف. من خلال البيانات السابقة يتضح لنا أن هناك تحسنا في توزيع الدخل بين 2000 و2011، لكن هذا التحسن نسبي فقط لم يرق إلى ما هو مطلوب من عدالة لإزالة الفوارق الاجتماعية الكبيرة وتخفيض نسب الفقر.

المطلب الثاني: أثر البرامج التنموية على الفقر في الجزائر وفق مؤشر دليل الفقر البشري-1

دليل الفقر البشري-1 يعمل على قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية للدول النامية، وهو ما سيتم تجسيده في الجزائر من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تطور قيم دليل الفقر البشري-1 في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014

تتمثل مؤشرات دليل الفقر البشري-1 فيما يلي:

1- مؤشر طول العمر الخاص بالدول النامية: ويتم قياسه من خلال نسبة السكان الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 40 سنة (% من السكان).

2- مؤشر الأمية لدى البالغين: ويتم قياسه من خلال النسبة المئوية للأميين من أصل مجموع السكان الذين هم بعمر 15 سنة فأكثر.

3- مؤشر مستوى المعيشة: ويتم قياسه من خلال ثلاث مؤشرات فرعية:

أ- النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لهم مياه آمنة؛

ب- النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لهم خدمات صحية؛

ج- النسبة المئوية للأطفال (دون خمس سنوات) ذوي الوزن الناقص (المتوسط أو الحاد) نسبة إلى أعمارهم.

قيمة دليل الفقر البشري-1 تكون دائما محصورة بين 0% و100%، فكلما كانت قيمته كبيرة (قريبة من 100%) دل ذلك على أن الفقر البشري في البلد مرتفع جدا، وكلما كانت قيمته صغيرة (قريبة من 0%) دل ذلك على أن الفقر البشري في البلد ضعيف جدا.

من أجل معرفة أثر البرامج التنموية للفترة 2001-2014 على ظاهرة الفقر نستعرض الجدول التالي، الذي يبين قيم دليل الفقر البشري وقيم المؤشرات المستخدمة في حسابه في الجزائر للفترة 2000- 2011.

الجدول (5-11): قيم دليل الفقر البشري-1 وقيم المؤشرات المستخدمة في حسابه في الجزائر خلال الفترة: 2000-2011

الأدلة / السنوات	الاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الأربعين %	معدل الأمية بين البالغين %	النسبة المئوية لمن لا يحصلون على مياه مأمونة %	النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن %	دليل الفقر البشري1	الترتيب عالميا
2000	10,5	33,3	6	6	23,4	39
2001	9,3	32,2	11	6	22,6	42
2002	9,3	31,1	11	6	21,9	43
2003	7,8	30,2	13	6	21,3	48
2004	7,8	30,1	15	10	21,5	46
2005	7,7	30,1	15	10	21,5	51
2006	6,03	27,2	5	3,7	18,95	/
2007	5,83	26,16	5	3,7	18,23	/
2008	5,71	24,6	5	3,7	17,16	/
2009	6,5	22	5	3,1	15,41	/
2010	6,3	21	5	3,1	14,72	/
2011	6,10	19,5	5	3,1	13,69	/

المصدر: - التقارير العالمية للتنمية البشرية.

- التقرير الوطني للتنمية البشرية في الجزائر الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي *CNES* لسنة 2008.

من خلال الجدول (5-11) نلاحظ أن دليل الفقر البشري-1 انخفضت قيمته خلال الفترة 2000-2011 من 23,4% إلى 13,69%، أي بنسبة تقدر بـ 41,5% خلال 11 فترة سنوية، بمعدل انخفاض سنوي يقارب 3,7%. وما يلاحظ من خلال القراءة الإحصائية لهذه النتائج هو أن قيمة الدليل انخفضت من سنة لأخرى، لكن هذا الانخفاض كان بنسب ضئيلة بحيث لا يتناسب وما ضخ من أموال في إطار البرامج التنموية.

الفرع الثاني: تطور مؤشرات طول العمر والأمية ومستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014

إن التحسن المسجل من سنة لأخرى في مجال الفقر البشري في الجزائر على الرغم من ضآلته يرجع إلى التحسن في مؤشرات الفقر البشري التي تأثرت بالسياسة التي اتبعتها الدولة في إطار البرامج التنموية للفترة 2001-2014، حيث أولت الدولة أهمية بالغة لكل من الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، والتي تشكل في

مجملها مؤشرات أساسية لقياس الفقر البشري. وهذا ما سنبينه من خلال العناصر التالية:

أولا: مؤشر طول العمر

سجل مؤشر طول العمر المقاس باحتمال عدم البقاء على قيد الحياة حتى سن الأربعين انخفاضا سنة 2011 بنسبة 41,9% مقارنة بسنة 2000، حيث انتقلت قيمة هذا المؤشر من 10,5% سنة 2000 إلى 6,1% سنة 2011، كما نلاحظ أن هذا الانخفاض المحقق كان بوتيرة متباطئة، إذ بلغت نسبة الانخفاض السنوية حوالي 3,8%، ويرجع هذا الانخفاض رغم بطئه إلى الجهود التي بذلتها الدولة من خلال البرامج التنموية التي كان لها الأثر الكبير في تحسن ظروف المعيشة، والتقدم الطبي، بالإضافة إلى الدور الفعال لبرامج الوقاية لمكافحة الأمراض، وهو ما انعكس على صحة الأشخاص وخاصة الأطفال والأمهات.

ثانيا: مؤشر الأمية لدى البالغين

سجل هذا المؤشر هو أيضا انخفاضا بين سنتي 2000 و2011 بنسبة 41,44%، حيث انتقلت قيمة هذا المؤشر من 33,3% سنة 2000 إلى 19,5% سنة 2011، وقد سجلت أكبر نسبة انخفاض سنوية بين سنتي 2008 و2009، حيث بلغت 10,6%، منتقلة من 24,6% إلى 22%، ويرجع هذا الانخفاض المسجل إلى النسبة المتقدمة التي بلغتها الجزائر في مجال الاهتمام بالتعليم، خاصة التعليم الابتدائي من خلال مجانية التعليم وإجباريته، ومن المتوقع أن يتواصل تراجع نسبة الأمية بين فئة البالغين سن 15 فأكثر، خاصة إذا ما علمنا أن الجزائر وبداية من العام 2007 سطرت إستراتيجية وطنية لمحو الأمية يتم تنفيذها وفقا لجدول استحقاقات يمتد على الفترة 2007-2016، تعطى فيه الأولوية لفئة السكان بالغي سن ما بين 15 و 49 سنة.

ثالثا: مؤشر مستوى المعيشة

يمكن توضيحه من خلال المؤشرين التاليين:

1- النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لديهم مياه آمنة: لقد تحسنت نسبة السكان المحرومين من المياه الصالحة للشرب، فمن خلال بيانات الجدول (5-11) نلاحظ أنها ارتفعت بشدة من 6% سنة 2000 إلى 15% سنة 2005، لتعود بعدها إلى 5% سنة 2011، وهذا الانخفاض يدل على أن هناك تحسن في توزيع المياه الصالحة للشرب من خلال إقامة مشاريع ربط المنازل بشبكات المياه الصالحة للشرب، التي سبقت الإشارة إليه في المطلب الأول من هذا المبحث.

2-النسبة المئوية للأطفال (دون خمس سنوات) ذوي الوزن الناقص: إن النقص في وزن الأطفال يتبع تغذية الأم، والتغذية الطبية خلال فترة الحمل، وتغذية الأطفال وبرامج الصحة العمومية لحماية الطفل والأم، وقد حققت الجزائر الكثير في هذا المجال، فنتيجة للبرامج الصحية التي تخص الأم والطفل من جهة وتحسن ظروف الحياة

من جهة أخرى، انخفضت نسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات ناقصي الوزن من 6% سنة 2000 إلى 3,1% سنة 2011، محققة نسبة انخفاض تقدر بـ: 48,8%.

كخلاصة لهذا المطلب فإننا نقول أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة 2001-2014 إلا أن الفقر مازال منتشرا وهذا حسب مؤشر الفقر البشري، حيث بلغ هذا الأخير نسبة 13,69% سنة 2011 وهي نسبة مرتفعة إذا ما حولت إلى قيمة مطلقة (عددية).

المطلب الثالث: أثر البرامج التنموية على الفقر في الجزائر وفق مؤشر خط الفقر

سنتعرض من خلال هذا المطلب إلى أثر البرامج التنموية على ظاهرة الفقر في الجزائر، وذلك باستخدام مؤشر آخر يتمثل في خط الفقر، بالإضافة إلى أثر هذه البرامج على مدى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، والمتمثل في تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى نصف ما كانت عليه سنة 1990.

الفرع الأول: تطور مؤشر خط الفقر في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014

من أجل معرفة أثر البرامج التنموية على ظاهرة الفقر في الجزائر نستعرض الجدول التالي، الذي يمثل نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى في الجزائر للفترة: 1990-2011.

الجدول (5-12): نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى في الجزائر خلال الفترة: 1990-2011

السنوات	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى	السنوات	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى
1990	8,10	**2001**	12,20
1991	10,77	**2002**	8,50
1992	11,31	**2003**	8,00
1993	11,88	**2004**	6,80
1994	12,47	**2005**	5,70
1995	14,10	**2006**	5,60
1996	18,20	**2007**	5,60
1997	28,00	**2008**	5,00
1998	20,50	**2009**	5,00
1999	13,20	**2020**	5,00
2000	12,10	**2011**	5,00

المصدر: فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص246، 248.

وقصد توضيح البيانات المعطاة في الجدول السابق سنقوم بتمثيله بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل(5-2):نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى في الجزائر خلال الفترة: 1990-2011

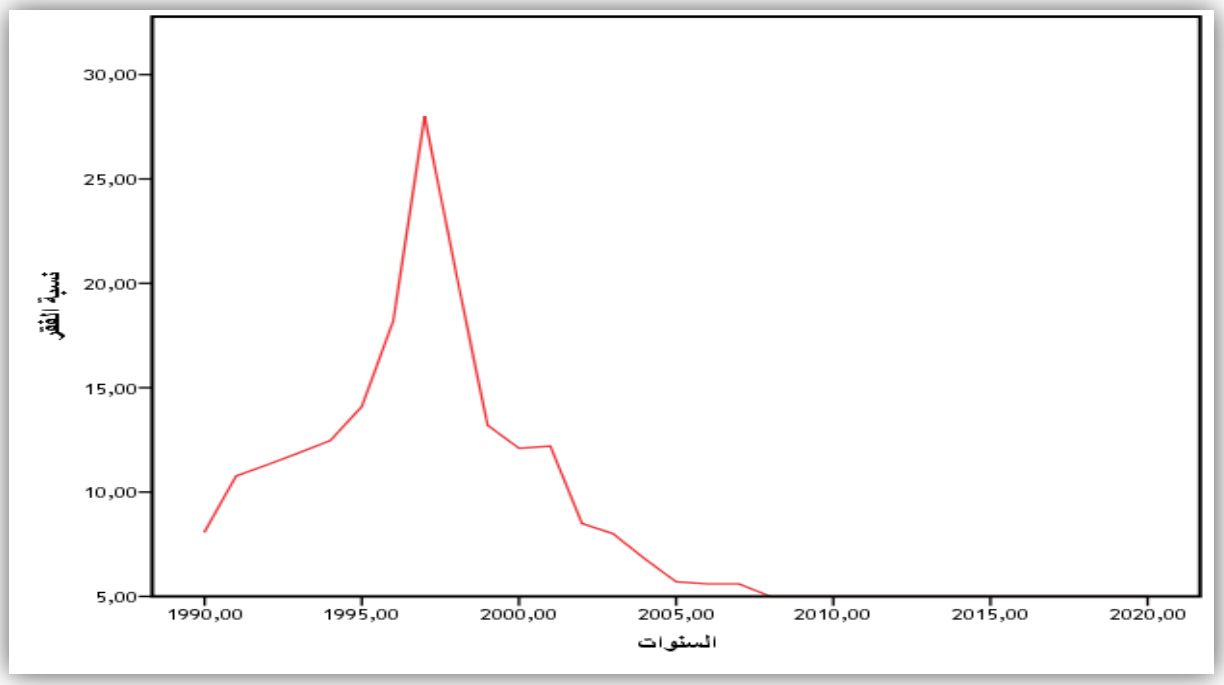

المصدر: فطيمة حاجي، المرجع السابق، بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

يتبين من خلال الجدول (5-12) والشكل (5-2) أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت الفقر الأعلى في الجزائر مر بمرحلتين، المرحلة الأولى تمتد من 1990 إلى 1997 وفيها ارتفعت نسبة الفقر بصورة مستمرة حتى بلغت أقصى قيمة لها سنة 1997 أين وصلت إلى 28%، بعدما كانت 8,10% سنة 1990، ويفسر ذلك بالوضع السياسي والاقتصادي والأمني الذي عاشته الجزائر خلال ما يعرف بالعشرية السوداء، التي أثرت كثيرا على الاقتصاد الوطني، حيث أن تراجع معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ في بداية التسعينيات 17%، وارتفاع نسبة البطالة التي تعزى "لبرامج التصحيح الهيكلي، التي ساهمت في تسريح ما يقارب 500000 عامل سنة 1995، وغلق أكثر من 503 مؤسسة تضم 96000 عامل"[(1)]، كان لها الأثر السلبي على الارتفاع الحاد في نسبة الفقر خلال تلك الفترة. أما المرحلة الثانية فتمتد من 1998 إلى غاية 2011، وفيها تراجعت نسبة الفقر بشكل كبير حيث بلغت 5% سنة 2011، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار البترول وما صاحبها من جهود تنموية قامت بها الحكومة لمكافحة هذه الظاهرة، من خلال الإستراتيجية الوطنية للفترة 2001-2005، والتي كانت تهدف لمساعدة الفقراء، من خلال القرض المصغر، الفلاحة، السكن، التكوين المهني، الصحة، بالإضافة إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو

(1)- *Abdelmadjid Bouzidi, **Les années 90 de l'économie Algerienne**, (Edition ENAC, Algerie, 1999), P80.*

والمخطط الخماسي الأخير، التي أثرت إيجابا وبطريقة غير مباشرة على التقليل من نسبة الفقر، وذلك بتأثيرها على كلا من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي فإنه يعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي حددت للبرامج الثلاثة، وقد تم توضيح أثر هذه البرامج على معدل النمو الاقتصادي في المطلب السابق.

أما بالنسبة لأثر البرامج التنموية على معدلات البطالة في الجزائر، فيمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول (5-13): تطور معدلات البطالة خلال فترة البرامج التنموية في الجزائر الوحدة: %

السنوات	معدل البطالة
2001	27,3
2002	25,7
2003	23,7
2004	17,7
2005	15,3
2006	12,3
2007	11,8
2008	11,3
2009	10,2
2010	10
2012	9,7
2014	9,8

المصدر: *Banque d'Algérie* ***:Rapport Annuel de la banque d'Algérie 2002, 2008, 2012***

- نسبة البطالة لسنة 2014 مصدرها هو الديوان الوطني للاحصائيات حسب ما جاء في الموقع الالكتروني:

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140819/10677.html ، تاريخ الاطلاع: 12 ديسمبر 2015.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه هو أن معدلات البطالة تناقصت بصورة مطردة بين الفترتين 2001 و2014، وهو ما يدل على الانعكاسات الإيجابية للبرامج التنموية التي بدأت منذ سنة 2001، حيث أن هذه الظاهرة المرضية التي أصابت الاقتصاد تعدت حدود 30% خلال عشرية التسعينيات نتيجة الانكماش الاقتصادي والأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري مع منتصف الثمانينيات. فإبتداءا من سنة 2001 بدأت معدلات البطالة في التراجع والتي تزامنت مع مبدأ تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي حيث تمثل النظرية الكنزية المرجع الفكري في حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال، ونتيجة لذلك واصلت معدلات البطالة في الانخفاض، حيث بلغت 15,3% سنة 2005 لتصل إلى 10,2% سنة

2009، أي مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، لتصل مع نهاية برنامج توطيد النمو إلى 9,8%. كما يمكن أن ننوه إلى أنه كان من الممكن تحقيق معدلات بطالة أقل مما قد تم تحقيقها لو تميز الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري بنوع من المرونة والحركية في الأداء تزامنا مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي نتيجة المخصصات المالية التي اعتمدت كاستثمارات عمومية في الجزائر والتي قاربت حدود 348,5 مليار دولار.

الفرع الثاني: مدى تحقيق الجزائر للهدف الأول من أهداف الألفية

من أجل معرفة مدى تحقيق الجزائر للهدف الأول من أهداف الألفية نستعرض الجدول التالي، الذي يمثل نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا في الجزائر.

الجدول (5-14) نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بالجزائر

السنوات	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم
1988	1,9
1990	1,7
2000	0,8
2005	0,6
2008	0,5
2009	0,5
2015	0,3

Source: *le gouvernement Algérien,* ***Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement****, Algérie, 2011, P2.*

- مع ملاحظة أن قيمة 2015 هي قيمة متوقعة.

يتبن من خلال الجدول (5-14) أن نسبة الفقر المحسوبة على أساس نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا انخفضت خلال الفترة 1988-2009، حيث انتقلت من 1,9% سنة 1988 إلى 0,8% سنة 2000، لتواصل الانخفاض التدريجي خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية أين وصلت نسبة الفقـر سنة 2009 إلى 0,5%. هذا ما يؤكد تحقيق الجزائـر للهدف الأول من أهداف الألفية للتنميـة، وهو تخفيض نسبة الفقر إلى نصف ما كانت عليه سنة 1990 بحلول عام 2015، حيث أن هذا الهدف تحقق قبل سنة 2015.

وقصد توضيح البيانات المعطاة في الجدول السابق سنقوم بتمثيله بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل (5-2): نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بالجزائر

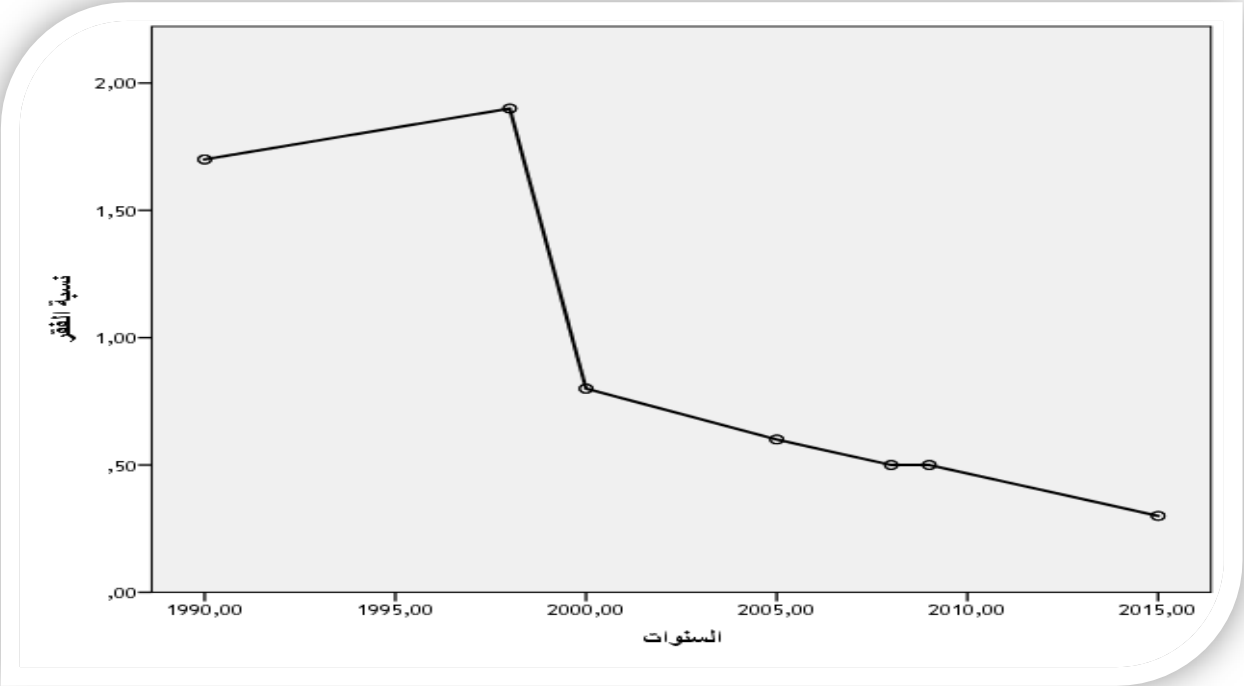

. ***Source:*** *le gouvernement Algérien,* ***Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement****, Algérie, 2011.*

وإذا ما تتبعنا تطور نسبة الفقر المحسوبة على أساس نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا نجد أنها تراجعت أيضا خلال نفس الفترة، فقد بلغت نسبة 3,6% سنة 1988، ووصلت هذه النسبة إلى 5,7% سنة 1995 و3,1% سنة 2000، لتصل إلى 1,6% سنة 2004، وبالتالي نجد أن الجزائر حققت هدف 2015 خلال سنة 2004، حيث تناقص عدد من يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا إلى النصف.

المبحث الثالث: نمذجة الفقر في الجزائر

إن الظاهرة الاقتصادية لا يمكن وصفها وتفسيرها إلا بوصف متغيراتها التي تمثل عناصر الظاهرة، والتي تؤثر بشكل أو بآخر على الظاهرة الاقتصادية وسلوكها. كما أن الوصف النظري لوحده لا يمكن أن يكون قادرا على إعطاء رؤية واضحة ودقيقة للظاهرة وسلوكها، بل يجب أن يكون الوصف النظري مستندا إلى آليات رياضية وإحصائية قادرة على الوصف بدقة متناهية، وظاهرتنا المدروسة التي تمثل الفقر هي ليست ظاهرة محلية فحسب وإنما ظاهرة تغطي أنحاء المعمورة في كل تفصيلاتها، وما من دولة إلا أصاب الفقر جانبا من تاريخها، وعناصر ظاهرة الفقر لم تكن اقتصادية صرفة كما يشار إليها في الأدبيات وإنما جوانبها متعلقة بظواهر اجتماعية وصحية وغيرها. صحيح أن سبب الفقر هو اقتصادي بحت إلا أن المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية لها أثر بالغ الأهمية على عناصر الظاهرة.

بغرض معرفة أهم العوامل المؤثرة على ظاهرة الفقر في الجزائر، سنقوم في هذا المبحث بنمذجة هذه الظاهرة، وهذا باستخدام أساليب القياس الاقتصادي التي تستعمل لتقدير معالم النموذج، إختبار الفرضيات الموضوعة حول النموذج، وتعميم التنبؤات.

سنحاول معالجة هذا المبحث من خلال التطرق للمطالب التالية:

- المطلب الأول: الدراسة الاقتصادية والقياسية للنموذج الخطي العام؛
- المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي والقياسي للتأثير غير المباشر للبرامج التنموية على الفقر في الجزائر؛
- المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي والقياسي للتأثير المباشر للبرامج التنموية على الفقر في الجزائر.

المطلب الأول: الدراسة الاقتصادية والقياسية للنموذج الخطي العام

لبناء أي نموذج خطي عام يجب القيام بالدراستين الاقتصادية والقياسية له، حيث يعتبر النموذج صحيحا إذا إجتاز النموذج المقدر هذين المرحلتين، وهو ما سنقوم بعرضه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الدراسة الاقتصادية للنموذج الخطي العام

إن بناء النموذج القياسي يتطلب تحديد متغيراته التابعة والمستقلة، وكذا تحديد الشكل الرياضي المناسب للعلاقة بين هذه المتغيرات، ونموذج الفقر في الجزائر كأحد النماذج الخطية العامة، بإعتباره يتكون من عدة متغيرات مستقلة يمكن تحديد متغيراته وشكله الرياضي كما يلي:

أولا: تحديد متغيرات النموذج

يمكن أن نحدد متغيرات النموذج الخاص بالفقر في الجزائر بناءا على عدة دراسات سابقة، أهمها الدراسة القياسية التي قام بها المؤلفان عدنان داود العذاري وهدى زوير الدعمي، من جامعة الكوفة بالعراق في

كتابهما "قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، وكذا الدراسة التي قامت بها الأستاذة فطيمة حاجي في أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفتـرة 2005-2014 حيث تم الاستناد على المتغيرات الخاصة بالوطن العربي التي تمت في الدراسة الأولى، والتي يمكن إسقاطها على الجزائر من خلال الدراسة الثانية، أي تم أخذ المتغيرات المشتركة والأكثر تأثيرا بين الدراستين.

1- المتغير التابع: نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر الأعلى، Pov.

هذا الخط يعتمد على طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية، والتي أخذت فرضية أن الطاقة الغذائية الدنيا التي يحتاجها فرد واحد في اليوم تقدر بـ 2100 حريرة غذائية، وهذا ما يشكل الحد الأدنى لخط الفقر الغذائي، وعند إضافتنا النفقات الضرورية لإشباع الحاجيات الأساسية غير الغذائية نتحصل على خط الفقر الأعلى.

2- المتغيرات المستقلة: ضمت المتغيرات المستقلة مجاميع مختلفة، كل مجموعة تمثل مؤشرا معينا يمثل جانبا من ظاهرة الفقر المدروسة لذا فقد قسمت كما يلي:

أ- متغيرات مؤشر السكان: يضم هذا المتغير المؤشرات التالية:

- عدد السكان الإجمالي مقدرا بالمليون نسمة (Pop)؛
- القوة العاملة مقدرة كنسبة مئوية من السكان(MP)؛
- نسبة سكان الحضر (نسبة مئوية من عدد السكان الكلي)($PopU$)؛
- نسبة سكان الريف (نسبة مئوية من عدد السكان الكلي) ($PopR$)؛
- معدل الخصوبة (عدد الولادات لكل إمرأة) ($Féc$)؛
- الكثافة السكانية مقدرة بالفرد/كيلومتر مربع (Den).

ب- متغيرات مؤشر الدخل: يضم هذا المتغير المؤشرات التالية:

- مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقدرا بالدولار الأمريكي (GDP)؛
- معدل التضخم (Inf).

ج- متغيرات مؤشر التعليم: يضم هذا المتغير المؤشرات التالية:

- معدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 فأكثر مقدرا كنسبة مئوية من السكان (Lit)؛
- عدد المتخرجين – التعليم العالي (Grd).

د- متغيرات مؤشر الصحة: يضم هذا المتغير المؤشرات التالية:

- العمر المتوقع الإجمالي مقدرا بعدد السنين (LEB)؛
- معدل الوفيات للأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي ($MorE$)؛

- معدل الوفيات للأطفال تحت 5 سنوات لكل 1000 مولود حي (*MorE5*)؛
- مياه الشرب الآمنة (نسبة السكان الذين تتاح لهم سبل الحصول على مياه الشرب) (*Eau*)؛
- الصرف الصحي (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم قدرة الحصول عليها) (*Santé*).

إن النظرية الاقتصادية تفترض نظريا سلوك المتغيرات الاقتصادية بعلاقتها مع بعضها البعض، لذا فإن كل متغير يظهر عكس سلوكه النظري وجب تبريره اقتصاديا أو حسبما تفترضه تلك النظرية، ونموذج دراستنا يتكون من متغيرات عدة، منها الاقتصادية، الاجتماعية، وغيرها..، وبالتالي وجب تحديد وإيضاح إشارات معلمات المتغيرات لفهم حقيقة سلوكها هل هي منطقية أم لا؟ وهل هي متوافقة مع النظرية أم لا؟.

فبدءا بالمؤشرات السكانية نتوقع أن تكون إشارة معلمة عدد السكان الإجمالي ونسبة سكان الريف والحضر ومعدل الخصوبة والكثافة السكانية موجبة، أي علاقة طردية مع تغير نسبة الفقر، بينما تكون الإشارة سالبة مع القوة العاملة، وذلك نظرا للعلاقة العكسية بينهما.

أما التوقعات النظرية لإشارة معالم متغيرات مؤشرات الدخل فنتوقع ظهور معلمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بإشارة سالبة، وظهور معلمة معدل التضخم بإشارة موجبة مع نسبة الفقر.

أما بالنسبة إلى معلمة المؤشرات التعليمية فمنطقيا يجب أن تكون إشارة معلمتي معدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 فأكثر وعدد المتخرجين سالبة، إذ أن تزايدها يؤدي إلى تناقص أعداد الفقراء.

كما نتوقع أن تكون معلمة العمر المتوقع الإجمالي ومياه الشرب الآمنة والصرف الصحي إشارتها سالبة نظرا للعلاقة العكسية بين التحسن في هذه المتغيرات ونسبة الفقر، أما بالنسبة لمعدل الوفيات للرضع ومعدل الوفيات للأطفال دون الخمس سنوات فنتوقع أن تكون إشارتها موجبة، نظرا للعلاقة الطردية بينها وبين نسبة الفقر، وأي خلاف للإشارات عكس ما هو منطقي يمكن تبريرها وفقا للحقيقة والواقع الاقتصادي.

ثانيا: الشكل الرياضي المناسب لنموذج الفقر في الجزائر

لمعرفة الشكل الرياضي المناسب لنموذج الفقر في الجزائر، سنقوم في المرحلة الأولى بتقدير ثلاث نماذج ممكنة وهي النموذج اللوغاريتمي، النموذج الأسي، والنموذج الخطي العام، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، والنموذج المناسب هو الذي تكون فيه كل الإختبارات الاقتصادية، الإحصائية والقياسية محققة، ثم نختار في المرحلة الثانية أحسن نموذج من النماذج المختارة في المرحلة الأولى، والنموذج المختار في هذه المرحلة هو الذي تكون فيه قيمتي كلا من ***Akaike info criterion*** و ***Schwarz criterion*** عند أدنى قيمة، حيث أن الهدف من هذين الإختبارين هو تحديد النموذج الملائم للعلاقة التي تربط المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الفرع الثاني: الدراسة القياسية للنموذج الخطي العام

إن أول مرحلة في الدراسة القياسية للنموذج القياسي الاقتصادي العام تكمن في تحديد طريقة تقدير النموذج المختار.

نستعمل في تقدير معالم النموذج المختار طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، التي تعتبر أحسن الطرق لتقدير نماذج القياس الاقتصادي الخطية، حيث تعطي هذه الطريقة تقدير غير متحيز وذو كفاءة للمعالم.

"استعملت هذه الطريقة لأول مرة من طرف الباحثين *Legendre* عام 1805، و*Gauss* عام 1809، في قياس علم الفلك"[(1)]. تستعمل هذه الطريقة في تقدير النماذج الخطية بالإضافة إلى عدم وجود التعدد الخطي بالنموذج، أي عدم إرتباط المتغيرات الخارجية فيما بينها.

أولا: تقدير النموذج الخطي العام

يستند النموذج الخطي العام على إفتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع Y_i وعدد من المتغيرات المستقلة X_1، X_2، ...، X_k، وحد الخطأ u_i، ويتم التعبير عن هذه العلاقة بالنسبة لـ n مشاهدة و k متغيرا مستقلا بالشكل التالي: $\boxed{Y_i = B_0 + B_1X_{i1} + B_2X_{i2} + \cdots + B_kX_{ik} + u_i}$

إذا كانت العينة تحتوي على n مشاهدة فسيكون لنا n معادلة كما يلي:

$$Y_1 = B_0 + B_1X_{11} + B_2X_{12} + \cdots + B_kX_{1k} + u_1$$
$$Y_2 = B_0 + B_1X_{21} + B_2X_{22} + \cdots + B_kX_{2k} + u_2$$
$$\vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots$$
$$Y_n = B_0 + B_1X_{n1} + B_2X_{n2} + \cdots + B_kX_{nk} + u_n$$

يمكننا كتابة مجموعة المعادلات السابقة على شكل مصفوفات كالآتي:

$$\boldsymbol{Y = XB + U}$$

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \dots & X_{1K} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2K} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \dots & X_{nK} \end{pmatrix} \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ \vdots \\ \vdots \\ B_K \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_1 \\ u_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ u_n \end{bmatrix}$$

يمكن كتابة هذا النموذج باختصار كما يلي:

$$\boxed{Y_{(n,1)} = X_{(n,K+1)}B_{(k+1,1)} + U_{(n,1)}}$$

الفرضيات التي يقوم عليها هذا النموذج يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

(1)- صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، (ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999)، ص16.

$$U \sim N(0\ ,\ \sigma^2)\ ،\ \sigma_t^2 = Cste\ \forall t$$
$$E(U_S U_t) = 0\ ,\ s \neq t$$
$$E(U'X) = 0$$
$$|X'X| \neq 0$$

النموذج الذي نتحصل عليه بعد حساب قيم مقدرات معلمات النموذج هو:

$$\hat{Y} = X\hat{B}$$

بينما يكون مقدار الانحراف عن القيمة الحقيقية هو الشعاع:

$$\hat{u} = Y - \hat{Y}$$

نتحصل على مجموع مربعات الانحرافات باستعمال القانون:

$$\hat{u}'\hat{u} = (Y - \hat{Y})'(Y - \hat{Y}) = (Y - X\hat{B})'(Y - X\hat{B})$$
$$\hat{u}'\hat{u} = Y'Y - Y'X\hat{B} - \hat{B}'X'Y + \hat{B}'X'X\hat{B}$$

ويتم تخفيض مجموع مربعات الانحرافات $Min\ \hat{u}'\hat{u}$ بالاشتقاق بالنسبة للشعاع $\hat{B}$.

$$\frac{Min\ \hat{u}'\hat{u}}{\delta\hat{B}} = -2X'Y + 2\hat{B}(X'X) = 0$$
$$\boxed{\hat{B} = (X'X)^{-1}X'Y}$$

حيث: X': مرافق أو مبدول المتغير المستقل وهو تحويل العمود إلى سطر.

$(X'X)^{-1}$: معكوس المصفوفة $X'X$، وتحسب كما يلي:

$$(X'X)^{-1} = \frac{1}{|X'X|} Adjoint(X'X)$$

$Adjoint(X'X)$: هو تبديل موقع عناصر القطر الأول فقط، وقلب إشارات عناصر القطر المقابل دون تبديل المواقع.

أما إذا وجد تعدد خطي في النموذج، فلا يمكننا إستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) بل نستعمل طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS).

إن هذه الطريقة تعطي متغير غير متحيز $(BLUE)$ في حالة وجود تعدد خطي داخل النموذج وهو على الشكل التالي:[1]

$$\boxed{\hat{B} = (XA^{-1}X)^{-1}XA^{-1}Y}$$

حيث: A: مصفوفة التباين والتباين المشترك بحيث: $V(\mu_T) = A$.

A^{-1}: معكوس المصفوفة A.

---

(1)- زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013 - 2014، ص210.

$V(\mu_T)$: تباين الأخطاء أو الإنحرافات.

بعد تكوين نموذج الانحدار وتقدير معاملاته سوف نحصل على نموذج محدد لتمثيل العلاقة محل الدراسة بين الظاهرة المفسَّرةY_i ومجموعة العوامل المؤثرة فيها X_i، ننتقل الآن إلى تحليل الأداء العام لنموذج الانحدار المختار وتقييم جودة وفعالية تمثيله للعلاقة المدروسة.

ثانيا: إختبار المعنوية الإحصائية للمقدرات

1- إختبار المعنوية الإحصائية لكل مقدر على حدى: من أجل تقييم الأهمية الإحصائية لتكوين معاملات نموذج الانحدار يتم حساب مقياس ستيودنت (t_{B_i}) لكل معامل B_i من معاملات النموذج المقترح:[1]

$$t_{\hat{B}_i} = \frac{\hat{B}_i}{S.E_{\hat{B}_i}}$$

حيث أن: $\hat{B}_i$: معامل المتغير X_i في نموذج الانحدار.

$S.E_{\hat{B}_i}$: متوسط مربع خطأ المعامل $\hat{B}_i$ (الخطأ المعياري $S.E_{\hat{B}_i}$).

$$S.E_{\hat{B}_i} = \frac{\hat{\sigma}_y\sqrt{1-R^2_{y,x_1,\dots,x_n}}}{\hat{\sigma}_{x_i}\sqrt{1-R^2_{x_i,x_1\dots,x_n}}} \times \frac{1}{\sqrt{n-m-1}}$$

حيث: $R^2_{y,x_1,\dots,x_n}$: معامل التحديد المتعدد للمؤشر Y_i بجميع المؤشرات المستقلة X_i.

$R^2_{x_i,x_1\dots,x_n}$: معامل التحديد المتعدد للمؤشر X_i بجميع المؤشرات المستقلة ما عدا المتغير التابع Y.

$\hat{\sigma}_y$: الانحراف المعياري لقيم المؤشر التابع.

$\hat{\sigma}_{x_i}$: الانحراف المعياري لقيم المؤشر X المرافق للمعامل $\hat{B}_i$.

n: عدد المشاهدات، m: عدد المتغيرات المستقلة.

بمقارنة قيمة $\left(t_{\hat{B}_i}\right)$ المحسوبة من العبارة السابقة بقيمتها المستخرجة من الجدول $(t_{Tab} = t_{n-m-1,\alpha})$ يمكننا أن نحكم على المعنوية الإحصائية للمعامل $\left(\hat{B}_i\right)$.

إذا كانت $\left|t_{\hat{B}_i}\right| > t_{Tab}$ سيتم رفض فرضية H_0 حول الطبيعة العشوائية لتكوين $\hat{B}_i$، أما في حالة العكس فإنه يتأكد الطابع العشوائي لقيمة المعامل $\hat{B}_i$ التي حصلنا عليها ويكون من الأفضل في مثل هذه الحالة التخلي عن إدخال المتغير X_i المرافق لـ $\hat{B}_i$ في نموذج الانحدار.

2-إختبار المعنوية الإحصائية لكل مقدرات النموذج: تستعمل هذه الإحصائية في إختبار معنوية المعالم المقدرة دفعة واحدة، وهذا نظرا لتعدد معالم النموذج المقدرة، حيث نستعمل لذلك إختبار فيشر الذي تصاغ علاقته العامة كما يلي:

---

(1)- علي مكيدة، **الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة،** (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007)، ص158.

$$F_{Cal} = \frac{R^2}{1-R^2} \times \frac{n-m-1}{m}$$

حيث: R^2: معامل التحديد المتعدد، n : عدد المشاهدات ، m: عدد المتغيرات المستقلة

إن إختبار فيشر مبني على فرضيتين أساسيتين، هما:

$$H_0: B_0 = B_1 = B_2 = \cdots = B_K = 0$$
$$H_1: \exists B_j \neq 0 \quad j = 1, 2, 3, \ldots, K$$

يمكن أن نتوصل للقرارين التاليين:

أ- إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية أي: $F_{Cal} > F_{Tab}$، فإننا نرفض فرض العدم H_0، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه يوجد على الأقل معلمة واحدة مقبولة أي يوجد على الأقل متغير مفسر واحد له علاقة بالمتغير التابع، حيث F_{Tab} تستخرج قيمتها من جدول توزيع فيشر بدرجات حرية m على المحور الأفقي، و $n-m-1$ على المحور العمودي، عند مستوى معنوية معينة غالبا ما تكون 0,01 أو 0,05، أي: $F_{Tab} = F_{m,n-m-1,\alpha}$؛

ب- إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة أقل من القيمة الجدولية أي: $F_{Cal} < F_{Tab}$، فإننا نقبل فرض العدم H_0، ونرفض الفرض البديل، أي ولا متغير من المتغيرات المفسرة التي يحتويها النموذج له علاقة بالمتغير التابع.

ثالثا: معامل التحديد المتعدد R^2

نعتمد على هذا المعامل في معرفة النسبة المئوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع، ويعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، حيث صيغته الرياضية هي النحو التالي:[1]

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT} = 1 - \frac{SCR}{SCT}$$

حيث: SCT: مجموع مربعات الانحرافات الكلية للمتغير التابع Y عن وسطه $\bar{Y}$، أي: $\sum(Y_i - \bar{Y})^2$

SCR: مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة $\hat{Y}$ عن وسطها الحسابي $\bar{Y}$، أي: $\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2$

SCE: مجموع مربعات الأخطاء، أي: $\sum(Y_i - \hat{Y}_i)^2$

وبالتالي فإن العلاقة السابقة لـ: R^2 تصبح كما يلي:

$$R^2 = \frac{\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum(Y_i - \bar{Y})^2} = 1 - \frac{\sum(Y_i - \hat{Y}_i)^2}{\sum(Y_i - \bar{Y})^2}$$

معامل التحديد تتراوح قيمته ما بين الصفر (عندما لا تفسر معادلة الانحدار أيًّا من التغير في Y)، والواحد الصحيح (عندما تقع كل النقاط على خط الانحدار)، أي أن: $0 \leq R^2 \leq 1$، وكلما اقتربت قيمة معامل التحديد من الواحد الصحيح كلما زادت جودة توفيق خط الانحدار والعكس صحيح.

(1)- *R. Bourbonnais, **Econométries**, (3ieme édition, Dunod, paris), p37.*

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لا يمكن الإعتماد عليه كثيرا، ذلك لأنه يرتفع بمجرد إدخال متغير مفسر جديد في النموذج، حتى وإن لم تكن هناك علاقة سببية بين هذا المتغير الجديد والمتغير التابع، لذا يفضل الإعتماد على مؤشر آخر في حالة وجود أكثر من متغير مفسر واحد في النموذج، يطلق على هذا المؤشر معامل التحديد $(Adjusted\ R^2)$، يرمز له بالرمز $\bar{R}^2$، حيث:[1]

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2)\frac{n-1}{n-k}$$

حيث: n: عدد المشاهدات. k: عدد المعالم المقدرة.

رابعا: إختبار الارتباطات الذاتية بين الأخطاء، إحصائية داربين – واتسون (*Durbin – Watson*)

الفرضية الأساسية لتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية في النموذج الخطي هي عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، فإذا لم يتحقق هذا الفرض فإن هذا يدل على أن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة مرتبط بالقيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية سابقة لها، هذا ما يتنافى مع فرض انعدام التباين المشترك اللازم للحصول على مقدرات مربعات صغرى عادية تتسم بالكفاءة.

وإذا ما حاولنا تحديد أهم أسباب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، يمكننا ذكر:[2]

1- حذف بعض المتغيرات المستقلة من العلاقة المدروسة لسبب أو لآخر، مثل عدم توفر البيانات المناسبة عنها أو بهدف تبسيط هيكل النموذج، فقد يكون من بين المتغيرات المحذوفة ما هي مرتبطة ذاتيا؛

2- عدم دقة المعلومات والبيانات التي تؤثر على الأخطاء؛

3- سوء تحديد الصيغة الرياضية للنموذج؛

4- الآثار المترتبة على السلسلة الزمنية، حيث نجد أن هناك بعض العوامل العشوائية الطارئة وغير المتكررة قد ينتج عنها ارتباط في قيم العنصر العشوائي لأكثر من فترة زمنية واحدة، كالحروب والزلازل والفيضانات، التي تمتد آثارها وانعكاساتها على الاقتصاد لعدة سنوات متتالية.

أما النتائج المترتبة على هذا المشكل فتتمثل في بقاء المعالم المقدرة تتصف بعدم التحيز، لكنها لا تبقى كأفضل مقدرات، أي تفقد خاصية الكفاءة، "كما يؤثر الارتباط الذاتي على نتائج تحليل الانحدار فتعطي اختبارات ستودنت وفيشر نتائج أقل دقة من تلك المتحصل عليها في حالة عدم وجوده، حيث تستند تلك الإختبارات على التباين والخطأ المعياري"[3]، بالإضافة إلى "عدم دقة التنبؤات المتحصل عليها باستخدام طريقة

---

(1)- *Pindyck Robert and Rubinfeld Daniel, **Econometric models and economic Forecasts**, (New York : MC Graw-Hill, Book company, 1976), p92.*

(2)- عثماني أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص180، 181

(3)- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، (دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2007)، ص198.

المربعات الصغرى العادية، فهي لا تتسم بالكفاءة، أي أن تباين هذا التنبؤ سيكون أكثر من تباين التنبؤ المحصل عليه باستعمال طريقة قياس أخرى"[1].

من بين الطرق المستعملة للكشف عن وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء نجد إحصائية داربين – واتسون، التي تم اكتشافها من طرف الباحثين داربين وواتسون سنة 1949، حيث يصلح هذا الإختبار في نموذج يحتوي على ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى *AR(1)*، أي وجود ارتباط بين القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة والقيمة المقدرة لحد الخطأ في الفترة الزمنية السابقة لها مباشرة.

حيث أن نموذج الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى يتحدد من خلال المعادلة التالية:

$$u_i = \rho u_{i-1} + \varepsilon_i \qquad i = 1, 2, \dots, n$$

ρ: معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، حيث: $-1 \leq \rho \leq +1$

لذا يجب اجراء اختبار وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي طبقا للفرضيتين التاليتين: $\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ H_1: \rho \neq 0 \end{cases}$

من أجل إختبار فرضية العدم H_0 يجب حساب إحصائية داربين – واتسون (DW)، التي صيغتها على الشكل التالي: $\boxed{DW = \frac{\sum_{i=2}^{n}(\hat{u}_i - \hat{u}_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^{n}\hat{u}_i^2}}$ ، حيث تمثل $\hat{u}_i$ القيمة المقدرة للمتغير العشوائي u_i.

كما يمكن صياغة إحصائية داربين – واتسون من الصيغة السابقة كما يلي: $\boxed{DW = 2(1 - \hat{\rho})}$

حيث: $\boxed{\hat{\rho} = \frac{\sum_{i=2}^{n}\hat{u}_i\hat{u}_{i-1}}{\sum_{i=1}^{n}\hat{u}_i^2}}$، و DW تمثل القيمة المحسوبة للإختبار وتأخذ قيمها بين 0 و4، ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا كانت: $\hat{\rho} = 0$ فإن $DW = 2$.

ويوضح الشكل (5-3) قيم du و dl الجدولية، التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب أو السالب، أو التي تجعل نتيجة الإختبار غير محددة، وهذا بمقارنة قيمة DW المحسوبة مع هاتين القيمتين، من أجل اتخاذ القرار الإحصائي المناسب، عند مستوى معنوية معين.

الشكل(5-3): مناطق القبول والرفض لإختبار *Durbin – Watson*

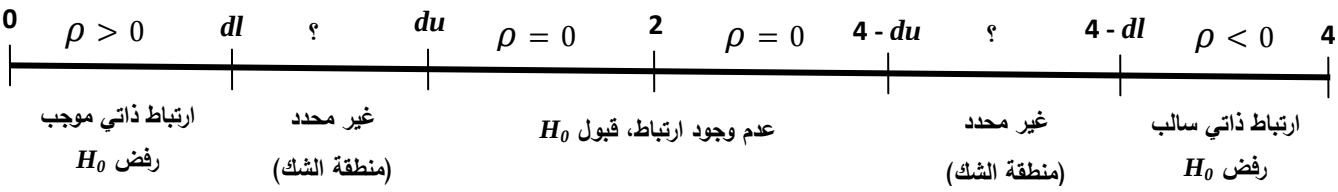

المصدر: زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص217.

يمكننا الحصول على الحالات التالية:

(1)- عبد المحمود محمد عبد الرحمان، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، (مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1995)، ص216.

1- إذا كانت $DW \in [0 \ - \ dl[$: نقول أن هناك إرتباط ذاتي موجب، أي رفض فرض العدم H_0

2- إذا كانت $DW \in]4 - dl \ , \ 4[$: نقول أن هناك إرتباط ذاتي سالب، أي رفض فرض العدم H_0

3- إذا كانت $DW \in [dl \ - \ du]$ أو $DW \in [4 - du \ , \ 4 - dl]$: نتيجة الإختبار غير محددة، ومن ثم يجب إضافة بيانات أكثر.

4- إذا كانت $DW \in]du \ , \ 4 - du[$: نقول أنه لا يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء، أي قبول H_0

في حالة وجود الإرتباط الذاتي للأخطاء لا بد من محاولة التخلص منه عن طريق إجراء التصحيحات الآتية:

نفترض أن النموذج محل الدراسة هو: $Y_i = B_0 + B_1X_{i1} + B_2X_{i2} + \cdots + B_kX_{ik} + u_i$

وأن العلاقة بين عنصر الخطأ من مشاهدة إلى أخرى هي كالتالي: $u_i = \rho u_{i-1} + \varepsilon_i$

بالتعويض نحصل على: $Y_i = B_0 + B_1X_{i1} + B_2X_{i2} + \cdots + B_kX_{ik} + \rho u_{i-1} + \varepsilon_i$

بما أن: $u_i = Y_i - B_0 - B_1X_{i1} - B_2X_{i2} - \cdots - B_kX_{ik}$

فإن: $u_{i-1} = Y_{i-1} - B_0 - B_1X_{(i-1)1} - B_2X_{(i-1)2} - \cdots - B_kX_{(i-1)k}$

بضرب الطرفين في القيمة ρ نجد:

$$\rho u_{i-1} = \rho Y_{i-1} - \rho B_0 - \rho B_1X_{(i-1)1} - \rho B_2X_{(i-1)2} - \cdots - \rho B_kX_{(i-1)k}$$

وبالتعويض نتحصل على:

$$Y_i = B_0 + B_1X_{i1} + B_2X_{i2} + \cdots + B_kX_{ik} + \rho Y_{i-1} - \rho B_0 - \rho B_1X_{(i-1)1} - \rho B_2X_{(i-1)2} - \cdots - \rho B_kX_{(i-1)k} + \varepsilon_i$$

$$Y_i - \rho Y_{i-1} = B_0(1-\rho) + B_1\left(X_{i1} - \rho X_{(i-1)1}\right) + B_2\left(X_{i2} - \rho X_{(i-1)2}\right) + \cdots + B_k\left(X_{ik} - \rho X_{(i-1)k}\right) + \varepsilon_i$$

أي: $$\boxed{Y_i^* = B_0^* + B_1X_{i1}^* + B_2X_{i2}^* + \cdots + B_kX_{ik}^* + \varepsilon_i}$$

علما أن ε_t تتوفر فيه الشروط الخاصة بعنصر الخطأ.

إذن لمعالجة هذه المشكلة نقوم أولا بحساب $\hat{\rho}$ مقدر المعلمة ρ باستعمال القانون: $\hat{\rho} = \frac{\sum_{i=2}^{n} \hat{u}_i\hat{u}_{i-1}}{\sum_{i=1}^{n} \hat{u}_i^2}$،

ثم نعوضها في النموذج المتحصل عليه سابقا، ونحسب مقدرات معلماته من جديد.

خامسا: إختبار عدم تجانس تباين حد الخطأ

من بين إفتراضات نموذج الإنحدار الخطي هو ثبات تباين حد الخطأ، أي:

$$V(u_i) = E\left(u_i^2\right) = \sigma^2 \qquad \forall \ i = 1, 2, \ldots, n$$

حيث يشير إختلاف التباين إلى الحالة التي يكون فيها تباين حد الخطأ غير ثابت عند كل قيم المتغير المستقل، أي أن: $E\left(u_i^2\right) \neq \sigma^2$، ويحدث هذا أساسا في البيانات المقطعية.

في حالة وجود إختلاف التباين فإن تقديرات معالم طريقة المربعات الصغرى العادية تظل غير متحيزة ومتسقة لكنها لا تكون ذات كفاءة، بالإضافة إلى تقديرات التباين تكون متحيزة، مما يؤدي إلى إختبارات

إحصائية غير صحيحة للمعالم وفترات ثقة متحيزة.

توجد عدة طرق لإكتشاف عدم تباين حد الخطأ، سنكتفي بعرض إثنين منها كما يلي:

1- إختبار وايت *White's Test*: "يتميز هذا الإختبار بأنه لا يعتمد على إفتراض التوزيع الطبيعي، كما أنه لا يتطلب معرفة أسباب عدم ثبات التباين، إلا أنه يصلح للعينات الكبيرة فحسب"[(1)].

للتحقق من وجود تجانس التباين من عدمه حسب هذه الطريقة لنموذج مكون من متغيرين مفسرين، فإننا نتبع الخطوات التالية:[(2)]

أ- نقوم بتقدير معادلة الإنحدار الأصلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ومنها نحصل على البواقي $\hat{u}_i$:

$$\hat{Y}_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X_{i1} + \hat{B}_2 X_{i2}$$

$$\hat{u}_i = \hat{Y}_i - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2}$$

ب- نقوم بتقدير الإنحدار المساعد بين $\hat{u}_i^2$ من جهة والمتغيرات المستقلة ومربعاتها وحدود التداخل من جهة أخرى، أي تقدير الصيغة التالية:

$$\hat{u}_i^2 = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X_{i1} + \hat{B}_2 X_{i2} + \hat{B}_3 X_{i1}^2 + \hat{B}_4 X_{i2}^2 + \hat{B}_5 X_{i1} X_{i2} + V_i$$

ج- حساب معامل التحديد R^2 للإنحدار المساعد؛

د- نقوم بإختبار فرض العدم: $H_0: B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = 0$

وذلك بمقارنة قيمة $Wh = nR^2$ مع χ^2 عند مستوى معنوية معين 0,05 أو 0,01 ودرجات حرية تساوي عدد المتغيرات في صيغة الإنحدار المساعد (المتغيرات + مربعات المتغيرات + جداء المتغيرات).

إذا كانت $nR^2 > \chi^2_{(m,\ 0.05)}$ فإننا نرفض فرض العدم، أي توجد مشكلة عدم ثبات التباين، والعكس صحيح.

2- إختبار *ARCH -LM*: يهدف هذا الإختبار إلى معرفة ما إذا كان هناك إرتباط بين مربعات البواقي، حيث أنه يعتمد على مضاعف لاغرانج (إحصائيةχ^2).

تتمثل خطوات إجراء هذا الإختبار فيما يلي:

أ- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب $\hat{u}_i^2$، $\hat{u}_{i-1}^2$، ...، $\hat{u}_{i-p}^2$؛

ب- نقوم بإنحدار $\hat{u}_i^2$، $\hat{u}_{i-1}^2$، ...، $\hat{u}_{i-p}^2$ كما يلي:

$$\hat{u}_i^2 = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 \hat{u}_{i-1}^2 + \cdots + \hat{B}_p \hat{u}_{i-p}^2 + \varepsilon_i$$

ج- نقوم بحساب معامل التحديدR^2؛

---

(1)- حسام علي داود وخالد محمد السواعي، **الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، (ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013)، ص295.

(2)- *Khedhiri Sami, **Cours d'introduction à l'économétrie**, (centre de publication universitaire, 2005), p. 64*

د- نقوم بإختبار فرض العدم: $H_0: B_0 = B_1 = \cdots = B_p = 0$

وذلك بمقارنة قيمة $LM = nR^2$ مع χ^2 عند مستوى معنوية معين 0,05 أو 0,01 ودرجات حرية تساوي عدد المتغيرات في صيغة الإنحدار المساعد.

إذا كانت $nR^2 > \chi^2_{(m,\ 0.05)}$ فإننا نرفض فرض العدم، وبالتالي التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس (غير ثابت)، والعكس صحيح.

سادسا: إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

من أجل إختبار فرضية العد (سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي :H_0) نقوم بحساب إحصائية جاك – بيرا (S)، كما يلي: $S = \frac{n}{6}B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2 \rightarrow \chi^2_{(\alpha)}(2)$

القرار الإحصائي: إذا كان $S > \chi^2_{(\alpha)}(2)$ فإننا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء.

سابعا: إختبار ($Chow$) للإستقرارية

نلجأ إلى هذا النوع من الإختبارات لمعرفة سلوك المتغيرات الاقتصادية في حالة وجود تغير هيكلي أو حدث هام، مثل إندلاع حرب أو التحول من نظام إقتصادي إلى نظام إقتصادي آخر، وكذا دراسة إستقرارية نموذج ما عبر الزمن. يمكن تلخيص خطوات إجراء هذا الإختبار فيما يلي:

1- معرفة مجموع مربعات البواقي للنموذج المقدر $\sum \hat{u}_i^2$؛

2- تقسيم الفترة المدروسة إلى فترتين حيث يكون عدد المعالم المقدرة للنموذج الأصلي هو نفسه في الفترتين الأولى والثانية؛

3- تحديد مجموع مربعات البواقي للنموذج الأول وليكن $\sum \hat{u}_{i1}^2$، وللنموذج الثاني $\sum \hat{u}_{i2}^2$؛

4- حساب إحصائية فيشر F^c لـ ($Chow$)، كما يلي:

$$F^c = \frac{\frac{\sum \hat{u}_i^2 - \left(\sum \hat{u}_{i1}^2 + \sum \hat{u}_{i2}^2\right)}{m+1}}{\frac{\sum \hat{u}_{i1}^2 + \sum \hat{u}_{i2}^2}{n-2(m+1)}}$$

5- نقارن بين قيمة F^c وقيمة F^t المجدولة بمستوى معنوية 0,05 ودرجات حرية $m+1$ و $n-2(m+1)$ فإذا كانت: $F^c < F^t$ فإننا نقبل الفرضية الصفرية، أي أن المعاملات مستقرة معنويا في كامل الفترة، وبالتالي النموذج مستقر.

ثامنا: تقييم النموذج المختار من الناحية القياسية

بعد عملية تقدير النموذج القياسي المختار وإختبار معالمه المقدرة، نتوصل في الأخير إلى مرحلة تقييم النموذج من الناحية القياسية من خلال قبوله أو رفضه قياسيا.

إذا إجتازت المعالم المقدرة للنموذج كل الإختبارات السابقة فإننا نتوصل إلى نتيجة مفادها أن النموذج القياسي المدروس مقبول قياسيا، أي أن كل المعالم ذات مدلولية إحصائية، عدم وجود إرتباطات ذاتية من الدرجة الأولى بين الأخطاء، ثبات تباين حد الخطأ، البواقي تتوزع طبيعيا، وأخيرا التأكد من إستقرارية النموذج. وبالتالي نتوصل إلى القول أن كل المتغيرات الخارجية سوف تفسر المتغير التابع بنسبة كبيرة جدا، أي أنها تمثله أحسن تمثيل.

بصفة عامة لقد حددنا الطريقة التي تقوم بتقدير نموذج الفقر في الجزائر، وكذا الاختبارات الإحصائية والقياسية التي يجب أن تتحقق في النموذج، لكن إذا قمنا باستعمال هذه الطريقة يدويا فسوف تتطلب منا وقتا طويلا وحسابات كبيرة جدا، لذا نلجأ في هذه الحالات دائما إلى استعمال الحاسب الذي يقوم بتقدير معالم النموذج انطلاقا من برنامج خاص وهو *Eviews4* الذي يختص بتقنيات الإحصاء والتقدير وطرق التنبؤ.

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي والقياسي للتأثير غير المباشر للبرامج التنموية على الفقر في الجزائر

سنقوم في هذا المطلب بنمذجة الفقر في الجزائر، وذلك من خلال إختيار النموذج المناسب من بين النماذج التي سيتم تقديرها، بداية بالنموذج اللوغاريتمي، ثم النموذج الأسي وأخيرا النموذج الخطي العام، إنطلاقا من طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، حيث نهدف في الأخير إلى معرفة أهم المتغيرات التي تأثرت بالبرامج التنموية وأثرت على نسبة الفقر في الجزائر.

الفرع الأول: تقدير النموذج اللوغاريتمي للفقر في الجزائر

قصد الوصول إلى النموذج القياسي المقدر للفقر في الجزائر باستخدام النموذج اللوغاريتمي، سنقوم بإدخال المتغيرات الخارجية لهذا النموذج دفعة واحدة ثم نقدره بواسطة طريقة المربعات الصغرى، حيث أن هذا النموذج يأخذ الشكل التالي: $(Pov)_i = B_0(Pop)_i^{B_1}(MP)_i^{B_2} \dots (LEB)_i^{B_{15}} e^{u_i}$

الذي نحوله إلى الشكل الخطي التالي: $ln(Pov)_i = ln(B_0) + B_1 ln(Pop)_i + \cdots + B_{15} ln(LEB)_i + u_i$

النموذج المقدر يأخذ الشكل: $\left(\widehat{Pov}\right)_i = \hat{B}_0(Pop)_i^{\hat{B}_1}(MP)_i^{\hat{B}_2} \dots (LEB)_i^{\hat{B}_{15}}$

الذي يمكن تحويله إلى الشكل الخطي التالي: $ln\left(\widehat{Pov}\right)_i = ln\left(\hat{B}_0\right) + \hat{B}_1 ln(Pop)_i + \cdots + \hat{B}_{15} ln(LEB)_i$

ثم نقوم بإخضاع النموذج المقدر على الدراسة الاقتصادية، الإحصائية والقياسية، ونعيد التقدير بواسطة نفس الطريقة بعد تعديل النموذج أي بعد نزع المتغيرات الخارجية التي ترفضها الدراسة الاقتصادية، الإحصائية والقياسية، وهكذا حتى نصل إلى النموذج الصحيح.

أولا: تقدير النموذج الأول

يمكن عرض تقدير نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي الأول للفقر كما يلي:

الجدول (5-15): نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي الأول للفقر

Dependent Variable: LNPOV
Method: Least Squares
Date: 06/23/17 Time: 02:04
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPOPG	-52.91760	20.01224	-2.644262	0.0267
LNPOPR	46.88771	24.60949	1.905269	0.0891
LNPOPU	-54.00327	47.42857	-1.138623	0.2843
LNFEC	-0.447429	0.802365	-0.557637	0.5907
LNDEN	109.9418	53.72587	2.046348	0.0710
LNMP	0.554234	11.12906	0.049801	0.9614
LNGDP	2.587462	3.499344	0.739413	0.4785
LNINF	0.065133	0.054204	1.201624	0.2602
LNLIT	-7.226178	2.390506	-3.022866	0.0144
LNGRD	0.457215	0.394568	1.158774	0.2764
LNLEB	33.67574	70.29320	0.479075	0.6433
LNMORE	-13.58054	16.65984	-0.815167	0.4360
LNMORE5	8.895799	14.17558	0.627544	0.5459
LNEAU	20.40018	24.22872	0.841983	0.4216
LNSANTE	102.2310	59.08591	1.730210	0.1176

R-squared	0.977765	Mean dependent var	2.171917
Adjusted R-squared	0.943178	S.D. dependent var	0.526325
S.E. of regression	0.125462	Akaike info criterion	-1.044455
Sum squared resid	0.141667	Schwarz criterion	-0.308172
Log likelihood	27.53347	Durbin-Watson stat	2.064631

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج *Eviews.4*

نلاحظ من خلال الجدول (5-15) أن هناك متغيرين فقط معنويين إحصائيا وهما: عدد السكان الإجمالي *PopG*، ومعدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 فأكثر *Lit* ، حيث نجد أن قيمة الاحتمال لهما أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$، بينما باقي المتغيرات غير معنوية إحصائيا بدليل أن قيمة الاحتمال لهم تفوق مستوى المعنوية السابق الذكر. نحذف جميع المتغيرات السابقة الغير معنوية إحصائيا في النموذج الأول، ونقدر النموذج الثاني باستخدام متغيري عدد السكان الإجمالي ومعدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 سنة فأكثر .

ثانيا: تقدير النموذج الثاني

يمكن عرض تقدير نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي الثاني للفقر كما يلي:

الجدول (5-16): نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي الثاني للفقر

Dependent Variable: LNPOV
Method: Least Squares
Date: 06/23/17 Time: 02:21
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPOPG	1.089552	0.187876	5.799310	0.0000
LNLIT	-3.951233	0.769904	-5.132109	0.0000

R-squared	0.527255	Mean dependent var	2.171917
Adjusted R-squared	0.505766	S.D. dependent var	0.526325
S.E. of regression	0.370016	Akaike info criterion	0.929112
Sum squared resid	3.012055	Schwarz criterion	1.027283
Log likelihood	-9.149348	Durbin-Watson stat	0.279473

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج *Eviews.4*.

نلاحظ من خلال الجدول (5-16) أن إشارة قيم المعالم المقدرة للمتغيرين المتمثلين في عدد السكان الإجمالي، ومعدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 سنة فأكثر، مقبولة إقتصاديا، فالإشارة الموجبة لمعلمة المتغير الأول تدل على العلاقة الطردية ما بين هذا المتغير ونسبة الفقر، والإشارة السالبة لمعلمة المتغير الثاني تدل على العلاقة العكسية ما بين هذا المتغير ونسبة الفقر، وبالتالي فإن هذا النموذج مقبول إقتصاديا، ومنه يمكننا أن نواصل في الدراسة الإحصائية والقياسية على هذا النموذج، كما يلي:

1- معامل التحديد *Adjusted R- Squared*: نلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول (5-16) أن النموذج الثاني للفقر مفسر بنسبة 50,57% بواسطة المتغيرين الخارجيين المتمثلين في معدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 سنة فأكثر وعدد السكان الإجمالي.

2- إختبار إحصائية ستودنت *T- Student*: إذا ما تتبعنا قيمتي *T- Student* لكلا من المتغيرين السابقين نجد أن قيمتيهما المحسوبتين T_{Cal} على التوالي تقدران بـ:5,79 و5,13- والقيمتين المطلقتين لهما أكبر من القيمة الجدولية والمقدرة بـ: $T_{Tab} = 2,080$ ، عند مستوى معنوية 0,05، كما يتأكد ذلك من خلال قيمتي الإحتمال لهما اللتين تقلان عن مستوى المعنوية 0,05، وهذا يدل على أنهما معنويتين إحصائيا، أي أن هناك علاقة ذات معنوية بين كل متغير على حدى ونسبة الفقر، وبالتالي فهما مقبولتين إحصائيا.

3- إختبار الإرتباطات الذاتية بين البواقي *Durbin – Watson*: نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة *Durbin – Watson* التي من خلالها يمكننا دراسة إمكانية وجود الارتباطات الخطية بين البواقي أو أخطاء التقدير تقدر بـ: $DW = 0,279$، وهي قيمة تقل عن القيمة الحرجة الدنيا $dl = 0,959$، أي أنه يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي موجب، وذلك عند عدد المشاهدات $n = 24$ ، وعدد المتغيرات المستقلة $m = 2$ ، ومستوى معنوية 0,01. وللتخلص من مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء نعيد تقدير النموذج الثاني من جديد بإستخدام طريقة *First Order Autoregressive Correction or AR(1) Corretion*، ونتائج التقدير موضحة بالجدول رقم (5-17) كما يلي:

الجدول (5-17): نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي الثاني للفقر بعد التصحيح.

Dependent Variable: LNPOV
Method: Least Squares
Date: 06/23/17 Time: 02:37
Sample(adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 8 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPOPG	1.663096	0.304115	5.468648	0.0000
LNLIT	-6.256462	1.228961	-5.090852	0.0001
AR(1)	0.689596	0.086608	7.962244	0.0000

R-squared	0.916339	Mean dependent var	2.175397
Adjusted R-squared	0.907973	S.D. dependent var	0.537871
S.E. of regression	0.163168	Akaike info criterion	-0.666964
Sum squared resid	0.532476	Schwarz criterion	-0.518856
Log likelihood	10.67009	Durbin-Watson stat	1.510506
Inverted AR Roots	.69		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج *Eviews.4*.

بعد التأكد من إشارة معالم المتغيرين المستقلين ومعنويتهما الإحصائية ومعامل التحديد، يتضح من خلال نتائج تقدير النموذج الثاني بعد التصحيح أن قيمة داربين – واتسون إرتفعت إلى 1,51، وأصبحت قيمتها تقع في المجال $[du\ ,\ 4-du]$ أي: $DW = 1{,}51 \in [1{,}290\ -\ 2{,}71]$، وذلك عند عدد المشاهدات $n = 23$ ، وعدد المتغيرات المستقلة $m = 2$ ، ومستوى معنوية 0,01، وهذا يعني أننا تخلصنا من مشكلة الإرتباط الذاتي بين البواقي، وبالتالي يمكننا الآن مواصلة الإختبارات المتبقية لهذا النموذج.

4- إختبار إكتشاف عدم تباين حد الخطأ: لإكتشاف عدم ثبات التباين لحد الخطأ، نستخدم الإختبارين التاليين:

أ- **إختبار وايت *White's Test*:** يمكننا أن نتحصل على الجدول (5-18) إنطلاقا من الجدول (5-17):

الجدول (5-18): نتائج إختبار وايت لتباين حد الخطأ

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	3.907927	Probability	0.015313
Obs*R-squared	12.29929	Probability	0.030909

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/23/17 Time: 03:49
Sample: 1991 2013
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4800.296	2613.637	1.836634	0.0838
LNPOPG	-735.9742	390.1515	-1.886380	0.0764
LNPOPG^2	28.04946	14.56915	1.925264	0.0711
LNPOPG*LNLIT	-55.26446	27.08028	-2.040764	0.0571
LNLIT	738.0947	361.7896	2.040121	0.0572
LNLIT^2	25.66540	12.69625	2.021494	0.0593

R-squared	0.534752	Mean dependent var	0.023087
Adjusted R-squared	0.397914	S.D. dependent var	0.032641
S.E. of regression	0.025328	Akaike info criterion	-4.294369
Sum squared resid	0.010905	Schwarz criterion	-3.998153
Log likelihood	55.38524	F-statistic	3.907927
Durbin-Watson stat	2.054447	Prob(F-statistic)	0.015313

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج *Eviews.4*.

إذا إعتبرنا أن إختبار وايت يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج فإن هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية: $wh = nR^2 \sim \chi^2(5)$، ومنه يكون لدينا: $wh = 23 \times 0{,}5347 = 12{,}299$

لدينا الإحصائية المحسوبة للإختبار أقل من الإحصائية المجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجة حرية 5 (متغيرين + مربعاتهما + جداء المتغيرين)، أي: $(wh = 12{,}299 < \chi^2(5) = 15{,}086)$ عند مستوى معنوية 0,01، ومنه نقبل فرضية العدم، إذن تباين حد الخطأ متجانس.

ب- إختبار *ARCH-LM*: الجدول (5-19) يبين نتائج الإنحدار الذاتي لمربعات بواقي الدرجة الأولى:

الجدول (5-19): نتائج إختبار *ARCH-LM* لتباين حد الخطأ

ARCH Test:

F-statistic	2.853325	Probability	0.106716
Obs*R-squared	2.746784	Probability	0.097450

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/23/17 Time: 03:53
Sample(adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.015586	0.008415	1.852237	0.0788
RESID^2(-1)	0.352906	0.208922	1.689179	0.1067

R-squared	0.124854	Mean dependent var	0.024053
Adjusted R-squared	0.081097	S.D. dependent var	0.033071
S.E. of regression	0.031702	Akaike info criterion	-3.978394
Sum squared resid	0.020100	Schwarz criterion	-3.879208
Log likelihood	45.76233	F-statistic	2.853325
Durbin-Watson stat	1.887395	Prob(F-statistic)	0.106716

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج *Eviews.4*.

إذا إعتبرنا أن إختبار *ARCH-LM* يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج فإن هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة: $LM = nR^2 \sim \chi^2(1)$ ومنه يكون لدينا: $LM = 22 \times 0{,}1248 = 2{,}746$

لدينا الإحصائية المحسوبة للاختبار أقل من الإحصائية المجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجات حرية 1 $(LM = 2{,}746 < \chi^2(1) = 3{,}841)$ عند مستوى معنوية 0,05، ومنه نقبل فرضية العدم، إذن التباين الشرطي للأخطاء متجانس.

5-اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج الانحدار المقدر: لمعرفة طبيعة توزيع البواقي للنموذج المقدر نستخدم اختبار ***Jaque – Bera*** كما يلي:

من أجل اختبار فرضية العدم (سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي: H_0)، نقوم بحساب إحصائية جاك – بيرا (S)، التي نجدها من خلال الشكل (5-4) تساوي 0,379

لدينا: $S = 0{,}379 < \chi^2_{0,05}(2) = 5{,}991$ وبالتالي نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي عند مستوى معنوية 0,05.

الشكل(5-4): معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي دالة الفقر

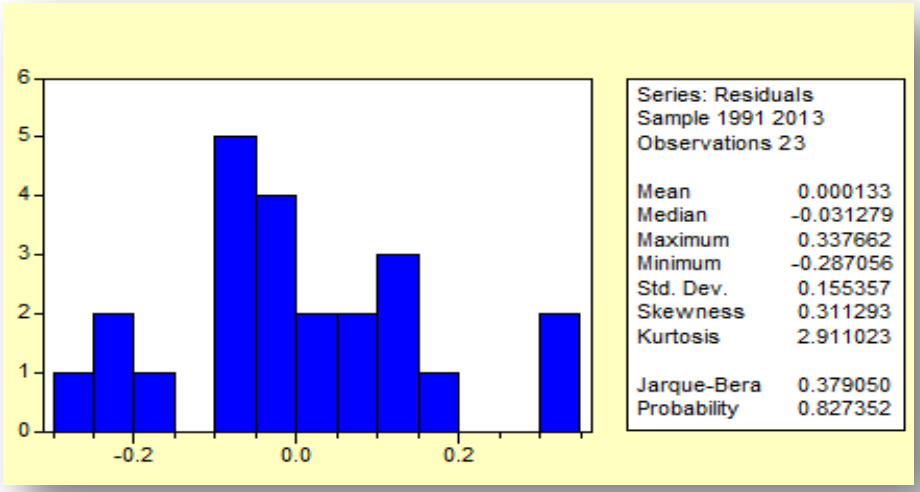

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج *Eviews.4*.

6- اختبار *Chow* لاستقرارية النموذج: لدراسة إستقرارية النموذج لا بد من تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين تكون السنة الفاصلة بينهما تعبر عن انتقال وتحول جذري للاقتصاد الوطني أو برامج تنموية هدفها مكافحة الفقر بالخصوص، وحسب إعتقادي فإن سنة 2001 هي سنة فاصلة بين الفترة التي شهدها الاقتصاد الجزائري عموما، وفترة الاستقرار والسلم والأمن التي تجسد فيها ثلاث برامج تنموية هي برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005- 2009 والمخطط الخماسي للفترة 2010-2014، حيث قامت الدولة بسياسة مالية توسعية تمثلت في الإنفاق العام، كانت من بين أهدافها التخفيف من حدة الفقر، وبالإعتماد على إختبار *Chow* نتحصل على قيمة F^c من خلال الجدول التالي:

الجدول(5-20): إختبار *Chow* للإستقرارية

Chow Breakpoint Test: 2001			
F-statistic	2.686663	Probability	0.079245
Log likelihood ratio	8.925364	Probability	0.030300

المصدر: من إعداد الطالب، بمساعدة برنامج *Eviews.4*

بمقارنة هذه القيمة بـ F^T الجدولية عند مستوى معنوية 0,05 ودرجات حرية 3 و 17 نجد:

$$F^T = 3{,}20 > F^C = 2{,}686$$

نستنتج أن معالم النموذج مستقرة، وبالتالي فإن النموذج مستقر خلال فترة الدراسة.

يتضح مما سبق أن النموذج اللوغاريتمي المقدر المناسب للفقر في الجزائر هو:

$$\left(\widehat{Pov}\right)_i = (PopG)_i^{1.66}(Lit)_i^{-6,26}$$

حيث أن هذا النموذج إجتاز كل الاختبارات الاقتصادية، والإحصائية، والقياسية، بمعنى أنه يمتلك قوة تفسيرية كبيرة للفقر بواسطة متغيرين مستقلين هما: عدد السكان الإجمالي ومعدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 سنة فأكثر.

الفرع الثاني: تقدير النموذج الأسي للفقر في الجزائر

قصد الوصول إلى النموذج القياسي المقدر للفقر في الجزائر باستخدام النموذج الأسي، سنقوم بإدخال المتغيرات الخارجية لهذا النموذج دفعة واحدة ثم نقدره بواسطة طريقة المربعات الصغرى، حيث أن هذا النموذج يأخذ الشكل التالي: $(Pov)_i = e^{B_0+B_1(Pop)_i+\cdots+B_{15}(LEB)_i+u_i}$

الذي يمكن تحويله إلى الشكل الخطي التالي: $ln(Pov)_i = B_0 + B_1(Pop)_i + \cdots + B_{15}(LEB)_i + u_i$

النموذج المقدر يأخذ الشكل التالي: $\left(\widehat{Pov}\right)_i = e^{\hat{B}_0+\hat{B}_1(Pop)_i+\cdots+\hat{B}_{15}(LEB)_i}$

الذي يمكن تحويله إلى الشكل الخطي التالي: $ln\left(\widehat{Pov}\right)_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1(Pop)_i + \cdots + \hat{B}_{15}(LEB)_i$

ثم نقوم بإخضاع النموذج المقدر على الدراسة الاقتصادية، الإحصائية والقياسية، ونعيد التقدير بواسطة نفس الطريقة بعد تعديل النموذج أي بعد نزع المتغيرات الخارجية التي ترفضها الدراسة الاقتصادية والقياسية، وهكذا حتى نصل إلى النموذج الصحيح.

وباتباع نفس التسلسل المطبق على النموذج اللوغاريتمي السابق، فإننا سنكتفي بإعطاء النتائج بصورة مباشرة.

أولا: الإختبارات الاقتصادية والإحصائية وإختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

نلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها أن هناك متغير واحد فقط معنوي إحصائيا وهو: الصرف الصحي (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم قدرة الحصول على خدمات الصرف الصحي)، حيث نجد أن قيمة الاحتمال لها تقدر بـ أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$، بينما باقي المتغيرات غير معنوية إحصائيا بدليل أن قيمة الاحتمال لهم تفوق مستوى المعنوية السابق الذكر. نحذف جميع المتغيرات السابقة الغير معنوية إحصائيا في النموذج الأول، ونقدر النموذج الثاني باستخدام متغير الصرف الصحي.

بعد تقدير النموذج الثاني، تحصلنا على نموذج أسي بسيط إشارته مقبولة إقتصاديا، معنوي إحصائيا، قيمة داربين – واتسون تقدر بـ $0,317$ ، وهي قيمة تقل عن القيمة الحرجة الدنيا $dl = 1,037$، أي أنه يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي موجب، وذلك عند عدد المشاهدات $n = 24$، وعدد المتغيرات المستقلة $m = 1$ ،

ومستوى معنوية 0,01. وللتخلص من مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء نعيد تقدير النموذج الثاني من جديد بإستخدام طريقة *First Order Autoregressive Correction or AR(1) Corretion*، وبعد تقدير النموذج الثاني بعد التصحيح تحصلنا على نموذج أسي بسيط جديد إشارته مقبولة اقتصاديا، معنوي إحصائيا، قيمة داربين واتسون تقدر بـ 1,518 أي أنها تقع في المجال $[du\ ,\ 4-du]$ أي:

$DW = 1,518 \in [1,186\ -\ 2,814]$، وذلك عند عدد المشاهدات $n = 23$ ، وعدد المتغيرات المستقلة $m = 1$ ، ومستوى معنوية 0,01، وهذا يعني أننا تخلصنا من مشكلة الإرتباط الذاتي بين البواقي، وبالتالي يمكننا الآن مواصلة الإختبارات المتبقية لهذا النموذج.

ثانيا: إختبار إكتشاف عدم تباين حد الخطأ

لإكتشاف عدم ثبات التباين لحد الخطأ، نستخدم الإختبارين التاليين:

1- إختبار وايت *White's Test*: تعطى بالعلاقة التالية: $wh = nR^2\ \sim \chi^2(2)$

ومنه يكون لدينا: $wh = 23 \times 0,1336 = 3,073$

لدينا الإحصائية المحسوبة للإختبار أقل من الإحصائية المجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجة حرية 2 (متغير + مربع المتغير)، أي: $(wh = 3,073 < \chi^2(2) = 5,991)$ عند مستوى معنوية 0,05، ومنه نقبل فرضية العدم، إذن تباين حد الخطأ متجانس.

2- إختبار *ARCH-LM*: تعطى بالعلاقة التالية: $LM = nR^2\ \sim \chi^2(1)$

ومنه يكون لدينا: $LM = 22 \times 0,0115 = 0,253$

لدينا الإحصائية المحسوبة للإختبار أقل من الإحصائية المجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجات حرية 1 $(LM = 0,253 < \chi^2(1) = 3,841)$ عند مستوى معنوية 0,05، ومنه نقبل فرضية العدم، إذن التباين الشرطي للأخطاء متجانس.

ثالثا: إختبار التوزيع الطبيعي لنموذج الإنحدار المقدر

لمعرفة طبيعة توزيع البواقي للنموذج المقدر نستخدم اختبار ***jaque – Bera*** كما يلي:

من أجل إختبار فرضية العدم (سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي: H_0)، نقوم بحساب إحصائية جاك – بيرا (S)، التي نجدها من خلال تساوي 18,65

لدينا: $S = 18,65 > \chi^2_{0,05}(2) = 5,991$

نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي عند مستوى معنوية 0,05.

رابعا- إختبار *Chow* لإستقرارية النموذج:

بمقارنة هذه القيمة بـ F^T الجدولية عند مستوى معنوية 0,05 ودرجات حرية 2 و 19 نجد:

$$F^T = 3{,}52 > F^C = 0{,}50$$

نستنتج أن معالم النموذج مستقرة، وبالتالي فإن النموذج مستقر خلال فترة الدراسة.

يتضح مما سبق أن النموذج الأسي المقدر المناسب للفقر في الجزائر هو:

$$\boldsymbol{\left(\widehat{Pov}\right)_i = e^{27{,}84-0{,}3(Sante)_i}}$$

حيث أن هذا النموذج إجتاز كل الاختبارات الاقتصادية، الإحصائية، والقياسية، ماعدا إختبار التوزيع الطبيعي الذي أظهر أن البواقي لا تتوزع طبيعيا، بمعنى أنه يمتلك قوة تفسيرية ضعيفة نوعا ما للفقر بواسطة متغير مستقل واحد وهو: نسبة السكان الذين تتوفر لديهم قدرة الحصول على خدمات الصرف الصحي.

الفرع الثالث: تقدير النموذج الخطي العام للفقر في الجزائر

قصد الوصول إلى النموذج القياسي المقدر للفقر في الجزائر باستخدام النموذج الخطي العام، سنقوم بإدخال المتغيرات الخارجية لهذا النموذج دفعة واحدة ثم نقدره بواسطة طريقة المربعات الصغرى، حيث أن هذا النموذج يأخذ الشكل التالي: $(Pov)_i = B_0 + B_1(Pop)_i + \cdots + B_{15}(LEB)_i + u_i$

النموذج المقدر يأخذ الشكل التالي: $\left(\widehat{Pov}\right)_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1(Pop)_i + \cdots + \hat{B}_{15}(LEB)_i$

ثم نقوم بإخضاع النموذج المقدر على الدراسة الاقتصادية والقياسية، ونعيد التقدير بواسطة نفس الطريقة بعد تعديل النموذج أي بعد نزع المتغيرات الخارجية التي ترفضها الدراسة الاقتصادية والقياسية، وهكذا حتى نصل إلى النموذج الصحيح.

أولا: الإختبارات الاقتصادية والإحصائية وإختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

نلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها أن هناك متغير واحد فقط معنوي إحصائيا وهو: الصرف الصحي (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم قدرة الحصول على خدمات الصرف الصحي)، حيث نجد أن قيمة الاحتمال لها تقدر بـ أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0{,}05$، بينما باقي المتغيرات غير معنوية إحصائيا بدليل أن قيمة الاحتمال لهم تفوق مستوى المعنوية السابق الذكر. نحذف جميع المتغيرات السابقة الغير معنوية إحصائيا في النموذج الأول، ونقدر النموذج الثاني باستخدام متغير الصرف الصحي.

بعد تقدير النموذج الثاني، تحصلنا على نموذج بسيط إشارته مقبولة إقتصاديا، معنوي إحصائيا، قيمة داربين – واتسون تقدر بـ 0,514 ، وهي قيمة تقل عن القيمة الحرجة الدنيا $dl = 1{,}037$، أي أنه يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي موجب، وذلك عند عدد المشاهدات $n = 24$، وعدد المتغيرات المستقلة $m = 1$،

ومستوى معنوية 0,01. وللتخلص من مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء نعيد تقدير النموذج الثاني من جديد بإستخدام طريقة *First Order Autoregressive Correction or AR(1) Corretion*، وبعد تقدير النموذج الثاني بعد التصحيح تحصلنا على نموذج بسيط جديد إشارته مقبولة اقتصاديا، معنوي إحصائيا، قيمة داربين واتسون تقدر بـ 1,59 أي أنها تقع في المجال $[du\ ,\ 4-du]$ أي:

$DW = 1{,}59 \in [1{,}186\ -\ 2{,}814]$، وذلك عند عدد المشاهدات $n = 23$ ، وعدد المتغيرات المستقلة $m = 1$ ، ومستوى معنوية 0,01، وهذا يعني أننا تخلصنا من مشكلة الإرتباط الذاتي بين البواقي، وبالتالي يمكننا الآن مواصلة الإختبارات المتبقية لهذا النموذج.

ثانيا: إختبار إكتشاف عدم تباين حد الخطأ

لإكتشاف عدم ثبات التباين لحد الخطأ، نستخدم الإختبارين التاليين:

1- إختبار وايت *White's* Test: تعطى بالعلاقة التالية: $wh = nR^2 \sim \chi^2(2)$

ومنه يكون لدينا: $wh = 23 \times 0{,}0953 = 2{,}19$

لدينا الإحصائية المحسوبة للإختبار أقل من الإحصائية المجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجة حرية 2 (متغير واحد + مربعه)، أي: $(wh = 2{,}19 < \chi^2(2) = 5{,}991)$ عند مستوى معنوية 0,05، ومنه نقبل فرضية العدم، إذن تباين حد الخطأ متجانس.

2- إختبار *ARCH-LM*: تعطى بالعلاقة التالية: $LM = nR^2 \sim \chi^2(1)$

ومنه يكون لدينا: $LM = 22 \times 0{,}0083 = 0{,}183$

لدينا الإحصائية المحسوبة للإختبار أقل من الإحصائية المجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجات حرية 1 $(LM = 0{,}183 < \chi^2(1) = 3{,}841)$ عند مستوى معنوية 0,05، ومنه نقبل فرضية العدم، إذن التباين الشرطي للأخطاء متجانس.

ثالثا: إختبار التوزيع الطبيعي لنموذج الإنحدار المقدر

لمعرفة طبيعة توزيع البواقي للنموذج المقدر نستخدم اختبار ***jaque – Bera*** كمايلي:

من أجل إختبار فرضية العدم (سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي: H_0)، نقوم بحساب إحصائية جاك – بيرا (S)، التي نجدها تساوي 82,61

لدينا: $S = 82{,}61 < \chi^2_{0{,}05}(2) = 5{,}991$

نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي عند مستوى معنوية 0,05.

رابعا: إختبار *Chow* لإستقرارية النموذج

بمقارنة هذه القيمة بـ F^T الجدولية عند مستوى معنوية 0,05 ودرجات حرية 2 و 19 نجد:

$$F^T = 3{,}52 > F^C = 0{,}34$$

نستنتج أن معالم النموذج مستقرة، وبالتالي فإن النموذج مستقر خلال فترة الدراسة.

يتضح مما سبق أن النموذج الخطي العام المناسب للفقر في الجزائر هو:

$$\boxed{\widehat{(Pov)}_i = 225{,}49 - 2{,}54(Sante)_i}$$

حيث أن هذا النموذج إجتاز كل الاختبارات الاقتصادية، الإحصائية، والقياسية، ماعدا إختبار التوزيع الطبيعي الذي أظهر أن البواقي لا تتوزع طبيعيا، بمعنى أنه يمتلك قوة تفسيرية ضعيفة نوعا ما للفقر بواسطة متغير مستقل واحد.

بعد إتمام المرحلة الأولى والمتمثلة في تقدير ثلاث نماذج ممكنة للشكل المناسب لنموذج الفقر في الجزائر، سنقوم في المرحلة الثانية بإنتقاء أحسن النماذج المقدرة في المرحلة الأولى، وذلك بإجراء المقارنة بين قيم ***Akaike info criterion*** و ***Schwarz criterion*** لكل نموذج، والنموذج الأفضل هو الذي تكون عنده قيمة هذين الإحصائيتين عند أدنى قيمة، والنتائج موضحة من خلال الجدول (5-21).

الجدول (5-21): النماذج التي تم تقديرها وقيمة الإختبارين *Akaike* و*Schwarz*

النماذج التي تم إختبارها	إحصائية *Akaike*	إحصائية *Schwarz*
النموذج الخطي العام $\widehat{(Pov)}_i = 225{,}49 - 2{,}54(Sante)_i$	5,21	5,36
النموذج اللوغاريتمي: $\widehat{(Pov)}_i = (PopG)_i^{1.66}(Lit)_i^{-6{,}26}$	- 0,67	- 0,52
النموذج الأسي: $\widehat{(Pov)}_i = e^{27{,}84-0{,}3(Sante)_i}$	- 0,57	- 0,42

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج *Eviews.4*

من خلال الجدول (5-21) نلاحظ أن إحصائيتي *Akaike* و*Schwarz* تقل في النموذج اللوغاريتمي مقارنة بالنموذجين الأسي والخطي العام، كما نعلم أن النموذج اللوغاريتمي إجتاز كل الإختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية، لكن النموذجين الأسي والخطي العام لم يجتازا أحد الإختبارات القياسية ألا وهو عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي.

وعليه يمكن أن نستنتج أن النموذج القياسي المقدر المناسب للعوامل المؤثرة على الفقر في الجزائر هو

النموذج اللوغاريتمي التالي: $$\left(\widehat{Pov}\right)_i = (PopG)_i^{1,66}(Lit)_i^{-6,26}$$

الفرع الرابع: تحليل نتائج النموذج اللوغاريتمي

انطلاقا من الصيغة المتوصل إليها للنموذج القياسي المقدر المناسب للعوامل المؤثرة على الفقر في الجزائر، فإننا نستنتج ما يلي:

1- يتأثر الفقر في الجزائر بمتغيرين أساسيين، أولهما هو عدد السكان الإجمالي، فتطور هذا الأخير تربطه علاقة طردية مع تطور نسب الفقر، أما المتغير الثاني فهو معدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 سنة فأكثر، حيث أن تطور هذا المتغير تربطه علاقة عكسية بتطور نسب الفقر؛

2- تقدر قيمة معلمة عدد السكان الإجمالي بـ 1,66 وهي تمثل ما يعرف بالمرونة، حيث تشير إلى أنه في حالة زيادة قيمة عدد السكان الإجمالي بـ1% فإن نسبة الفقر ستزيد بنسبة 1,66%، مع إفتراض ثبات قيمة معدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 سنة فأكثر، أما ما يمكن قراءته من خلال هذه القيمة هو أنها مرتفعة، ويرجع ذلك إلى التزايد الكبير في عدد السكان من سنة لأخرى، خاصة لدى الفقراء، وما صاحبه من تذبذب في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، الذي أثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتاج هذا التزايد، فرغم التحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن تأثيره كان محدودا بفعل التزايد الكبير في عدد السكان، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة الفعلية من هذا النصيب في الواقع. هذا ما أدى بدوره إلى نشوء حالة من الحرمان المادي، التي تجعل الفرد غير قادر على تأمين دخل يدفعه خارج دائرة الفقر.

3- تقدر قيمة معلمة معدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 سنة فأكثر بـ 6,26 - وهي تمثل ما يعرف بالمرونة، حيث تشير إلى أنه في حالة زيادة قيمة معدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 سنة فأكثر بـ 1% فإن نسبة الفقر ستنخفض بنسبة 6,26%، مع إفتراض ثبات قيمة عدد السكان الإجمالي، أما ما يمكن قراءته من خلال هذه القيمة هو أنها مرتفعة جدا وتأثيرها كبير جدا مقارنة بالمتغير السابق، وذلك نظرا لمكانته وأهميته الكبيرة في تقليل الفقر، ويمكن أن نرجع ذلك إلى التحسن الذي عرفه قطاع التعليم خلال فترة تطبيق البرامج التنموية الثلاثة، حيث رصدت الحكومة ما يقارب 2488,1 مليار دينار جزائري، وقد وزعت هذه المبالغ على إنشاء هياكل تعليمية (مدارس، جامعات، مخابر البحث، الإقامات والمطاعم، مراكز التكوين المهني)، بالإضافة إلى تكوين المعلمين والأساتذة ...إلخ، كما بذلت الدولة الجزائرية جهودا كبيرة لتحسين وضعية التعليم، باعتباره أهم الاستثمارات التي يجب تحقيقها، وقد جسدت هذه القناعة من خلال إقرار مجانية وإجبارية التعليم لكل الأطفال لمدة تسع سنوات، وهذا كما نص عليه القانون الأساسي، حيث يشترط التعليم الإجباري لكل الأطفال

البالغين من العمر ست سنوات كاملة.

المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي والقياسي للتأثير المباشر للبرامج التنموية على الفقر في الجزائر

قصد قياس التأثير المباشر للبرامج التنموية على الفقر في الجزائر سنحاول إجراء تقدير للنموذج التكعيبي الذي يربط نسبة الفقر كمتغير تابع مع الزمن كمتغير مستقل، وذلك قصد الحصول على نقطة الإنعطاف، التي تبين النقطة الزمنية التي حدث فيها تحول في درجة إنخفاض نسبة الفقر، هذه النقطة الزمنية ستكون بمثابة مؤشر يدلنا على أي البرامج التنموية ساهمت أكثر في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر من بين البرامج الثلاثة التي تم الإشارة إليها في الفصل الرابع.

النموذج التكعيبي يأخذ الشكل التالي: $(Pov)_i = B_0 + B_1 t + B_2 t^2 + B_3 t^3 + u_i$

النموذج المقدر يأخذ الشكل التالي: $\widehat{(Pov)}_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 t + \hat{B}_2 t^2 + \hat{B}_3 t^3$

بعد إجراء التقدير تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (5-22): نتائج تقدير النموذج التكعيبي للفقر.

Dependent Variable: POV
Method: Least Squares
Date: 03/02/16 Time: 11:42
Sample(adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 4 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
T	5.133366	0.765208	6.708461	0.0000
TT	-0.469188	0.094167	-4.982525	0.0001
TTT	0.011043	0.002770	3.986154	0.0008
AR(1)	0.465824	0.205522	2.266538	0.0353

R-squared	0.788042	Mean dependent var	10.16957
Adjusted R-squared	0.754575	S.D. dependent var	5.968605
S.E. of regression	2.956871	Akaike info criterion	5.162911
Sum squared resid	166.1186	Schwarz criterion	5.360388
Log likelihood	-55.37348	Durbin-Watson stat	1.546728

Inverted AR Roots	.47

المصدر: من إعداد الطالب بناءا مخرجات برنامج *Eviews.4*

1- معامل التحديد *Adusted R- Squared*: تقدر قيمته بـ: 75,4%؛

2- إختبار إحصائية ستودنت *T- Student*: مقبولة كلها لأن قيمة احتمالها يقل عن 0,05؛

3- إختبار إحصائية فيشر *F- Fisher*: مقبولة لأن قيمة احتمالها تقل عن 0,05؛

4- إختبار الإرتباطات الذاتية بين البواقي *Durbin – Watson*: تبين عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

يتضح مما سبق أن النموذج التكعيبي المقدر المناسب للفقر في الجزائر هو:

$$\widehat{(Pov)}_i = 5,13t - 0,47t^2 + 0,01t^3$$

بعد حساب المقدار $t = \frac{\hat{B}_2}{3\hat{B}_3}$، الذي يمثل القيمة التي تنعدم عندها المشتقة الثانية (نقطة الانعطاف)، وجدنا أنها تساوي $t = \frac{\hat{B}_2}{3\hat{B}_3} = \frac{0,47}{3(0,01)} = 15.67 \approx 16$، وهذا يدل على أن السنة التي حدث فيها تحول في درجة إنخفاض نسبة الفقر هي سنة 2006، أي أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو الذي ساهم أكثر في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر من بين البرامج الثلاثة التي تم الإشارة إليها سابقا.

والمتتبع للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يجد أن تكاليفه بلغت 4202,7 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ: 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ: 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه فإن المجموع النهائي لقيمته يصبح 8704,7 مليار دج.

وقد شمل هذا البرنامج الضخم خمسة محاور رئيسية كبرى، وهي: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، وبرنامج تطوير الهياكل القاعدية، وبرنامج دعم التنمية الاقتصادية، وبرنامج تطوير الخدمة العمومية، وبرنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، حيث حظي برنامج تحسين ظروف معيشة السكان بتكلفة قدرها 1908,5 مليار دج، أي ما يمثل 45,41% من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا البرنامج، والتي صرفت على القطاعات التي من شأنها تحقيق تنمية بشرية تجعل الأفراد قادرين على العمل وبالتالي التخلص من الفقر، وتمثلت هذه القطاعات في: السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، البرامج البلدية للتنمية، تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية، تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز، الصحة العمومية، وإنجاز منشآت للعيادة. وقد حقق هذا البرنامج هذا التحول والانعطاف باعتباره جاء مكملا للبرنامج الأول وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي، فالمبالغ التي صرفت على التنمية البشرية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 90,2 مليار دج لم تحقق النتائج المرجوة من هذا البرنامج، وبالتالي فالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي واصل مسار تحقيق التنمية البشرية وهو ما أحدث قفزة نوعية في تخفيض نسبة الفقر خلال هذه الفترة.

خلاصة الفصل:

إن المتتبع للأهداف الاجتماعية التي رسمتها الحكومة خلال الفترة 2001– 2014 يجد أنها تمحورت حول تحقيق التنمية البشرية للسكان من خلال تحسين الظروف الصحية والتعليمية والمعيشية لهم، وقد خصصت الحكومة مبالغ كبيرة لهذا الغرض، حيث وزعت هذه المبالغ من خلال البرامج التنموية التي تم اعتمادها خلال الفترة 2001 – 2014. ومن خلال إحصائيات دليل التنمية البشرية، ودليل الفقر البشري1، وتطور نسب الفقر في الجزائر خلال فترة الدراسة يتبين أن الجزائر حققت تحسنا ضئيلا في مجال مكافحة الفقر، حيث أن هذا التحسن رغم ضآلته يرجع إلى التحسن في مؤشرات التنمية البشرية والفقر البشري التي تأثرت بالسياسة التي اتبعتها الدولة في إطار البرامج التنموية للفترة 2001–2014، وقد أولت الدولة أهمية بالغة لكل من الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، والتي تشكل في مجملها مؤشرات أساسية لقياس التنمية البشرية والفقر البشري.

بينت الدراسة القياسية أن النموذج القياسي المقدر المناسب للعوامل المؤثرة على الفقر في الجزائر هو النموذج اللوغاريتمي التالي: $\left(\widehat{\boldsymbol{Pov}}\right)_{\boldsymbol{i}} = (\boldsymbol{PopG})_{\boldsymbol{i}}^{\mathbf{1.66}}(\boldsymbol{Lit})_{\boldsymbol{i}}^{\mathbf{-6,26}}$، الذي يوضح أن الفقر في الجزائر يتأثر بمتغيرين أساسيين، أولهما هو عدد السكان الإجمالي، فتطور هذا الأخير تربطه علاقة طردية مع تطور نسب الفقر، أما المتغير الثاني فهو معدل معرفة القراءة والكتابة في سن 15 سنة فأكثر، حيث أن تطور هذا المتغير تربطه علاقة عكسية بتطور نسب الفقر، كما بينت الدراسة القياسية أيضا أن السنة التي حدث فيها تحول في درجة إنخفاض نسبة الفقر هي سنة 2006، أي أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو الذي ساهم أكثر في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر من بين البرامج الثلاثة التي تم الإشارة إليها سابقا.

الخاتمـــــــة

الخاتمة:

بعد دراسة موضوع الإشكالية التي تمحورت حول دور البرامج التنموية للفترة 2001-2014 في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والمقترحات والآفاق البحثية التالية:

أولا: نتائج الدراسة النظرية

من خلال ما تم عرضه في الفصول النظرية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- صعوبة تحديد تعريف موحد لظاهرة الفقر، وذلك نظرا لكونها متعددة الأبعاد، بالإضافة إلى إختلاف اتجاهات الباحثين وتباين الجوانب التي يتناولون من خلالها بالدراسة هذه الظاهرة؛

2- يمكن أن نعطي تعريفا شاملا وعاما لظاهرة الفقر بأنها حالة من الحرمان بشقيه المادي والمعنوي، فالمادي يتمثل أساسا في مستوى الدخل إذا كان لا يكفي لتلبية أدنى الاحتياجات والمتطلبات الضرورية التي تبقي الفرد على قيد الحياة، بالإضافة إلى انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الوضع الصحي والتعليمي والسكني، أما الشق المعنوي فيتمثل أساسا في التهميش بكل صوره كالحرمان من الحقوق الإنسانية والتمثيل السياسي والحرمان الثقافي...الخ؛

3- تتعدد المقاييس الأساسية لقياس ظاهرة الفقر، فمنها من يعتمد على أسلوب خط الفقر، ومنها من يعتمد على أسلوب الأدلة المركبة، والمتمثلة أساسا في دليلي التنمية البشرية والفقر البشري؛

4- توجد العديد من الآليات في الاقتصاد الوضعي لعلاج ظاهرة الفقر، أهمها، تحقيق نمو اقتصادي مستديم موزع توزيعا عادلا، تنمية رأس المال البشري وتحقيق الحماية الاجتماعية والتنمية الريفية؛

5- تساهم الحلول الوقائية والعلاجية التي جاء بها الاقتصاد الإسلامي في علاج ظاهرة الفقر، وتعد مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف من أهم المؤسسات التي تساهم في القضاء على الفقر في الاقتصاد الإسلامي؛

6- حققت دول العالم النامي تقدما ملحوظا في مكافحة الفقر المدقع، وأثبتت أنها مرنة وقادرة على مقاومة الأزمات الاقتصادية الأخيرة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط. لكن حتى في ظل المعدل الحالي للتقدم، فإن ذلك لا يمنع من استمرار تعرض الفقراء للمعاناة؛

7- رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول العربية لمكافحة الفقر إلا أنه تطور في السنوات الأخيرة بشعوبها، لكن بدرجات متفاوتة، وهذا راجع لعدة أسباب، أهمها، آثار برامج التصحيح الهيكلي ووضع الحروب الأهلية والاضطرابات السياسية التي تعاني منه البلدان العربية؛

8- ظهرت العديد من التجارب الدولية الناجحة للحد من ظاهرة الفقر، أبرزها التجربتين البرازيلية والماليزية، حيث ساهمت العديد من العوامل في نجاحهما، أهمها: الإرادة السياسية القوية والرؤية الواضحة للواقع، توفر

الثقة اللازمة بين أصحاب القرار ومنفذيه، وهو ما يحتم ضرورة توفر الصدق والشفافية في التعامل مع الشعب من طرف أصحاب القرار، بالإضافة إلى ضرورة أن تتوزع التنمية على جميع أطياف ومكونات البلد دون التركيز على مناطق وإهمال مناطق أخرى، والاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية وهذا طبعا في ظل استقرار سياسي واجتماعي؛

9- تعد السياسة المالية ذات أهمية بالغة، وذلك من خلال أدواتها وما لها من تأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية، كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتي من بينها ظاهرة الفقر. لذلك نجد أن الأدوات المالية (السياسة الضريبية، والسياسة الإنفاقية) يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال؛

10- اقتصرت البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت قبل عام 2001، على تحسين الجوانب النقدية والمالية وأغفلت التحديات الحقيقية للنمو، والمتعلقة بمستوى المعيشة للسكان. هذا ما أدى إلى ضرورة وجود إصلاحات عميقة تستجيب لتطلعات الشعب الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي؛

11- حققت البرامج الاستثمارية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001 و2014 نتائج معتبرة ومتميزة في جميع المجالات، نذكر منها أنها ساهمت في خلق مناصب العمل وبالتالي خفضت من نسبة البطالة، قللت من حدة الفقر وحسنت مستوى المعيشة للسكان، كما ساهمت في دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية، بالإضافة إلى نتائج تم ذكرها في كل برنامج؛

ثانيا: نتائج الدراسة القياسية

1- تم التوصل إلى أن النموذج القياسي المقدر المناسب للعوامل المؤثرة على الفقر في الجزائر هو النموذج اللوغاريتمي التالي:

$$\left(\widehat{Pov}\right)_i = (PopG)_i^{1.66}(Lit)_i^{-6,26}$$

وهو ما يبين أن الفقر في الجزائر يتأثر بمتغيرين أساسيين، يتمثلان في عدد السكان الإجمالي ومعدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 سنة فأكثر؛

2- يرجع الارتفاع المسجل في معلمة عدد السكان الإجمالي، والمقدرة بـ 1,66 إلى التزايد الكبير في عدد السكان من سنة لأخرى، خاصة لدى الفقراء، وما صاحبه من تذبذب في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، الذي أثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة هذا التزايد، فرغم التحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن تأثيره كان محدودا بفعل التزايد الكبير في عدد السكان بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة الفعلية من هذا النصيب في الواقع. فتزايد السكان يرتبط بحجم الموارد، والجزائر قارة وتم تبديد

مواردها وسوء استغلال ثرواتها المادية والمالية، بسبب ارتفاع معدلات الفساد في الجزائر، كما تشير إليه جميع التقارير الدولية.

3- يرجع الارتفاع الكبير المسجل في معلمة معدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 سنة فأكثر، إلى التحسن الذي عرفه قطاع التعليم خلال فترة تطبيق البرامج التنموية الثلاثة، حيث رصدت الحكومة ما يقارب 2488,1 مليار دينار جزائري، وقد وزعت هذه المبالغ على إنشاء هياكل تعليمية، بالإضافة إلى تكوين المعلمين والأساتذة ...إلخ، كما بذلت الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة لتحسين وضعية التعليم، باعتباره أهم الاستثمارات التي يجب تحقيقها. غير أن هذا التحسن يرتبط بمؤشرات علمية والواقع يؤكد تدهور مستويات التعليم.

ثالثا: نتائج إختبار الفرضيات

تم إختبار مدى صحة الفرضيات المدرجة في المقدمة كما يلي:

1- ساهمت البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2014 في تخفيض نسبة الفقر، لكن هذه المساهمة كانت بدرجة ضئيلة، فمن خلال مؤشر دليل التنمية البشرية، ودليل الفقر البشري1، وخط الفقر، نلاحظ وجود تحسن لكنه لم يرق إلى درجة ما تم ضخه من أموال في إطار هذه البرامج، والتي كان هدفها هو تحسين مستوى معيشة الأفراد وبالتالي الخروج من دائرة الفقر، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛**

2- من خلال تتبعنا لمسار معدل الفقر المدقع في الجزائر نلاحظ أن قيمته تحسنت إلى أكثر من النصف، وهو ما يؤكد أن الجزائر قد حققت الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة *MDGs*، وهو تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول سنة 2015، مما يعني أن البرامج التنموية ساهمت بشكل فعال في هذا الإنجار، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛**

3- بينت الدراسة القياسية أن السنة التي حدث فيها تحول في درجة إنخفاض نسبة الفقر هي سنة 2006، أي أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي قد ساهم أكثر في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر من بين البرامج الثلاثة التي تم الإشارة إليها سابقا، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛**

4- من خلال الدراسة القياسية التي أجريت خلال الفترة 1990-2013، تبين أن النموذج المناسب للفقر في الجزائر هو النموذج اللوغاريتمي، الذي تم من خلاله تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الفقر في الجزائر، والتي تمثلت في عدد السكان الإجمالي (علاقة طردية) ومعدل معرفة القراءة والكتابة في سن 15 سنة فأكثر (علاقة عكسية) **وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.**

رابعا: المقترحات

بناءا على النتائج السابقة هناك عدة مقترحات يمكن أن تساهم في إيجاد حلول كفيلة بعلاج ظاهرة الفقر

في الجزائر، نذكر منها:

1- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة للحد من ظاهرة الفقر، وذلك بمحاولة إسقاطها على الجزائر وبلورتها وفق ما تقتضيه متطلبات التركيبة الداخلية للمجتمع، فالاقتصاد البرازيلي مثل الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على عوائد البترول، والاقتصاد الماليزي يختلف على الاقتصاد الجزائري في موارده، لكن كلا التجربتين في تحقيق التنمية ومعالجة الفقر كانتا ناجحتين، ويعود السبب في ذلك إلى أمر مهم متوفر لكلا البلدين وهو الإرادة السياسية القوية والرؤية الواضحة للواقع، وتوفر الثقة اللازمة بين أصحاب القرار ومنفذيه، وهو ما يجب أن يتحقق في الجزائر قصد تحقيق النجاح في أي تجربة تنموية؛

2- وضع السياسات الملائمة لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة؛

3- الحفاظ على قواعد الديمقراطية ومكتسباتها قصد إتاحة الفرصة للآخرين من أجل المشاركة بأفكار جديدة من شأنها تحقيق تقدم في عملية التنمية؛

4- تطوير ودعم الإنتاج الوطني الزراعي والصناعي، وإتباع سياسات اقتصادية لرفع القدرة الشرائية وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني للتخفيف من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية التي تعصف بالاقتصاد العالمي اليوم؛

5- اعتماد سياسات التوازن الجهوي وتوزيع مكاسب التنمية على جميع المناطق دون التركيز على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات، مثل، التكدس السكاني، الهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية، تكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل والتهميش؛

6- الاستفادة من التكتلات الإقليمية بمراجعة اتفاقات الشراكة، بما يضمن تحقيق مصالح الاقتصاد الوطني؛

7- التركيز على التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري، فالإنسان هو هدف التنمية وهو الذي يقود إلى عمليات التحول والتغيير؛

8- أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها؛

9- تفعيل البدائل الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية بإقامة مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف؛

10- تفعيل دور الدواوين والهيئات الإحصائية المتخصصة، بغرض توفير الإحصائيات السنوية حول جميع المتغيرات الاقتصادية، وذلك قصد استعمالها في القياس لمساعدة متخذي القرار، وإتاحة المعلومات الضرورية للباحثين؛

خامسا: آفاق الدراسة

إن بعض الموضوعات تستحق المزيد من الدراسة والبحث، وهي:

1- دراسة نموذجية لتجربة تنموية بديلة ناجحة يمكن تطبيقها في الجزائر، كالتجربة البرازيلية أو التركية؛

2- البحث في آليات وسياسات التوزيع العادل للدخل في الجزائر، بإعتباره المؤشر الأساسي للإستفادة من معدلات النمو المرتفعة لصالح الفقراء؛

3- دراسة تقييمية لمدى قدرة الجزائر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، من خلال النتائج المتحققة من البرنامج الخماسي 2015 – 2019.

الملاحـــــق

الملحق رقم (1)

An update to the World Bank's estimates of consumption poverty in the developing world*

The World Bank has been regularly monitoring the progress of developing countries against absolute poverty. Drawing on data and expertise from all regions, the Bank's researchers have just completed their latest update covering the period 1981-2008, with preliminary estimates (on a smaller sample) for 2010

- The latest estimates draw on over 850 household surveys for almost 130 developing countries, representing 90% of the population of the developing world. The surveys are mostly produced by national statistics offices. Results for 2005 and 2008 are based on interviews with 1.23 million randomly sampled households. However, survey coverage tends to be poorer in the 1980s and in some regions even today.
- All money values are in real terms, adjusting for inflation and using exchange rates that reflect actual prices prevailing in each country. (Thus allowing for the fact that many commodities are not traded internationally, and so are cheaper in poor countries.)
- All past estimates have been revised back to 1981 on a consistent basis.
- Lags in data availability mean that 2008 is the most recent year we can make a reliable global estimate, although more recent data are available for many countries, allowing a preliminary estimate for 2010.

The main poverty line is $1.25 a day at 2005 prices, but other lines are also used

- $1.25 is the average of the national poverty lines found in the poorest 10-20 countries. Using this line, poverty in the world as a whole is being judged by what "poverty" mean in the world's poorest countries.
- Naturally, better off countries tend to have higher poverty lines than this frugal standard. $2 a day is the median poverty line for all developing countries.
- $1 a day is also used, which is close to India's (old) national poverty line. This is an exceptionally frugal line even by the standards of the world's poorest countries.

Of course, data are never ideal, but they are getting better over time

- There has been a huge expansion in the number of nationally-representative household surveys available for developing countries. The first time these estimates were done by the Bank (in work done for the 1990 *World Development Report*) based on 22 surveys, for 22 countries.
- Consumption (expenditure on commodities, including in-kind) is preferred to income when both are available. Consumption is used for two-thirds of the surveys used here.
- However, consumption does not allow for non-market goods—such as access to health care and schooling. Nor does it allow for inequality within the household.
- To gain a complete assessment these poverty measures must be complemented by other indicators, including access to health care and schooling. See the *World Development Indicators* for data on these and other "non-income" dimensions of poverty.

* Briefing note prepared by Shaohua Chen and Martin Ravallion, Development Research Group, World Bank (03-01-12). For further details on the methodology used for the Bank's global poverty measures and various tests of robustness see Shaohua Chen and Martin Ravallion, "The Developing World is Poorer than we Thought, but no Less Successful in the Fight Against Poverty," *Quarterly Journal of Economics*, 2010, Vol. 125, Issue 4, pp. 1577-1625.

For the first time since this monitoring task began, the data indicate a decline in both the poverty rate and the number of poor in all six regions of the developing world

- Between 2005 and 2008 the percentage living below $1.25 a day and the number of people fell in all six regions. This is the first time this has happened over three-yearly intervals since 1981.
- The overall percentage of the population of the developing world living below $1.25 a day in 2008 is 22%, slightly more than half its value in 1990, while 52% lived below $1.25 in 1981.
- That means that 1.29 billion people in 2008 lived below $1.25 a day, as compared to 1.94 billion in 1981. 2.47 billion people in 2008 consumed less than $2 a day, as compared to 2.59 billion in 1981.
- The trend decline in the $1.25 a day poverty rate was 1.05% points per year (standard error=0.06% points). But trend is much lower—0.54% per year—if one excludes China.

Figure: Poverty rates for the developing world 1981-2008

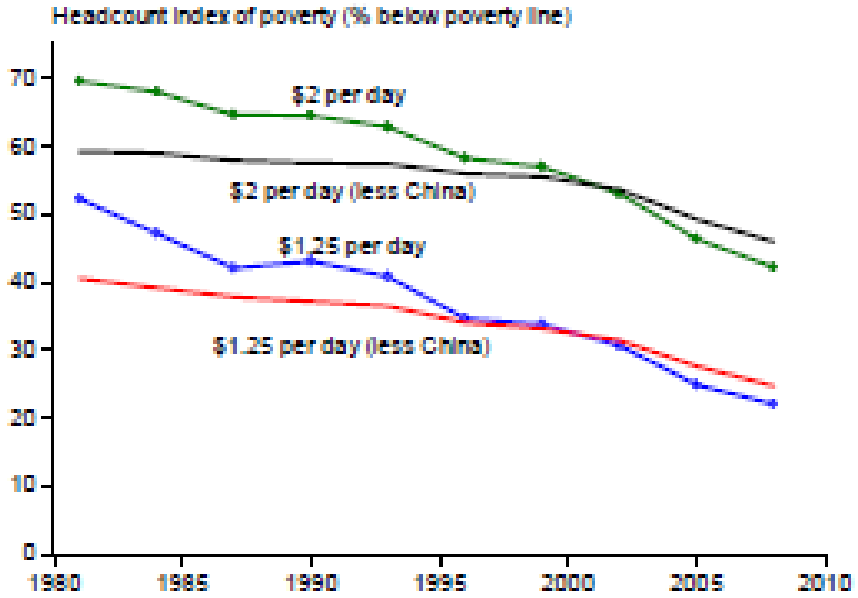

Other poverty lines show similar trends

- 14% of the population of the developing world lived below $1 a day in 2008—801 million people—down from 31% in 1990 and 42% in 1981.
- 43% lived below $2 a day in 2008 (2.47 billion); 65% in 1990; 70% in 1981.

The developing world as a whole has already attained the first Millennium Development Goal of halving the 1990 incidence of extreme poverty by 2015

- Using the $1.25 a day line, the developing world as a whole reached the MDG1 in 2010, despite the global financial crisis.
- And if one focuses on those below $1 a day, the 1990 poverty rate was halved by 2008.
- However, progress has been uneven across regions.

Uneven progress across the Bank's regions, but (for the first time) progress in all regions

- Dramatic progress in **East Asia**. Looking back to the early 1980s, East Asia was the region with the highest incidence of poverty in the world, with 77% living below $1.25 a day in 1981. By 2008 this had fallen to 14%.
- In **China** alone, 662 million fewer people living in poverty by the $1.25 standard, though progress in China has been uneven over time. In 2008, 13% (173 million people) of China's population still lived below $1.25 a day.
- In the developing world outside China, the $1.25 poverty rate has fallen from 41% to 25% over 1981-2008, though not enough to bring down the total number of poor, which was around 1.1 billion in both 1981 and 2008, although rising in the 1980s and '90s, then falling since 1999.
- The $1.25 a day poverty rate has fallen in **South Asia** from 61% to 36% between 1981 and 2008. The proportion of poor is lower now in South Asia than any time since 1981.
- The number of poor had been generally rising in **Latin America and the Caribbean** (LAC) until 2002. But we have seen sharply falling poverty counts (and percentage poor) in LAC since then.
- The rising incidence and number of poor in **Eastern Europe and Central Asia** has also been reversed since 2000. EECA reached MDG1 in 2008.
- The **Middle East and North Africa** had 8.6 million people—or 2.7% of the population—living on less than $1.25 a day in 2008, down from 16.5 million in 1981. However, the poor survey coverage for MENA creates uncertainty about the estimated poverty rates.
- For the first time since 1981 we have seen less than half the population of **Sub-Saharan Africa** (SSA) living below $1.25 a day. 47% lived below this poverty line in 2008, as compared to 51% in 1981. The $1.25 a day poverty rate in SSA has fallen almost 10% points since 1999. 9 million fewer people living below $1.25 a day in 2008 than 2005.

Good news, but a great many people remain poor and vulnerable in all regions

- At the current rate of progress there will still be around 1 billion people living below $1.25 per day in 2015.
- Most of the 649 million fewer poor by the $1.25 per day standard over 1981-2008 are still poor by the standards of middle-income developing countries, and certainly by the standards of what poverty means in rich countries.
- There has been less long-run progress in getting over the $2 per day hurdle. Indeed, we see only a small drop in the number of people living below $2 per day, from around 2.59 billion in 1981 to 2.47 billion in 2008, although the number rose then fell within the period, and has fallen substantially since 1999, when 2.94 billion lived below $2 a day.
- The number of people living between $1.25 and $2 has almost doubled from 648 million to 1.18 billion between 1981 and 2008.
- The marked bunching up just above the $1.25 line points to the fact that a great many people remain vulnerable.

Open access to the Bank's global poverty data

- On February 29, a substantially revised and updated version of the Bank's website *PovcalNet* will be released, which will allow public access to the primary data, to replicate these estimates and to make estimates for selected countries and alternative poverty lines.

الملحق رقم (2)

Table: Poverty measures for $1 a day, $1.25 a day and $2 a day, by region 1981-2008

$1 a day

	% of population below $1.00 a day in 2005 PPP									
Region	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
East Asia and Pacific	66.1	49.4	38.7	40.6	35.4	23.3	23.6	17.8	9.5	7.8
China	73.5	52.9	38.0	44.0	37.7	23.7	24.1	19.1	9.2	7.4
Eastern Europe and Central Asia	1.0	0.8	0.8	1.1	1.5	2.1	2.1	1.2	0.8	0.3
Latin America and the Caribbean	7.9	9.2	8.5	8.8	8.1	8.1	8.8	8.9	6.5	5.0
Middle East and North Africa	4.0	3.2	2.6	2.2	1.7	1.8	2.0	1.6	1.4	1.2
South Asia	43.6	39.7	37.6	36.1	33.7	30.7	27.9	26.9	22.9	19.9
Sub-Saharan Africa	40.4	44.2	43.6	45.6	48.7	47.2	47.0	44.7	41.1	37.3
Total	41.6	34.7	30.1	30.8	28.7	23.5	23.1	20.6	16.0	14.0
	Number of people (in millions) below $1.00 a day in 2005 PPP									
Region	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
East Asia and Pacific	939.5	736.1	606.8	669.0	607.4	415.2	434.3	336.9	185.2	154.7
China	730.4	548.6	412.4	499.1	444.4	288.7	302.2	244.7	119.7	97.4
Eastern Europe and Central Asia	4.1	3.4	3.5	4.9	6.9	9.8	9.7	5.6	3.6	1.3
Latin America and the Caribbean	28.9	35.8	34.9	38.5	37.5	39.0	44.3	47.0	35.8	28.2
Middle East and North Africa	6.8	6.0	5.3	4.8	4.2	4.7	5.3	4.5	4.3	3.8
South Asia	405.1	396.5	403.0	413.6	411.6	397.7	382.7	389.1	346.8	315.1
Sub-Saharan Africa	160.8	191.4	205.5	233.9	270.5	283.6	305.5	313.4	310.4	302.8
Total	1545.3	1369.3	1258.9	1364.7	1338.1	1150.0	1181.9	1096.5	886.1	805.9

Note: Regions with survey coverage less than 50% of the population are highlighted.

$2 a day

	% of population below $2.00 a day in 2005 PPP									
Region	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
East Asia and Pacific	92.4	88.3	81.6	81.0	75.8	64.0	61.7	51.9	39.0	33.2
China	97.8	92.9	83.7	84.6	78.6	65.1	61.4	51.2	36.9	29.8
Eastern Europe and Central Asia	8.3	6.7	6.3	6.9	9.2	11.2	12.1	7.9	4.6	2.2
Latin America and the Caribbean	23.8	26.8	22.4	22.4	21.7	21.0	22.0	22.2	16.7	12.4
Middle East and North Africa	30.1	27.1	26.1	23.5	22.1	22.2	22.0	19.7	17.4	13.9
South Asia	87.2	85.6	84.5	83.6	82.7	80.7	77.8	77.4	73.4	70.9
Sub-Saharan Africa	72.2	74.7	74.3	76.0	78.1	77.5	77.5	76.1	74.1	69.2
Total	69.6	68.0	64.8	64.6	63.1	58.6	57.4	53.5	46.9	43.0
Total excl. China	59.3	59.1	58.2	57.7	57.8	56.4	56.1	54.2	49.9	47.0
	Number of people (in millions) below $2.00 a day in 2005 PPP									
Region	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
East Asia and Pacific	1312.9	1316.3	1279.0	1333.8	1300.7	1139.9	1137.6	983.9	757.5	659.2
China	972.1	963.3	907.1	960.8	926.3	792.1	769.7	654.9	481.6	394.6
Eastern Europe and Central Asia	35.7	29.5	28.8	31.9	43.1	52.8	57.0	37.2	21.7	10.4
Latin America and the Caribbean	86.6	104.2	92.2	97.6	99.9	101.7	111.4	117.6	91.7	70.5
Middle East and North Africa	51.8	51.2	53.9	52.9	53.5	57.1	59.8	56.8	52.7	44.4
South Asia	810.6	854.8	905.9	958.8	1010.4	1047.3	1068.8	1119.7	1113.1	1124.6
Sub-Saharan Africa	287.6	323.8	350.4	389.2	434.0	466.0	503.3	533.3	559.1	562.3
Total	2585.3	2680.0	2710.2	2864.1	2941.5	2864.8	2937.9	2848.4	2595.8	2471.4
Total excl. China	1613.2	1716.7	1803.1	1903.3	2015.2	2072.7	2168.2	2193.5	2114.2	2076.8

Note: Regions with survey coverage less than 50% of the population are highlighted.

$2 a day

	% of population below $2.00 a day in 2005 PPP									
Region	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
East Asia and Pacific	92.4	88.3	81.6	81.0	75.8	64.0	61.7	51.9	39.0	33.2
China	97.8	92.9	83.7	84.6	78.6	65.1	61.4	51.2	36.9	29.8
Eastern Europe and Central Asia	8.3	6.7	6.3	6.9	9.2	11.2	12.1	7.9	4.6	2.2
Latin America and the Caribbean	23.8	26.8	22.4	22.4	21.7	21.0	22.0	22.2	16.7	12.4
Middle East and North Africa	30.1	27.1	26.1	23.5	22.1	22.2	22.0	19.7	17.4	13.9
South Asia	87.2	85.6	84.5	83.6	82.7	80.7	77.8	77.4	73.4	70.9
Sub-Saharan Africa	72.2	74.7	74.3	76.0	78.1	77.5	77.5	76.1	74.1	69.2
Total	69.6	68.0	64.8	64.6	63.1	58.6	57.4	53.5	46.9	43.0
Total excl. China	59.3	59.1	58.2	57.7	57.8	56.4	56.1	54.2	49.9	47.0
	Number of people (in millions) below $2.00 a day in 2005 PPP									
Region	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
East Asia and Pacific	1312.9	1316.3	1279.0	1333.8	1300.7	1139.9	1137.6	983.9	757.5	659.2
China	972.1	963.3	907.1	960.8	926.3	792.1	769.7	654.9	481.6	394.6
Eastern Europe and Central Asia	35.7	29.5	28.8	31.9	43.1	52.8	57.0	37.2	21.7	10.4
Latin America and the Caribbean	86.6	104.2	92.2	97.6	99.9	101.7	111.4	117.6	91.7	70.5
Middle East and North Africa	51.8	51.2	53.9	52.9	53.5	57.1	59.8	56.8	52.7	44.4
South Asia	810.6	854.8	905.9	958.8	1010.4	1047.3	1068.8	1119.7	1113.1	1124.6
Sub-Saharan Africa	287.6	323.8	350.4	389.2	434.0	466.0	503.3	533.3	559.1	562.3
Total	2585.3	2680.0	2710.2	2864.1	2941.5	2864.8	2937.9	2848.4	2595.8	2471.4
Total excl. China	1613.2	1716.7	1803.1	1903.3	2015.2	2072.7	2168.2	2193.5	2114.2	2076.8

Note: Regions with survey coverage less than 50% of the population are highlighted.

الملحق رقم (3)

Cumulative Standardized Normal Distribution

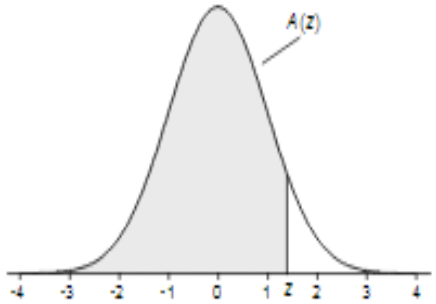

$A(z)$ is the integral of the standardized normal distribution from $-\infty$ to z (in other words, the area under the curve to the left of z). It gives the probability of a normal random variable not being more than z standard deviations above its mean. Values of z of particular importance:

z	$A(z)$	
1.645	0.9500	Lower limit of right 5% tail
1.960	0.9750	Lower limit of right 2.5% tail
2.326	0.9900	Lower limit of right 1% tail
2.576	0.9950	Lower limit of right 0.5% tail
3.090	0.9990	Lower limit of right 0.1% tail
3.291	0.9995	Lower limit of right 0.05% tail

z	0.00	0.01	0.02	0.03	0.04	0.05	0.06	0.07	0.08	0.09
0.0	0.5000	0.5040	0.5080	0.5120	0.5160	0.5199	0.5239	0.5279	0.5319	0.5359
0.1	0.5398	0.5438	0.5478	0.5517	0.5557	0.5596	0.5636	0.5675	0.5714	0.5753
0.2	0.5793	0.5832	0.5871	0.5910	0.5948	0.5987	0.6026	0.6064	0.6103	0.6141
0.3	0.6179	0.6217	0.6255	0.6293	0.6331	0.6368	0.6406	0.6443	0.6480	0.6517
0.4	0.6554	0.6591	0.6628	0.6664	0.6700	0.6736	0.6772	0.6808	0.6844	0.6879
0.5	0.6915	0.6950	0.6985	0.7019	0.7054	0.7088	0.7123	0.7157	0.7190	0.7224
0.6	0.7257	0.7291	0.7324	0.7357	0.7389	0.7422	0.7454	0.7486	0.7517	0.7549
0.7	0.7580	0.7611	0.7642	0.7673	0.7704	0.7734	0.7764	0.7794	0.7823	0.7852
0.8	0.7881	0.7910	0.7939	0.7967	0.7995	0.8023	0.8051	0.8078	0.8106	0.8133
0.9	0.8159	0.8186	0.8212	0.8238	0.8264	0.8289	0.8315	0.8340	0.8365	0.8389
1.0	0.8413	0.8438	0.8461	0.8485	0.8508	0.8531	0.8554	0.8577	0.8599	0.8621
1.1	0.8643	0.8665	0.8686	0.8708	0.8729	0.8749	0.8770	0.8790	0.8810	0.8830
1.2	0.8849	0.8869	0.8888	0.8907	0.8925	0.8944	0.8962	0.8980	0.8997	0.9015
1.3	0.9032	0.9049	0.9066	0.9082	0.9099	0.9115	0.9131	0.9147	0.9162	0.9177
1.4	0.9192	0.9207	0.9222	0.9236	0.9251	0.9265	0.9279	0.9292	0.9306	0.9319
1.5	0.9332	0.9345	0.9357	0.9370	0.9382	0.9394	0.9406	0.9418	0.9429	0.9441
1.6	0.9452	0.9463	0.9474	0.9484	0.9495	0.9505	0.9515	0.9525	0.9535	0.9545
1.7	0.9554	0.9564	0.9573	0.9582	0.9591	0.9599	0.9608	0.9616	0.9625	0.9633
1.8	0.9641	0.9649	0.9656	0.9664	0.9671	0.9678	0.9686	0.9693	0.9699	0.9706
1.9	0.9713	0.9719	0.9726	0.9732	0.9738	0.9744	0.9750	0.9756	0.9761	0.9767
2.0	0.9772	0.9778	0.9783	0.9788	0.9793	0.9798	0.9803	0.9808	0.9812	0.9817
2.1	0.9821	0.9826	0.9830	0.9834	0.9838	0.9842	0.9846	0.9850	0.9854	0.9857
2.2	0.9861	0.9864	0.9868	0.9871	0.9875	0.9878	0.9881	0.9884	0.9887	0.9890
2.3	0.9893	0.9896	0.9898	0.9901	0.9904	0.9906	0.9909	0.9911	0.9913	0.9916
2.4	0.9918	0.9920	0.9922	0.9925	0.9927	0.9929	0.9931	0.9932	0.9934	0.9936
2.5	0.9938	0.9940	0.9941	0.9943	0.9945	0.9946	0.9948	0.9949	0.9951	0.9952
2.6	0.9953	0.9955	0.9956	0.9957	0.9959	0.9960	0.9961	0.9962	0.9963	0.9964
2.7	0.9965	0.9966	0.9967	0.9968	0.9969	0.9970	0.9971	0.9972	0.9973	0.9974
2.8	0.9974	0.9975	0.9976	0.9977	0.9977	0.9978	0.9979	0.9979	0.9980	0.9981
2.9	0.9981	0.9982	0.9982	0.9983	0.9984	0.9984	0.9985	0.9985	0.9986	0.9986
3.0	0.9987	0.9987	0.9987	0.9988	0.9988	0.9989	0.9989	0.9989	0.9990	0.9990
3.1	0.9990	0.9991	0.9991	0.9991	0.9992	0.9992	0.9992	0.9992	0.9993	0.9993
3.2	0.9993	0.9993	0.9994	0.9994	0.9994	0.9994	0.9994	0.9995	0.9995	0.9995
3.3	0.9995	0.9995	0.9995	0.9996	0.9996	0.9996	0.9996	0.9996	0.9996	0.9997
3.4	0.9997	0.9997	0.9997	0.9997	0.9997	0.9997	0.9997	0.9997	0.9997	0.9998
3.5	0.9998	0.9998	0.9998	0.9998	0.9998	0.9998	0.9998	0.9998	0.9998	0.9998
3.6	0.9998	0.9998	0.9999							

الملحق رقم (4)

t Distribution: Critical Values of t

		Significance level					
Degrees of freedom	*Two-tailed test:*	10%	5%	2%	1%	0.2%	0.1%
	One-tailed test:	5%	2.5%	1%	0.5%	0.1%	0.05%
1		6.314	12.706	31.821	63.657	318.309	636.619
2		2.920	4.303	6.965	9.925	22.327	31.599
3		2.353	3.182	4.541	5.841	10.215	12.924
4		2.132	2.776	3.747	4.604	7.173	8.610
5		2.015	2.571	3.365	4.032	5.893	6.869
6		1.943	2.447	3.143	3.707	5.208	5.959
7		1.894	2.365	2.998	3.499	4.785	5.408
8		1.860	2.306	2.896	3.355	4.501	5.041
9		1.833	2.262	2.821	3.250	4.297	4.781
10		1.812	2.228	2.764	3.169	4.144	4.587
11		1.796	2.201	2.718	3.106	4.025	4.437
12		1.782	2.179	2.681	3.055	3.930	4.318
13		1.771	2.160	2.650	3.012	3.852	4.221
14		1.761	2.145	2.624	2.977	3.787	4.140
15		1.753	2.131	2.602	2.947	3.733	4.073
16		1.746	2.120	2.583	2.921	3.686	4.015
17		1.740	2.110	2.567	2.898	3.646	3.965
18		1.734	2.101	2.552	2.878	3.610	3.922
19		1.729	2.093	2.539	2.861	3.579	3.883
20		1.725	2.086	2.528	2.845	3.552	3.850
21		1.721	2.080	2.518	2.831	3.527	3.819
22		1.717	2.074	2.508	2.819	3.505	3.792
23		1.714	2.069	2.500	2.807	3.485	3.768
24		1.711	2.064	2.492	2.797	3.467	3.745
25		1.708	2.060	2.485	2.787	3.450	3.725
26		1.706	2.056	2.479	2.779	3.435	3.707
27		1.703	2.052	2.473	2.771	3.421	3.690
28		1.701	2.048	2.467	2.763	3.408	3.674
29		1.699	2.045	2.462	2.756	3.396	3.659
30		1.697	2.042	2.457	2.750	3.385	3.646
32		1.694	2.037	2.449	2.738	3.365	3.622
34		1.691	2.032	2.441	2.728	3.348	3.601
36		1.688	2.028	2.434	2.719	3.333	3.582
38		1.686	2.024	2.429	2.712	3.319	3.566
40		1.684	2.021	2.423	2.704	3.307	3.551
42		1.682	2.018	2.418	2.698	3.296	3.538
44		1.680	2.015	2.414	2.692	3.286	3.526
46		1.679	2.013	2.410	2.687	3.277	3.515
48		1.677	2.011	2.407	2.682	3.269	3.505
50		1.676	2.009	2.403	2.678	3.261	3.496
60		1.671	2.000	2.390	2.660	3.232	3.460
70		1.667	1.994	2.381	2.648	3.211	3.435
80		1.664	1.990	2.374	2.639	3.195	3.416
90		1.662	1.987	2.368	2.632	3.183	3.402
100		1.660	1.984	2.364	2.626	3.174	3.390

الملحق رقم (5)

F Distribution: Critical Values of F (5% significance level)

v_2 \ v_1	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	12	14	16	18	20
1	161.45	199.50	215.71	224.58	230.16	233.99	236.77	238.88	240.54	241.88	243.91	245.36	246.46	247.32	248.01
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40	19.41	19.42	19.43	19.44	19.45
3	10.13	9.55	9.28	9.12	9.01	8.94	8.89	8.85	8.81	8.79	8.74	8.71	8.69	8.67	8.66
4	7.71	6.94	6.59	6.39	6.26	6.16	6.09	6.04	6.00	5.96	5.91	5.87	5.84	5.82	5.80
5	6.61	5.79	5.41	5.19	5.05	4.95	4.88	4.82	4.77	4.74	4.68	4.64	4.60	4.58	4.56
6	5.99	5.14	4.76	4.53	4.39	4.28	4.21	4.15	4.10	4.06	4.00	3.96	3.92	3.90	3.87
7	5.59	4.74	4.35	4.12	3.97	3.87	3.79	3.73	3.68	3.64	3.57	3.53	3.49	3.47	3.44
8	5.32	4.46	4.07	3.84	3.69	3.58	3.50	3.44	3.39	3.35	3.28	3.24	3.20	3.17	3.15
9	5.12	4.26	3.86	3.63	3.48	3.37	3.29	3.23	3.18	3.14	3.07	3.03	2.99	2.96	2.94
10	4.96	4.10	3.71	3.48	3.33	3.22	3.14	3.07	3.02	2.98	2.91	2.86	2.83	2.80	2.77
11	4.84	3.98	3.59	3.36	3.20	3.09	3.01	2.95	2.90	2.85	2.79	2.74	2.70	2.67	2.65
12	4.75	3.89	3.49	3.26	3.11	3.00	2.91	2.85	2.80	2.75	2.69	2.64	2.60	2.57	2.54
13	4.67	3.81	3.41	3.18	3.03	2.92	2.83	2.77	2.71	2.67	2.60	2.55	2.51	2.48	2.46
14	4.60	3.74	3.34	3.11	2.96	2.85	2.76	2.70	2.65	2.60	2.53	2.48	2.44	2.41	2.39
15	4.54	3.68	3.29	3.06	2.90	2.79	2.71	2.64	2.59	2.54	2.48	2.42	2.38	2.35	2.33
16	4.49	3.63	3.24	3.01	2.85	2.74	2.66	2.59	2.54	2.49	2.42	2.37	2.33	2.30	2.28
17	4.45	3.59	3.20	2.96	2.81	2.70	2.61	2.55	2.49	2.45	2.38	2.33	2.29	2.26	2.23
18	4.41	3.55	3.16	2.93	2.77	2.66	2.58	2.51	2.46	2.41	2.34	2.29	2.25	2.22	2.19
19	4.38	3.52	3.13	2.90	2.74	2.63	2.54	2.48	2.42	2.38	2.31	2.26	2.21	2.18	2.16
20	4.35	3.49	3.10	2.87	2.71	2.60	2.51	2.45	2.39	2.35	2.28	2.22	2.18	2.15	2.12
21	4.32	3.47	3.07	2.84	2.68	2.57	2.49	2.42	2.37	2.32	2.25	2.20	2.16	2.12	2.10
22	4.30	3.44	3.05	2.82	2.66	2.55	2.46	2.40	2.34	2.30	2.23	2.17	2.13	2.10	2.07
23	4.28	3.42	3.03	2.80	2.64	2.53	2.44	2.37	2.32	2.27	2.20	2.15	2.11	2.08	2.05
24	4.26	3.40	3.01	2.78	2.62	2.51	2.42	2.36	2.30	2.25	2.18	2.13	2.09	2.05	2.03
25	4.24	3.39	2.99	2.76	2.60	2.49	2.40	2.34	2.28	2.24	2.16	2.11	2.07	2.04	2.01
26	4.22	3.37	2.98	2.74	2.59	2.47	2.39	2.32	2.27	2.22	2.15	2.09	2.05	2.02	1.99
27	4.21	3.35	2.96	2.73	2.57	2.46	2.37	2.31	2.25	2.20	2.13	2.08	2.04	2.00	1.97
28	4.20	3.34	2.95	2.71	2.56	2.45	2.36	2.29	2.24	2.19	2.12	2.06	2.02	1.99	1.96
29	4.18	3.33	2.93	2.70	2.55	2.43	2.35	2.28	2.22	2.18	2.10	2.05	2.01	1.97	1.94
30	4.17	3.32	2.92	2.69	2.53	2.42	2.33	2.27	2.21	2.16	2.09	2.04	1.99	1.96	1.93
35	4.12	3.27	2.87	2.64	2.49	2.37	2.29	2.22	2.16	2.11	2.04	1.99	1.94	1.91	1.88
40	4.08	3.23	2.84	2.61	2.45	2.34	2.25	2.18	2.12	2.08	2.00	1.95	1.90	1.87	1.84
50	4.03	3.18	2.79	2.56	2.40	2.29	2.20	2.13	2.07	2.03	1.95	1.89	1.85	1.81	1.78
60	4.00	3.15	2.76	2.53	2.37	2.25	2.17	2.10	2.04	1.99	1.92	1.86	1.82	1.78	1.75
70	3.98	3.13	2.74	2.50	2.35	2.23	2.14	2.07	2.02	1.97	1.89	1.84	1.79	1.75	1.72
80	3.96	3.11	2.72	2.49	2.33	2.21	2.13	2.06	2.00	1.95	1.88	1.82	1.77	1.73	1.70
90	3.95	3.10	2.71	2.47	2.32	2.20	2.11	2.04	1.99	1.94	1.86	1.80	1.76	1.72	1.69
100	3.94	3.09	2.70	2.46	2.31	2.19	2.10	2.03	1.97	1.93	1.85	1.79	1.75	1.71	1.68
120	3.92	3.07	2.68	2.45	2.29	2.18	2.09	2.02	1.96	1.91	1.83	1.78	1.73	1.69	1.66
150	3.90	3.06	2.66	2.43	2.27	2.16	2.07	2.00	1.94	1.89	1.82	1.76	1.71	1.67	1.64
200	3.89	3.04	2.65	2.42	2.26	2.14	2.06	1.98	1.93	1.88	1.80	1.74	1.69	1.66	1.62
250	3.88	3.03	2.64	2.41	2.25	2.13	2.05	1.98	1.92	1.87	1.79	1.73	1.68	1.65	1.61
300	3.87	3.03	2.63	2.40	2.24	2.13	2.04	1.97	1.91	1.86	1.78	1.72	1.68	1.64	1.61
400	3.86	3.02	2.63	2.39	2.24	2.12	2.03	1.96	1.90	1.85	1.78	1.72	1.67	1.63	1.60
500	3.86	3.01	2.62	2.39	2.23	2.12	2.03	1.96	1.90	1.85	1.77	1.71	1.66	1.62	1.59

الملحق رقم (6)

LOI DU KHI-DEUX AVEC k DEGRÉS DE LIBERTÉ
QUANTILES D'ORDRE $1-\gamma$

	γ										
k	0.995	0.990	0.975	0.950	0.900	0.500	0.100	0.050	0.025	0.010	0.005
1	0.00	0.00	0.00	0.00	0.02	0.45	2.71	3.84	5.02	6.63	7.88
2	0.01	0.02	0.05	0.10	0.21	1.39	4.61	5.99	7.38	9.21	10.60
3	0.07	0.11	0.22	0.35	0.58	2.37	6.25	7.81	9.35	11.34	12.84
4	0.21	0.30	0.48	0.71	1.06	3.36	7.78	9.94	11.14	13.28	14.86
5	0.41	0.55	0.83	1.15	1.61	4.35	9.24	11.07	12.83	15.09	16.75
6	0.68	0.87	1.24	1.64	2.20	5.35	10.65	12.59	14.45	16.81	18.55
7	0.99	1.24	1.69	2.17	2.83	6.35	12.02	14.07	16.01	18.48	20.28
8	1.34	1.65	2.18	2.73	3.49	7.34	13.36	15.51	17.53	20.09	21.96
9	1.73	2.09	2.70	3.33	4.17	8.34	14.68	16.92	19.02	21.67	23.59
10	2.16	2.56	3.25	3.94	4.87	9.34	15.99	18.31	20.48	23.21	25.19
11	2.60	3.05	3.82	4.57	5.58	10.34	17.28	19.68	21.92	24.72	26.76
12	3.07	3.57	4.40	5.23	6.30	11.34	18.55	21.03	23.34	26.22	28.30
13	3.57	4.11	5.01	5.89	7.04	12.34	19.81	22.36	24.74	27.69	29.82
14	4.07	4.66	5.63	6.57	7.79	13.34	21.06	23.68	26.12	29.14	31.32
15	4.60	5.23	6.27	7.26	8.55	14.34	22.31	25.00	27.49	30.58	32.80
16	5.14	5.81	6.91	7.96	9.31	15.34	23.54	26.30	28.85	32.00	34.27
17	5.70	6.41	7.56	8.67	10.09	16.34	24.77	27.59	30.19	33.41	35.72
18	6.26	7.01	8.23	9.39	10.87	17.34	25.99	28.87	31.53	34.81	37.16
19	6.84	7.63	8.81	10.12	11.65	18.34	27.20	30.14	32.85	36.19	38.58
20	7.43	8.26	9.59	10.85	12.44	19.34	28.41	31.41	34.17	37.57	40.00
21	8.03	8.90	10.28	11.59	13.24	20.34	29.62	32.67	35.48	38.93	41.40
22	8.64	9.54	10.98	12.34	14.04	21.34	30.81	33.92	36.78	40.29	42.80
23	9.26	10.20	11.69	13.09	14.85	22.34	32.01	35.17	38.08	41.64	44.18
24	9.89	10.86	12.40	13.85	15.66	23.34	33.20	36.42	39.36	42.98	45.56
25	10.52	11.52	13.12	14.61	16.47	24.34	34.28	37.65	40.65	44.31	46.93
26	11.16	12.20	13.84	15.38	17.29	25.34	35.56	38.89	41.92	45.64	48.29
27	11.81	12.88	14.57	16.15	18.11	26.34	36.74	40.11	43.19	46.96	49.65
28	12.46	13.57	15.31	16.93	18.94	27.34	37.92	41.34	44.46	48.28	50.99
29	13.12	14.26	16.05	17.71	19.77	28.34	39.09	42.56	45.72	49.59	52.34
30	13.79	14.95	16.79	18.49	20.60	29.34	40.26	43.77	46.98	50.89	53.67
40	20.71	22.16	24.43	26.51	29.05	39.34	51.81	55.76	59.34	63.69	66.77
50	27.99	29.71	32.36	34.76	37.69	49.33	63.17	67.50	71.42	76.15	79.49
60	35.53	37.48	40.48	43.19	46.46	59.33	74.40	79.08	83.30	88.38	91.95
70	43.28	45.44	48.76	51.74	55.33	69.33	85.53	90.53	95.02	100.42	104.22
80	51.17	53.54	57.15	60.39	64.28	79.33	96.58	101.88	106.63	112.33	116.32
90	59.20	61.75	65.65	69.13	73.29	89.33	107.57	113.14	118.14	124.12	128.30
100	67.33	70.06	74.22	77.93	82.36	99.33	118.50	124.34	129.56	135.81	140.17

الملحق رقم (7)

Table G1 : Table de Durbin-Watson

0.05 significance points

n	$k'=1$ d_L	$k'=1$ d_U	$k'=2$ d_L	$k'=2$ d_U	$k'=3$ d_L	$k'=3$ d_U	$k'=4$ d_L	$k'=4$ d_U	$k'=5$ d_L	$k'=5$ d_U
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.76	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.75	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.74	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.73	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78

0.01 significance points

n	$k'=1$ d_L	$k'=1$ d_U	$k'=2$ d_L	$k'=2$ d_U	$k'=3$ d_L	$k'=3$ d_U	$k'=4$ d_L	$k'=4$ d_U	$k'=5$ d_L	$k'=5$ d_U
15	0.81	1.07	0.70	1.25	0.59	1.46	0.49	1.70	0.39	1.96
16	0.84	1.09	0.74	1.25	0.63	1.44	0.53	1.66	0.44	1.90
17	0.87	1.10	0.77	1.25	0.67	1.43	0.57	1.63	0.48	1.85
18	0.90	1.12	0.80	1.26	0.71	1.42	0.61	1.60	0.52	1.80
19	0.93	1.13	0.83	1.26	0.74	1.41	0.65	1.58	0.56	1.77
20	0.95	1.15	0.86	1.27	0.77	1.41	0.68	1.57	0.60	1.74
21	0.97	1.16	0.89	1.27	0.80	1.41	0.72	1.55	0.63	1.71
22	1.00	1.17	0.91	1.28	0.83	1.40	0.75	1.54	0.66	1.69
23	1.02	1.19	0.94	1.29	0.86	1.40	0.77	1.53	0.70	1.67
24	1.04	1.20	0.96	1.30	0.88	1.41	0.80	1.53	0.72	1.66
25	1.05	1.21	0.98	1.30	0.90	1.41	0.83	1.52	0.75	1.65
26	1.07	1.22	1.00	1.31	0.93	1.41	0.85	1.52	0.78	1.64
27	1.09	1.23	1.02	1.32	0.95	1.41	0.88	1.51	0.81	1.63
28	1.10	1.24	1.04	1.32	0.97	1.41	0.90	1.51	0.83	1.62
29	1.12	1.25	1.05	1.33	0.99	1.42	0.92	1.51	0.85	1.61
30	1.13	1.26	1.07	1.34	1.01	1.42	0.94	1.51	0.88	1.61
31	1.15	1.27	1.08	1.34	1.02	1.42	0.96	1.51	0.90	1.60
32	1.16	1.28	1.10	1.35	1.04	1.43	0.98	1.51	0.92	1.60
33	1.17	1.29	1.11	1.36	1.05	1.43	1.00	1.51	0.94	1.59
34	1.18	1.30	1.13	1.36	1.07	1.43	1.01	1.51	0.95	1.59
35	1.19	1.31	1.14	1.37	1.08	1.44	1.03	1.51	0.97	1.59
36	1.21	1.32	1.15	1.38	1.10	1.44	1.04	1.51	0.99	1.59
37	1.22	1.32	1.16	1.38	1.11	1.45	1.06	1.51	1.00	1.59
38	1.23	1.33	1.18	1.39	1.12	1.45	1.07	1.52	1.02	1.58
39	1.24	1.34	1.19	1.39	1.14	1.45	1.09	1.52	1.03	1.58
40	1.25	1.34	1.20	1.40	1.15	1.46	1.10	1.52	1.05	1.58
45	1.29	1.38	1.24	1.42	1.20	1.48	1.16	1.53	1.11	1.58
50	1.32	1.40	1.28	1.45	1.24	1.49	1.20	1.54	1.16	1.59
55	1.36	1.43	1.32	1.47	1.28	1.51	1.25	1.55	1.21	1.59
60	1.38	1.45	1.35	1.48	1.32	1.52	1.28	1.56	1.25	1.60
65	1.41	1.47	1.38	1.50	1.35	1.53	1.31	1.57	1.28	1.61
70	1.43	1.49	1.40	1.52	1.37	1.55	1.34	1.58	1.31	1.61
75	1.45	1.50	1.42	1.53	1.39	1.56	1.37	1.59	1.34	1.62
80	1.47	1.52	1.44	1.54	1.42	1.57	1.39	1.60	1.36	1.62
85	1.48	1.53	1.46	1.55	1.43	1.58	1.41	1.60	1.39	1.63
90	1.50	1.54	1.47	1.56	1.45	1.59	1.43	1.61	1.41	1.64
95	1.51	1.55	1.49	1.57	1.47	1.60	1.45	1.62	1.42	1.64
100	1.52	1.56	1.50	1.58	1.48	1.60	1.46	1.63	1.44	1.65

n = number of observations, k' = number of explanatory variables (excluding intercept).

المراجـــــع

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

I. القرآن الكريم

II. الكتب

1- ابن تيمية، **فتاوى ابن تيمية**، (مكتبة ابن تيمية، دون ترقيم).

2- إبن منظور، **لسان العرب**، (دار المعارف، القاهرة).

3- البغدادي، **المعونة**، (المكتبة التجارية، مكة المكرمة).

4- السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم**، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1993).

5- جاسم محمد شهاب البجاري، **دراسات في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي**، (شركة مطبعة الجمهورية، الموصل، بغداد، 1990).

6- جمال السراحنة، **مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون**، (ط1، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2000).

7- جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، (دار النهضة، القاهرة، 1983).

8- جوزيه غرازيانو داسيلفا وآخرون، **برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية** (مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية، روما، 2012).

9- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1992).

10- حمدي عبد العظيم، **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي**، (أكاديمية العلوم الادارية، القاهرة، 1995).

11- حسام علي داود وخالد محمد السواعي، **الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، (ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013).

12- حسن إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام: السياسي، الديني، الثقافي، الاجتماعي**، (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964).

13- حسين العمر، **مبادئ المالية العامة**، (ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2002).

14- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، (دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2007).

15- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر** ، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991).

16- محمد بن ادريس الشافعي، **الأم**، (ط1، المنصورة، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001).

17- محمد حسين الزبيدي، **العراق في العصر البويهي: التنظيمات السياسية والادارية والاقتصادية334 هـ-656 هـ/ 749 م-1058 م**، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1969).

18- محمد صادق اسماعيل، **التجربة الماليزية... مهاتير محمد... والصحوة الاقتصادية**، (ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014).

19- محمد عمر شابرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة: محمد زهير السمهوري، مراجعة: محمد أنس الزرقاء (ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، 1996).

20- محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة** (ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010).

21- محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي** (ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010).

22- محمود محمد نور وحمدي أحمد العناني، **أسس ومبادئ المالية العامة**، (المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1988).

23- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، (ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007).

24- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، (ط1، عمان، دار الحامد، 2009).

25- مصطفى محمود عبد السلام، **المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي**، (ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012).

26- موسجريف ريتشارد وموسجريف بيجي، **المالية العامة في النظرية والتطبيق**، ترجمة محمد حمدي السباخي، (دار المريخ، الرياض 1992).

27- ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية** (دار المريخ للنشر، الرياض، 2009).

28- ناظم الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، (دار زهران للنشر، عمان، 1999).

29- صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، (ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999).

30- صالح صالحي، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، (دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2001).

31- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، (ط1، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2006).

32- صموئيل عبود، **خمسة مشكلات أساسية لعالم متخلف**، (دار الحداثة للطبعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984).

33- عبد الرزاق فارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، (ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 1997).

34- عبد الرزاق فارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، (ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط/ فبراير 2001).

35- عبد المحمود محمد عبد الرحمان، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، (مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1995).

36- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي**، (مطبعة العمرانية للأوفيست، القاهرة، 1998).

37- عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الإقتصادية الإحصائية**، (دار النهضة العربية، بيروت، 1980).

38- عبد الوهاب الأمين، التنمية **الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان العربية**، (ط1، دار الحافظ للنشر والتوزيع، السعودية، 2000).

39- عثمان محمود غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، (ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007).

40- علي مكيدة، **الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007).

41- عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، دراسة تحليلية مقارنة**، (ط1، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، 1997).

42- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، (ط1، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2008).

43- سالم توفيق النجفي، **إشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993).

44- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، (ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008).

45- سالم توفيق النجفي ومحمد الصالح القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، (مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، بغداد، 1988).

46- سامي عفيفي حاتم، **النظرية الاقتصادية**، (ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992).

47- سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، (ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2011).

48- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر – دراسة مقارنة**، (ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007).

49- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، **الموسوعة الفقهية**، (ط1، مصر، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، 1995).

50- يوسف القرضاوي، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، (مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1985).

III. الأطروحات والرسائل الجامعية

1- أعمر بوزيد أحمد، **نمذجة الفقر في الجزائر، حالة خميس مليانة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011 – 2012.

2- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990 – 2004**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.

3- زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013 – 2014.

4- محمد صلاح، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية – حالة بعض اقتصاديات الدول العربية** -، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2014 – 2015.

5- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008 – 2009.

6- علاوة نواري، **أثار برامج الاصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة حلوان، 2007 – 2008.

7- فطيمة حاجي، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 – 2014.

8- الطيب وكي، **الآليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي والنتائج المتوقعة لتطبيقها في الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 – 2011.

9- أيمن سعد الدين أنور محمد، **بعض النماذج والمقاييس المستخدمة في قياس الفقر (دراسة حالة بالتطبيق على مصر)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، دون تاريخ.

10- مريبعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر – الواقع والآفاق**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري2، 2012 – 2013.

11- عثماني أنيسة، **التنمية البشرية في الجزائر –محاولة القياس والتحليل باستعمال نموذج الانحدار المتعدد**، مذكرة ماجستير،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008 – 2009.

IV. المجلات والدوريات

1- الطيب لحيلح ومحمد جصاص، **الفقر...التعريف ومحاولات القياس**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 7، جوان 2010.

2- تييجو كافالاكانتي، **إقتصاد البرازيل مقومات الصعود لمصاف الدول العظمى**، سلسلة ملفات القوة الصاعدة(3): البرازيل... القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

3- كلوفيس بريجاجوا وعاطف معتمد، **معالم السياسة الخارجية البرازيلية**، سلسلة ملفات القوة الصاعدة(3): البرازيل... القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

4- كمال حطاب، **دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر**، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، المجلد الثامن عشر، العدد 4، 2002.

5- كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، نوفمبر 2005.

6- ماورو إدواردو ديل غروسي، **الحد من ظاهرة الفقر – من 44 مليون نسمة إلى 29,6 مليون نسمة**-، دراسات وأبحاث حول: القضاء على الجوع – التجربة البرازيلية -، مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية (*NEAD*)، روما، 2012.

7- مروان الحوري، **المسح المتكامل لأوضاع الأسر المعيشية**، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا *ESCWA*، بيروت، 28 أفريل 2009.

8- مهدي صالح دواي، **دليل الفقر البشري 1- دراسة تحليلية لواقع الفقر العربي من منظور التنمية البشرية**، مجلة الفتح، العدد 31، 2007.

9- نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011.

10- صالح بن عبد الله بن عبد المحسن الفريح، **معالجة مشكلة الفقر في الفكر الإسلامي مع بعض التطبيقات العملية المعاصرة لها**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، العدد 45، ذو القعدة 1429.

11- صالح صالحي، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟**، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاستشارية- البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد الأول، 1999.

12- عاطف معتمد عبد الحميد، **البرازيل .. ملامح دولة تصنع المستقبل**، سلسلة ملفات القوة الصاعدة(3): البرازيل... القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

13- عثمان محمود غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة**، مجلة دراسات العلوم الادارية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 35، العدد 1، جانفي 2008.

14- سعد علي حسين التميمي، **السياسات العامة في ماليزيا قراءة في آليات صنعها وخصائصها**، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، الإصدار 21، 2012.

V. الملتقيات والمؤتمرات

1- بن حاح مونير وبلعاطل عياش، **أثر التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر 2001 – 2010**، ملتقى حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه، سطيف1، 12/11 مارس 2013.

2- حمزة كريم محمد، **الفقر... تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي**، بحث مقدم إلى الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية ببيت الحكمة للفترة 23/22 أكتوبر 2000، منشور ضمن كتاب: الفقر والغنى في الوطن العربي، بغداد، 2002.

3- روضة جديدي، **أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، ملتقى حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،

مدارس الدكتـوراه، سطيف1، 12/11 مارس 2013.

4- مبارك بوعشة، **من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – دراسة نقدية –** ، ملتقى حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه، سطيف1، 12/11 مارس 2013.

5- محمد كريم قروف، **تقدير فعالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر**، ملتقى حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه، سطيف1، 12/11 مارس 2013.

6- محمد عبد الله الرفاعي، **معوقات بيانات قياس الفقر**، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، 12 - 13 نوفمبر 2007.

7- علي العبسي وإبراهيم قعيد، **النظريات والتحديات التفسيرية لمنظور الفقر**، الملتقى العلمي الوطني حول: ظاهرة الفقر بين اشكالية التنظير وتحديات الواقع – رؤية اقتصادية إسلامية –، جامعة قالمة، يومي 17 و18 سبتمبر 2013.

VI. التقارير

1- مجموعة بحوث التنمية، ***An update to the world Bank's estimates of consumption poverty in the developing world***، البنك الدولي، 29 فيفري 2012.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1997**، نيويورك، ماي 1997.

3- البنك الدولي، **التقرير السنوي 2016**، واشنطن، 2016.

4- منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، **حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر**، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد 5، سبتمبر 2010.

5- الأمم المتحدة، **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015**، نيويورك، 2015، ص4-8.

6- البنك الدولي، **التقرير السنوي 2015**، واشنطن، 2015، ص33- 53.

7- التقارير العالمية للتنمية البشرية من 2001 إلى 2013.

8- تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية في الجزائر، 2007، 2008.

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء التقدم، تقرير التنمية البشرية لعام 2014، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014.

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية في كل عمل، تقرير التنمية البشرية لعام 2015، الأمم المتحدة، نيويورك، 2015.

11- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان**، تقرير 2010.

12- صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016**، الإمارات العربية المتحدة، 2016.

13- جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، **مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015**، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، أوت 2013.

14- رئاسة الحكومة، **برنامج الإنعاش الاقتصادي على المديين القريب والمتوسط 2001-2004**، أفريل 2001.

15- المديرية العامة للميزانية، **وضعية استهلاك الإعتمادات المالية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2001 و2004**، وزارة المالية، الجزائر، فيفري 2005.

16- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، أكتوبر 2010.

17- رئاسة الحكومة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**، 2005 - 2009.

18- بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، 24 ماي 2010.

19- رئاسة الحكومة، **مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، ماي 2014.

20- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، **تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، نوفمبر 2008.

21- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009**، ديسمبر 2008.

22- مصالح الوزير الأول، **حصيلة الانجازات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2011**، 15 مارس 2012.

VII. أوراق عمل

1- محمد حسين باقر، **قياس الفقر في التطبيق**، أوراق عمل، *www.arabgeographers.net/vb/attachments/attachments/arab745/* ، تاريخ الإطلاع: 2015/03/20.

2- محمد محمود الامام، **السياسة الاقتصادية الكلية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر**، سلسلة أوراق بحثية، معهد التخطيط القومي، مصر، 1996.

3- سعد بن محمد العبيد، **الفقر مستوياته وعلاجه**، أوراق عمل.

VIII. المواقع الالكترونية

1- حسن طبرة، **الفقر.. مفهومه وأنواعه**، الحوار المتمدن، العدد 2303، 2008/6/5، مواضيع وأبحاث سياسية. *www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136836* ، تاريخ الإطلاع: 20 مارس 2014.

2- البنك الدولي، *http://web.worldbank.org*، تاريخ الاطلاع: 30 سبتمبر 2013.

3- تقرير البنك الدولي، **تقديرات جديدة تكشف عن تراجع معدلات الفقر المدقع**، http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/0,,contentMDK:23132479~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:469372,00.html تاريخ الإطلاع: 30 سبتمبر 2013.

4- البنك الدولي، **عرض عام لأوضاع الفقر**، *http://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview* تاريخ الإطلاع: 15 جوان 2017.

5- أمل مختارّ، **تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، *http://acpss.ahram.org.eg/News/5312.aspx* ، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2017.

6- البنك الدولي، *http://data.albankaldawli.org* ، تاريخ الإطلاع: 22 ديسمبر 2013.

7- البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/country، تاريخ الإطلاع:2015/07/26.

8- بكدي فاطمة وزيدان محمد، **دروس مستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر**، مركز الكويت العالمي التخصصي للدراسات والاستشارات للمسكوكات والنقود الاسلامية والبيزنطية والساسانية،
http://alhosini-money.com/showthread.php?t=2427
تاريخ الاطلاع: 15 أفريل 2017.

9- محمد شريف بشير، **كيف تهزم الفقر؟**، مركز الكوثر لمقاومة الفقر،
http://www.siironline.org/alabwab/moghavama_alfaghr/037.html
تاريخ الاطلاع: 15 أفريل 2017.

10- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير لحالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015**،
http://www.fao.org/hunger/glossary/ar / ، تاريخ الإطلاع: 15 جوان 2017.

11- الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة لتحويل عالمنا**،
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/
تاريخ الإطلاع: 18 مارس 2017.

12- البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY?end=2013
تاريخ الاطلاع: 25 مارس 2017.

13- البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.GINI?end=2013
تاريخ الاطلاع: 25 مارس 2017.

14- بوابة الوزير الأول، **حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008**،
http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/Bilanar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/07/28.

15- بوابة الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية: 1999-2008، 2009-2010، 2011**،
http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf،
تاريخ الإطلاع: 2015/07/28.

16- وزارة السكن والعمران، **حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية**،
http://www.mhuv.gov.dz/Pages/StatistiquesArabes.aspx ، تاريخ الإطلاع: 2017/06/11

17- البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ
تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

18- البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ&view=chart
تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

19- البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ&view=chart
تاريخ الإطلاع: 2017/03/17.

20- البنك الدولي، www.banquemondiale.org، تاريخ الاطلاع: 30 جوان 2015.

21- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، **مؤشرات التغطية الصحية**،

https://translate.google.com/?hl=fr#fr/ar/Indicateurs%20de%20couverture%20sanitaire%20%3A

تاريخ الإطلاع: 11/ 06/ 2017.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. الكتب (The books)

1- *Philip . A. klein,* ***the Management of Market - Oriented Economies: A Comparative Perspective****,* (*Wadswor the Publishing company, Belmont, California, 1973).*

2- *Abdelmadjid Bouzizdi,* ***Les années 90 de l'économie Algerienne****, (Edition ENAC, Algerie, 1999).*

3- *R. Bourbonnais,* ***Econométries****, (3ieme édition, Dunod, paris).*

4- *Pindyck Robert and Rubinfeld Daniel,* ***Econometric models and economic Forecasts****, (New York : MC Graw-Hill, Book company, 1976).*

5- *Khedhiri Sami,* ***Cours d'introduction à l'économétrie****, (centre de publication universitaire, 2005).*

6- *Theodore W.Shultz,* ***The Economics of Being Poor****,* (*Blackwell, Oxford UK, Cambridge USA, 1993*).

7- *Mireille Laaroche and Todd Mattina,* ***Can Fiscal Policy Lessen Earnings Inequality?,*** *paper presented at: IRPP-CSLS Conference on the Linkages between Economic Growth and Inequality,Ottawa, 26-27 January 2001.*

8- *Jennifer A. Elliott,* ***An Introduction to sustainable Development****, (3rd edition, London and New York, Taylor &Francis e- Library, 2006).*

9- *Jamo Kwam Sundaram and Rais Ishak,* ***Development policies and Income inequality in peninsular****,* (*Institute 2000 of advanced studies, kuala lampur, 1986*).

10- *Marie Cloude Smouts,* ***Le Développement durable****, (France, Edition Armand Colin, 2005).*

11- *Ahmed Moumi,* ***Identification, Mesures et Modélisation des déterminants de la pauvreté; Cas de l'Algérie****, thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université de Tlemcen, 2009.*

II. التقارير (The rapports)

1- *le gouvernement Algérien,* ***Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement****, Algérie, 2011.*

2- *Office Nationale des Statistiques,* ***Premiers résultats de l'enquête National sur les dépense des consommations de vie de ménages 2011****.*

3- *Banque d'Algérie* ***:Rapport Annuel de la banque d'Algérie 2002, 2008, 2012****.*

4- *Banque Mondiale,* ***Croissance, Emploi et Réduction de la pauvreté****, Novembre, 1998.*

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجـدول	رقم الصفحة
(1-1)	أهم التعديلات التي طرأت على دليل التنمية البشرية	45
(2-1)	بعض مؤشرات التنمية البشرية	48
(1-2)	نسبة (%) وعدد (المليون نسمة) السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم في البلدان النامية للفترة 1981-2008	53
(2-2)	نسبة السكان الذين على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم وفقا لتعادل القوى الشرائية لعام 2011	56
(3-2)	التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كل منطقة	59
(4-2)	توزيع قيم دليل التنمية البشرية حسب المناطق في العالم ما بين 1990 و2014	62
(5-2)	تطور إتجاهات دليل التنمية البشرية في الدول العربية	67
(6-2)	تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية	69
(7-2)	السكان الذين يعانون من الجوع في البلدان العربية التسعة التي تسجل أعلى المعدلات (بالمليون)	73
(8-2)	تطور عدد ونسبة الفقراء في البرازيل خلال الفترة 1999 – 2009	82
(9-2)	تطور نسبة الفقراء في البرازيل الذين يعشون تحت خط الفقر 1,90 دولار يوميا	84
(10-2)	تطور معامل جيني لتوزيع الدخل بالبرازيل خلال الفترة 1998 – 2013	84
(11-2)	تطور مؤشرات الحوكمة في البرازيل خلال الفترة 2004 – 2013	85
(12-2)	المؤشرات الأساسية عن تطور نسبة الفقر في ماليزيا للفترة 1984 و2012	93
(1-4)	تقديرات الفقر في الجزائر لسنتي 1988 و1995	142
(2-4)	مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004(الوحدة: مليار دج)	145
(3-4)	توزيع المخصصات المالية الخاصة بقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	148
(4-4)	توزيع المخصصات المالية الخاصة ببرنامج التنمية المحلية	150
(5-4)	توزيع المخصصات المالية الخاصة ببرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية	150
(6-4)	توزيع المخصصات المالية الخاصة بقطاع الفلاحة	152
(7-4)	توزيع المخصصات المالية الخاصة بقطاع الصيد البحري	153
(8-4)	وضعية استهلاك الإعتمادات المالية المسجلة بعنوان برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(قسم الاستثمار) للفترة ما بين 2001 و2004	154
(9-4)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	160

الرقم	عنوان الجـدول	رقم الصفحة
(10-4)	مجالات تطبيق البرنامج الخماسي 2010 – 2014 والمبالغ المخصصة لها	168
(1–5)	تطور الهياكل الصحية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2011	176
(2–5)	نصيب السكان من الصيادلة والأطباء وجراحي الأسنان في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2013	177
(3–5)	نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2011) في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014	178
(4–5)	الهياكل البيداغوجية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 1999–2011	180
(5–5)	عدد السكنات المنجزة للفترة 1999–2012	182
(6–5)	المشاريع الاستثمارية المنجزة لتوفير المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز في الجزائر للفترة 1999–2011	183
(7–5)	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 1999 – 2011	188
(8–5)	قيم دليل التنمية البشرية وقيم المؤشرات المستخدمة في حسابه في الجزائر خلال الفترة: 2000– 2014	191
(9–5)	تطور معدل النمو لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة: 2000–2014	194
(10–5)	هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 2000–2011	195
(11–5)	قيم دليل الفقر البشري–1 وقيم المؤشرات المستخدمة في حسابه في الجزائر خلال الفترة: 2000– 2011	197
(12–5)	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى في الجزائر خلال الفترة: 1990–2011	199
(13–5)	تطور معدلات البطالة خلال فترة البرامج التنموية في الجزائر	201
(14–5)	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بالجزائر	202
(15-5)	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي الأول للفقر	217
(16-5)	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي الثاني للفقر	217
(17-5)	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي الثاني للفقر بعد التصحيح	219
(18-5)	نتائج إختبار وايت لتباين حد الخطأ	219

الرقم	عنوان الجـدول	رقم الصفحة
(19-5)	نتائج إختبار *ARCH-LM* لتباين حد الخطأ	220
(20-5)	إختبار *Chow* للإستقرارية	221
(21-5)	النماذج التي تم تقديرها وقيمة الإختبارين ***Akaike*** و***Schwarz***	226
(22-5)	نتائج تقدير النموذج التكعيبي للفقر	228

فهرس الأشكال

فهرس الأشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكـل	رقم الصفحة
(1-1)	منحنى لورونز	35
(1-2)	معدلات الفقر في العالم النامي 1981-2008	53
(2-2)	خريطة توزيع الجوع (نقص التغذية المزمن) على مستوى العالم	61
(3-2)	شجرة التنمية البشرية على مستوى العالم	64
(4-2)	نسبة الفقر المدقع في الدول العربية خلال الفترة 1990- 2012	71
(5-2)	تطور عدد الفقراء في البرازيل خلال الفترة 1999 – 2009 (بالألف نسمة)	83
(6-2)	المؤشرات العددية للفقر في ماليزيا خلال الفترة 1984 – 2012	93
(7-2)	المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط 1,25 دولار في اليوم بماليزيا خلال الفترة 1984 – 2012	94
(1-3)	الترابط والتداخل بين أبعاد التنمية المستدامة	109
(1-4)	توزيع مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 –2004 حسب القطاعات	146
(2-4)	توزيع مجموع المبالغ التي رصدت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب السنوات	147
(1-5)	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى في الجزائر خلال الفترة: 1990-2011	200
(2-5)	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بالجزائر خلال الفترة: 1988-2015	203
(3-5)	مناطق القبول والرفض لإختبار *Durbin – Watson*	212
(4-5)	معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي دالة الفقر	221

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
الإهداء	–
المقدمة.....	أ – ح
الفصل الأول: مفهوم الفقر وأسبابه وآثاره وطرق علاجه ومؤشرات قياسه.....	1
تمهيد.....	2
المبحث الأول: مفهوم الفقر وأسبابه وآثاره.....	3
المطلب الأول: مفهوم الفقر.....	3
✓ **الفرع الأول:** التعريف اللغوي والاصطلاحي للفقر.....	3
✓ **الفرع الثاني:** أنواع الفقر.....	8
المطلب الثاني: أسباب الفقر وآثاره.....	9
✓ **الفرع الأول:** أسباب الفقر.....	9
✓ **الفرع الثاني:** آثار الفقر.....	12
المبحث الثاني: الاتجاهات التفسيرية للفقر وعلاجه.....	15
المطلب الأول: الاتجاهات التفسيرية للفقر.....	15
✓ **الفرع الأول:** المنظور الفردي لتفسير الفقر.....	15
✓ **الفرع الثاني:** المنظور البنائي الاجتماعي لتفسير ظاهرة الفقر.....	17
✓ **الفرع الثالث:** تفسير الفقر في المنظور الإسلامي.....	18
المطلب الثاني: علاج الفقر في الاقتصادين الوضعي والإسلامي.....	20
✓ **الفرع الأول:** علاج الفقر في الاقتصاد الوضعي.....	20
✓ **الفرع الثاني:** علاج الفقر في الاقتصاد الإسلامي.....	22
المبحث الثالث: أساليب ومؤشرات قياس الفقر.....	29
المطلب الأول: أسلوب خط الفقر.....	29
✓ **الفرع الأول:** تعريف أسلوب خط الفقر، تقديره وتقييمه.....	29
✓ **الفرع الثاني:** أهم المؤشرات المكملة لخط الفقر والخصائص الاقتصادية لها.....	32
المطلب الثاني: أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة وأسلوب الأدلة المركبة.....	39
✓ **الفرع الأول:** أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة.....	39
✓ **الفرع الثاني:** أسلوب الأدلة المركبة.....	40
خلاصة الفصل.....	49

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
الفصل الثاني: تطور ظاهرة الفقر وتجارب مكافحتها.....	50
تمهيد.....	51
المبحث الأول: تطور ظاهرة الفقر.....	52
المطلب الأول: تطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي.....	52
✓ **الفرع الأول:** تطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي خلال الفترة 1981 – 2008.	52
✓ **الفرع الثاني:** تطور ظاهرة الفقر على المستوى العالمي خلال الفترة 2010 – 2015.	56
✓ **الفرع الثالث:** خريطة توزيع الجوع وشجرة التنمية البشرية على مستوى العالم.....	60
✓ **الفرع الرابع:** أهداف التنمية المستدامة 2030.....	65
المطلب الثاني: واقع الفقر في الدول العربية.....	66
✓ **الفرع الأول:** عرض وتحليل واقع الفقر في الدول العربية وفق دليل التنمية البشرية ومؤشر خط الفقر.....	66
✓ **الفرع الثاني:** تقييم التقدم المحرز للدول العربية في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.....	70
المبحث الثاني: التجربتين البرازيلية والماليزية لمكافحة الفقر.....	74
المطلب الأول: التجربة البرازيلية لمكافحة الفقر.....	74
✓ **الفرع الأول:** لمحة عامة حول البرازيل وطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1950–2002	74
✓ **الفرع الثاني:** عرض التجربة البرازيلية (سياسة الرئيس لولا داسيلفا لتحقيق النمو ومعالجة الفقر).....	77
✓ **الفرع الثالث:** المؤشرات الأساسية عن تطور نسبة الفقر في البرازيل.....	81
✓ **الفرع الرابع:** الدروس المستفادة من التجربة البرازيلية.....	86
المطلب الثاني: التجربة الماليزية لمكافحة الفقر.....	88
✓ **الفرع الأول:** لمحة عامة حول ماليزيا والآثار السلبية لاحتلالها من طرف بريطانيا....	88
✓ **الفرع الثاني:** عرض التجربة الماليزية.....	91
✓ **الفرع الثالث:** المؤشرات الأساسية عن تطور نسبة الفقر في ماليزيا وأهم عوامل النجاح.....	92

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
الفرع الرابع: بعض نماذج تطبيق التجربة الماليزية وأهم الدروس المستفادة.....	95
خلاصة الفصل.....	99
الفصل الثالث: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة والسياسة الاقتصادية ودور السياسة المالية في التخفيف من الفقر.....	100
تمهيد.....	101
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة والسياسة الاقتصادية.....	102
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة.....	102
✓ **الفرع الأول:** تعريف التنمية ومراحل تطورها.....	102
✓ **الفرع الثاني:** تعريف التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها.....	106
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية.....	109
✓ **الفرع الأول:** تعريف السياسة الاقتصادية وأسلوب إعدادها.....	110
✓ **الفرع الثاني:** مكونات السياسة الاقتصادية.....	111
المبحث الثاني: دور السياسة المالية في التخفيف من ظاهرة الفقر.....	113
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهدافها ومراحل تطورها.....	113
✓ **الفرع الأول:** تعريف السياسة المالية وأهدافها.....	113
✓ **الفرع الثاني:** مراحل تطور السياسة المالية.....	115
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية.....	121
✓ **الفرع الأول:** النفقات العامة.....	121
✓ **الفرع الثاني:** الإيرادات العامة.....	123
المطلب الثالث: آليات تأثير السياسة المالية في الفقر.....	127
✓ **الفرع الأول:** أثر السياسة المالية في الفقر في إطار النمو وتوزيع الدخل.....	127
✓ **الفرع الثاني:** مصادر تمويل الميزانية وآلية تأثيرها في الفقر.....	129
✓ **الفرع الثالث:** أثر سياسة الإنفاق في الفقر.....	130
خلاصة الفصل.....	132
الفصل الرابع: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 وأهدافها ونتائجها..	133
تمهيد.....	134

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
المبحث الأول: لمحة عامة حول المخططات التنموية والإصلاحات الاقتصادية قبل عام 2001.....	135
المطلب الأول: المخططات التنموية خلال الفترة 1967 – 1979.....	135
✓ **الفرع الأول:** عرض المخططات التنموية خلال الفترة 1967– 1979.....	135
✓ **الفرع الثاني:** نتائج تطبيق المخططات التنموية خلال الفترة 1967– 1979.....	136
المطلب الثاني: المخططات التنموية والإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1980 – 1998..	137
✓ **الفرع الأول:** المخططات التنموية الاقتصادية خلال الفترة 1980 – 1998.....	138
✓ **الفرع الثاني:** الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1989– 1998.....	139
المبحث الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) وأهدافه وأهم نتائجه.....	144
المطلب الأول: أهداف ومضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....	144
✓ **الفرع الأول:** أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....	144
✓ **الفرع الثاني:** مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....	145
المطلب الثاني: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....	154
✓ **الفرع الأول:** نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب المشاريع المنجزة والقطاعات.....	155
✓ **الفرع الثاني:** نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب المؤشرات الاقتصادية والهياكل المنجزة.....	156
المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009) وأهدافه وأهم نتائجه.....	158
المطلب الأول: عرض البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009).....	158
✓ **الفرع الأول:** خصائص وأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.....	158
✓ **الفرع الثاني:** مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.....	160
المطلب الثاني: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009).....	162
✓ **الفرع الأول:** نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب المؤشرات الاقتصادية.....	163
✓ **الفرع الثاني:** نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب الهياكل المنجزة.....	164

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
المبحث الرابع: البرنامج الخماسي (2010– 2014) وأهدافه وأهم نتائجه.....	166
المطلب الأول: خصائص وأهداف البرنامج الخماسي(2010–2014).....	166
✓ **الفرع الأول:** خصائص البرنامج الخماسي (2010 – 2014).....	166
✓ **الفرع الثاني:** أهداف البرنامج الخماسي (2010– 2014).....	167
المطلب الثاني: مضمون وأهم نتائج البرنامج الخماسي (2010 – 2014).....	167
✓ **الفرع الأول:** مضمون البرنامج الخماسي (2010– 2014).....	167
الفرع الثاني: نتائج البرنامج الخماسي (2010–2014).....	171
خلاصة الفصل.....	173
الفصل الخامس: أثر البرامج التنموية للفترة 2001– 2014 في معالجة الفقر في الجزائر..	174
تمهيد.....	175
المبحث الأول: تطور الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية في الجزائر للفترة 2001 – 2014.....	176
المطلب الأول: تطور الإنفاق العام على قطاعي الصحة والتعليم في الجزائر.....	176
✓ **الفرع الأول:** تطور الإنفاق العام على قطاع الصحة في الجزائر.....	176
✓ **الفرع الثاني:** تطور الإنفاق العام على قطاع التعليم في الجزائر.....	179
المطلب الثاني: تطور الإنفاق على قطاعات السكن والمياه والطاقة في الجزائر.....	181
✓ **الفرع الأول:** تطور الإنفاق على قطاع السكن في الجزائر.....	181
✓ **الفرع الثاني:** تطور الإنفاق على قطاعي المياه والطاقة في الجزائر.....	182
المطلب الثالث: تطور الإنفاق العام على أعمال التضامن الوطني وقطاع التشغيل في الجزائر.	184
✓ **الفرع الأول:** تطور الإنفاق العام على أعمال التضامن الوطني في الجزائر.....	184
✓ **الفرع الثاني:** تطور الإنفاق العام على قطاع التشغيل في الجزائر.....	186
المبحث الثاني: أثر البرامج التنموية على الفقر في الجزائر وفق مؤشرات دليل التنمية البشرية، مؤشر دليل الفقر البشري–1، ومؤشر خط الفقر.....	190
المطلب الأول: أثر البرامج التنموية على الفقر في الجزائر وفق مؤشرات دليل التنمية البشرية.....	190
✓ **الفرع الأول:** تطور قيم دليل التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001– 2014.	190
✓ **الفرع الثاني:** تطور مؤشرات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة 2001– 2014.....	192

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
المطلب الثاني: أثر البرامج التنموية على الفقر في الجزائر وفق مؤشر دليل الفقر البشري-1.....	196
✓ **الفرع الأول:** تطور قيم دليل الفقر البشري-1 في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014	196
✓ **الفرع الثاني:** تطور مؤشرات طول العمر والأمية ومستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014.....	197
المطلب الثالث: أثر البرامج التنموية على الفقر في الجزائر وفق مؤشر خط الفقر.....	199
✓ **الفرع الأول:** تطور مؤشر خط الفقر في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014.....	199
✓ **الفرع الثاني:** مدى تحقيق الجزائر للهدف الأول من أهداف الألفية.....	202
المبحث الثالث: نمذجة الفقر في الجزائر.....	204
المطلب الأول: الدراسة الاقتصادية والقياسية للنموذج الخطي العام.....	204
✓ **الفرع الأول:** الدراسة الاقتصادية للنموذج الخطي العام.....	204
✓ **الفرع الثاني:** الدراسة القياسية للنموذج الخطي العام.....	205
المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي والقياسي للتأثير غير المباشر للبرامج التنموية على الفقر في الجزائر.....	216
الفرع الأول: تقدير النموذج اللوغاريتمي للفقر في الجزائر.....	216
الفرع الثاني: تقدير النموذج الأسي للفقر في الجزائر.....	222
الفرع الثالث: تقدير النموذج الخطي العام للفقر في الجزائر	224
الفرع الرابع: تحليل نتائج النموذج اللوغاريتمي.....	227
المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي والقياسي للتأثير المباشر للبرامج التنموية على الفقر في الجزائر.....	228
خلاصة الفصل.....	230
الخاتمة.....	231
الملاحق.....	237
المراجع.....	247
فهرس الجداول.....	257
فهرس الأشكال.....	261
فهرس المحتويات.....	263

الملخص:

تعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية التي لم تسلم من ظاهرة الفقر، حيث ورثت بعد الاستقلال مجتمعا فقيرا في كل الجوانب، سواء الجانب المادي أو الصحي أو التعليمي، وقد امتدت هذه الحالة إلى غاية التسعينيات من القرن الماضي. وقصد النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان، قامت الجزائر منذ سنة 2001 بانتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، حيث قامت باعتماد ثلاث برامج تنموية، أولها برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2004، والثاني برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي طبق خلال الفترة 2005-2009، أما الثالث فهو المخطط الخماسي للفترة 2010-2014. وقد ساهمت هذه البرامج في تحقيق الجزائر للهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة *MDGs* وهو تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول سنة 2015، كما أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو الذي ساهم أكثر في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر من بين البرامج الثلاثة، وبصفة عامة فإن هذه البرامج ساهمت فعلا في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر، لكن هذه المساهمة كانت بدرجة ضئيلة، حيث أنها لم ترق إلى ما تم ضخه من أموال في إطار هذه البرامج. كما بينت الدراسة القياسية أن الفقر في الجزائر يتأثر بمتغيرين أساسيين أولهما هو هو عدد السكان الإجمالي، أما الآخر فهو معدل معرفة القراءة والكتابة من سن 15 سنة فأكثر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، البرامج التنموية، السياسة المالية، التنمية البشرية.

Summary:

Algeria is one of the developing countries that has not moved away from the phenomenon of poverty. Algeria, after the independence, has inherited a poor society in all aspects, whether physical, health or educational, and this situation extended until the nineties of the last century.

In order to promote the national economy and improve the living conditions of the population, Algeria has adopted an unprecedented expansionary fiscal policy since 2001, adopting three development programs, the first of which is the Economic Recovery Program 2001-2004. The second is the economic supporting program during the period 2005-2009, and the third is the five-year plan for the period 2010-2014. These programs have contributed to Algeria's achievement of the first Millennium Development Goal (MDGs), halving extreme poverty by 2015. Then, the supplementary program to support economic growth has contributed to reducing Algeria's poverty rate among the three programs, These programs have already contributed to the reduction of poverty in Algeria, However, this contribution was unsaficient as it was not at the required level of the funds that were injected under these programs. The standard study also showed that poverty in Algeria is affected by two main variables. The first is the total population, while the other is the rate of literacy at the age of 15 and more.

***Key words**: Poverty, Development Programs, Financial Policy, Human Development.*